جامعـــة سعـد دحلـب بالبليـــدة

كليـــة الآداب و العلـــوم الاجتماعيـــة

قســـم اللغة العربيـــة و آدابهـــا

مذكرة ماجستير

التخصص: لغوي

مفهوم الموضع في النحو العربي

من طرف:

حليمة الخالدي

أمام اللجنة المشكلة من:

نصر الدين بوحساين	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
مخلوف بن لعلام	أستاذمحاضر، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
بن حويلي ميدني	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
بوعبد الله لعبيدي	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة ،جوان2008

ملخص

يتعرض هذا البحث بالدراسة والتحليل لمفهوم الموضع في النحو العربي وأهميته البالغة باعتباره أداة منهجية ووسيلة استدلالية مارسها نحاة العربية وهم يحللون ويعللون قواعد هذه اللغة.

ويعني سيبويه والخليل بالموضع في المستوى الإفرادي مكان الحرف داخل مثال الكلمة (بناءها أو وزنها)،فلهذا الحرف موضع داخل تلك الصيغة فهو إما في موضع الفاء أو العين أو اللام،بمعنى أنه مكان في البنية اللفظية المجردة وليس مكان في مدرج الكلام أو السياق اللفظي ،وهو المفهوم نفسه الذي نلحظه في مستوى اللفظة،فالموضع في هذا المستوى هو مكان يتحدد في مثال اللفظة أي في بنيتها المجردة،فلكل جزء من اللفظة موضعه الخاص،فالأشكال النحوية هنا تحدد بكيفية صورية أي دون اللجوء إلى المعنى..

أما في المستوى التركيبي فإن فكرة الموضع عندهما قد تدل على مكان في مدرج الكلام يتعين بما يأتي قبله أو بعده من قراء لفظية ويربط العناصر التي تقع في نفس الموضع بحكم واحد، كما قد تدل على مكان في مثال الجملة أو نمطها وهي العاملية المكونة من عوامل ومعمولات.

كما عرض البحث لدراسة مفهوم التوزيع في المدرسة التوزيعية إلى جانب دراسته في التراث النحوي باعتبار مفهوم التوزيع عندهم أقرب ما يكون إلى مفهوم الموضع في مدرج الكلام،وإن كان مفهوم الموضع أوسع بكثير منه عند التوزيعيين،والغاية من ذلك هي رسم الحدود الحقيقية لهذا التصور العربي المتفرد هذا من جهة ومن جهة أخرى هي محاولة لبيان الطريقة المنهجية التي ينبغي أن تدرس بها المقولات النحوية التي جاء بها العلماء القدامى والتي تتطلب فهما عميقا لما جاءت به اللسانيات الحديثة بجميع مناهجها ،وهو السبيل الوحيد الذي يضمن موضوعية التحليل ودقة النتائج.

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور مخلوف بن لعلام الذي كان لتوجيهاته السديدة الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث حتى استوى على هذه الصورة.

كما أتقد بالشكر إلى جميع أساتذتي بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة البليدة و إلى كل من ساندني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	طريقة استنباط مثال "فعل"	17
02	طريقة اكتشاف مثال "مفعل"	19
03	حد اللفظة الإسمية	57
04	حد الفعل الماضي	63
05	حد الفعل المضارع	67
06	حد فعل الأمر	71

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	حمل ما غيّر على ما لم يغير في صيغة الأمر	15
02	طريقة تحديد المواضع عن طريق المثال	21
03	كيفية تعيين المواضع الأصلية و المواضع الزائدة	21
04	أهمية مفهوم المثال في التعرف على المواضع	22
05	قياس الفروع على الأصول في صيغة "يفعَلُ"	24
06	مفهوم الثابت و المتغير في المثال	25
07	تفسير الإعلال بالقلب عن طريق مواضع المثال	29
08	طريقة الكشف عن التحويل الذي جرى في مواضع البناء	31
09	قياس ما غير على ما لم يغير في صيغة مفعول	32
10	الكشف عن الإبدال الذي جرى في الموضع	33
11	الإبدال نوع من التحويل يفسر عن طريق الموضع	36
12	الإستدلال بالموضع على التحويل الحاصل في الموضع	39
13	كيفية تحديد الموضع الذي جرى عليه تحويل	40
14	تفسير الإعلال بالحذف عن طريق الموضع	40
15	الإستدلال بالموضع على أن التعريف فرع التنكير	43
16	الإستدلال بالموضع على أن التذكير أصل التأنيث	44
17	الإستدلال بالموضع على أن الإفراد أصل الجمع	44
18	الإستدلال بالموضع على أن الفعل الماضي هو الأصل في الأفعال	45
19	الإستدلال بالموضع على أن الأصل في الماضي هو الغائب	46
20	الإستدلال بالموضع أن الفعل المضارع الموضوع للحال أصل للموضوع للإستقبال	46
21	الإستدلال بالموضع على أن ضمير المتكلم أصل ضمائر المخاطبين	47
22	طريقة تحديد الأصل و الفرع عن طريق الموضع	48
23	الإستدلال بالموضع على أن الإيجاب أصل النفي والاستفهام	49

24	الإستدلال بالموضع على ما بمنزلة واحدة	55
25	الإستدلال بالموضع على اسمية "عن" و "على"	93
26	الإستدلال بالموضع على اسمية "كم"	95
27	الإستدلال بالموضع على فعلية كان وأخواتها	95
28	الإستدلال بالموضع على فعلية "ليس"	96
29	الإستدلال بالموضع على فعلية "عسى"	97
30	الإستدلال بالموضع على فعلية "أفعل" التعجب	98
31	الإستدلال بالموضع على فعلية "نعم" و "بئس"	98
32	الإستدلال بالموضع على فعلية " هات "و "تعالى"	100
33	الإستدلال بالموضع على فعلية "نعم" و "بئس" و "عسى" و "ليس"	100
34	الإستدلال بالموضع على اسمية "إذا"	103
35	تمثيل لطريقة استدلال النحاة بالقياس على الموضع	117
36	طريقة استنباط مثال الجملة العربية	119
37	تفسير مفهوم التقدير عن طريق الموضع	123
38	التحويل عن طريق الاستبدال في الموضع	123
39	تفسير ظاهرة الإطالة عن طريق الموضع	125
40	حمل البنية الأساسية للجملة الفعلية على البنية الأساسية للجملة الإسمية	127
41	كيفية تحديد التحويل في مستوى الجملة عن طريق المثال	130
42	طريقة تفسير التغيير الحاصل في مواضع المثال	131
43	تمثيل للتحويل الذي جرى في موضع المعمول	133
44	قياس الأصول على الفروع لاكتشاف التحويل	134
45	كيفية اكتشاف التحويل عن طريق الموضع	135
46	الاستبدال في الموضع وطريقة تفسيره عن طريق المثال	136
47	الحذف وطريقة تفسيره عن طريق الموضع	138
48	العطف على الموضع وطريقة تفسيره عن طريق المثال	142

49	طريقة اكتشاف عامل الإبتداء عن طريق القياس	148
50	تمثيل لطريقة الاستدلال بالموضع على العامل في المبتدأ عندما يكون الخبر ظرفا	148
51	الاستدلال بالموضع على رافع الاسم المخصوص بالمدح أو الذم	149
52	مفهوم الموضع وطريقة تحديد عامل الإبتداء	150
53	العلامة العدمية والعلامة اللفظية في مثال الجملة	151
54	تمثيل لطريقة الاستدلال بالموضع على رافع الفعل المضارع	153
55	تمثيل لطريقة استدلال المبرد على العامل عن طريق الموضع	154
56	مفهوم المثال وطريقة تحديد العوامل والمعمولات	155
57	الاستدلال بالموضع على مواضع عدم الإعمال	157
58	توضيح لكيفية استدلال سيبويه على موضع العامل	158
59	المثال وطريقة تحديد موضع العامل وموضع المعمول	158
60	طريقة تحديد العوامل والمعمولات عن طريق القياس	159
61	تمثيل لطريقة استدلال سيبويه بالموضع على العامل	160
62	طريقة تفسير الإجراء على الموضع عن طريق المثال	162
63	طريقة تفسير الإعراب عن طريق المثال	163
64	توضيح لكيفية توزيع بعض الأصوات في اللغة الإنجليزية	180
65	تمثيل لطريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة	187
66	مفهوم الاستبدال وطريقة التحليل إلى المكونات المباشرة	188
67	مفهوم الاستبدال	188
68	مفهوم التكافؤ في البناء عند الليسانيين التوزيعيين	190

فهرس

شكر
الفهرس
قائمة الجداول والأشكال
مقدمة 9
1. حد الموضع في المستوى الإفرادي و في مستوى اللفظة 14
1.1. حد الموضع في المستوى الإفرادي 14
1.1.1 .الاستدلال بالقياس عن الموضع 15
2.1.1 .التحويل و التقديرو صلتهما بالموضع 27
3.1.1 .الاستدلال بالموضع عن التحويلات الحاصلة فيه.....38
4.1.1 .الموضع كمقياس للاستدلال عن الاصل و الفرع 41
2.1. حد الموضع في مستوى اللفظة 50
1.2.1 . حد الفعل الماضي 63
2.2.1 . حد الفعل االمضارع.....66
3.2.1 . حد الفعل الامر.....71
2. حد الموضع في المستوى التركيبي 75
1.2. مفهوم الموضع باعتباره مكانا في مدرج الكلام 75
1.1.2 الموضع كمقياس للاستدلال على جنس العنصر اللغوي 91
2.1.2 الموضع كمقياس للاستدلال على العامل 107
2.2. مفهوم الموضع باعتباره مكانا في الحد أو المثال 115
1.2.2. الاستدلال بالقياس على الموضع 115
2.2.2.التحويل و التقدير و صلتهما بالموضع 128
3.2.2 .الاستدلال بالموضع باعتباره مكانا في الحد و المثال 146
3. الموضع والتوزيع بين التحليل العربي و التحليل التوزيعي 165
1.3 . مفهوم التوزيع في التحليل اللغوي التوزيعي 166
1.1.3 . مبادئ التحليل التوزيعي.....169
1.1.1.3.مفهوم التوزيع 169

2.1.1.3.اقصاء المعنى 182
3.1.1.3.التحليل الى المكونات المباشرة 184
2.3 بين مفهوم الموضع عند النحاة العرب و مفهوم التوزيع عند التوزيعيين 191
خاتمة 209
قائمة المراجع .....

مقدمة

لا شكّ أنّ الدّارس لكتاب سيبويه اليوم-بما هيّئ له من أدوات تحليلية-سيخلص إلى أنّ النحو العربي نظر متماسك له مقدّماته وأسئلته وفروضه وموضوعه ونتائجه،وليس مجرّد تقارير وأوصاف وتأمّلات أصدرها النحاة وربطوها بالاستعمال وباقتضاءات خارجة عن اللغة،وبعبارة أخرى سيتبدّى له أنّ هذا الكتاب يضمّ بين طيّاته نظرية لغوية راقية ومتطورة هي من صنع فكر رياضي راق ومتطور بلا شك،كيف لا وعلماء اللغة العربية إلى اليوم لم يستطيعوا الاستغناء عنها أو إيجاد بديل لها.

وهذا القول لا يعني أنّ الخليل وسيبويه قد اهتما بتفصيل هذه النظرية وتوضيح الأسس التي قامت عليها،والسّبب في ذلك منطقي جدّا، يتمثّل في كون الكتاب يمثّل مرحلة التّأسيس لهذا العلم ،ولا يخفى على أحد أنّ التفكير المنشئ لعلم من العلوم لا ينشغل غالبا عند جريانه في مراحل التأسيس بالقواعد التي يتعيّن عليه التزامها عند التعريف والتحليل والاستدلال والاستنتاج،مع أنّ هذه القواعد تكون ماثلة في ذهن العالم عند التّأسيس لعلم من العلوم،ولكنّ عنايته تتّجه أساسا إلى الوصول الى النتائج والقوانين سالكا تلك القواعد ضمنيّا،ولذا نستطيع القول إنّ عدم اهتمام الخليل وسيبويه بتوضيح هذه الأسس والأصول لا يعتبر خطأ في المنهج،وإنّما يوافق النشأة الطبيعية لهذا العلم باعتباره علما كسائر العلوم ،ذلك أنّ تحديد موضوع العلم غير تحديد العلم،ولئن بدا للنّظر الأوّل أنّ حدّ العلم يسبق حدّ موضوع العلم،فإنّ البناء المعرفي يقتضي أن ترتب الأمور من حيث المنطق ترتيبا يخالف ماهي عليه من حيث الحاصل،وفي هذا المقام يتقدّم تعريف العلم لموضوعه على تعريفه لذاته ،لأنّ العملية الأولى ينجزها العارف بالعلم،فهي إجراء داخلي،أمّا الثانية فيضطلع بأمرها ناقد العلم عالما يستكشف مقولاته ونواميس استدلاله ، فهذه العملية من الإجراءات الخارجية.

ولمّا كانت لدراسة هذه الأصول أهمية بالغة، والبحث فيها لا يزال بكرا باعتبار أنّ الكثير من الأصول لم تلق العناية اللائقة بها كنظرية العامل مثلا،رأيت أنّه من الضروري الخوض في هذا الميدان رغبة منّي في فهم ما قيل في الدراسات السابقة،ولما لا المساهمة في دراسة مناهج البحث النحوي وتوضيح بعض الأفكار التي لا تزال مجهولة أو غامضة عند الكثيرين،وكل هذا جاء نتيجة إيماني بأنّ

تراثنا اللغوي عامة والنحوي خاصة لا يزال بحاجة إلى وقفات متأنيّة ودراسات جادّة ونظرات موضوعية تكشف عن عمق المفاهيم والتصورات التي انطلق منها هؤلاء العلماء في دراستهم للغة.

ويعتبر مفهوم الموضع من الآليات المنهجية المهمّة التي كانت ماثلة في ذهن الخليل وسيبويه وهما يعلّلان ويحلّلان قواعد هذه اللغة،وهو مفهوم حري بالدراسة لأنّه يكشف عن الفكر الرياضي الخليلي المتطور، والذي أظهره تلميذه سيبويه،وقد ترتّب عن قياس رياضي كان الخليل وتلاميذه يجرونه،فكان يصل إلى بنى مجردة في مستوى الكلم وفي مستوى اللفظة وفي مستوى الجمل،كما مكّن هذا المفهوم الخليل من التوصّل إلى الكثير من التفاسير والتعليلات العلمية العجيبة للظواهر اللغوية، وما يجري داخل المواضع من تحويلات قياسية كالحذف والزيادة والاستبدال في الموضع والإعلال والإبدال وغيرها.

هذا فيما يخص الموضع باعتباره مكانا في المثال أو الحدّ ،ذلك أنّنا وجدنا لمصطلح الموضع مفهوما آخر لا يتحدّد في المثال أو الحدّ، وإنّما في مدرج الكلام أو السياق اللفظي وذلك عن طريق قرائن لفظية قبلية أو بعدية،ويعتبر هذا المفهوم أيضا من الأدوات الاستدلالية والمنهجية المهمة التي اعتمدها نحاة العربية للاستدلال على أحكام كثيرة في المستوى الإفرادي وفي المستوى التركيبي ،كالاستدلال على الأصل والفرع وكذا الاستدلال على جنس العنصر اللغوي بالإضافة إلى ذلك الاستدلال على العوامل والمعمولات.

ومع أنّنا نركّز في هذا البحث على الدّراسة التي عرضها سيبويه في الكتاب ،وذلك لخصوصيتها المتجلّية في كونها النموذج الأول لمعالجة هذا المفهوم منهجا ومصطلحا،إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّنا لم نستفد من الدراسات التي تلت سيبويه خاصّة ممّن ساروا على منهجه،والغاية من ذلك هي رسم الحدود الحقيقية لهذا التصوّر العربي المتفرّد،بالإضافة إلى دراسات النحاة المتأخرين والتي تعطينا صورة عن تغيّر دلالة هذا المفهوم تبعا لتغيّر المصطلح أيضا،والذي يعرف عندهم "بالمحل".

وقد قويت رغبتي لدراسة هذا الموضوع نظرا لأهميته من جهة وعدم تطرق الباحثين له في كتاب مستقل ومعمّق من جهة أخرى،مع أنّ جلّ المفاهيم التي أقرّها سيبويه تنوولت بالشرح والتعليق،فليس لدينا فيما أمكن لنا الاطلاع عليه ما يمكن اعتباره تعمّقا في هذا الموضوع،فإن كان السبب في ذلك عند الدّارسين القدامى يرجع إلى اعتباره مفهوما واضحا ليس في حاجة إلى التعريف بماهيته والتدليل على وجوده ،فإنّه وبلا شك لا يمثّل السبب نفسه عند المحدثين خاصة إذا علمنا أنّ الكثيرين من المتأخرين قد عجزوا عن تصوّر هذا المفهوم التصوّر الحقيقي الّذي قصده واضعوه وأعني بذلك الخليل وسيبويه،ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى المنحى الجديد الّذي ارتضاه هؤلاء النحاة والمتمثل في جعل النحو كلّه

تعليميا،ولذلك اهتموا بدراسة ما يحقق هذه الغاية؛أي السعي إلى تكوين ملكة اللغة وبأيسر الطرق حتّى وإن كان ذلك على حساب إلغاء أصول بأكملها ،بل الغريب في الأمر أنّنا لا نكاد نجد لمصطلح "الموضع"اهتماما حتّى في كتب المصطلحات ،وأعني الكتب التي تختص بعرض وشرح مختلف مصطلحات علم أصول النحو من بينها أذكر كتاب مصطلحات علم أصول النحو لأشرف ماهر النواجي، وكتابا بعنوان : في أدلّة النحو لعفاف حسانين، وكتابا آخر بعنوان: المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض حمد القوزي،ولذا فإنّني سأكون منصفة إن قلت بأنّ الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح كان من أبرز الدارسين المحدثين الّذين تنبّهوا لفكرة الموضع في الدرس اللغوي القديم والحديث،فهو يتطرق في كثير من مقالاته إلى أهمية هذا المفهوم الرياضي، وهو الأمر الذي أدّى به إلى أن يجعله موضوعا لمحاضرة بأكملها ألقاها في مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1996،وهذا ما يصرّح به في مقال له بعنوان "النظرية الخليلية الحديثة" الذي نشر في مجلة المبرز،حيث يقول: «ففي الدورة الأخيرة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ألقيت بحثا عنوانه"أقائم أخواك"وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضي "أردت أن أبيّن أنّ مفهوم الموضع هو مفهوم هام جدّاً ولا يوجد إطلاقا في اللسانيات الغربية » ،كما وجدت الأستاذ «مخلوف بن لعلام» قد اهتمّ أيضا بتوضيح أهمية هذا المفهوم-باعتباره مسلكا من مسالك نظرية العامل-وذلك في دراسته للماجستير والدكتوراه،والتي استفدت منها كثيرا، ولم يكن ذلك بالأمر السهل لأنّه استنبطها من تحليلات الخليل وسيبويه في الكتاب،ولا يخفى على أحد صعوبات البحث فيها نتيجة عمقها وشدّة تجريدها،فهو بحث من الدرجة الثانية لأنّه ينطلق من مجرّد أول هو آراء النحاة ونظرياتهم في اللغة إلى ماهو أكثر تجريدا وأعمق غورا لإدراك آليات التفكير النحوي ومناهجه،والواجب العلمي يفرض عليّ الاعتراف بأنّ النواة الأساسية لهذا البحث هي مقال لأستاذي المشرف "مخلوف بن لعلام" بعنوان "مفهوم الموضع في الكتاب"، وهذا المقال لم ينشر بعد.أما إستفادتي مما كتب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح فلا حد لها،إذ فتح عيني على أهمية هذا المفهوم وعمقه في الدرس اللغوي.

ولمّا كان درس هذا الموضوع في اللسانيات العربية وحدها يظلّ منقوصا وأنّه لا بدّ لنا في هذه المرحلة من استئناف النظر،وأن نتبصّر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق رأيت أنّه من الضروري دراسة ما يقارب هذا المفهوم في المدرسة التوزيعيّة إلى جانب دراسته في التراث النحو العربي،فمفهوم التوزيع عندهم أقرب ما يكون إلى مفهوم الموضع في مدرج الكلام،وإن كان مفهوم الموضع أوسع بكثيرمنه عند التوزيعيين كما سنرى في هذا البحث.

إنّ اقتناعي بجدوى البحث في هذا الموضوع الذي جعلته بعنوان "مفهوم الموضع في النحو العربي" جاء نتيجة رغبتي الكبيرة في التوصّل إلى الكثير من الإجابات لتساؤلات كلّها تتعلّق بهذا

المفهوم،على رأسها إشكال كبير يقول:ما مفهوم الموضع في النحو العربي؟ ماهو حدّه في المستوى الإفرادي، وفي مستوى اللفظة، وفي المستوى التركيبي؟ وما علاقة هذا المفهوم بموضوع القياس والتحويل والتقدير والوضع والاستعمال؟وكيف وظّف النحاة العرب مفهوم الموضع في تحليلاتهم واستدلالاتهم اللغوية؟ وما هو مفهوم الموضع عند المدرسة التوزيعية الأمريكية؟وكيف استخدم التوزيعيون هذا المفهوم في تحليلاتهم؟ وهل هناك تقاطع في هذا المفهوم عند كل من النحاة العرب والتوزيعيين؟ وماذا يمكن أن نقول عن المفهوم العربي للموضع بمقابلته لمفهوم التوزيع؟.

كل هذه الأسئلة وغيرها سأحاول الإجابة عنها خلال هذا البحث وذلك باتّباع الخطّة التالية:

قسّمت موضوع البحث إلى ثلاثة فصول وخاتمة؛ الفصل الأول خصّصته لبيان حدّ الموضع في مستوى المفردة وفي مستوى اللفظة ،وقسّمته إلى مبحثين،بحثت في الأول عن حدّ الموضع في المستوى الإفرادي،وتناولت فيه المطالب التالية: الاستدلال بالقياس على الموضع،التحويل والتقدير وصلتهما بالموضع،والاستدلال بالموضع،أما المبحث الثاني والذي جعلته بعنوان:"حدّ الموضع في مستوى اللفظة" فقد حاولت من خلاله أن أبيّن مفهوم الموضع في هذا المستوى الّذي يتوسّط المستوى الإفرادي والمستوى التركيبي.

أمّا الفصل الثاني فقد جعلته بعنوان: حدّ الموضع في المستوى التركيبي،وقسّمته إلى مبحثين؛بيّنت في المبحث الأوّل مفهوم الموضع عند النحاة العرب باعتباره مكانا في مدرج الكلام،وطرق استدلالهم بهذا المفهوم،بينما خصّصت المبحث الثاني لبيان مفهوم الموضع عند النحاة العرب باعتباره مكانا في المثال أو الحدّ، وتناولت فيه أيضا طريقة استدلال النحاة بالقياس على هذا الموضع، وعلاقة كل من التحويل والتقدير بمفهوم الموضع في هذا المستوى بالإضافة إلى طرق استدلال النحاة بهذا المفهوم.

أمّا الفصل الثالث فقد جعلته بعنوان :الموضع والتوزيع بين التحليل العربي والتحليل التوزيعي،وقسّمته كذلك إلى مبحثين ، بيّنت في المبحث الأوّل مفهوم الموضع والتوزيع في التّحليل اللغوي التوزيعي وكيف استخدم التوزيعيون هذا المفهوم في تحليلاتهم واستدلالاتهم،أمّا المبحث الثاني فخصّصته لبيان نقاط التقاطع بين المفهوم العربي والمفهوم التوزيعي للموضع، وذلك بأمثلة توضيحيّة ثمّ بيّنت ما يتميّز فيه المفهوم العربي عن نظيره التوزيعي سواء في المستوى التنظيري أو الإجرائي التطبيقي،وخاتمة ضمّنتها مختلف النتائج التي توصّل إليها البحث.

بيد أنّ دراسة هذا الموضوع لم تكن طيّعة،وسبيلها لم يكن معبّدا،بل جوبهت بصعوبات كثيرة كان أبرزها:

1- خلو الدّرس النحوي القديم والحديث من مؤلّفات عالجت الموضوع بشكل مستقل ومتكامل في كتب خصصت لهذا المفهوم فقط.
2- تشتّت أجزاء الموضوع واستتارها في بطون المطولات النحوية.
3- استعمال مصطلح "الموضع" بمعان كثيرة وفي سياقات مختلفة،وهذا ما تطلّب جهدا فكريّا مضاعفا للتّمييز بين مختلف هذه المفاهيم.

وهكذا،فإنّه بقطع النظر عمّا قادنا إليه البحث من نتائج حول مفهوم الموضع عند النحاة العرب باعتباره يمثّل جزئية مهمّة من جزئيات منهج النحاة في البحث اللغوي، لم يكن هدفنا تسطير حقائق ثابتة أو وثوقية متعلّقة بهذه المسألة أو تلك،بقدر ماكان غرضنا تجريب البحث عن تلك الحقائق وكنّا في ذلك على وعي بأنّ قيمة الإنسان لا تكمن في الحقيقة التي يمتلكها أو التي يعتقد أنّه يمتلكها بل في الجهد الصادق الذي يبذله في البحث عنها، لأنّ ما يضاعف مجهوده ليس امتلاك الحقيقة بل البحث عنها.

ولا يفوتني في آخر هذه المقدمة أن أتقدّم بأسمى آيات التقدير والاحترام والشكر الجزيل لأستاذنا الفاضل المشرف على رسالتنا هذه الدكتور مخلوف بن لعلام الذي كان لتوجيهاته السديدة الفضل الكبير في انجاز هذا البحث حتى استوى على هذه الصّورة ،فقد أفاض علينا من علمه ورعايته ما لا يقوم الشكر الكبير بالقليل منه فجزاه الله الجزاء الأوفى.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشكر الجزيل للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الذي استطاع بفكره الرياضي أن يكشف عن العديد من المفاهيم الأصيلة في النحو العربي والتي ظلّت مجهولة أو مهملة عند الأكثرين، وقد إنتفعت من علمه أيّما إنتفاع وكان رائدا بحق في الدّراسات اللسانية العربية،فنسأل الله له دوام الصّحة والعافية وطول العمر.

البليدة في 2008/03/05

الفصل 1

حد الموضع في المستوى الإفرادي و في مستوى اللفظة

1.1. حد الموضع في المستوى الإفرادي

قبل أن نتعرض لحد الموضع في الاصطلاح يجدر بنا التعرض لمعناه لغة .جاء في معجم "محيط المحيط" في مادة "وضع": وضع الشيء يضعه وضعا و مَوْضِعًا ومَوْضَعًا و موضوعا، حطّه و أثبته و خلاف رفعه، و وضع عنه حط من قدره...و الموضِعُ و الموضَع مصدران و مكان الوضع جمعه مواضع، و عند الحكماء مرادف للمكان،و عند الصرفيين اسم الظرف مكان.[1] ص974.

كما ورد لفظ "الموضع" في معجم لسان العرب لابن منظور في باب (وضع) يقول: الوضع ضد الرفع وضَعه يضَعَه وَضْعًا و موضوعا...و المواضع معروفة، واحدها "موضِع"، و اسم المكان "الموضِع" و "الموضَع" بالفتح، الأخير نادر لأنه ليس في الكلام "مفعَل" مما" فاؤه "واو" اسما لا مصدرا إلا هذا، فأما مَوْهَب و مَوْرَق فللعلمية... و الموضَعة لغة في الموضِع... والموضِع: مصدر قولك وضعت الشيء من يدي وضعا و موضوعا و هو مثل المعقـول، وموضَعًا و إنه لحسن الوِضْعَةِ أي الوضع. [2] ص 325-326.

هذا عن التعريف اللغـوي، و سنحاول فيما يلي تحديد مفهوم "الموضع" اصطلاحـا،وما يهمنا هنا هو حده في المستوى الإفرادي.

إن المتصفح لكتب التراث النحوي وفي مقدمتها كتاب سيبويه، يلاحظ أن مصطلح الموضع عند الخليل وسيبويه في هذا المستوى قد يدل على "إسم مكان" كمسجد و ملعب و معمل و هو المصطلح الذي وضعه النحاة المتأخرون بدلا من مصطلح سيبويه، و مثل ذلك قوله: «أما ما كان من فَعَلَ يَفْعِلُ فإن موضع الفعل "مَفْعِل" و ذلك قولك: هذا محبسنا و مضربنا و مجلسنا...». [3] ج4 ، ص 87.

و الموضع عندهما أيضا هو مكان الحرف داخل الصيغة التصريفية للكلمة، و هذا هو معناه في المستوى التصريفي أو الإفرادي، فلهذا الحرف موضع داخل تلك الصيغة، فهو إما في موضع الفاء أو

العين أو اللام، بمعنى أنه مكان في "المثال" و ليس مدرج الكلام أو السياق اللفظي،وبذلك فهو مكان إعتباري تقديري،أي أن الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يحل فيه،فالموضع يبقى كجزء من بنية الكلمة إذا ما خلا مما يدخل فيه،فخلو موضع اللام من اللفظ في صيغة الأمر من الفعل الناقص نحو: "ارم" و"اجر" لا يعني عدم وجود هذا الموضع ،وإنما يبقى ثابتا ومتصورا ومرسوما في مثال هذا الفعل أو بنائه، ويمكن لهذا الموضع الفارغ أن يظهر ،وذلك بمقابلة هذا الفعل بنظائره الصحيحة مما لم يلحقه تغيير نحو:ارجع وارسل،ويمكن تمثيل ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: حمل ما غيّر على ما لم يغير في صيغة الأمر

	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام
أصول مستعملة	ا	رْ	سِـ	ل
	ا	رْ	جِـ	ع
فروع محمولة عن الأصل	ا	رْ	م	Ø
	ا	جْـ	ر	Ø

فهذا الحمل أو الإجراء هو الذي كشف عن موضع فارغ في بناء ارم واجر وغيرها من الأفعال التي تنتمي إلى نفس الباب ،وسنبين فيما يلي كيف تمكن النحاة باستخدامهم لهذا الإجراء الرياضي (القياس أو الحمل) من استنباط مختلف المواضع في هذا المستوى .

1.1.1. الاستدلال بالقياس على الموضع

لا شك أن البدء بدراسة القياس في النحو العربي أكثر منطقية و انسجاما باعتباره يمثل أهم أداة منهجية مارسها النحاة لتجريد صورة هذه اللغة باستنتاج قواعدها، و الكشف عن القوانين التي تنتظم عليها مفرداتها و تراكيبها، و عن العلل التي تفسر ما خالف من كلام العرب نظائره، و حُمِلَ على غيره من كلامهم في الحكم، فالكليات النحوية استنتجت عن طريق القياس بالجمع بين الأشباه و النظائر و إجراء بعضها على بعض و استنتاج الجامع بينها.

فهو بهذا دليل بالغ الأهمية في علم النحو، بل هو نفسه على حد قول الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَع * وَ بِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَع. [4] ص 164.

و لذلك عرفوا النحو بقولهم إنه «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[5] ص 35، فالنحوي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها "المسموع" و يجري عليها الاستقراء و الملاحظة ثم يخضعها للتصنيف، حتى إذا ما استقامت له الأصناف و اتضحت معالمهما «بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مجرد يمثل تصورا ما للتفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللغة»[6] ص 62 ، لأنهم أدركوا أن «المعرفة العلمية كفعل من أفعال الإنسان هي إدراك الأشياء لا في أفرادها و أعيانها فحسب بل في داخل أجناسها و أنواعها و بالنظر إلى المفاهيم المجردة التي تشترك فيها»[7] ص 20، فكان «الطرد هو الغاية التي سعوا للوصول إليها لتكون للصناعة النحوية سدوة و لحمة، و ليكون النحو بواسطة الطرد هيكلا محكما مضبوطا يعين على فهم طرق الصياغة اللغوية».[8] ص 16. و من أجل الوصول إلى هذه الغاية انتهى النحاة إلى أصول و قواعد في جميع مستويات اللغة، و ما يهمنا هنا هو المستوى الإفرادي، حيث دعتهم الحاجة لذلك حينما رأوا أن المفردات ذات الأبواب المشتركة تختلف أحيانا في صورها و صيغتها فلا يمكن أن تنتظم في سلك واحد إلا بتجريد صورة أصلية ذهنية تجمع ما تفرق منها في قبيل واحد، فأدركوا أنهم لو تناولوا هذه المفردات على حال استعمالها ما استطاعوا لها تبويبا و لا تنظيما، و هنا بدا لهم أن ينظروا في شأن ما يمكن أن يعينهم على اكتشاف ما يربط بعضها ببعض فاهتدوا بعد التفكير إلى وسيلة وهي "الحمل" أو "القياس" باعتباره إجراء رياضيا دقيقا يضمن التعميم و التجريد. لكن السؤال الذي يطرح نفسه ها هنا هو: ما علاقة هذا القياس بالموضع في هذا المستوى؟

مما لا شك فيه أن النحاة العرب قد تفطنوا منذ عهد قديم إلى أن الكلمة المتصرفة (الأسماء المتمكنة و الأفعال المتصرفة) في العربية تتولد من تركيب مادة حرفية أصلية و من صيغة أو وزن هي بمنزلة قالب تصب فيها المادة الأصلية، « و لكل واحد من هذين المكونين مواضع، فالأصل التقديري يتكون من ثلاثة أو أربعة أحرف مرتبة ترتـيبا معينا مثل: الكاف و التاء و الباء في "كتب" و "كتاب" و "كاتب" و "مكتب" فلكل حرف موضع هو رتبته»[9] ج2 ص 15، و قد توصل النحاة إلى فكرة الجذر هذه باستقرائهم أشكال الكلمة العربية، فحين وضعوا جنبا إلى جنب كلمات مثل: علم- عالم- معلوم- عليم...إلخ لاحظوا أن الرابط بين هذه الكلمات جميعا هو اشتراكها في حروف ثلاثة ترد في كل الكلمات بترتيب معين هو (ع، ل،م)،« فكان من اليسير عليهم بالملاحظة الحسية أن ينسبوا هذه الكلمات جميعا إلى هذه الحروف الثلاثة باعتبارها مظهرا للقربى بينها».[6] ص 131أما بناء الكلمة أو وزنها فقد توصل إليه النحاة بعدما لاحظوا الكلمات السابقة ومثيلاتها «فأدركوا أمرين:

- أن هذه الكلمات تختلف في صورتها مع اتحادها في أصل الاشتقاق.

- أن صورة كل كلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة، و إنما هي قالب تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى»[6] ص 161، و هكذا اكتشف النحاة فكرة الوزن أو البناء.

و الآن سنحاول الإجابة عن السؤال الذي طرحناه من قبل، و ذلك بتوضيح الطريقة التي اتبعها النحاة لاستنباط هذه البنى المجردة و بالتالي "المواضع"، باعتبار أن البناء أو المثال هو مجموعة من المواضع، و هو ما يؤكده الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، حيث يقول:« يتولد الموضع (بهذا المعنى) عن عمليتين اثنتين:

- بحمل عبارة على عبارات أخرى من جنسها لبيان تكافئها (على المحور التركيبي) إن كان هناك تكافؤ.
- بمقارنة ترتيب عناصر كل عبارة لاكتشاف الترتيب المشترك بينها (على المحور التصريفي الاستبدالي)، و التركيب بين هاتين العمليتين - و هو القياس التمثيلي العربي- ينتج منه المثال أو البنية المجردة التي تجمع بين هذه العبارات من حيث بنيتها ليس إلا، و هذا هو "الجامع" الذي به يتعادل الحكم».[9] ج 2 ص 15، 16.يحاول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في هذا القول أن يبين لنا الطريقة أو الخطوات الإجرائية التي اتبعها النحاة للوصول إلى أبنية الكلم أو مثلها و بالتالي اكتشاف المواضع الخاصة بها، باعتبار الموضع هو مكان داخل الحد أو الصيغة التصريفية المجردة و ليس مكان الحرف في داخل السلسلة الخطية للكلمة، و هذا ما يعطي لمفهوم الموضع قيمته و أهميته باعتباره مفهوما رياضيا دقيقا استطاع النحاة بواسطته الاستدلال على أحكام كثيرة في هذا المستوى.

و قد مثل الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح هذه الكيفية على النحو التالي: [9]ج1 ص 212.

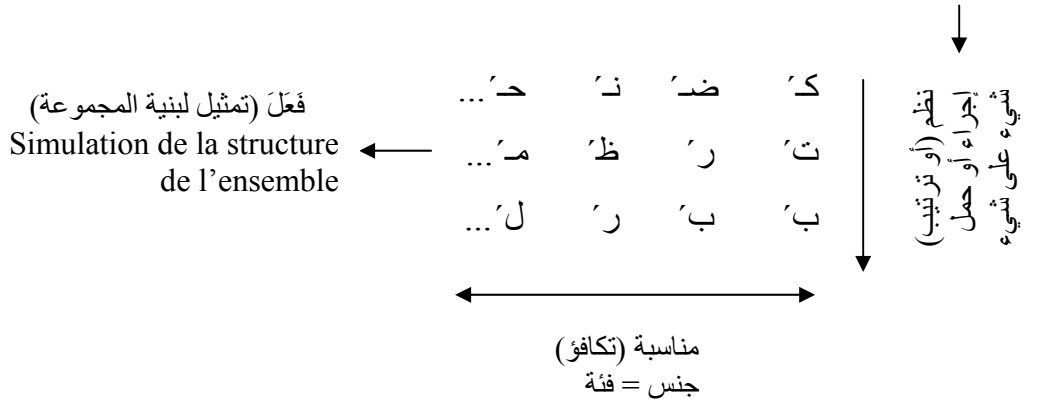

الشكل رقم 01: طريقة استنباط مثال "فعل"

من الواضح أن هذه الكلمات متناظرة تجمعها بنية واحدة (فَعَلَ)، و هذه الأخيرة هي تمثيل قام به النحاة الأولون لعناصر البناء أو الصيغة، حيث رمزوا إلى الصامت الأول بـ (ف)، و الثاني بـ (ع)، و الثالث بـ (ل)، و بهذا نكون قد حملنا مجموعة من العناصر المتجانسة بعضها على بعض لنستخرج في الأخير البنية (فَعَلَ)، و هذا البناء أو الوزن هو الذي وضعت عليه: ضرب، كتب، نظر، حمل، و لا بد أن تراعى فيه رتبة هذه العناصر، فالفاء يرمز إلى أي حرف صامت يحل في الموضع الأول،و العين يرمز الى أي حرف صامت يحل في الموضع الثاني و هكذا، و هذا الترتيب الثابت هو الذي سمح بهذا التجريد أي تفريغ هذه العناصر من محتواها و بدونه لا يمكن لهذه العملية أن تتم، و هنا تتضح أهمية الموضع، إذ كل شيء مما هو بنية إنما يتحدد بموضعه و ليس بشيء آخر.

و بذلك يتضح منهج النحاة العرب في دراسة الكلمة المتصرفة فهم «ينطلقون من اللفظ في ظاهره، و لكن لا يتناولون الكلام جملة جملة و القطعة بعد القطعة فيقابلوا بينها لإظهار الفوارق بينها من حيث صفاتها الذاتية، بل يحملون هذا النحو على ذاك أي يجعلون الأنحاء الكثيرة من تلك التي تنتمي إلى باب واحد (إلى مجموعة بالمعنى الرياضي بعضها بإزاء بعض حتى يظهر الترتيب و النظم (لا الصفات الذاتية فقط)» [9] ج2 ص 22 ، و هذا يدلك على أنه «لم يكن من اهتمامهم النظر في الوحدات اللفظية في ذاتها، و من ثم لم يحاولوا أن يشخصوها بأوصافها السكونية، أو بما تخالف بها غيرها من هذه الصفات... إنما الذي كان يهمهم بالدرجة الأولى هو كيفية تحصيلها و تحقيقها...، فكانوا يبحثون عن مقاييس أو ضوابط تضبط هذه الكيفيات على حسب ما كانت تؤديها العرب الموثوق بعربيتهم، و هذه الأقيسة تتطلب أن يحمل الشيء على الشيء لجامع بينهما»[9] ج2 ص 245، فكانت وسيلتهم لاستنباط الأصول في هذا المستوى و هي ما يعرف بالمثل أو الأنماط التي عقدوا عليها قواعدهم باعتبارها ثوابت لا يلحقها التغيير.

و قد وضح الرضي الإستراباذي طبيعة هذا المثال أو الوزن بقوله: «اِعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه...فقيل ضَرَبَ على وزن فَعَلَ، و كذا نَصَرَ و خَرَجَ، أي هو على صفة يتصف بها فَعَلَ، و ليس قولك "فَعَلَ" هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات، لأنَّا نعرف ضرورة أن نفس الفاء و العين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة، فكيف تكون الكلمات مشتركة في فَعَلَ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المشتركة فقط، بخلاف تلك الكلمات، فإنها لم تُصغ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة، فلما كان المراد من صَوْغ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سمي وَزْنًا وَزِنَةً».[10]ج1 ص 14.

يريد الرضي أن المماثلة ها هنا ليست في المعنى المعجمي لتلك الكلم المتجانسة ولا في حروفها نفسها و هذا واضح، لأن كل كلمة لها معناها الخاص،وحروفها الخاصة، و إنما هي في البنية أو الصيغة التي هي محل الهيئة المشتركة، ذلك أن جل هذه الكلمات تبنى على مثال (وزن) واحد هو "فَعَلَ".

و لك أن تتصور الآن الطريقة التي تم بها استنباط صيغة (مَفْعَل) الذي يمثّل فئة اسم المكان من الفعل الثلاثي، و يمكننا تمثيل هذا الإجراء على النحو التالي: [9] ج1 ص 319.

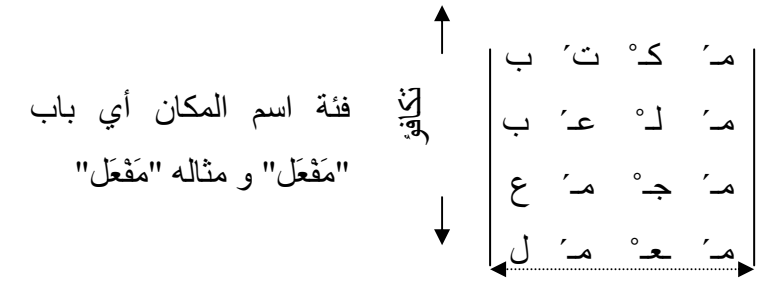

الشكل رقم 02: طريقة اكتشاف مثال "مفعل"

لا شك أن الرسم يبيّن بوضوح أنّ الجامع بين كل هذه الوحدات ليس فقط جنسها بل البنية التي تجمعها، و لا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كل جزء منها على نظيره مع مراعاة انتظامها ،أي مع اعتبار كل جزء في موضعه، و «التحديد عند النحاة أكثره من هذا القبيل و هو يهتم في نفس الوقت بالمحورين الاستبدالي و التركيبي بين التكافؤ (الانتماء) و النظم، فالفئة (La classe=) عندهم ليست أبدا بسيطة، أي مبنية على الكيف (qualitatif=) تحددها صفة مميزة فقط، بل في الوقت نفسه على الكيف و الكم، و الكم هنا هو العدة مع الترتيب بمراعاة كل شيء في موضعه»[9] ج1 ص212،213.

و قد كشف هذا الحمل أو الإجراء على تناظر تام بين هذه الكلمات فكلها تبنى على أربعة مواضع، أولها موضع زائد و يعبر عنه بلفظه في المثال لأنه ثابت و هو الميم، و ثلاثة مواضع أصلية يعبر عنها بالفاء و العين و اللام، و هي متغيرات لأنها تحتمل في موضعها أي حرف من الحروف،و على هذا فمثال هذا الباب هو "مَفْعَل".

و هكذا الحال مع جميع الأوزان و البنى و التي تم اكتشافها و استنباطها بحمل الكلم بعضها على بعض إذا كانت من جنس واحد، و ينطلقون دائما من الكلم التي تكون حروفها الأصلية صحيحة و غير مغيرة، فيكتشفون بذلك البنية المشتركة التي تجمع كل تلك الكلمات المحمول بعضها على بعض و هو ما يؤكد عليه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في قوله: «أما كيفية اكتشاف البناء أو المثال فهذا يتم أيضا بكيفية رياضية لا تعرفه اللسانيات الحديـثة، و الطريقة في ذلك هو ما أشرنا إليه من حمل الكلم بعضها على بعض إذا كانت تنتمي إلى جنس واحد». [11] ص95.

و المتتبع لاستعمالات النحاة لهذا المصطلح في هذا المستوى يجد أن تحليلاتهم و استدلالاتهم تُبنى على هذا المفهوم، فقولهم بموضع الفاء و العين و اللام- دون أن نغفل مواضع الزيادة إذا كانت هناك زيادة- هو تعبير عن بنية المثال أو الحد أو الوزن أي باعتبارها رموزا مجردة ليس لها دلالة إلاّ على طريقة الرموز الرياضية، و من ذلك قول سيبويه في باب الزيادة من غير موضع حروف الزيادة «اعلم أن الزيادة من موضعها لا يكون معها إلا مثلها،فإذا كانت الزيادة من موضعها ألزم التضعيف، فهكذا وجه الزيادة من موضعها، فإذا زدت من موضع العين كان الحرف على فُعَّل في الاسم والصفة، فالاسم نحو: السُلَّم، و الحُـمَّر و العُلَّف، والصفة نحو: الزُمَّج و الزُمَّل و الجُبَّأ، فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على فَعْلَل في الاسم و ذلك نحو: قَرْدَد و مَهْدَد...».[3] ج4 ص276.

من الواضح أن سيبويه يعني بموضع العين و موضع اللام ههنا مكان الحرف من الكلمة داخل صيغتها التصريفية المجردة، أي داخل مثالها الذي انتهى إليه القياس بحمل الكلمات المتماثلة بعضها على بعض و ليس مكان الحرف داخل السلسلة الخطية للكلمة ،ذلك أن«نفس الفاء والعين و اللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة»[10] ج4 ص 14.، فحرف اللام الأولى مثلا في الاسم "سُلَّم" في موضع العين داخل المثال، لأنه على وزن "فُعَّل" ،و اللام الثانية في التضعيف زائدة، والزيادة ههنا جاءت من موضع العين. و يمكننا تمثيل هذا الإجراء أو الحمل في الجدول التالي:

الجدول رقم02: طريقة تحديد المواضع عن طريق المثال:

موضع الفاء	موضع العين	الزيادة من موضع العين	موضع اللام
سـُ	لـْ	لـَ	م
حـُ	مـْ	مـَ	ر
عـُ	لـْ	لـَ	ف
زُ	مـْ	مـَ	ج
جـُ	بـْ	بـَ	أ

و أما موضع اللام في الاسم "قَرْدَد" أو "مَهْدَد" فتحتله الدال الأولى و الدال الثانية زائدة من موضع اللام، و قد تم تحديد هذين الموضعين عن طريق المثال أو الحد، و ذلك بمقابلة عناصر الكلمة بعناصر المثال الذي تبنى عليه، فتبيّنت بذلك المواضع الأصول و المواضع الزائدة.

و يمكن توضيح ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم03: كيفية تعيين المواضع الأصلية و المواضع الزائدة

موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام	الزيادة من موضع اللام
قـَ	رْ	دَ	د
مـَ	هـْ	دَ	د

من هنا تتبين أهمية "المثال" أو "الحد" الذي انتهى إليه القياس - كما رأينا- باعتباره حدا تتحدد به العناصر اللغوية، فالحرف لا يتعين موضعه و هو في الكلمة، و إنما في داخل بنيتها المجردة أو صيغتها التصريفية، و هو ما يتضّح أيضا فيما ذهب إليه سيبويه في باب ما الزيادة من موضع العين واللام إذا ضوعفتا حيث يقول: «فيكون الحرف على "فَعْلَعَل" فيهما، فالاسم نحو: حَبَرْبَر و حَوَرْوَر وتَبَرْبَر ، والصفة نحو: صَمَحْمَح و دَمَكْمَك و يَرَهْرَهَة. و يكون على فُعَلْعَل، فالاسم نحو: دُرَحْرَح، وجُلُعْلِع و لا نعلمه جاء وصفا».[3] ج4 ص 278. يريد سيبويه أن الزيادة قد تلحق موضع العين و اللام من كلمة واحدة كما قد تلحق أحدهما، فإذا رأيت ذلك «فاجعل اثنين منهما زائدين كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائدا» [3] ج4 ص328،327 ، و هو يعني بموضع العين و موضع اللام مكان الحرف

داخل المثال أو البناء الذي جرَّده النحاة لهذه الكلمات و نظائرها، و ليس مكان الحرف داخل بنيتها اللفظية الظاهرة أو الملفوظة، و هذا واضح، و بذلك نستطيع القول إن سيبويه و النحاة من بعده أدركوا أهمية هذه الأصول باعتبارها ثوابت لا يلحقها التغيير و الجدول الحملي التالي يوضح هذا الإجراء:

الجدول رقم 04: أهمية مفهوم المثال في التعرف على المواضع

موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام	الزيادة من موضع العين	الزيادة من موضع اللام
حـَ	بـَ	رْ	بـَ	ر
حـَ	وَ	رْ	وَ	ر
تـَ	بـَ	رْ	بـَ	ر

من الواضح أن سيبويه قد تمثَّل هذا الإجراء في مخيِّلته، فوجد أن "الباء" الأولى من كلمة "حَبَرْبَر" تأتي في موضع العين داخل المثال لأنه على وزن "فَعَلْعَل"، و الباء الثانية في موضع زيادة من موضع العين، أما حرف الراء الأولى من نفس الكلمة فهو في موضع اللام داخل المثال، في حين أن الراء الثانية جاءت في موضع الزيادة و هذه المرة الزيادة من موضع اللام.

و نجد ابن جني في إحدى تحليلاته يشرح معنى قول النحاة "الزيادة من موضع العين" أو "الزيادة من موضع اللام" حيث يقول: «و تلحق اللام الزيادة من موضعها يريد به أنك إذا قلت: "اِبْيَاضَضْتْ" فإنما كررت الضاد بعينها و لم تأت بلفظ آخر، و يريد بموضعها: من لفظها».[12] ج1ص78.

و عليه فالزيادة من موضع كذا إنما تعني تكرير لفظ ذلك الموضع وليس تكرير الموضع باعتباره مكانا قائما بذاته داخل الحد أو المثال مثله مثل الموضع الأصلي تماما.

فالملاحظ مرة أخرى أن اعتماد سيبويه و قبله أستاذه الخليل - على هذه الأصول (و هي الأوزان في هذا المستوى) قد مكنته من تحديد المواضع الخاصة بكل حرف الأصلية منها والزائدة، بل الأمر الأكبر من ذلك أنها كشفت له عن مواضع قد لا تظهر في السلسلة الخطية للكلمة، لأن الموضع بهذا الاعتبار- أي باعتبار مكانا داخل المثال أو الحد- «لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه، فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا مما يدخل فيه»[9] ج1 ص 249، و ذلك مثل "فـِ" في صيغة الأمر من الفعل

"وَفَى" ، فموضع الفاء و موضع اللام خاليان، و مع ذلك فهما في حكم الموجود في التقدير لأنهما جزء من بينة الكلمة، و قد تبين لنا ذلك عن طريق حملها على نظائرها الصحيحة مما لم يغير نحو: اِجلِس، اِنزِل و غيرها، و معنى ذلك أن الموضع هنا هو مفهوم اعتباري فهو «الحيز في البنية الذي يمكن أن يشغله عنصر معين، و يمكن أن ينعدم هذا العنصر تماما»[9] ج1 ص 249، لذلك نجد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح يعرِّف المثال عند النحاة العرب بأنه «مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا يدخل في بعضها - و قد تخلو منها- العناصر الأصلية و في بعضها الآخر العناصر الزائدة».[9] ج2 ص16.

و على هذا الأساس يأخذ مفهوم الموضع أهميته في تحديدات النحاة المبنية على أساس اللفظ لا الإفادة، لأن «كل شيء مما هو بنية يتحدَّد بموضعه في داخل الحدِّ الإجرائي»[9] ج1 ص 326، فالموضع جزء أساسي من البنية سواء خرجت تلك البنية إلى الاستعمال أم لم تخرج، فالموضع يبقى ثابتا باعتباره المكان أو الحيز الذي يمكن أن تشغله العناصر اللغوية، فإذا انعدم ذلك العنصر بقي موضعه كجزء من البنية التقديرية فقط، لأن بنيته اللفظية غير ذلك.

و يمكننا توضيح ذلك بما ذكره ابن جني في قوله: «فإن قلت فقد قالوا: وَلِي الأمير يلي و وَسِعَ الشيء فهو يَسَعُ و وَطِئَ فهو يَطَأُ، فإن الخليل زعم أن هذا جاء في المعتل على فَعِلَ- يَفْعَلُ ، كما قالوا: حَسِبَ، يَحْسَبُ، و كان أصل يَسَعُ: يَوْسَعُ، فلزم الواو الحذف».[12] ج1 ص 206.

يريد ابن جني أن الأصل و القياس في يَسَعُ و يَطَأُ: يَوْسِعُ وَ يَوْطِئ بمعنى آخر أن يظهر موضع الفاء فيكون بذلك مطابقا لبنائه و وزنه الذي وضع عليه، و هو هنا "يَفْعَلُ" نحو: يَحْسَبُ من حَسِبَ و غيره من نظائره الصحيحة.

و يمكن تمثيل ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 05: قياس الفروع على الأصول في صيغة "يفعَلُ"

	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام
أصول مستعملة	يـَ	حـْ	سَـ	بـُ
	يـَ	لـْ	بَـ	س
أصول خرجت مغيرة في الاستعمال	يـَ	(و ْ)	سَـ	عُ
	يـَ	(و ْ)	طَ	ئُ

فالملاحظ أن مثال هذه الكلمات يحتوي على أربعة مواضع، و قد توصلنا إلى ذلك عن طريق القياس بحمل الكلمات الصحيحة بعضها على بعض نحو: يَحْسَبُ ويَلْبَسُ، و هذا ما أدى إلى القول بأن في "يَسَعُ" و "يَطَأُ" موضع محذوف، و هو موضع الفاء، و لكن حذف الفاء من هذه الكلمات لا يعني عدم وجود موضعه لأنه يبقى ثابتا كجزء من بنيتها المقدرة الموجودة في النظام المختزن في ذهن المتكلم.

و لعل تفسير ذلك يكمن في نوع العلاقة التي تربط بين عناصر الكلم في العربية، و هي علاقة بناء لا علاقة وصل «و يعنون بذلك أن أجزائها مبنية بعضها على بعض على مثال معين، بحيث لا يمكن أن تحذف إلا بتلاشي الكلمة كلّها[9] ج2 ص 38، ففي كلمة "جَلَسَ" مثلا نجد "الجيم" مبنية على اللام و السين وفق بناء "فعل"، فإذا حذفنا "الجيم" زال البناء و زالت الكلمة، و هذا ما يفسر بقاء الموضع كجزء من البنية المقدرة إذا ما خلا اللفظ المسموع منه، و هذا يرجع في الأساس إلى طبيعة صياغة الكلم في العربية سواء كانت مجردة أو مزيدة ،«ذلك أن سائر مكونات الكلمة لا تلحق بالأصل عن طريق مجرد الضم في الصدر أو العجز، بل تندمج في الأصل، فتتخلّل عناصره أو تكيِّفها تكييفا يحقّق الالتحام بين الأصل و الزائد»[13] ص10،11.

و هكذا نجد أنّ النحاة الأوّلين قد مثّلوا مكونات الكلمة المتصرّفة في العربية "بمثال" ،أي برسم رياضي يبرزون فيه المكونات الأساسية لكل عنصر الأصلية منها و الزائدة، و في هذا منهج رياضي دقيق لأنه يبنى على مفهوم الثابت و المتغير، ذلك أن موضع الفاء يحتمل ثمانية و عشرين حرفا ، وموضع العين يحتمل تسعة وعشرين حرفا و موضع اللام يحتمل أيضا تسعة و عشرين حرفا كلها محتملة، وما زيد على هذه المواضع الأصلية عدّ موضع زيادة، و عبر عنه بلفظه في المثال دون تجريده لأنه ثابت؛ ففي مثال "إستفعل" نجد ثلاثة مواضع زائدة و هي الهمزة والسين والتاء، و ثلاثة مواضع أصلية هي الفاء والعين واللام، ومعنى ذلك أن الموضع الأول نجده دائما يحتوي على الهمزة و الموضع الثاني نجد فيه دائما حرف "السين" و في الموضع الثالث لا نجد غير التاء، أمّا محتوى المواضع الثلاثة المتبقيّة فمتغيّرة تحتمل بداخلها جميع الحروف الأبجديّةإلا الموضع الأول فإنه لا يحتمل الألف لأنه لا يبتدأ به في العربية، و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: مفهوم الثابت و المتغير في المثال

موضع الزيادة	موضع الزيادة	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام
اِ	سـْ	تـَ	شـْ	هـَ	دَ
اِ	سـْ	تـَ	غـْ	فـَ	رَ
اِ	سـْ	تـَ	جـْ	وَ	بَ

فالقول بالثابت و المتغير لا يعود إلى "الموضع" باعتباره مكانا في الصيغة المجردة لأنه شيء ثابت سواء أكان موضع الحروف الأصلية أم موضع الحروف الزائدة، و إنّما يتعلق بمحتوى هذه المواضع، فنقول إن محتوى المواضع الأصلية متغيّر لأنّه يحتمل دخول جميع الحروف الصامتة في العربية، بينما محتوى المواضع الزّائدة ثابت، و هذا هو معنى قولنا "الثابت و المتغير في المثال"،و هذا ما يتضح أيضا إذا ما عدنا إلى مثال "مَفْعِلْ" الموضح في الرسم السابق، لأننا سنجد «متغيرات هي الحروف الأصول..أمّا الثوابت فهي الحركات والسكنات والزوائد»[9] ج1 ص319،فالكلمات كلها (الممثلة في الرسم) تتكون من أربعة مواضع، لكن محتوى الموضع الأول ثابت (الميم) في حين أن محتوى المواضع الثلاثة الأخرى متغيرات لأنّها تحتمل أي حرف من الحروف الأبجدية، و على هذا الأساس جرّد النحاة بناء ثابتا تشترك فيه جميع هذه الكلمات، و ذلك بتفريغ حروف الكلمة من محتواها - على طريقة الرموز الرياضية- و يرمز لكل حرف حسب مرتبته أو موضعه،«إذ كل شيء مما هو بنية يتحدّد بموضعه في داخل الحدّ الإجرائي»[9] ج1 ص326، فجعلوا الفاء لكل حرف صامت يأتي في أصل الكلمة في المرتبة الأولى، و العين لكل حرف صامت يأتي في أصل الكلمة في المرتبة الثانية وهكذا بالنسبة للام، هذا بالنسبة للثلاثي، وما زيد على هذه المواضع عبّروا عنها بلفظها دون تجريدها إلى رموز لأنّها "ثوابت" أمّا الأصول فمتغيّرات؛ أي أنّهم قاموا بـ «استبدال كل متغير بثابت مع إبقاء الثوابت التي في المثال، و يسمى هذا تفريع الفروع على الأصول».[9] ج1 ص320.

و هو ما يوضّحه الرضي الاستراباذي في شرحه لكلام ابن الحاجب حيث يقول: «و قوله يعبّر عنها أي عن الأصول: أي يجعل في الوزن مكان أوّل الأصول الفاء و مكان ثانيها العين و مكان ثالثها اللام...و قوله: يعبّر عن الزّائد بلفظة: أي يورد في الوزن الحرف الزّائد بعينه في مثل مكانه كما تقول: مضروب على وزن مفعول». [10] ج1 ص18.

و على هذا الأساس فمثال الكلمة هو بناؤها و وزنها لأنّه يمثّل بكيفية صوريّة مجرّدة الهيئة التي يكون عليها هذا الجزء من اللفظة الذي يسمى الكلمة.

أمّا الرضي الإستر باذي فقد عرفه بقوله: «المراد من بناء الكلمة و وزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، و هي عدد حروفها المرتبّة وحركاتها المعيّنة و سكونها مع اعتبار الحروف الزّائدة و الأصلية كل في موضعه»[10] ج1 ص08، و عليه فالمثال هو مجموع الرموز المرتبة التي تمثل بها بنية الباب، و «هو حدّ تتحدّد به العناصر اللغوية و لكنه حدّ إجرائي (Processive définition) لأنّه ترسم فيه جميع العمليات التي بها يتولّد العنصر اللغوي في واقع الخطاب».[9] ج1 ص319.

و يبدو أنّ الأستاذ "حسن خميس الملخ" و هو بصدد تحديد الثوابت و المتغيرات في صيغة اسم الفاعل من الثلاثي قد سها عن ذكر فتحة الباء كثابت من ثوابت الصيغة "فاعل"،إذ يقول: «فالألف و الكسرة ثابتان،لكن الأحرف الثلاثة الأخرى متغيرة، فيمكن أن تملأ بالمدخلات (ب، حـ ، ث) فتتولّد كلمة (باحث)، كما يمكن أن تملأ بالمدخلات (ع، م، ل) فتتولد كلمة (عامل)، و هكذا يمكن توليد عدد كبير من الكلمات»[14] ص173، و كأنّه غاب عنه أنّ حركات و سكنات الحروف الأصول تدخل أيضا ضمن ثوابت البناء أو الوزن.و على هذا الأساس الرياضي القائم على فكرة الثابت و المتغير تمكنّ نحاة العربية من الكشف عن حقيقة أنّ العربيّة تخضع لنظام محكم و دقيق، و هذا بعدما تمكنّوا من استنباط البنى العامة للغة.

و نخلص ممّا سبق إلى أنّ تصوّر الخليل و أصحابه لمفهوم القياس كان تصورا رياضيا دقيقا يشبه إلى حد بعيد ما يسمّى الآن "بالتكافؤ" في الرياضيات، و هو بهذا الاعتبار وسيلة كشف لا وسيلة برهنة تمكّن النحاة بواسطته من استنباط البنى أو المثل التّي تحدّد داخلها مواضع و هي: الفاء و العين و اللام، و قد رمزوا إليها بهذه الرموز لأنها متغيرات تحتمل بداخلها جميع الحروف الأبجدية، كما تحدّد بداخلها أيضا مواضع الحروف الزّائدة و التي عبّروا عنها بلفظها لأنّها ثوابت لا يلحقها التغيير، و غايتهم من ذلك «إحكام العبارة العلمية دون أن تتناقض هذه العبارة مع سلوك المفردات و عدم إطّرادها». [6] ص 16.

2.1.1.التحويل و التقدير و صلتهما بالموضع:

تعود ظاهرة العدول عن الأصل أو التحويل أساسا إلى تصوّر النحاة المؤسّسين للغتهم واعتقادهم بحكمة واضعها و ما يلزم عن ذلك من الاعتقاد بأنّها محكومة بنظام في غاية من الدّقة والانسجام، فكانت وسيلتهم لاستنباط قواعد وقوانين هذا النظام الاستقراء والقياس أساسا فجرّدوا عن طريقهما أصولا

عقدوا عليها قواعد اللّغة، و هي في هذا المستوى أوزان الكلم أو ما يعرف بمُثِلِهَا أو أنماطها ودلالاتها الصرفية.

غير أنّ هؤلاء العلماء قد لاحظوا في أثناء دراستهم للظواهر اللّغوية واستنباط قواعدها، أنّها قد تطّرد حينا و تتجافى حينا آخر؛ إذ كثيرا ما تخرج صيغة أو نمط لغوي عن هذا القانون العام المستنبط و لا يلتئم مع الأنماط الأخرى، فكان لا بدّ عليهم و هم يبحثون عن نظام هذه اللّغة و يجرّدونه أن يستعينوا بإحدى الوسائل الّتي تمكّنهم من لمِّ شتات هذه الفروع المتنافرة و إرجاعها إلى حظيرة الأم في محاولة لخلق بناء منسجم من هذه الفروع والأصول فكانت فكرة "التّقدير" المبنية على افتراض أن اللّفظ الذي يكون عليه الكلام ينبغي أن يكون مطابقا لمثاله أو أصله المجرّد، و لكنّ لفظه لم يحقّق هذا الافتراض، و خرج إلى الاستعمال مغيَّرا بقاعدة أو قواعد تحويلية مطّردة غالبا،وذلك لعلة فرق أو تخفيف، فيحصل عدول عن الأصل بإعلال أو إدغام أو إبدال...إلخ، فالقول بالتّقدير إنّما هو توقع لما كان ينبغي أن يكون عليه اللفظ في أصل الوضع لمعرفة وجه العدول عن هذا الأصل في الإستعمال ، و عليه فمفهوم التّقدير هو نتيجة من نتائج القول بالقياس لأن الفرع المغير يحمل على نظائره مما لم يغير لمعرفة أصله.

و المتتبّع لأبواب الكتاب يجد أنّ سيبويه يعرض لمفهوم التحويل في باب حديثه عن الأعراض، حيث يقول: «اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم و إن كان أصله في الكلام غير ذلك، و يحذفون ويعوّضون، و يستغنون بالشيء عن الشيئ الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطا».[3] ج1 ص25.

يريد سيبويه "بالأعراض" ما يجري من عدول عن الأصل، و ما يدخل عليه من تحويلات في بعض أجزائه أو مواضعه المثالية التي يبنى عليها سواء كانت أصليّة أو زائدة، «فإظهار كل المواضع هو الأصل في الكلام و الحذف عرض له و فرع عنه، كما قد يتمّ العدول عن الأصل في هذا المستوى بالإعلال و الإبدال و الإدغام و القلب المكاني».[15] ص56.

و بذلك نستطيع القول إنّ التحويل في هذا المستوى يقصد به التغيير الذي يجري على الأصل أي داخل مواضع البناء أو المثال، فيخرج منه الفرع، و يتمّ ذلك بعدّة عمليات تحويلية كالإعلال والإبدال و الإدغام و الحذف، «و كلّ هذه العوارض التي تعرض للكلمات إنّما تنبني على قوانين صوتية مرجعها ذلك التأثر المتبادل بين الحروف حين تتآلف و يتّصل بعضها ببعض»[16] ص41، والمقصود بالتحويل هنا هو التغيير غير الوظائفي أي التغيير العارض للاستثقال لا التغير الذي يؤثر في المعنى، و قد يتمّ لأمن اللبس كالعدول عن أصل المصدر من الثلاثي، و مثال ذلك: سَيْر وصَيْرُورَة وزِيَارَة و هي مصادر للأفعال سار و صار و زار على الترتيب، فلو جاءت هذه المصادر على الأصل الذي يقتضيه القياس و هو بناء "فَعْل" فقلنا: سَيْر- صَيْر- زَيْر لأدّى ذلك إلى التباس معناها، لأنّه يتماثل وقعها في

الأذن فكأنّها كلمة واحدة في السّمع، فعدل بذلك عن أصل باب إثنتين منها و استبدلتا ببنية أخرى،و كما قد يتمّ العدول عن أصل وضع الكلمة لصعوبة النطق به أو ثقله وكذا رفعا للبس،كذلك يحدث أحيانا أن يعدل عن الأصل لغاية أخرى تتمثل في طرد الباب ، فالعربية في بعض الأحيان تحافظ على اطّراد قاعدة العدول عن الأصل على الرغم من زوال العلّة «مراعاةً لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، و المحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد»[17] ج1 ص11؛ و من أمثلة ذلك، حذف الهمزة من أخوات "أكْرم"، فقالوا فيها: نُكْرِم و تُكْرِم و يُكْرِم، و الأصل المقدر فيها هو: نُؤَكْرِم وتُؤَكْرِم و يُؤَكْرِم، و إنّما حذفت الهمزة من "أكْرِم" لاجتماع همزتين متتاليتين؛ إذ الأصل فيه "أُؤَكْرِم" فحذفت إحداهما تخفيفا، فلما انتقلوا إلى سائر حروف المضارعة زال الاستثقال، إلاّ أنهم لم يعودوا إلى الأصل، ليطّرد الباب في الجميع، «فالسّبب في العدول عن الأصل هنا ليس سببا صوتيّا، و لا علاقة له ببنية الكلمة و مكوناتها الصوتية، و إنّما هو سبب يتعلّق بميل اللغة إلى بناء قواعدها على أصول عامّة مطّردة». [18] ص 114، 115.

و ما يجدر التنبيه إليه في هذا الصدد وجود نوعين من التغيرات الصّوتية؛ تغيرات غير مشروطة اهتمت بها دراسة اللهجات لا تعنينا في هذا المقام، و تغيرات مشروطة و هي تلك التي تأتي بطريقة طارئة فتصيب الحروف من ناحية الصّلة التي تربط الصوت بالآخر في الكلمة الواحدة، و قد تكون الإصابة بحذف حرف أو بقلبه أو بإبداله أو بنقل حركته، و سميت بالتغيرات المشروطة لأنّها لا تتمّ إلاّ وفق قوانين صوتية و شروط مضبوطة و محدّدة، و هذا التحويل لا يغيّر من المعنى لأنّ هذا التغيير يحصل غالبا لغرض لفظي، و القول به كان نتيجة لتصوّر أصول الوضع التي ترتّبت عن التقاطع بين أصل الصيغة و أصل الاشتقاق، و هذا ما كان يسميه النحاة بـ "التصريف" ، و قد بنوا على ذلك ما أسموه بمسائل التصريف ،«و هو عبارة عن نظام أكسيوماتيكي لصياغة العمليات التحويلية المذكورة»[9] ج1 ص 216، و هو ما يوضّحه الأشموني في قوله: «و أمّا في الاصطلاح فيطلق على شيئين الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضرب من المعاني كالتصغير و التكسير واسم الفاعل واسم المفعول...و الآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها و لكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة و الحذف و الإبدال و القلب و النقل و الإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم "التصريف"»[19] ج14 ص 175، 176، و تحدث نتيجة عدّة أسباب قد فصّل فيها الرضي الاستراباذي بقوله: «وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع...و قد تكون للتوسّع كالمقصور و الممدود...و قد تكون للمجانسة كالإمالة، و قد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة و الإعلال و الإبدال و الإدغام و الحذف».[10] ج1 ص50.

فما علاقة مفهوم التحويل هذا بمفهوم الموضع؟

رأينا فيما سبق الطريقة التي توصّل بها النحاة إلى استنباط الأصول أو البنى المجرّدة في هذا المستوى؛ و ذلك بحمل الكلم بعضها على بعض إذا كانت من جنس واحد، فانتهوا بذلك إلى البنية المشتركة التي تجمع كل تلك الكلمات المحمول بعضها على بعض، ثم عمدوا إلى تجريدها في "مثال" ، و ردوها إلى أبواب محدّدة كبـاب "فَاعِل" و باب "مَفْعُول" و غيرها، فجعلوا الفاء و العين و اللام مواضع أصلية في الصّيغة أمّا مواضع الزيادة فهي ما زيد على هذه المواضع الأصول، وقد تكون في أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها، و هذه المواضع تقع فيها عمليات تحويلية مختلفة نحو قولنا: "إيجاد" التي أصلها في التقدير "إوْجَاد"، فموضع الفاء وقعت فيه عملية تحويلية مطّردة تتمثّل في قلب الواو ياء داخل موضع الفاء، لأنّها ساكنة ومسبوقة بكسرة، و هو ما صرّح به سيبويه في قوله: «هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء، و ذلك إذا سكنت و قبلها كسرة، فمن ذلك قولهم:الميزان و الميعاد».[3] ج4 ص335.

يريد سيبويه أنّ الأصل المقدّر لكلّ من "مِيزَان" و "مِيعَـاد" إنّـما هـو "مِـوْزَان" و "مِوْعَاد"، لأنّها من "وَزَنَ" و "وَعَدَ" ، فموضع الفاء في الأصل تحتلّه "الواو" ، فالقياس و الحدّ أن يحافظ الحرف على هويّته في الأصل دون تحويل، ولكنّه ظهر إلى الاستعمال مغيّرا حيث انقلب موضع الواو ياء لأنّها ساكنة و مسبوقة بكسرة،و الكسرة تناسبها الياء، فالتحويل ههنا جرى في موضع الفاء -و غايته التخفيف- ، و هو الأمر الذي أحوج إلى التقدير.و يمكن تمثيل هذا التحويل بالجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 07: تفسير الإعلال بالقلب عن طريق مواضع المثال

موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع الزيادة	موضع اللام
مِـ	(و ْ)	عـ	ا	د
مِـ	(و ْ)	ز	ا	ن
مِـ	(و ْ)	ق	ا	ت
مِـ	(و ْ)	ث	ا	ق

فالعدول عن الأصل إلى الفرع تمّ هنا وفق قاعدة تحويلية مطّردة لذلك صار هو القياس، «لأنّ القياس لا يوافق الأصل دائما، و مثل ذلك: "اِسْتَقَامَ" فهو على القياس و لكنّه مخالف للأصل،ذلك لأنّ أصله "اسْتَقْوَمَ" فيحوج إلى تقدير هذا الأصل لتبيّن التحويل الذي جرى على لفظه»[15] ص 58، فلو جاء الفعل "استقام" على ما يقتضيه القياس بحمله على نظائره من الصحيح نحو: استعمل،و استخرج لكان أصله استقوم، و بذلك نخلص إلى أنّ «الأصل في مستوى الوضع قد تصيبه عوارض الاستعمال،

و هي عوامل جدّ طبيعية و لها قوانينها الخاصة بها، و بالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت واطّردت (و هو قياس مناقض لبعض مقاييس الوضع)، و نذكر على سبيل المثال: القلب و الإبدال والإعلال و الإدغام و غيرها في مستوى الأصوات والصّيغ».[20] ص 38.

و نجد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح يعبّر عن هذه القوانين بمصطلح "القوانين الداليّة" نسبة إلى الدالة، لأنّه «قد توجد ظواهر تتغيّر أشكالها من حال إلى أخرى و تبقى مع ذلك النسبة التي تربط إحداهما بالأخرى، فإذا حصل تحوّل ظاهرة (أ) مثلا حصل أيضا باللزوم تحوّل ظاهرة (ب) بكيفية مناسبة أي على تناسب تام بين الحادثين الطارئين».[7] ص23.

من الواضح أنّ الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح يشرح هنا كيفية تفرّع الفروع عن الأصول وفق قواعد مطّردة أصبحت هي القياس و ما خرج عنها يحتاج إلى تقدير لتبيّن التحويل الحاصل و معرفة العلّة المانعة من وروده في الاستعمال، ولا شك في أنّ دراسة النحاة العرب للظواهر اللغوية كظواهر طبيعية هو الذي سمح لهم باكتشاف هذه العلاقات المباشرة بين الظواهر، لأنّهم «أدركوا أنّ العلم لا يبلغ غايته و لا تتحقّق أهدافه إلاّ إذا انتقل من ملاحظة الأشياء في ذاتها إلى ملاحظة العلاقات و النّسب القائمة بينها، فأهمّ غرض يعقده الباحث على موضوع بحثه هو اكتشاف هذه العلاقات»[7] ص 22. وهو ما انتهى إليه الدّرس العربي المبني على تحليل دقيق للظواهر اللغوية فكان القول بالإعلال والإبدال و الإدغام و القلب المكاني وغيرها من العلاقات التحويلية الأخرى.

و أمثلة ذلك كثيرة، نذكر منها الحذف الذي تمّ في موضع الفاء من صيغة "يَفْعِل" من المثال الواوي نحو: يَعِدُ و يَرِثُ و يَزِنُ، و هو ما يوضّحه ابن جني في قوله: «اعلم أنّ كل ما كان موضع الفاء منه واوا، و كان فعلا، و كان على "فَعَلَ" فإنّه يلزم "يَفْعِلُ"، و يحذف في الأفعال المضارعة منه "الواو" التي هي "فاء"...وذلك قولك: وَعَدَ،و وَزَنَ، ووَثَبَ، تقول في "يَفْعِل" منه: يَعِدُ ، ويَزِنُ، ويَثِبُ..وكان الأصل فيه: يَوْعِدُ،و يَوْزِنُ...». [12] ج1 ص 184

يتّضح من قول ابن جني أنّ كلا من: يَعِدُ و يَزِنُ و يَثِبُ جاءت على بناء أو مثال "يَفْعِلُ"؛ أي أنّها تبنى في الأصل على أربعة مواضع: ثلاثة منها أصلية وموضع زائد معبر عنه بلفظه في المثال أو الوزن و هو "الياء"، فلكل جزء من هذه الأجزاء موضع داخل تلك البنية، إلاّ أنّ هذه الكلمات جاءت مغيّرة في بنيتها اللفظية الظاهرة و ذلك بحذف جرى في موضع "الفاء"،و قد تسنّى لنا معرفة ذلك بتقدير الأصل، و ذلك بحملها على نظائرها من الصّحيح الذي لم يلحقه تغيير نحو: يجلِس ويحمِل.

يمكن تمثيل ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 08: طريقة الكشف عن التحويل الذي جرى في مواضع البناء

	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام
جاءت على الأصل	يـَ	جـْ	لِـ	سُ
	يـَ	حـْ	مِـ	لُ
جاءت محوّلة في الاستعمال	يـَ	Ø	عِـ	دُ
	يـَ	Ø	زِ	نُ
	يـَ	Ø	ثِـ	بُ

من خلال هذا الجدول القياسي نتبيّن التحويل الذي جرى داخل موضع "الفاء" من أبنية الأفعال "يزن" و "يعد" و "يثب" ، حيث ورد موضع "الفاء" خاليا، لكن خلو هذا الموضع من الحرف لا يعني عدم وجوده بل هو متصوّر و مرسوم في مثال هذه الكلمات - و ما أشبهها- أي نمطها و بنائها، والدّليل على وجوده هو ظهور هذا الموضع في نظائرها الصّحيحة ممّا لم يلحقه تغيير، و قد بحث الصرفيون علّة هذا التحويل فوجدوه راجعا «لوقوعها -أي الواو- بين ياء و كسرة أصلية »[10] ج3 ص62 ، و هو الأمر الذي ينجم عنه الثقل، و تجنّبا لذلك حذف محتوى موضع الفاء وهو الواو.

فالتخفيف الذي يمثّل إحدى أهم قوانين الاستعمال هو الذي أدّى إلى هذا العدول، و قد أجاد السيوطي حينما عبّر عن الغرض من هذا التحويل و ما أشبهه في لغة العرب فقال: «و إنّما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخفّ منه و الخفّة تحصل بمخالفة الموضع، فأمّا تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفّة، لأنّ الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف».[21] ج1 ص299.

و مثال ذلك أيضا ما يحدث في صيغة اسم المفعول من المثال الأجوف الواوي نحو: مَقُول، و مَزُور، و مَصُوَغ، و تقديرها: مَقْوُول، مَزْوُور و مَصْوُوغ، و ذلك حملا على نظائرها الصّحيحة مما لم يلحقه تغيير نحو: مَلْبُوس، مَحْمُول، مَكْتُوب، وغيرها هو ما ذهب إليه سيبويه في قوله: «و يعتلّ "مفعول" منهما كما اعتلّ "فُعِلَ"، لأنّ الاسم على فُعِلَ مَفْعُول، كما أنّ الاسم على فَعَلَ فَاعِل، فنقول:

مَزُور، ومَصُوغ، و إنّما كان الأصل مَزْوُور، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ و فَعَلَ، وحذفت واو مفعول لأنّه لا يلتقي ساكنان».[3] ج4 ص34 و يمكن تمثيل ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 09: قياس ما غير على ما لم يغير في صيغة مفعول

	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع الزيادة	موضع اللام
جاءت على الأصل	مـَ	لـْ	بـُ	و	س
	مـَ	حـْ	مـُ	و	ل
	مـَ	كـْ	تـُ	و	ب
أصول مغيّرة في الاستعمال	مـَ	قـْ	وُ	و	ل
	مـَ	زْ	وُ	و	ر
	مـَ	صـْ	وُ	و	غ

من خلال هذا القياس أو الحمل نلاحظ أنّ الكلمات: مَقُول، و مَزُور، و مَصُوغ أصلها المقدّر- و هو ما يقتضيه القياس في أصل الوضع- أن تكون على مَقْوُول، و مَزْوُور، ومَصْوُوغ، و ذلك حملا على نظائرها ممّا لم يغيّر في الكلام كمَعْلُوم، و مَرْقُوع، ومَرْسُوم و غيرها، و لكنّها تخرج إلى الاستعمال مغيّرة، و سبيل النحاة للقول بهذه الفروع المعدولة عن الأصل هو تصوّرهم لأصولها الممكنة في القياس، فالبنية المقدّرة لهذه الكلمات هي "مَفْعُول"؛ أي أنّ الأصل و القياس فيها أن تطابق هذا البناء أو المثال الذي تبنى عليه و في جميع مواضعها الأصلية و الزائدة،أي بإظهار خمسة مواضع وبنفس الحركات و السكنات -لأنّها جزء لا يتجزأ من البناء- ثلاثة مواضع منها أصلية و هي المعبّر عنها في الصّيغة بالفاء و العين و اللام، و موضعـان زائدان هما "المـيم" و "الواو"، و لكنّ بنيتها اللفظية جاءت على غير ذلك، و يمكن تفسير التحويل الجاري على هذه الكلمات بحدوث عمليتين تحويليتين؛ الأولى تمّ فيها نقل حركة العين التي هي الضمّة إلى الحرف الصّحيح السّاكن قبلها و هو موضع الفاء، فصارت: مَقُوْوْل، مَزُوْوْر، مَصُوْوْغ، أمّا العملية التحويلية الثانية فتمّ فيها حذف واو مفعول (و هو موضع زيادة)- هذا على حدّ قول سيبويه-؛ أي حذف محتوى موضع الواو، و هذا «تجنّبا لالتقاء الساكنين». [10] ج3 ص 101.

بهذا تتّضح الآلية المنطقية لتقدير الفروع بردّ المواضع في المثال أو البناء إلى ما كانت عليه في الأصل، و لذلك يجب فيها مراعاة مواضع الصّيغة أو الوزن الذي تبنى عليه حتى يكون التّقدير موافقا

له، و عليه فالتقدير هو ما أدّى إلى أن نفترض أنّ تحويلات وقعت في مواضع داخل المثال أو الحدّ،ومثال ذلك أيضـا تقديرهـم اصْـطَبَر و اضْطَرَب بـ اصْتَبَر و اضْتَرَبَ، و قد ذكر ابن جني ذلك في قوله: «لا يقال في اصْطَبَر و اصْتَبَر، و لا في اضْطَرَب اضْتَرَب و نحو ذلك و إن كان هذا هو الأصل».[12] ج2 ص 324.

و معنى ذلك أنّ موضع التاء يبدل طاء، و يطّرد هذا الإبدال في باب "افتعل" إذا كانت فاؤه «صـادا أو ضادا أو طاء أو ظاء..وذلك نحو:اصطبرواضطرب واطرد واضطلم». [22] ج2 ص 93.

فالبنية المقدّرة لهذه الكلمات تشمل خمسة مواضع، ثلاثة أصلية و هي الفاء والعين و اللام من صيغة "افتعل" و موضعين زائدين هما الهمزة و التاء، و تطابق هذه البنية المقدرة البنية اللفظية للكلمات الصحيحة في جميع مواضعها، و ذلك نحو: اعتمد و اجتهد و اعتكف...إلخ، و يمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم10: الكشف عن الإبدال الذي جرى في الموضع

	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع الزيادة	موضع اللام
أصول مستعملة	اِ	عـْ	تـَ	مـَ	دَ
	اِ	جـْ	تـَ	هـَ	دَ
	اِ	عـْ	تـَ	كـَ	فَ
أصول مقدّرة غير مستعملة	اِ	صـْ	(تـَ)	بـَ	رَ
	اِ	ضـْ	(تـَ)	رَ	بَ

من الواضح أنّ النحاة ههنا قد لجأوا إلى تقدير الأصل المغيّر في الاستعمال بحمله على نظائره الصحيحة و قاسوه عليها، فجعلوا صيغته كصيغتها، و صـورته كصورتـها و بذلك أظهروا تكافؤها في البنـية؛حيث تناظـرت حروفها الأصلية في مواضع ثلاثة هي موضع الفاء و موضع العين وموضع اللام، كما تناظرت فيها حروف الزيادة من مواضع الزيادة وهي الهمزة والتاء، فأصل "اصطبر"، و"اضطرب" :"اصـتبر" و "اضـترب" و هذا حملا على نظائرها من الصحيح نحو: اعتمد و اجتهد و اعتكف، فتبيّن بذلك أنّه حدث إبدال في موضع الزيادة الخاص بالتاء، حيث أبدلـت طاء، و بعبارة

أخرى نستطيع القول بأن القياس كان وسيلة النحاة لتقدير الأصول بحمل ما غيّر على ما لم يغيّر من نظائره في الباب الواحد، و بذلك تنكشف العمليات التحويلية التي جرت على الأصول المغيّرة في الاستعمال و التي تمّت في مواضع داخل المثال أو البناء المجرّد لها.

و قد علّل النحاة إبدال التاء طاء دون أي حرف آخر «إذا كان فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية و هي الصاد و الضاد و الطاء و الظاء ،و ذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها، و هذه الحروف مجهورة مطبقة، فاختاروا حرفا مستعليا من مخرج التاء و هو الطاء فجعلوه مكان التاء لأنه مناسب للتاء في المخرج، والصاد والضاد و الظاء في الإطباق»[10] ج3 ص 154،و هذا سعيا وراء التقارب والانسجام بين الحرفين.

و عليه فالتقدير هو الذي يعيد لكل موضع (الأصلي منه و الزائد) ما كان يستحقّه في أصل الوضع من الحروف التي حدث فيها إبدال أو إعلال أو قلب أو حذف، و بذلك تظهر العلاقات التفريعية التي تربط الفروع المستعملة بأصولها المقدرة، و كذا العمليات التحويلية الجارية عليها؛ طبيعتها وعددها و كذا مستواها الذي حدثت فيه أي تحديد المواضع التي جرى عليها هذا التحويل، و بعدها يعمد النحوي إلى تعليل هذا العدول و توضيح أغراضه.

والحديث عن عملية التقدير يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن فكرة الأصلية والفرعية، و هو مبدأ هام جدا يبنى عليه النحو العربي؛ فالأصل عند العرب هو «ما يبنى عليه و لم يبن على غيره»[9] ج1 ص217،والفرع هو «الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل»[9] ج1 ص217، و معنى ذلك أنّ التحويل إنّما يوجد في الفرع لا في الأصل، فإذا غيّر الأصل صار فرعا لذلك الأصل، «فالأصول ثوابت تتقوّم بنفسها لا بغيرها و التحويل إنما يأتي على وجه من وجوه العدول على الأصل من معتاد كلام العرب و سمتهم كالإعلال و الإبدال و غيرها»[15]ص78، و هذا ما يفسّر تقدير النحاة للفروع دون الأصول، و على هذا الأساس لا يمكن الحكم على أي تغيير يصيب أبنية الكلم أنه "تحويل" إلا إذا كان الانتقال من الأصل إلى الفروع يخضع لنظام من القواعد و في هذه الحالة يكون التحويل طرديا، و الأمر نفسه إذا كان التحويل عكسيا و هو التحويل الذي يتمّ بردّ الفروع إلى الأصل «و هو عند النحاة "رد الشيء إلى أصله"، فالتحويل على هذا تناظري، فهو تطبيق أو مقابلة بالنظير لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصطلاح الرياضيات».[9] ج1 ص217.

و بناء على ما سبق ننتهي إلى أنّ فكرة التقدير ما كان لها أن تتمّ لولا تجريد النحاة الأوائل لأصول جعلوها ثوابت و معايير تعرف بها الفروع و تردّ إليها عند تقدير أصولها، و هنا تتجلى أهمية البناء أو الصّيغة في هذا المستوى باعتبارها «فكرة مجردة تعتبر ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي تردّ إليه

أنواع الكلمات المختلفة و تستأنس به شواردها، حتىّ إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطّرد سهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول دون أن يمنحوا الأوابد إلاّ تفسيرا هنا أو تأويلا هناك»[6] ص137، و غايتهم في ذلك واضحة و هي «أن تجيء قواعد اللغة بشكل مطّرد، فالاطّراد في قواعد العلوم يجعلها مستساغة عند الدارسين قريبة من أفهامهم، و يوخى لنحو اللغة التي يراد دراستها ثباتا ورسوخا».[23] ص 61.

و ما يجدر التّنبيه إليه ههنا أنّ وجود النادر أو الشاذ في اللغة لا يطعن في هذا الاطّراد الذي ألفه النحاة في لغتهم، «و لو اعترض بالشاذ على القياس لبطل أكثر الصناعات و العلوم». [5] ج1 ص61، و لو دقّقنا النظر لوجدنا أنّ ثبات المثال أو البناء يعود إلى كونه مجموعة من المواضع الثابتة، «إذ كل شيء ممّا هو بنية يتحدّد بموضعه في داخل الحدّ الإجرائي»[9] ج1 ص326، و عليه فالقول بالتصريف أو التحويل ما كان ليتمّ لولا تجريد النحاة الأوائل لأصول جعلوها ثوابت تعرف بها الفروع و تردّ إليها عند تقدير أصولها لاكتشاف العمليات التحويلية و العلاقات التفريعية التي تقوم بينها و بين أصولها، ففي مستوى الكلمة مثلا حينما رأى النحاة «أنّ الكلمة الواحدة تتغيّر صورها بحسب تصريفها و إسنادها إلى الضمائر و تثنيتها و جمعها و تصغيرها اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة»[6] ص123 ، و مثال ذلك أنّهم جردوا لاسم المفعول من الثلاثي صيغة أو مثالا يعرف بها و هي صيغة "مفعول" فجعلوه معيارا يعرف به ما خرج مغيّرا أو محوّلا عن أصل بابه فتفسّر عندها علة هذا التحويل و في هذا المعنى يقول ابن جني: «إذا عُرِفَ الأصل قَرُبَ الفرع»[12]ج1 ص45، و يقول المبرد في نفس السياق: «فإنّ معرفة الأصول إحكام الباب، و إذا صحت جرت عليه المسائل على الاستقامة إن شاء الله»[24] ج4 ص220، و عليه فإن مثال الكلمة أو وزنها هو الأساس الذي يبنى عليه التحليل و يكشف كل تحويل، فمعرفتنا لصيغة اسم الفاعل من الثلاثي هو ما سمح بالكشف عن التحويل الحاصل في بعض الكلمات التي خرجت مغيرة عن أصل بابها أو صيغتها المقدرة نحو: قائل و جائع و بائع و ذلك بحملها على نظائرها الصحيحة مما لم يغير نحو: كاتب و طالب و جالس، و هو ما يوضحه قول سيبويه في باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها يقول: «اعلم أنّ فاعلا منها مهموز العين، و ذلك أنّهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ فَعَلَ منه...فهمزوا هذه الواو و الياء إذ كانتا معتلتين و كانتا بعد الألفات».[3] ج4 ص 348.

يتضح من قول سيبويه أنّ اسم الفاعل من الثلاثي المعتل يطّرد فيه التحويل -الذي يجري في موضع العين-والمتمثل في همز موضع العين منه وذلك نحو:صائم و قائم و خائف...إلخ، و كان الأصل و القياس أن يحل في موضع العين "الواو"، لأنّ «الأصل في الكلمات الاشتقاقية أن تكون من ثلاثة حروف مرتبة ترتيب الفاء و العين و اللام من "فعل" و أن تتحقق أصولها بحسب اشتقاقها، و أن تتحقق

زوائدها بحسب صيغتها، فلا يبدل في الأصل حرف من حرف و لا ينقل حرف من وضعه ولا يقلب حرف إلى حرف و لا يحذف من الأصل حرف». [6] ص133،و من ثمّ فاسم الفاعل منها كان حقّه أن يكون: قاوم، صاوم، خاوف على مثال أو بناء "فاعِل" ، و لكنّ اسم الفاعل يعلّ لاعتلال فعله، فصارت صورته (قاام)، (صاام)، (خااف) فالتقى ألفان ساكنان، و لم يجز حذف إحداهما لأنّ ذلك يعيد اسم الفاعل إلى صيغة الماضي: قام- صام- خاف، و حيث إنّه تحرّكت الألف الثانية التي هي عين اسم الفاعل بالكسر قلبت همزة تجنّبا لتوالي مثلين، ذلك لأنّ «الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة، فإذا اضطّروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه و هو الهمزة». [25] ج9 ص129.

و يمكننا تمثيل هذا الإجراء أو القياس على النحو التالي:

الجدول رقم11: الإبدال نوع من التحويل يفسر عن طريق الموضع

	موضع الفاء	موضع الزيادة	موضع العين	موضع اللام
أصول مستعملة	كـَ	ا	تـِ	ب
	جـَ	ا	لـِ	س
أصول جاءت محوّلة في الاستعمال	صـَ	ا	(و)	م
	قـَ	ا	(و)	م
	خـَ	ا	(و)	ف

إن حمل هذه الأسماء بعضها على بعض قد كشف عن تناظر تام بينها، حيث تناظرت حروفها الأصلية في مواضع ثلاثة هي موضع الفاء و موضع العين و موضع اللام كما تناظرت في حرف الزيادة من موضعها.

و قد كشف هذا القياس عن التحويل الحاصل في أبنية هذه الكلمات (قاوم، خاوف، صاوم) لأنّها تخرج إلى الاستعمال على غير أصلها، و ذلك بقلب الواو همزة، وهو التحويل الذي يجري داخل موضع العين فأصبحت: قائم و خائف و صائم،فاعتبار "الموضع" هو مكان الحرف داخل الصيغة التصريفية للكلمة و ليس مكان الحرف في بنيتها اللفظية هو الذي يسمح لنا بالقول بالتحويل الجاري في موضع من المواضع سواء كان أصليا أو زائدا، كما يقودنا إلى الكشف عن نوع هذا التحويل كالإعلال أو الإبدال...إلخ لأنّ الموضع وفق هذا التصور مكان ثابت، وبذلك فإنّه لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه، أمّا

في مدرج الكلام فإنّ الموضع ليس مكانا ثابتا بالضرورة، لأنّ السلسلة الخطية للكلمة قد يلحقها عارض من عوارض الاستعمال في إحدى مواضع صيغها فيعمد النحوي عندها إلى ردّ البنى المغيرة إلى أصل بابها، و ذلك بإظهار تطابقها مع مثالها أو بنائها في المواضع الأصلية والزائدة و ذلك بحملها على نظائرها الصحيحة مما لم يلحقه تغيير.

و عليه فالتقدير بني على افتراض أنّ الكلمات المغيّرة لو جاءت على ما يقتضيه القياس بحملها على نظائرها ممّا لم يغيّر لجاءت على تلك الصورة اللفظية المقدرّة، و لكنّ عوارض الاستعمال منعت هذه الحروف من الظهور في مواضعها الخاصة بها داخل الحدّ أو المثال المجرد لها، و السبب في ذلك يعود أساسا إلى تباين القوانين التي يقوم عليها كل من الوضع و الاستعمال، «فالقوانين الخاصة ببنى اللغة و كيفية تفرع الفروع من أصولها كبنى غير القوانين التي يخضع لها الاستعمال، لأنّ الاستعمال للبنى أي صيغ الكلم و الجمل يرمي دائما إلى تحقيق غرض معين من قبل المتكلم، و البنى في حد ذاتها و إن كانت دالة على المعاني الموضوعة فليست هذه المعاني هي الأغراض، و ليست البنى مرتبطة بالأغراض في الوضع إطلاقا، فالوضع البنوي للغة غير الجانب الإستعمالي»[26]، لأن الوضع مرتبط بمنطق لغوي و عقلي أمّا الاستعمال فمرتبط بالجهاز الصوتي الذي من أهم قوانينه الاقتصاد في الجهد العضلي و أمن اللبس، و لذا «فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال»[20] ص 38، و هذا ما يعبر عنه ابن جني بقوله: «ألا ترى أن ليس كل ما يجوز في القياس يخرج إلى الاستعمال»[22] ج1 ص 338، و معنى ذلك أنّ القياس يعطي جميع الممكنات المستعملة و غير المستعملة و لكنّه قد يخرج إلى الاستعمال بكيفية معينة قد تطابق أصل الوضع و قد تخالفه، فليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال، كما أنّه ليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام، فالمتكلم يأخذ من الممكنات ما طابق كلام العرب و يهمل ما خالفه، و يعمل النحاة على تعليل ما تُرك استعماله، و لذا فإن فكرة المهمل هذه ناتجة عن منهج النحاة العرب القائم على الافتراض، حيث يفترضون فروضا ينبغي أن تكون عليها الظاهرة اللغوية، ثم ينظرون إلى الواقع ليتأكدوا من صحتها، لذلك فإنه «لا يشترط في افتراض النحوي أو توقعه أن يكون صوابا عندما يتحقق حدوثه، فقد لا يؤيد الواقع فيما بعد افتراض النحوي، و لهذا يؤخذ على أنه احتمال للصواب، ولكنه لا يرد إلا ببديل أو دليل»[27] ص 214، و هذا ما يعطي للأصول المقدرة غير المستعملة حجيتها و أهميتها في منهج النحاة العرب، و غايتها تكمن «في رد المتعدد والمختلف مما قد يبدو اضطرابا أو تناقضا في الظاهر إلى أصل واحد بتقدير الكلام المعدول عنه و رده إلى أصله و ذلك عن طريق القياس...حتى يظهر التناظر و التماثل الحاصل بينها»[28] ص 130، و بهذا المنطق استطاع الخليل «أن ينظم الواقع اللغوي رياضيا بالتفكير في إمكانات الواقع اللاواقعية أيضا لكشف الواقع بإضفاء الصبغة الموضوعية عليه و التجريد،

و ذلك لا يتم إلا في الإمكانات النظرية العقلية التي تنظم الواقع اللغوي رياضيا و تجعل الواقعيّ جزء من الممكن»[28] ص128، وهو أهم مبدأ منهجي يشد الباحث الإبستمولوجي المعاصر، غايته «وضع السليقة اللغوية في معيار علمي يهتدي به الناس»[23] ص107، و يفهمون به كيفية حصول هذه السليقة في الخطاب.

و هكذا ننتهي إلى أنّ القول بالتقدير هو الذي مكّن النحاة من اكتشاف مختلف العمليات التحويلية التي يمكن أن تحدث داخل مواضع أبنية الكلم المجردة – أي داخل صيغ الكلمات المتصرفة- الأصلية منها و الزائدة،فالتقدير هو الوسيلة التي أعانت النحاة على إكتشاف ما يقع من تحويل وعدول في مواضع الفاء والعين و اللام في صيغ الكلم المفردة المغيرة ،ولذلك لم يكن بد من الحديث عن التقدير والتحويل وبيان العلاقة بين هذين المفهومين وبين مفهوم الموضع في مستوى الكلم المفردة.

3.1.1.الاستدلال بالموضع على التحويلات الحاصلة فيه:

سبق أن قلنا أنّ أصل الصّيغة أو ما يعرف بالمثال هو تجريد قام به النحاة ليصلوا بواسطته إلى الاقتصاد الذاكري، و ذلك بتجنب الخوض في أوابد المفردات، فالأنماط أو البنى المجردة «أطر فكرية تقوم من المفردات مقام الأصول التي عنها نبعت هذه المفردات ومنها أخذت، و إن لم تنطق العرب بهذه الأصول، و لم يكن لها بها علم لأنّها من تجريد النحاة أنفسهم»[6] ص 62، و إذا كان المثال مجموعة من المواضع الاعتبارية، فإن أهمية الموضع من أهمية المثال باعتباره ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي سمح للنحاة بتحديد الفروع و تفسيرها و الكشف عن الجامع بينها و بين الأصل، كما تبينوا العمليات التحويلية التي جرت على الأصول حتى صارت فروعا،و على هذا الأساس فإن مفهوم الموضع كما تصوره النحاة المؤسسون لا يمكن تبيّنه بعيدا عن فكرة المثال، ذلك أن الموضع - و كما رأينا ذلك فيما سبق- هو مكان الحرف داخل الحدّ أي داخل الصّيغة المجردة للكلمة و ليس مكان الحرف داخل بنيتها اللفظية، فهو جزء من البنية المقدرة الموجودة في الذهن، لذلك فالموضع لا يلتبس بما يمكن أن يحل فيه فـ «الموضع شيء و ما يحتوي عليه هو شيء آخر»[9] ج1 ص 222، و هذا ما يعطي له قيمته و أهميته باعتباره مفهوما رياضيا دقيقا استطاع النحاة بواسطته الاستدلال على أحكام كثيرة في هذا المستوى و في غيره من المستويات الأخرى كما سنرى.

و مثال ذلك قول جمهور النحاة بإعلال وقع في موضع "الفاء" في الكلمات: ميقات و ميزان و ميعاد و ميراث، فالقول بهذا العدول أو التحويل يرجع إلى كون هذه الكلمات مشتقة من الجذور (و- ق- ت)، (و- ز- ن)، (و- ع- د)، (و- ر- ث) على الترتيب، لذلك فالحدّ و القياس الذي يقتضيه أصل

الوضع يجعلنا نفترض أو نتوقع دخول "الواو" في موضع الفاء لا شيء آخر فيكون: مِوْقات و مِوْزان و مِوْعاد و مِوْراث، لكنها خرجت إلى الاستعمال مغيّرة، و ذلك بقلب الواو ياء لوقوعها ساكنة و قبلها كسرة، لأنّ ترك الواو «أثقل من قِبَل أنّه ساكن، فليس يحجزه عن الكسر شيء»[3] ج4 ص 335.

و لم يتسن لنا معرفة هذا التحويل الحاصل داخل موضع الفاء الخاص ببنية هذه الكلمات، إلا بمعرفتنا لأصل اشتقاقها، و هو الذي يحدّد مواضع الحروف الأصول التي من المفترض قياسا أن لا يلحقها تغيير، و على هذا الأساس توصّل الصرفيون إلى أنّ موضع الفاء في الأصل - الذي يقتضيه القياس في أصل الوضع- إنّما هو "واو" و ليس "ياء" ثم راحوا يبحثون عن علّة هذا العدول أو الخروج عن الأصل،و بذلك نستطيع القول إنّ الاستدلال بالموضع- في هذا المستوى- يتم على أساس أن يكون ثابتا للحرف الواحد فإذا تغيّر ثبت ذلك بمقابلته بالأصل،و من أمثلة ذلك نذكر استدلال النحاة على أنّ الأصل في أسماء الفاعلين من نحو: قائل إنما هو: قاول ، أي أنّ الأصل في موضع العين أن تحلّ فيه الواو و ليس الهمزة،ويتضح ذلك بمقابلة الفرع بالأصل كالتالي :

الجدول رقم 12: الإستدلال بالموضع على التحويل الحاصل في الموضع

	موضع الفاء	موضع الزيادة	موضع العين	موضع اللام
الأصل ←	قـَ	ا	(و)	ل
الفرع ←	قَـ	ا	ئِـ	ل

يتضح في الجدول أن موضع العين في الفرع يحل فيه غير ماهو في هذا الموضع في الأصل،فثبت بذلك أنه وقع قلب في موضع العين .

وعلى هذا الأساس أيضا استدلّ النحاة على أنّ أصل "الطاء" في الفعل "اضطرب "و غيرها من الأفعال التي تأتي على صيغة "افتعل" ممّا فاؤها صاد أو ضاد أو طاء أو ظاءهو تاء، فالمتوقع في القياس أن يبقى محتوى موضع الزيادة الذي هو التاء ثابتا في جميع الصيغ فيقال على هذا: اضترب ؛ وذلك بإظهار حرف التاء في موضعه الخاص به في المثال أو البناء الذي وضعت عليه هذه الأفعال، ولكنها خرجت إلى الاستعمال مخالفة لما هو متوقع أي مغيرة، وذلك بإبدال التاء "طاء" و قد تبين لنا ذلك عن طريق مقابلة الفرع بالأصل،فيتضح بذلك أن موضع الزيادة في الفرع وهو الطاء غير ماهو عليه في الأصل وهو التاء،فثبت بذلك أن إبدالا وقع في هذا الموضع.

و الجدول الحملي التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 13: كيفية تحديد الموضع الذي جرى عليه تحويل

	موضع اللام	موضع العين	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع الزيادة
الأصل ←	بـَ	رَ	(تـَ)	ضـْ	اِ
الفرع ←	بَ	رَ	ط	ضـْ	اِ

و هو المنهج نفسه الذي سمح للنحاة بالقول بوقوع حذف في موضع الهمزة(و هو موضع زيادة) ، و في موضع الفاء و موضع اللام (و هما موضعان أصليان في الصيغة)، و ذلك في صيغة الأمر "افعِل" من الفعل الثلاثي المعتل الفاء و اللام (اللفيف المفروق) في نحو: وقى، إذ نقول في صيغة الأمر منه: ق، و كان الأصل والقياس أن يأتي على: اِوْقِيْ.

و يمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 14: تفسير الإعلال بالحذف عن طريق الموضع

	موضع اللام	موضع العين	موضع الفاء	موضع الزيادة
الأصل ←	يْ	قِـ	وْ	اِ
الفرع ←	Ø	ق	Ø	Ø

ومن مقابلة حروف الفرع بما يماثله في الأصل كل في موضعه، يتضح أن همزة "افعِل" والواو والياء حذفت في مواضع الزيادة والفاء واللام على الترتيب.

و عليه فالموضع إذن هو موقع اعتباري أي مجرد تقتضيه بنية الكلمة، و قد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع، فهو وضع معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الكلمة لفظا أو

تقديرا، فقد تخلو الكلمة من بعض أجزائها إلا أن مواضعها موجودة متصورة مرسومة في مثال الكلمة أي نمطها الذي يتطلبه القياس، لذا فالموضع هو مكان ثابت صالح للتعميم و التجريد لأنه لا يخضع للتغيير أو التأثير، فهو لا يلتبس بما يمكن أن يحل فيه «لأن الموضع شيء و ما يحتوي عليه هو شيء آخر»[9] ج1 ص222، و هذا ما جعل سيبويه و النحاة من بعده يعتمدونه كأداة منهجية للاستدلال على أحكام كثيرة في هذا المستوى، كتقدير المحذوفات و إثباتها في حالة الحذف، وكذا اكتشاف مختلف التحويلات التي قد تطرأ على بنية الكلمة داخل مواضعها المثالية (الفاء و العين واللام و مواضع الزيادة إن وجدت) سواء بإعلال أو بإبدال أو بغيرها، و ذلك كله لإدراج الكلمات التي جرى عليها التغيير تحت أصولها التي تفرعت عنها و بذلك ينكشف النظام المتستّر خلف الظاهر المتغيّر والمضطرب.

4.1.1.الموضع كمقياس للاستدلال على الأصل و الفرع:

لا شك أن كل واحد منا يعرف أهمية مفهوم الأصل و الفرع لا في النظرية النحوية فحسب وإنما في النظرية اللغوية ككل، و هي ثنائية أسهم فيها كثيرا تصور الخليل بن أحمد- رحمه الله- جرد بها النحاة قواعد اللغة و جعلوها كلها فروعا وأصولا، أي لا يخلو أي عنصر لغوي من أن يكون أصلا أو فرعا، و هذا يخضع لقانون عام و منطق نحوي دقيق يجعل اللغة وضعا و استعمالا.

و من المفيد التنبيه إلى أن الموضع الذي نستدل به ههنا على الأصل و الفرع ليس موضعا في الحدّ كما سبق بيانه، و إنما هو موضع يتحدد به بعض أصناف الكلم كتصنيف الاسم إلى نكرة ومعرفة و مؤنث و مذكر و مفرد و جمع و غيرها من المباحث، كما لا يفوتني التنبيه أيضا إلى أنني اضطررت اضطرارا إلى تناول بعض المسائل التركيبية إلى جانب المسائل الإفرادية في هذا المطلب، لأن شيئا واحدا يجمعها و هو الاستدلال على الأصل و الفرع بالموضع، ذلك أن الأصل يستحق العلامة العدمية،أي موضعا فارغا تشتمل عليه بنيته و يدل على أصليته، و الفرع له العلامة اللفظية التي تدخل في هذا الموضع، و إذا خرجت ردّ إلى أصله،و سنحاول فيما يلي أن نبين كيف أن الموضع كان في كثير من الأحيان وراء الحكم بما هو أصل أو فرع في نظام العربية.

و لعل تعريف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح لمفهوم الأصل و كذا الفرع يعبر بدقة عما نحن بصدد الحديث فيه، فقد خلص إلى القول بأن «الأصل عند العرب هو ما يبنى عليه و لم يبن على غيره، و هو أيضا ما يستقل بنفسه- أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده- و لا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه (فله العلامة العدمية Marque Zéro على حد تعبير اللسانيات الحديثة). و الفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل».[9] ص 194.

و هذا معناه أن الـفروع هي المحتاجة إلى العـلامة اللفظـية، أمّا الأصول فـلا تحتاج إليها، وإنّما تكون علامتها عدمية في مقابل الفرع،أي موضعا يخلو من العلامة اللفظية، و هو ما يذهب إليه ابن الخشاب في قوله: «الأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق، و ذلك أمر بابه الفروع»[29] ص96؛ لذلك فعلامة الأصل التي يعرف بها هي خلوّه من العلامة اللفظية ، وهو ما يعرف بترك العلامة أو العلامة العدمية، بينما علامة الفرع هي العلامة اللفظية «فكأنّما العلامة داخلة في نسق نظامي آخر يخص تعالق المتصورات من جهة الأصل و الفرع، فإذا عدمت العلامة كان الاسم أصلا، و إذا حضرت كان المتعلق فرعا». [29] ص194.

و هو التصور الذي يبدو واضحا كل الوضوح عند سيبويه، و ذلك من خلال جعله بعض العناصر اللغوية أصولا لعناصر أخرى كالتنكير و التعريف؛ إذ جعل النكرة أصلا و المعرفة فرعا عليها يقول: «و اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة و هي أشد تمكنا، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به» [3]ج1 ص22، فالمعرفة فرع لأنها تخرج من النكرة بزيادة علامة التعريف كقولنا: "الرجل" ، أما حذف هذه العلامة أو غيابها فهو دليل أو علامة على الأصل و دلّ ذلك الموضع الخالي من لام التعريف على التنكير: (ø رجل)، فلهذه العلامة إذن موضع في بنية الاسم النكرة، ودليل وجودها إمكانية ظهور العلامة اللفظية فيه، و هي علامة الاسم المعرفة باعتبار التعريف فرع التنكير، و هو ما يذهب إليه السيوطي فيقول: «الأصل في الأسماء التنكير و التعريف فرع عن التنكير، و قال ابن يعيش: أصل الأسماء أن تكـون نكرات،و لذلك كانت المعرفة ذات علامـة وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل».[21] ج3 ص 71.

و عليه فمقولة التعيين التي تجمع بين زوجي التعريف و التنكير يتقابل فيها الطرفان تقابلا سلبيا بأن تكون النكرة معدومة العلامة (الألف و اللام) بينما يكون التعريف حاملا لها، فانعدام العلامة في الأول هو على حد قول صاحب الإنصاف علامـة[30] ص80، و هي ها هنا علامة الأصـل، ووجودها في الثاني هو علامة الفرع؛ هذه علامة لفظية و تلك علامة عدمية، و على هذا الأساس عدت النكرة سابقة على المعرفة، لأن التعريف يحتاج إلى علامة بخلاف النكرة، و لذلك كان التعريف فرعا على التنكير.و يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

<u>الجدول رقم 15: الإستدلال بالموضع على أن التعريف فرع التنكير:</u>

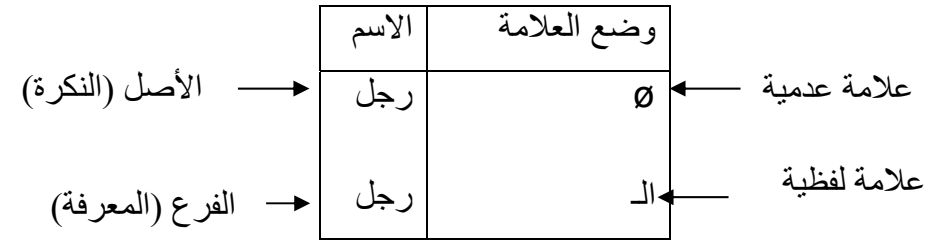

فكما أن في لفظ (الرجل) موضعين هما موضع لام التعريف وموضع (رجل)، فكذلك في لفظ (رجل) موضعين؛ موضع خال من لام التعريف دل على النكرة وموضع فيه لفظ (رجل) .

و هوما نلحظه كذلك في مقولة الجنس و التي تجمع بين زوجي التأنيث والتذكير، فكلمة: معلم يليها موضع فارغ هو موضع علامة التأنيث الذي يرمز له بالعلامة العدمية، و هو الموضع الذي يستدل به على أن ما قبلها اسم مذكر و ليس مؤنثا، و هو ما يوضحه سيبويه أيضا بقوله: «و اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول و هو أشد تمكنا، و إنما يخرج التأنيث من التذكير،ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى و الشيء ذكر»[3] ج1 ص22، و يشرح الأعلم الشنتمري معنى قول سيبويه أن التأنيث يخرج من التذكير فيقول: «و قوله: و إنما يخرج التأنيث من التذكير، معنى يخرج يتفرع»[31] ج1 ص196، فالمذكر عنده أصل و المؤنث فرع عليه؛ ذلك أن المذكر أول ثم يدخل عليه ما يؤنث به، أي أن الأصل ما لم تلحقه علامة لفظية- و هي هنا علامة التأنيث- فله العلامة العدمية، أما الفرع فيبنى على الأصل بزيادة علامة تدخل عليه، و بهذا التقابل أثبت موضعا للعلامة العدمية، «و هي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر»[9] ج1 ص222، و بهذا الموضع أيضا استدلوا على أصلية التذكير و فرعية التأنيث، و هذا ما يذكره ابن يعيش في شرحه لكلام الزمخشري الذي يقول: «المذكر ما خلا من العلامات الثلاث،التاء و الألف و الياء في نحو: غرفة و أرض و حبلى و حمراء وهذي، والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن»[32]ص128، حيث يرى أن سبب خلو المذكر من هذه العلامات كونه أصلا، و المؤنث فرعا عليه يقول: « التذكير والتأنيث معنيان من المعاني فلم يكن بد من دليل عليهما، و لما كان المذكر أصلا و المؤنث فرعا عليه لم يحتج المذكر إلى علامة لأنه يفهم على الإطلاق إذ كان الأصل، و لما كان التأنيث ثانيا لم يكن بد من علامة تدل عليه».[25] ج5 ص 88.

فالملاحظ ههنا أن ابن يعيش يستدل على أن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه عن طريق الموضع في السياق؛ فإذا كان الاسم المؤنث يعرف بإحدى العلامات اللفظية الثلاث فإن الاسم المذكر يعرف بالموضع الفارغ الذي يقابل موضع العلامة اللفظية المتعلقة بالاسم المؤنث باعتباره فرعا عنه، و الذي يرمز له بالعلامة العدمية. و يمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 16: الإستدلال بالموضع على أن التذكير أصل التأنيث

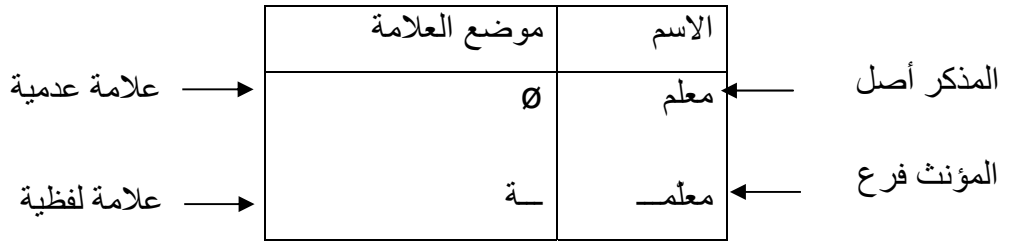

و هكذا فالأصل في النظرية اللغوية العربية هو الذي يكون خاليا من العلامات اللفظية، فكلما أضفت علامة (زيادة) تكون بذلك قد أخرجت من الأصل فرعا و هو ما يحدده الرضي الاستراباذي بقوله: «كل فرع يؤخذ من أصل و يصاغ فيه ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة»[33] ج4 ص372، و هو ما شرحه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح حينما قال: «و الفرع هو الأصل مع الزيادة أي مع شيء من التحويل».[9] ج1 ص217.

لذلك أيضا نجد سيبويه يعد المفرد أصلا للجمع، إذ يقول: «و اعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع لأن الواحد أول، و من ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد نحو: مساجد و مفاتيح»[3] ج1 ص 22، فالمفرد أصل لأن الجمع يخرج منه بزيادة علامة سواء كان جمع المذكر أم جمع المؤنث السالمين.و يمكن توضيح ذلك أيضا على النحو التالي

الجدول رقم 17: الإستدلال بالموضع على أن الإفراد أصل الجمع

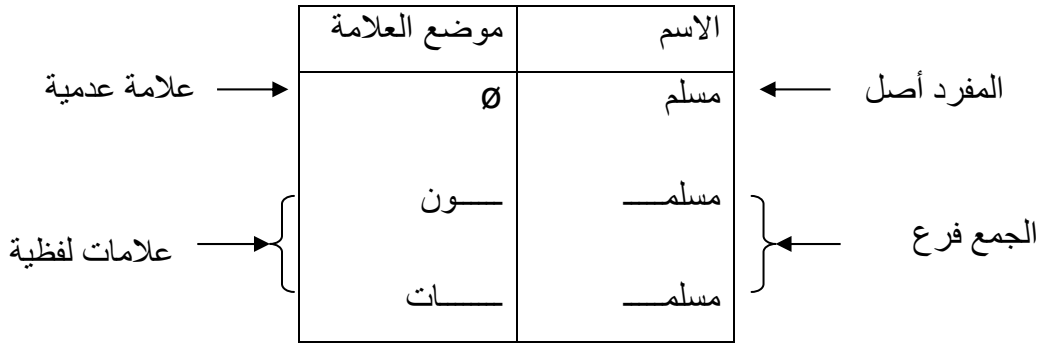

وعليه فإن استدلال سيبويه ها هنا على ما هو أصل أو فرع يقوم على اعتبار أن الأصل هو ما كانت له العلامة العدمية؛ أي فيه موضع خال من العلامة اللفظية و هو الموضع الذي يقابل موضع العلامة اللفظية التي تخص الفرع، فهذا الموضع الفارغ و الذي يرمز له بالعلامة العدمية دليل عنده على أنّ الإفراد أصل و الجمع فرع عنه؛ ذلك أنّ الفرع هو الذي يحتاج إلى علامة لينمازعن الأصل الذي خرج منه، إلاّ أنّ الأمر لا يستمر استمرارا مطلقا بحكم أنّ بعض الجموع لا تتميز عن أفرادها بعلامة

لفظية ترد في موضع العلامة العدمية للأصل ،و إنّما يكون تغيير الصّيغة في الجمع هو العلامة اللفظية، و أعني بذلك جمع التكسير لأنّ التغيير الذي يلحقه يخص بنية الكلمة المفردة ككل، و مع ذلك يعدّ فرعا عليه.

و لعلّ اعتبار الموضع في السياق كأداة للاستدلال على ما هو أصل أو فرع هو المبدأ الذي صدر عنه بعض النحاة في حكمهم على أنّ الفعل الماضي هو الأصل في الأفعال «لأنه لا زيادة فيه»[21]ج3 ص 20، فله بذلك العلامة العدمية مقابل العلامة اللفظية الظاهرة في قَسِيمَيهِ،و يمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 18: الإستدلال بالموضع على أن الفعل الماضي هو الأصل في الأفعال

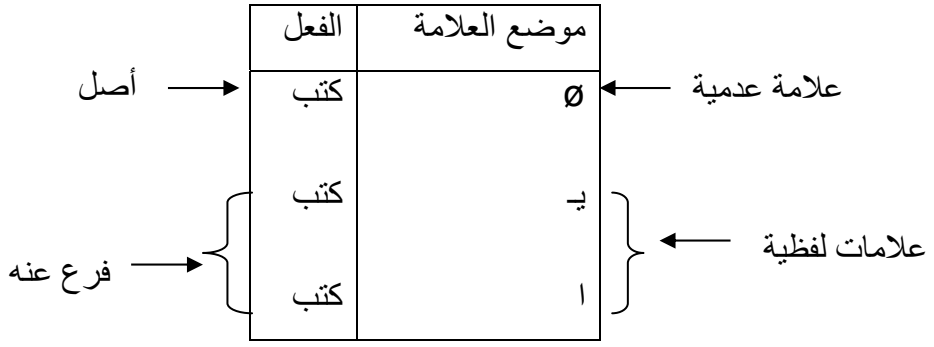

و يذهب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وفق نفس المبدأ إلى القول بأنّ «الأصل في الماضي هو الغائب لأنّه يأتي على أقلّ ما يمكن أن ينطق به: فيه الفعل + علامة عدمية تمثل ضمير الغيبة ثم تتفرع عليه الأمثلة بزيادة ضمير الرفع ثم ضمير النصب على يساره و الزوائد التي تخص الفعل كـ: "قد" و غيرها».[9] ج1 ص 251. و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

الجدول رقم 19: الإستدلال بالموضع على أن الأصل في الماضي هو الغائب

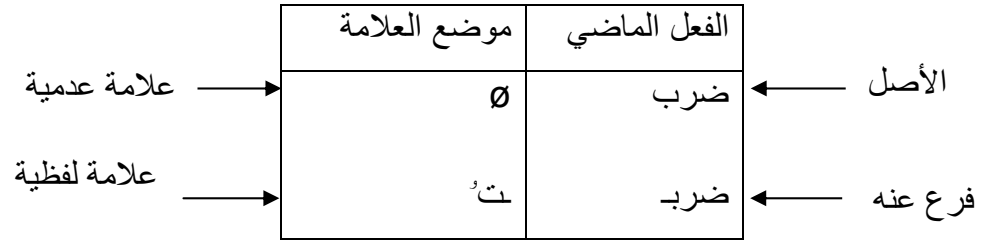

وعلى هذا الأساس أيضا يجعل "السيوطي" الأصل في الفعل المضارع الموضوع للحال والاستقبال فرع عنه؛ ذلك أنك «إذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين لتدل على

استقباله، و ذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، و لو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة».[21] ج2 ص 282 و يمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 20: الإستدلال بالموضع أن الفعل المضارع الموضوع للحال أصل للموضوع للإستقبال

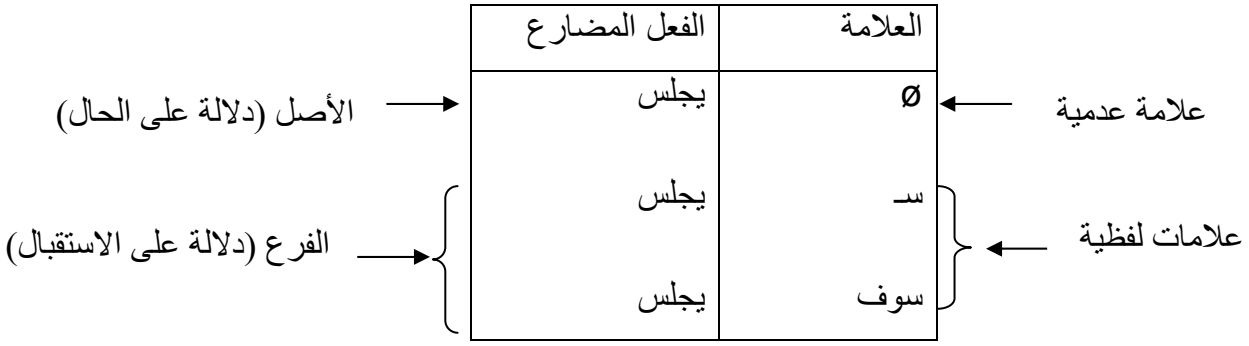

بل نجد الرضي الاستراباذي يذهب إلى أبعد من ذلك، ليستدل وفق هذا المبدأ على أن ضمير المتكلم "أنا" أصل ضمائر المخاطبين كلها، و هو ما يوضحه في قوله: «و أما "أنت" إلى "أنتنّ"، فالضمير عند البصريين "أن" و أصله "أنا"، و كأن (أنا) عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدءوا بالمتكلم، و كان القياس أن يبيّنوه بالتاء المضمومة نحو: أنتُ، إلا أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة، و بيّنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد (أن) كالاسمية في اللفظ و في التصرف».[33] ج3 ص 156 . و يمكن توضيح مذهب البصريين هذا على النحو التالي:

الجدول رقم 21: الإستدلال بالموضع على أن ضمير المتكلم أصل ضمائر المخاطبين

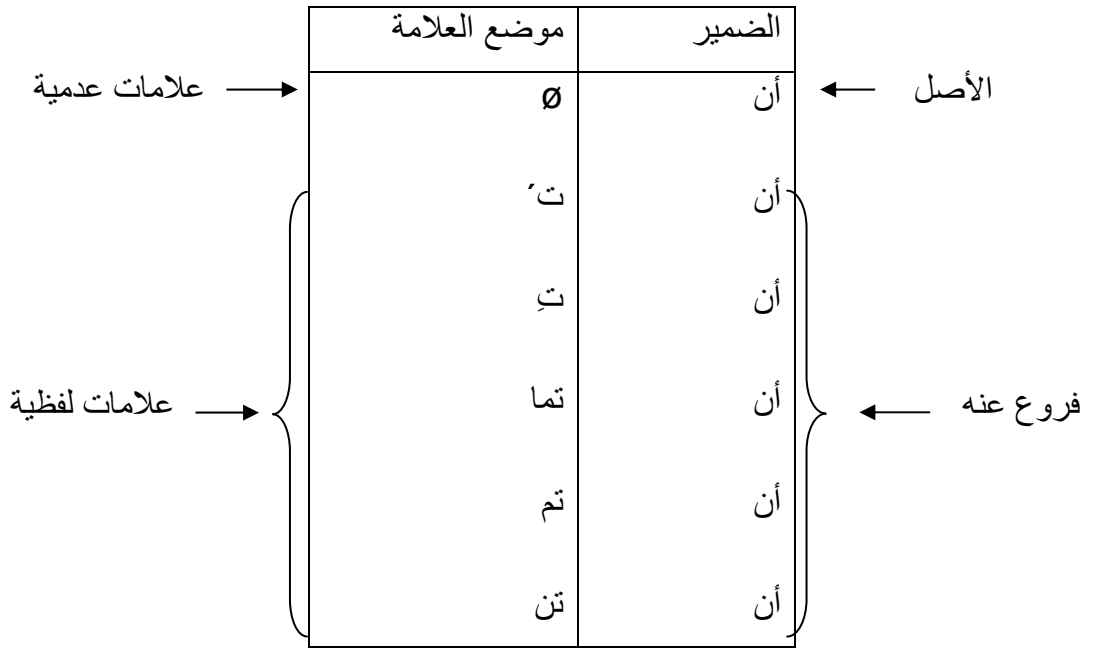

و من خلال ما تقدم ذكره نخلص إلى أن سيبويه و النحاة من بعده يعنون بالأصل ما لا يحتاج إلى علامة لفظية، و بالتالي فله العلامة العدمية أو ترك العلامة، و التي عرّفها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح فأجاد قال: «أمّا ترك العلامة فكل ما يدل على معنى بعدم ثبوته في اللفظ و مقابلته لثبوت غيره، و ذلك مثل علامة التذكير العدمية في مقابل تاء أو ألف التأنيث، و كحذف نون الرفع مقابل ثبوتها و غير ذلك كثير»[20] ص 35، أمّا الفرع فيبنى على الأصل بزيادة علامة تحل في موضع العلامة العدمية، و هذا ما يراه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في قوله: «إن خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه و هو الخلو من العلامة أو تركها، و هو ما نسميه نحن بالعلامة العدمية، و هي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، و ذلك كجميع العلامات التي تميّز الفروع عن أصولها المفرد و المذكّر و المكبّر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع و المثنّى والمؤنّث و المصغّر»[9] ج1 ص222.

و يلخّص هذا المعنى السيوطي فيقول: «الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة...بدليل أنّك تقول في المذكّر قائم، و إذا أردت التأنيث قلت قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث، و لم تأت للمذكر بعلامة، و تقول: رأيت رجلا، فلا يحتاج إلى علامة، و إن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: رأيت الرجل، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف و لم تدخلها في التنكير، و إذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين، لتدل على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، و لو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة». [21]ج2 ص282.

و يمكن أن نوازي ذلك في المستوى التركيبي، حيث نجد أن الجملة النواة أو التركيب الأساسي (الحد)، و هو المكون من البنية العاملية و المتمثلة في العامل (موضع فارغ) + المعمول الأول + المعمول الثاني، أي أن الأصل في التركيب أيضا له العلامة العدمية، ثم تحمل عليه الفروع التي لها العلامات اللفظية (كان و أخواتها، إن و أخواتها، و مختلف النواسخ الأخرى) و يمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 22: طريقة تحديد الأصل و الفرع عن طريق الموضع

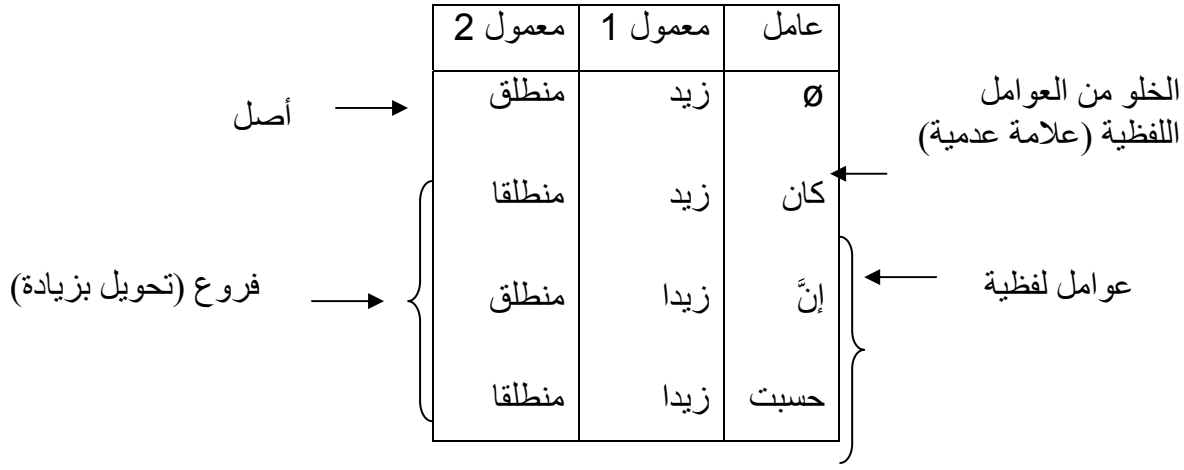

فتكون هذه العوامل اللفظية (كان- إن- حسبت) زوائد تلحق النواة أو الأصل (زيد منطلق) كما أن المفرد أصل، ثم تزاد عليه علامة التثنية و الجمع، والنكرة أصل ثم تزاد عليه لام التعريف فيصير التعريف فرعا عن التنكير، و كأن سيبويه تصور هذا المبدأ تماما في المستوى التركيبي كما تصوره إفرادا حين قال: «و اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء و إنّما يدخل الناصب و الرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، و لا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلاّ أن تدعه، و ذلك أنّك إذا قلت: عَبدُ الله منطلق، و إن شئت أدخلت "رأيت" عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقا، أو قلت: كان عبد الله منطلقا، أو مررت بعبد الله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد و النكرة قبل المعرفة».[3] ج1 ص 23،24.

و هكذا يكون الأصل: زيدٌ منطلقٌ، ثم نقول: كان زيدٌمنطلقا ،فيخرج الفرع من الأصل بزيادة علامة لفظية و هي في الجدول الحملي السابق الناسخ "كان" الذي يحل في موضع العلامة العدمية الموجودة في الأصل أو النواة، و التي ترمز إلى عامل الابتداء في اصطلاح النحويين و الذي يستدل به على وجود الرفع في كل من المبتدأ و الخبر، و بعبارة أخرى يمكننا القول أن العلامة العدمية التي تقابل هذه العلامات اللفظية (إن، كان، حسبت) في هذا المستوى هي علامة دالة أيضا ولكن على إعراب و ليس على صنف. فإذا كانت العوامل اللفظية (العلامات اللفظية) و هي التي تتعاقب على موضع الابتداء دالة إما على نصب الأول و رفع الثاني كـ "إنّ" و أخواتها ،أو نصب الأول و نصب الثاني كـ "ظننت" و أخواتها أو رفع الأول و نصب الثاني مثل "كان" و أخواتها، فإن غياب هذه العلامات هو في حد ذاته علامة على رفع الأول و رفع الثاني بعدها.

و على هذا الأساس- الأصل ما له العلامة العدمية و الفرع ماله العلامة اللفظية- عد سيبويه وابن السراج «المبتدأ و الخبر هما الأصل و الأول في استحقاق الرفع و غيرهما من المرفوعات محمول عليهما، و ذلك لأن المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية، و تعرّي الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره»[21] ج3 ص 93، و التعرّي من العوامل اللفظية هو الذي يرمز له بالعلامة العدمية التي تشير إلى عامل الابتداء.

و وفق نفس المبدأ أيضا جعل النحاة الإيجاب أصلا لغيره من النفي والاستفهام والنهي وغيرها، و هو ما يذهب إليه السيوطي في قوله: «الإيجاب أصل لغيره من النفي و النهي والاستفهام و غيرها تقول مثلا: قام زيد ثم تقول في النفي: ما قام زيد، و في الاستفهام أقام زيد...فترى أن الإيجاب يتركب من مسند و مسند إليه، وغيره يحتاج إلى علم الدلالة في التركيب على ذلك الغير، و كلما كان فرعا احتاج إلى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف إلى علامة "ال" و نحوها لأنه فرع التنكير والتأنيث إلى علامة من تاء أو ألف لأنه فرع التذكير».[21]ج1 ص211.

و يمكن توضيح ما ذكره السيوطي على النحو التالي:

الجدول رقم 23: الإستدلال بالموضع على أن الإيجاب أصل النفي والاستفهام

موضع العلامة	التركيب الإسنادي	
ø ← علامة عدمية	قام زيد	← الأصل(الايجاب)
ما ← علامات لفظية	قام زيد	← فروع منه
أ ← علامات لفظية	قام زيد	← فروع منه

و معنى ذلك أنّ الإيجاب باعتباره أصلا فإنه يستحق العلامة العدمية، التي تمثل موضعا فارغا تشتمل عليه بنيته و يدل على أصليته، بينما نجد النفي و الاستفهام يستحقان العلامة اللفظية كونهما متفرعين من الإيجاب، هذه العلامة التي تدخل في الموضع الفارغ الذي تشتمل عليه بنية الأصل.

و نفهم من كل ما سبق أن العلامة العدمية تعني «أنّ الكلمة موجودة بمعناها ولكنّها مختفية غائبة في مظهرها اللفظي المحسوس، و يظهر ذلك عند مقابلتها بغيرها بالاستبدال، إذ يظل موقعها فارغا يرمز له بالعلامة العدمية»[34] ص92، فترك العلامة إذن ما هو في الحقيقة إلاّ رمز لذلك الموضع الفارغ الذي يقابل العلامة اللفظية وهو الموضع الذي يستدل به النحاة على ما هو أصل في مقابل الفرع

الذي يحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة قد تكون في أوله أو آخره أو حتى في درجه كعلامة التصغير مثلا. و لعل مقولة الأصل عند النحاة العرب و هو الذي ليس له علامة لفظية ظاهرة يكشف مرة أخرى عن تمثّلهم لمفهوم الموضع و بوضوح؛ ذلك أن استدلالهم على ما هو أصل هو في الحقيقة استدلال بالموضع الفارغ الذي يقابل موضع العلامة اللفظية المتعلقة بالفرع، و هو ما يصطلح عليه اليوم في اللسانيات الحديثة "بالعلامة العدمية" ، هذه العلامة التي لا تكتسب قيمتها إلا بمناظرتها مع غيرها، لذلك فموضعها ثابت في بنية ذلك الأصل حتى و إن غابت في مظهرها اللفظي المحسوس، باعتبار أن «الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه، فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا مما يدخل فيه».[9] ج1 ص 249.

2.1. حدّ الموضع في مستوى اللفظة

رأينا فيما سبق كيف تمكّن النّحاة الأولون من استنباط المثل في المستوى الإفرادي والمتمثّلة في أوزان الكلمات أو صيغها، والتي تحدّد داخلها المواضع وهي الفاء والعين واللام، وقد تمّ لهم ذلك عن طريق ما يعرف بالقياس الحملي أو التمثيلي، فتوصلنا بذلك إلى أنّ الموضع – في هذا المستوى- هو مكان الحرف داخل الصيغة التّصريفية للكلمة أي داخل بنيتها المجرّدة، وليس هو المكان المحصل المحسوس للحرف وهو داخل بنيتها اللفظية التي كثيرا ما تكون عرضة للتحويل والتغيير.

وأهمّ شيء يمكن أن نقوله ههنا إنّ مفهوم المثال أو الحدّ ليس خاصّا بهذا المستوى من تحليل الكلام فحسب، بل هو موجود أيضا في المستوى الأعلى من البنية المقدرة للمفردة، وهو ما يعرف باللفظة أو الوحدة الدّالة القابلة للامتداد، وهو مستوى بين الكلمة والجملة، وقد تفطّن النحاة العرب إلى هذا المستوى الذي تنتظم فيه الوحدات اللغوية انتظاما معقّدا نتيجة قيام التحليل اللغوي عندهم على المحورين التركيبي والاستبدالي في آن واحد، "أي يراعي في نفس الوقت القرائن اللفظية التي تكتنف الوحدة وكل الوحدات التي يمكن أن يقع موقعها"[9]ج1 ص89، فهو لا ينظر إلى كل واحد منها على حدة ،بل يجعل كل واحد منها تابعا للآخر أي أنّه ينظر في الأعمدة الاستبدالية في مجموعها مع مراعاة الترتيب التركيبي.

هذا المستوى يضم وحدات مركّبة ومعقّدة يعرّفه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بقوله "إنّ الوحدات في هذا المستوى ليست هي الكلم مجردة من لوازمها بل هي وحدات يندمج فيها الاسم والفعل مع ما يقترن به لزوما من أدوات مخصّصة له ثابتة وغير ثابتة (على صورة دخول وخروج)، ويسمى عند نحاتنا القدامى بالتعاقب، بل ومن وحدات مماثلة (أي من جنسها ومستواها) تخصّصها على مثل ما

تفعله الأدوات، إذ تقوم مقامها وتؤدي ما تؤديه وذلك مثل المضاف إليه والتركيب المسمى بالصلة والموصول والصفات وحتى الأبنية المسماة –من حيث الإفادة فقط- جملا".[20]ص35.

ومعنى ذلك أنّ اللفظة هي عبارة عن تركيب أحد أنواع الكلم (الاسم أو الفعل) مع ما يدخل عليه من علامات ومخصّصات تلازمه دائما، فاللفظة هي الاسم مع ما يدخل عليه من الزوائد "كأداة التعريف وحرف الجر من اليمين، والإعراب والتنوين والمضاف إليه والصفة من اليسار، فكل هذه المجموعة تكوّن الاسم أو ما بمنزلته، لأنّ الاسم المفرد والاسم مع ألـ أو مع حرف الجر وغير ذلك هي وحدات متكافئة في مستوى الجملة: كلّها يمكن أن تقع في موضع الخبر أو المفعول مثلا (بشروط معلومة). وكذلك هو الفعل لا يأتي إلاّ ومعه زوائد (وهو لا يفارق الفاعل)" [9]ج2 ص50.

وعلى هذا الأساس فإنّ مثل هذه العبارات "رجل/الرجل/رجل الغد/بالرجل/مع الرجل/الرجل الذي قام أبوه/رجل قام أبوه/الرجل الطويل القامة الذي قام أبوه أمس في الصباح الباكر...كل واحدة منها بمنزلة إسم"[20] ص35، واحد يتفرع من الأصل (وهو هنا "رجل")، وكل واحدة منها مكوّنة من اسم مقترن بأسماء أو كلمات أو حروف معان موصولة به، فإذا كانت اللفظة الأولى خالية من كل علامة أو مخصص (لأنها الأصل) فإنّ اللفظة الثانية مخصصة بالتعريف، في حين أنّ اللفظة الثالثة مخصصة بالإضافة، وهذا ينطبق على كلّ اللفظات (جمع لفظة) المتبقية والمخصّصة بقرائن أخرى مختلفة.فعلى الرغم من اختلاف امتداد هذه العبارات إلاّ أنّها وحدات متكافئة، "والتكافؤ هنا هو من حيث أنّ الزوائد على المفردة لا تغير حكمها، فالاسم باق على إسميته وما يزال يكون وحدة على الرغم من الزيادة، لأنه يكون مع زوائده مجموعة يمكن أن تكون مكونا للجملة". [9] ج2 ص73.

ومثلما تلحق الاسم هذه المخصصات أو الزوائد فإن الفعل هو أيضا تدخل عليه قرائن خاصة به تحدده أو تخصصه على نحو ما تخصص الاسم علاماته، وذلك نحو: لم، لن، سـ ...إلخ، والضمائر المتصلة مثل: (ت – نا - ـن – و)، فإذا نحن تأملنا هذه العبارات: كتب/كتبوه/كتباه/قد كتبت/ ماكتبوا...إلخ، نرى أن كل واحدة منها بمنزلة كلمة واحدة تتفرع من [كتب ø] الذي يمثل الأصل أو النواة لأنه "ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنسبة إلى ما يبنى عليه"[9] ج1 ص219، في حين أن اللفظتين الثانية والثالثة مخصصتان بدخول ضمير متصل منصوب،أمّا اللفظة الرابعة فمخصّصة بدخول "قد"، والخامسة بدخول أداة النفي "ما".

وعلى هذا الأساس فإن عناصر الجملة من حيث اللفظ لا تتكون من كلم مفردة فحسب، بل من مجموعات من الكلم قد تكون فيها كلم مفردة (أي مجموعة وحيدة العنصر)، فما يسميه سيبويه المبتدأ أو

الخبر والفعل والمفعول وغير ذلك، وهي المكونات اللفظية للجملة لا تحتوي بالضرورة على كلم مفردة، وإنما قد تحتوي على هذه الكلم مضافا إليها لوازمها أو قرائنها الخاصة.

ويرى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أن النحاة العرب الأوائل انطلقوا في تحليلهم للغة من هذا المستوى المركزي للفظة باعتبارها أصغر وحدة في الكلام يمكن أن يبدأ وينفصل ولا تقبل التجزئة فهم "ينطلقون من واقع اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه، فينظرون في الكلام الطبيعي أي في المخاطبات العادية ما هو أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد، فيكون ذلك بالنسبة لكلام العرب قطعة صوتية مثل # كتاب #، أو أي قطعة مماثلة كجواب لسؤال: ما بيدك؟ مثلا، وهذه القطعة هي في الوقت نفسه كلام مفيد وقطعة لفظية لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدا".[9] ج1 ص249.

ومعنى ذلك أن مستوى اللفظة هو "المستوى الذي تتحد فيه الوحدة اللفظية والوحدة الإعلامية (الإفادة)" [9]ج1 ص324 ، فالنحاة العرب بحثوا عن أقلّ ما يمكن أن يلفظ به من الكلام، وذلك مثل: "محفظة" أو "سيارة" أو غير ذلك مما يصح أن يكون جوابا لسؤال ما هذا؟ وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى : "عمر" و "خالد" و "أنا" و "أنت" في سؤال: من فعل هذا؟ و"كتبت" و"انصرفوا" في سؤال: ماذا فعلت أو فعلوا؟، وتمتاز هذه العبارات بامتناع الوقف على جزء منها أي عدم إمكانية الفصل في داخلها، وهذا ما يعبر عنه العلماء العرب بـ "الانفصال والابتداء".

فاللفظة إذن هي مجموعة من الوحدات الدالة تنزّل منزلة الكلمة الواحدة، وللتفريق بين هذه الوحدات ولتحديدها يرى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أنه ينبغي على الباحث الاعتماد على مقياسي الانفصال والابتداء، وذلك بغية اكتشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام، فالانفصال معناه إمكان الانفراد عما قبله وبعده، و "الانفصال والابتداء = الانفراد"[9] ج1 ص249، وبعبارة أخرى فإن اللفظة هي كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عما قبلها أو ما بعدها من الوحدات، ويمكن الابتداء بها أو الوقوف عليها حسب موقعها من الكلام.وعلى هذا الأساس يمكن ترتيب القطع اللغوية بالنظر إلى قابليتها للانفصال والابتداء بها إلى المراتب التالية[34] ص98.

- وحدات يبتدأ بها فتنفصل عما قبلها ولا يوقف عليها مثل حرف الجر "في" في نحو قولنا: "في التأني السلامة" ، فهي يبتدأ بها ولكنها تحتاج إلى اسم مجرور يأتي بعدها، فهي لا يوقف عليها، وبالتالي فهي ليست لفظة،وإنما تكون لفظة مع المجرور .

- وحدات لا يبتدأ بها ويوقف عليها، أي أنها تنفصل عما بعدها مثل: الضمير المتصل في قولنا: "خرجت" و "كتابنا"، فهي أيضا ليست لفظة.

- وحدات يبتدأ بها فتنفصل عما قبلها ويوقف عندها وهي منفصلة عما بعدها مثل الضمير المنفصل "هو" واسم العلم المفرد "محمد"، فهي لفظة.

وبذلك نستنتج أن اللفظة هي كل قطعة من الكلام تتكون من كلمة واحدة أو أكثر يمكن أن يبتدأ بها وأن تنفصل عما بعدها، وهي قطعة مستقلة من حيث الأداء وصفتها الأساسية أنها بمنزلة اسم مفرد أو فعل مفرد يمكن استبدال هذا بذاك، وعليه فهي أقل ما يمكن أن ينطق به مما يصلح أن يكون مبنيا على اسم أو فعل، أو مبنيا عليه اسم آخر أو فعل، وهي نوعان: لفظة إسمية ولفظة فعلية.

وقد أطلق الخليل على هذا المفهوم مصطلح "الاسم المظهر" - هذا بخصوص اللفظة الإسمية- ، وهذا ما عبّر عنه تلميذه سيبويه في الكتاب بقوله: "إنه لا يكون إسم مظهر على حرف أبدا، لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء".[3] ج2 ص304.

ومعنى ذلك أن الذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم الذي يمكن أن يبتدأ به ولا يوقف على أحد أجزائه، وعلى هذا فاللفظة عند سيبويه إنما هي مجموعة من الكلم تجري مجرى كلمة واحدة ولهذا سمّى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد (الاسم الواحد) أو هما بمنزلة الاسم المفرد (أو ما بمنزلة الاسم الواحد)، وأطلق عليها ابن يعيش والرضي إسم اللفظة.

هذا وقد توصل إليها النحاة عن طريق مقياس الانفصال والابتداء –كما قلنا- وهو ما يؤكده سيبويه بقوله: "الاسم المظهر ينفصل ويبتدأ".[3] ج1 ص187.

كما يوجد مقياس آخر يسمى مقياس "التمكن" ،«ويتمثل في قابلية القطعة لتحمل الزيادات يمينا ويسارا على محور التعاقب والاسم في العربية أكثر الكلمات تمكنا يقبل عددا كبيرا من الزيادات على اليمين واليسار»[34] ص98. فقد تبين للنحاة –وذلك بحمل نواة اللفظة على غيرها من المثل والنماذج- أن بعض الأسماء لا تقبل بعض الزوائد، وعلى هذا الأساس قاموا بتصنيفها حسب درجة تمكنها، حيث وصفوا الأسماء «التي تقبل كل الزوائد بالتمكن والتصرف التام (متمكن أمكن)، وبعضها التي لا تقبل التنوين وبعض الإعراب بغير المنصرف، والتي لا تقبل أي زيادة بالبناء (على صيغة واحدة) وهي الضمائر وبعض الظروف وغيرها».[9] ج1 ص250،249.

والمتصفح لكتاب سيبويه تستوقفه الأمثلة الكثيرة التي عرض فيها ما نعني به ههنا "اللفظة"، نذكر منها على سبيل المثال قوله عند التعرض لموضوع النعت فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت، لأنهما كالاسم الواحد ». [3]ج1

ص421.ويقول في موضع آخر من الكتاب «فقولك: هذا الرجل منطلق، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلق ».[3] ج2 ص86.ويقول أيضا: «وأما الذين قالوا: لا غلام ظريف لك، فإنهم جعلوا الموصوف والصفة بمنزلة اسم واحد ».[3] ج2 ص289.

فالملاحظ هنا أنّ سيبويه يرى أن النعت يجري مجرى المنعوت لأنه والمنعوت كالاسم الواحد، وهذا ما يوضحه أيضا في قوله: «وإذا قلت: مررت برجل قائم ومررت برجل قاعد، فهذا اسم واحد، ولو قلت: مررت برجل مسلم وثلاثة رجال مسلمين، لم يحسن فيه إلا الجر، لأنك جعلت الكلام اسما واحدا حتى صار كأنك قلت: مررت بقائم، ومررت برجال مسلمين ».[3] ج1 ص433.

من الواضح إذن في هذا النص أن "رجل مسلم" و " رجل قائم" بمنزلة اسم واحد أي أنهما "لفظة"، ويشير إلى ذلك بوضوح في مكان آخر فيقول «وإذا قلت: مررت برجل قائم، ومررت برجل قاعد، فهذا اسم واحد». [3] ج1 ص433.

كما يرى أيضا أن الصلة والموصول هما معا بمنزلة اسم واحد، وهذا ما يوضحه في قوله: «هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بني على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو ويكون نكرة بمنزلة "رجل"، وذلك قولك: هذا من أعرف منطلقا وهذا من لا أعرف منطلقا، أي هذا الذي قد علمت أني لا أعرفه منطلقا، وهذا ما عندي مهينا، وأعرف، ولا أعرف وعندي حشو لهما يتمان به، فيصيران إسما كما كان "الذي" لا يتم إلا بحشوه».[3] ج1 ص105.

فالملاحظ أن سيبويه يجعل "ما" و "من" في هذا الموضع بمنزلة "الذي" في المعرفة إذا بني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى صلة يتم بها حتى يصيرا معا (أي الصلة والموصول) بمنزلة اسم واحد. ويمكن توضيح ذلك في الجدول الجملي التالي:

الجدول رقم 24: الإستدلال بالموضع على ما بمنزلة واحدة

مـــا بمنزلـــة الاســـــم الواحـــــد

الموصول	الصلة (الحشو)
الذي	قد علمت أني لا أعرفه منطلقا
من	أعرف منطلقا
ما	لا أعرف منطلقا
ما	عندي مهينا

وهذا ما يظهر بوضوح في قوله: "كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: هو الذي فعل كأنك قلت: هو الفاعل"[3] ج3 ص 06.والأمثلة من ذلك كثيرة لمن أراد أن يطلع عليها في الكتاب.

أما عن كيفية استنباط مثال اللفظة دون اللجوء إلى ظواهر التبليغ (أي المعنى)، فإن ذلك أساسه كله البحث عن الجامع (أي عما يجمع بين أفراد الجنس الواحد)، وتم لهم ذلك عن طريق الحمل أو القياس، فهم ينطلقون من النواة (وهو الاسم المفرد الخالي من كل الزوائد) مثل: #كتاب# في جواب ما هذا؟ ثم ينظر ما هي العناصر التي يستطيع أن تدخل عليه يمينا وشمالا ولا تغيره عن كونه اسما واحدا، بمعنى آخر فإنهم يحملون هذه النواة على قطع أو عناصر أخرى بمنزلتها من حيث الانفصال والابتداء، مثل العبارات التالية: بكتاب، بالكتاب، كتاب كبير...إلخ، ثم يرتبون هذه العبارات على أساس تفريعي، أي على أن بعضها أصل لبعض، وباعتبار الأصل عند النحاة هو ما يبنى عليه وبالتالي ما ليس فيه زيادة فإن الأصل هنا هو "كتاب"،وتتفرع عليه العبارات الأخرى التي تلحقها الزوائد يمينا وشمالا،«لأنه بتفريع كل الفروع الممكنة من الأصل بعملية معينة وهي زيادة كل ما يحتمله الأصل من الزوائد يمينا وشمالا تظهر بنية ما نسميه لفظة ». [9]ج1 ص 325، 326 .

وبهذه الزيادات المتتابعة «يتحدد موضع كل عنصر طارئ وما يؤديه فيه، ومجموع هذه المواضع المرتبة تكوّن حد الاسم اللفظي (أي الصوري) لا كمفردة بل كمجموعة تدخل عليه لوازمها وتخرج ».[9] ج2 ص40.

وعلى هذا «فإن المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية ،أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية ».[9] ج1 ص 221.

ومعنى ذلك أن عملية الزيادة المتدرجة هي التي تكشف عن المواضع، والتي هي عبارة عن خانات أو حيز يحتلها الكلم داخل الحد الإجرائي أو المثال، وذلك بمراعاة المحورين: التركيبي والاستبدالي معا.

وهكذا نخلص إلى أن هذا العمل القياسي الاستنباطي هو الذي يؤديهم إلى «استنباط المواضع في داخل المثال، وهي العناصر المجردة التي يتكون منها المثال أو البنية ، وكل موضع يختص بالدخول فيه جنس من الوحدات اللغوية، وقد يكون فارغا مثلما تكون المجموعة الرياضية فارغة»[9] ج2 ص22، ذلك أن«الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه، فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا مما يدخل فيه»[9] ج1 ص249.

وانطلاقا من هذه المفاهيم وهذا التصور، استطاع الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بفكره الرياضي المبدع أن يمثل هذا العمل القياسي الذي اعتمده النحاة لتحديد المثال المولد للفظة بنوعيها الإسمية والفعلية.والشكل الآتي يبين لنا حد اللفظة الاسمية: [9] ج1 ص220.

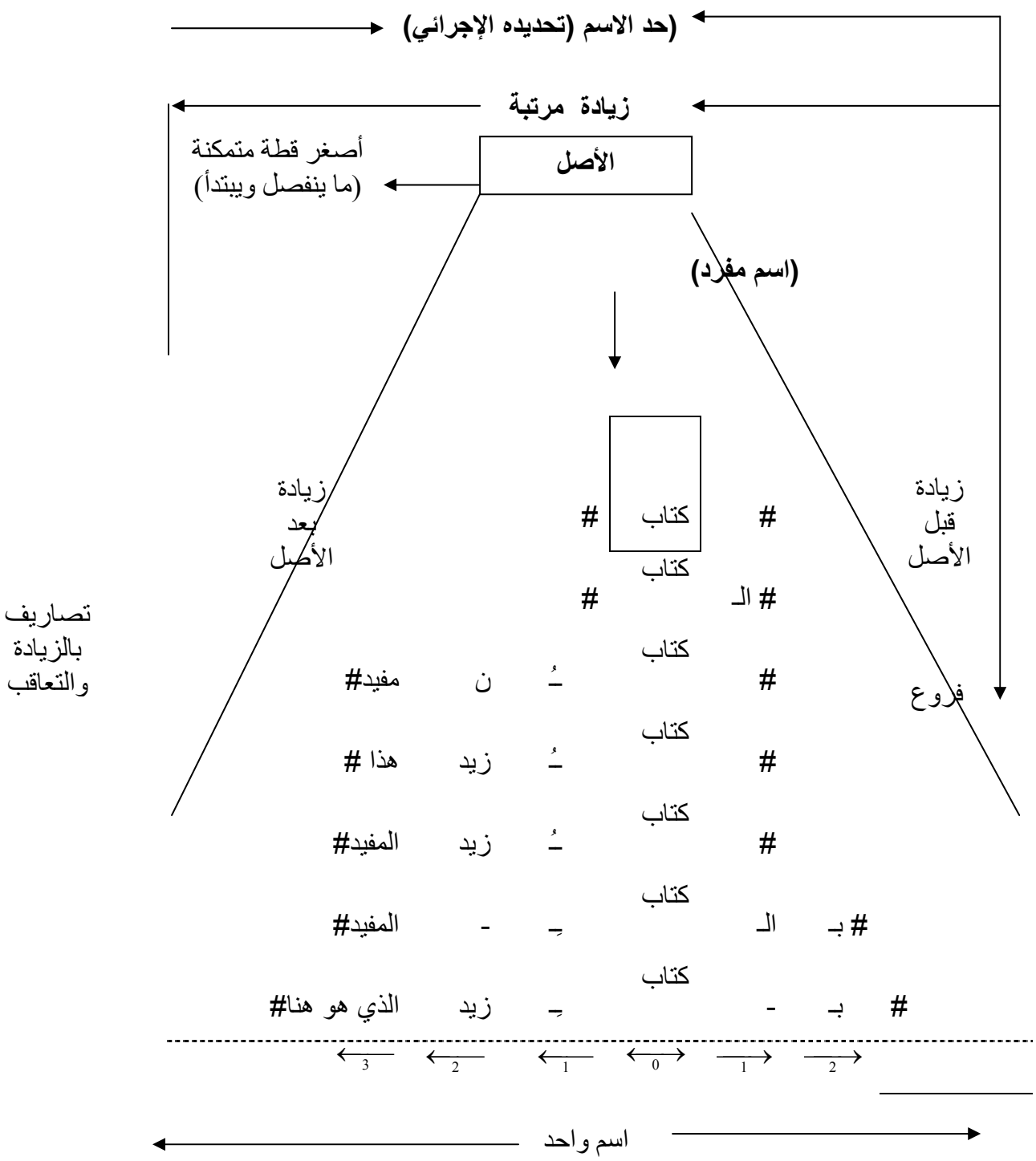

الشكل رقم 03: حد اللفظة الإسمية

نلاحظ في هذا المثال المحدد للإسم (أو المولد) أن عبارة #كتاب# هي المنطلق أو الأصل الذي يتقبل الزيادة من اليمين واليسار، وتتفرع عليه العبارات الأخرى وهي على الترتيب: الكتاب، كتاب مفيد، كتاب زيد هذا، كتاب زيد المفيد، بالكتاب المفيد، بكتاب زيد الذي هو هنا، وهي جميعا « نظائر للنواة من حيث إنها وحدات تنفرد أولا ومتفرعة عليها بالزيادة ثانيا»[9]ج1 ص 220، فكل واحدة من هذه

العبارات يمكن أن تكون كلاما مفيدا ولا يمكن أن يوقف على جزء منها، وبالتالي فهي تجري مجرى الكلمة الواحدة مثلا نستطيع استبدال عبارة (كتاب زيد هذا) بعبارة (كتاب) دون مخصص الذي هو أيضا بمنزلة «الكتاب لأنه بأتي في موضعه في مستوى الجملة، وبمنزلة "كتاب زيد، و"الكتاب الذي قرأته أمس" وبمنزلة "بالكتاب" في موضع المعمول الثاني »[9] ج2 ص 14، وقد تطول هذه القطعة إلى مالا نهاية «إلا أن قدرة الإنسان محدودة على الإتيان أو على فهم الوحدات الكثيرة الكلم والمتداخلة العناصر».[20] ص36

وبعبارة أخرى فإن «ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولد للفظة هي عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة»[9]ج1 ص 221، والتكافؤ ههنا مفهوم رياضي محض، وهي أهم صفة يتصف بها التفكير الخليلي.

وهكذا تتضح كيفية استنباط النحاة للمثال المولد للفظة، وهو حد إجرائي تتحدد به العناصر اللغوية، لأنه ترسم فيه جميع العمليات التي بها يتولد العنصر اللغوي في واقع الخطاب، والمتمثل ههنا وفي هذا المستوى في "الإسم" و "الفعل"، وذلك «بإثبات التناسب أو التناظر (المقابلة بالنظير) بين هذه الوحدات (أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر، ويتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا الزيادة، ولهذه العملية عكسها وهو رد الشيء إلى أصله على حد تعبير النحاة، وبهذه العمليات يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال »[9] ج1 ص 222، وعليه فالمواضع هي عبارة عن «خانات تحدد بالتحويلات التفريعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية، وهذه الزيادة هي نفس التحويل في هذا المستوى ». [9] ج1 ص221.

ومن خلال هذا المثال نحدد المواضع المختلفة لكل عنصر في داخله وهي: الموضع $\overleftarrow{0}\overrightarrow{\ }$ وهو موضع نواة اللفظة أو الأصل، وهو عبارة عن مجموعة مغلقة من الكلم، والأصل هنا هو #كتاب#، وتتفرع عليه الألفاظ يمينا ويسارا بوصل الكلم على محور الإدراج مع تحويلها على محور التعاقب بالزيادة. وعلى يمين النواة نجد موضعين:

الموضع $\overrightarrow{1}$ هو موضع أداة التعريف.

الموضع $\overrightarrow{\ }$ 2 هو موضع حروف الجر.

وعلى يسار النواة هناك ثلاثة مواضع:

الموضع $\overleftarrow{\ }$ 1 هو موضع علامات الإعراب.

$\overleftarrow{\ }$

الموضع 2 هو موضع التنوين أو الإضافة.

الموضع 3 ← هو موضع الصفة.

وعلى هذا الأساس فإن عبارة "كتاب" «تقتضي كاسم كامل الاسمية عددا من المواضع يكون كل واحد منها موضعا خاصا للإحدى الزوائد التي تدخل على الاسم في تصور الخليل وسيبويه أي كبنية ومثال، فالاسم كبنية له ستة مواضع يمكن أن تخلو مما تدخل فيها إلا الموضع المركزي وهو الاسم المفرد كما يقول سيبويه».[9] ج2 ص13.

ومعنى ذلك أن المواضع التي هي حول النواة قد يكون بعضها فارغا لأن الموضع شيء ومحتواه شيء آخر، وهذا ما اصطلح عليه النحاة بأن هذه الزوائد تدخل وتخرج، ذلك أن العلاقة التي تربط اللفظة بالزيادات من اليمين ومن اليسار هي علاقة وصل، وليس كالإدراج الذي يحصل بالبناء، وذلك الذي يحدث داخل الكلمة –كما رأينا ذلك- وداخل النواة التركيبية كما سنرى ذلك فيما بعد، فالوصل يحدث إذن داخل اللفظة بحيث يمكن حذف العناصر الزائدة من غير أن تزول اللفظة أو من غير أن يتلاشى بناء الكلمة سواء كانت إسما أو فعلا، وذلك مثل أداة التعريف وحرف الجر (وقد ولم ولن بالنسبة للفعل)، وفي هذا الصدد يقول سيبويه في أداة التعريف «ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناء يبنى عليه الاسم لا يفارقه، ولكنها جميعا بمنزلة هل وقد وسوف تدخلان وتخرجان». [3] ج3 ص325.

وعلى هذا الأساس فالموضع – في هذا المستوى أيضا- هو « الحيز في البنية الذي يمكن أن يشغله عنصر معين، ويمكن أن ينعدم هذا العنصر تماما (مثل عدم دخول التنوين على الاسم غير المنصرف) ».[9] ج1 ص 92.

ومعنى ذلك أن خلو الموضع من اللفظ لا يعني عدم وجوده في أصل الوضع، وإنما يبقى ثابتا كجزء من البنية المقدرة «فلكل هذه الزوائد موضع في بنية الاسم، فإذا قلنا "بكتاب" فهناك موضع تقديري بين الباء وكتاب هو موضع الألف واللام». [9] ج2 ص14.وهذا الخلو من العنصر مع بقاء وثبات الموضع هو ترك للعلامة وخلو منها، ويطلق الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح على هذا المفهوم اسم "العلامة العدمية".[9] ج2 ص222.

ويمكن تمثيل مجموع هذه المواضع التي تكوّن مثال الاسم في هذه اللفظة الممثلة في الجدول السابق على النحو التالي:

حرف جر	أداة التعريف	النواة الاسمية	علامات الإعراب	التنوين والمضاف إليه	الصفة
⟶ 2	⟶ 1	⟷ 0	⟵ 1	⟵ 2	⟵ 3

فكل هذه المواضع موجودة تقديرا، بمعنى آخر فإن غياب" الـ" في ظاهر اللفظ في عبارة "بكتاب" لا يعني أنه لا يوجد موضعه، كما لا نقول أنه استبدل بموضع حرف الجر، لأن موضع "الـ" موجود في البنية المقدرة، وبذلك نستطيع القول إن في هذه اللفظة موضعين مستعملين هما موضع النواة وموضع حرف الجر، وأربعة مواضع مقدرة موجودة في التقدير ولم تخرج إلى الاستعمال، ولذلك يرمز لها بالعلامة العدمية.

ولتوضيح ذلك يمكننا تمثيل بنية هذه اللفظة على النحو التالي:

بـ	Ø	كتاب	Ø	Ø	Ø
⟶ 2	⟶ 1	⟷ 0	⟵ 1	⟵ 2	⟵ 3

على هذا الأساس دائما تكون البنية المقدرة لعبارة "كتاب" تشتمل أيضا على ستة مواضع، موضع واحد مستعمل وهو موضع النواة أو الأصل وخمسة مواضع مقدرة.

وتمثيل ذلك بالمواضع يكون على الشكل التالي:

Ø	Ø	كتاب	Ø	Ø	أو	Ø
حرف الجر	أداة التعريف	النواة الاسمية	علامات الإعراب	التنوين الإضافة		الصفة

وهكذا ننتهي إلى أنّ المثال في مستوى اللفظة هو «مجموع الكلم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول هذه الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كل في موضعه، وهو مثال اللفظة اسمية كانت أم فعلية»[9]ج1 ص90، وهو بمنزلة وزن الكلمة أو بنائها.

فأهم شيء يمكن ملاحظته في مواضع اللفظة الاسمية أن لكل جزء من اللفظة موضعا خاصا، والمواضع التي تحتلها الكلم ما هي سوى خانات تحدد بالتحويلات التفريعية، أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالتحويلات التدريجية.

كما يلاحظ أن هذا الحد من الناحية المنطقية «بعيد كل البعد عن التعريف الأرسطي (الحد بالجنس والفصل)، لأنه بتفريع كل الفروع الممكنة من الأصل بعملية معينة، وهي زيادة كل ما يحتمله الأصل من الزوائد يمينا وشمالا تظهر بنية ما نسميه لفظة»[9] ج1 ص 325، 326، وعليه فالتحديد للكلم يتم بكيفية صورية محضة، أي دون اللجوء إلى المعنى أو أي جانب آخر غير اللفظ الدال.

ومما يظهر لنا أيضا من خلال مواضع اللفظة الاسمية أن هناك تعاقبا أفقيا بين الموضع $\overrightarrow{\quad}_1$ على يمين النواة والموضع $\overleftarrow{\quad}_2$ على يسارها أي أن التعريف يتعاقب مع التنوين والإضافة، وعليه فإن اللفظة الاسمية لا تجتمع فيها المواضع الستة في الاستعمال في المثال السابق الذكر في حالة واحدة، وبعبارة أخرى فإن مواضع اللفظة المستعملة في المرة الواحدة هي خمسة على الأكثر.

وهناك تعاقب عمودي بين التنوين والإضافة، بحيث إنه إذا دخلت "الـ" أو الإضافة خرج التنوين، وهو ما يذهب إليه سيبويه في قوله: «إن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين». [3] ج1 ص165، 166.

وهكذا نجد أن النظرية العربية لا تفصل بين المحور التركيبي ومحور الاستبدالات، ولا تنظر إلى كل واحد على حدة، بل تجعل كل واحد منهما تابعا للآخر، أي تنظر إليهما معا وفي آن واحد.

ومما لاحظه النحاة أيضا على مواضع هذه اللفظة (الاسمية) أن الموضعين $\overleftarrow{\quad}_2$و $\overleftarrow{\quad}_3$، أي موضعي الصفة والمضاف إليه تحدث فيهما الإطالة، وتعني تكرار العناصر فيهما إلى مالا نهاية كما في المثال: موضع المضاف إليه (الغد) في عبارة: رجل الغد يمكن أن يكرر، فيحل في موضعه عبارة (قام أبوه أمس) في لفظة: رجل قام أبوه أمس.

ومثلما هو الحال بالنسبة للفظة الاسمية، فقد ضبط نحاة العربية أيضا المثال المولد للفظة الفعلية، وذلك تم لهم عن طريق نفس الإجراء الذي تم به استنباط مثال اللفظة الاسمية، ونعني به القياس أو الحمل، فقد سمحت لهم الزيادات المندرجة على نواة اللفظة الفعلية من اليمين ومن الشمال من اكتشاف مختلف المواضع التي يقوم عليها بناء الفعل في العربية، ذلك أن الفعل يتحدد هو أيضا بطريقة منطقية رياضية اعتمادا على مفهوم المثال، الذي هو عبارة عن حد صوري إجرائي يتحدد فيه الفعل بجملة من العلامات هي من لوازمه المختصة به دون غيره، مما يرسم لنا صورة تفريعية طردية عكسية للفعل تنطلق من أصل لا زيادة فيه إلى فروع غير متناهية، وهو تحديد قائم على اللفظ، وهذا ما عبر عنه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بقوله: «أما التحديد على اللفظ فهو ما تدخل عليه زوائد معينة كقد والسين ويتصل به الضمير في بعض صيغه».[9] ج1 ص 218، 219.

وعلى هذا الأساس فإن الفعل كلفظة يحدد أيضا عند النحاة العرب بما يقترن به من العناصر يمينا وشمالا لا بمدلوله، باعتبار أن الفعل يمكن أن يسبق بعدد من الوحدات اللغوية التي تعتبر جزء من حده وهي قرائنه.

والجدير بالذكر ههنا أن للفظة الاسمية حدا واحدا، بينما للفظة الفعلية ثلاثة حدود (حد الفعل الماضي، حد الفعل المضارع، حد فعل الأمر)، ولكل حد من حدود اللفظة الفعلية زياداته الخاصة به، كما أن اللفظة الاسمية تختلف عن اللفظة الفعلية في كون نواة اللفظة الفعلية تشمل عنصرين –بخلاف نواة الاسم- تربط بينهما علاقة بنوية. [35] ص710.

وعليه يمكن تمثيل حد اللفظة بأنواعها الثلاثة-كما فعل ذلك الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح- في المجموعة التالية:{نواة فعلية (فعل × ضمير) + زوائد ثابتة أو عدمية }

وفيما يلي سنحاول توضيح كيفية استنباط النحاة للحدود الإجرائية للأنواع الثلاثة من اللفظات في العربية، وذلك بغية تبيّن مختلف المواضع التي يتكوّن منها كل حدّ.

1.2.1حد الفعل الماضي: [35] ص182

(مصفوفة الحدث المنقطع)

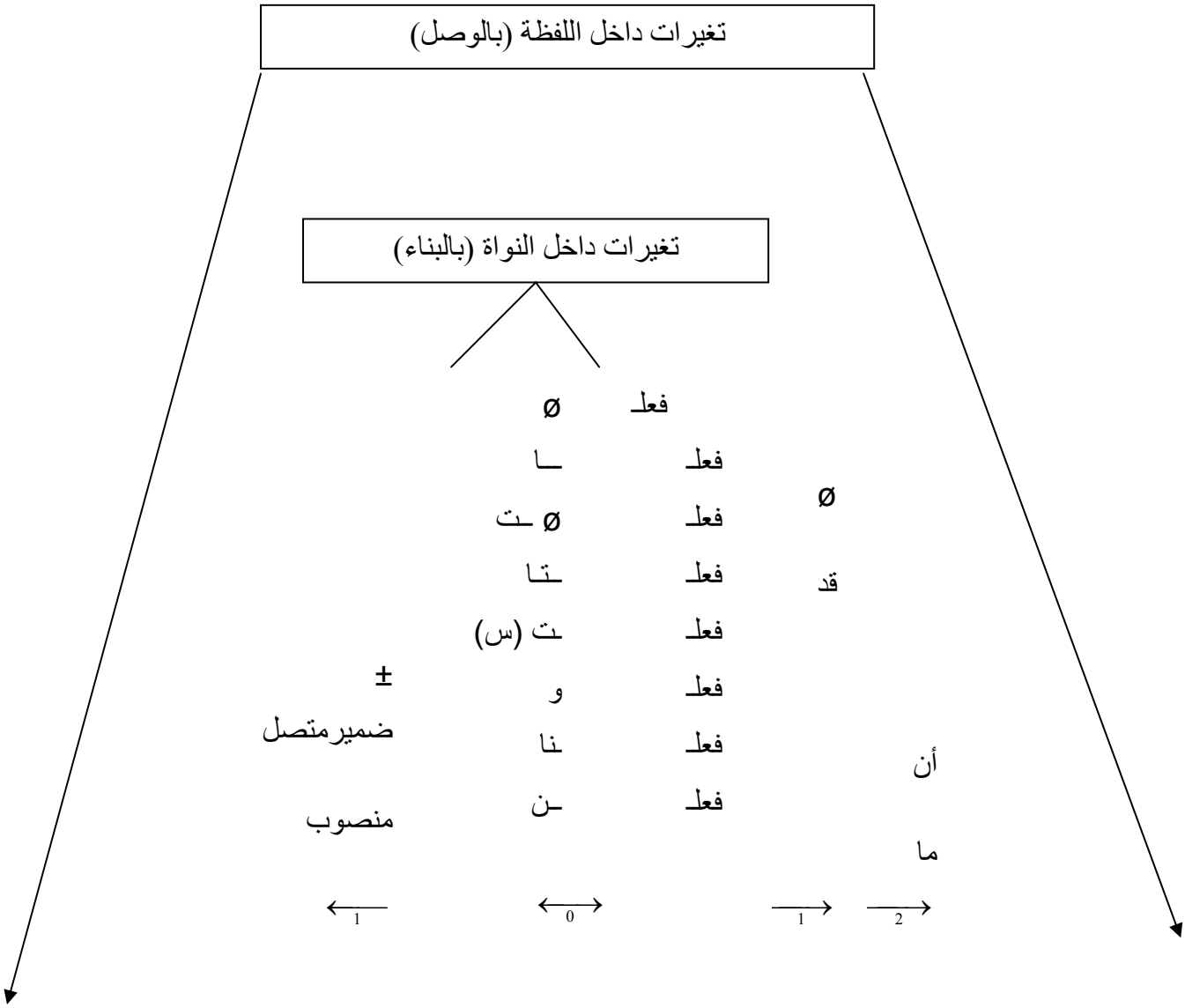

الشكل رقم 04: حد الفعل الماضي

هذا هو حد الفعل الماضي، والذي توصل إليه النحاة عن طريق إجراء أو حمل النواة . والمتمثلة في صيغة المفرد المذكّر الغائب (فعلØ)- على الفروع التي تتفرع عليها بزيادات من اليمين ومن اليسار، وبهذه الزيادات تتحدد مواضع بناء الفعل الماضي، وهي أربعة مواضع –كما هي ظاهرة في المصفوفة- موضع النواة أو الأصل وموضعان على اليمين وموضع على اليسار.ويمكن تمثيل حد الفعل الماضي في هذه اللفظة الفعلية عن طريق المواضع على النحو التالي:

⟵1	⟷0	⟶1	⟶2
موضع ضمير متصل منصوب	موضع النواة	موضع قد	موضع أن أو ما

يبدو من خلال المثال المولد والمحدد للفعل الماضي أن الموضع ⟷0 يشكل العنصر المركزي أو نواة اللفظة الفعلية في زمن منقطع، ويشكل مجموع (الفعل × الضمير المرفوع) نواة مركبة وهي الأصل، وتتكون من كلمتين هي الفعل والفاعل، فلا فعل بدون فاعل في اللفظ والمعنى حتى وإن كان الفاعل غير ظاهر (علامة عدمية)، فحذف الفعل أو الفاعل يؤدي إلى زوال البناء، ذلك أن العلاقة بينهما هي علاقة بناء لا وصل فهما معا يكوّنان تركيبا بمنزلة شيئ واحد، وهذا ما يبيّنه ابن جني في قوله: «فالفعل والفاعل بمنزلة اسم واحد، أي لفظة يبنى عليها أو تبنى على غيرها».[36] ج1 ص 257.

وهكذا فإن عبارة "ضَرَبْتُ" المتكوّنة من كلمتين (ضرب + علامة الإضمار) «تكوّنان من حيث البنية وحدة صالحة للبناء» [20]ص36، وذلك قولك: ضربت زيدا أو زيدا ضربت، "فزيد" مبني على غيره، وكذلك قولك: زيد ضربته، فزيد مبني عليه اللفظ الآخر، «فهذا هو المقياس الذي يبنى عليه تقطّع هذه الوحدات (الاسم والفعل كلفظة أي في مستوى تركيب الكلام». [20] ص36.

وعلى هذا الأساس، فالنواة في مثال اللفظة الفعلية كلمتان (الفعل + الفاعل "إسم مضمر") تربط بينهما علاقة بنيوية- بخلاف نواة الاسم- حيث يكونان معا تركيبا لا ينفصل، لأن علامة الفاعل لا يمكن أن تنفصل أو تحذف، ومجموع تغيّرات النواة تعتبر أصلا بالنسبة للزوائد الموجودة في داخل اللفظة، بل وحتى داخل النواة نجد أصلا وهو صيغة (فعل) أي صيغة المفرد المذكر الغائب، وهو العنصر الأول في الرتبة لأنه يأتي على أقل ما يمكن أن ينطق به (الفعل+علامة عدمية) تمثل ضمير الغيبة، ثم تتفرع عليه الأمثلة بزيادة ضمائر الرفع.

أمّا فيما يخصّ الزيادات التي تدخل على نواة الفعل الماضي (من اليمين ومن اليسار)، والتي تتحدّد بها المواضع المثالية لهذا الفعل فنعرضها على النحو التالي:

على اليمين:

وهي الزيادات قبل الأصل.

الموضع⟵1 : هو موضع المخصص (قد) الذي يقترن بالفعل في صيغة الماضي الذي يتعاقب مع عدمه، ونمثل هذا التعاقب بـ : (قد فعل/ ∅ فعل)، وتدل الصيغة مع عدم العلامة (الدالة على زمن)

على الماضي، لأن الأصل يتحدّد بعدم دخول أيّ شيء عليه، فالفعل "كتب" مثلا في قولنا: كتب المعلم الدرس، يدل على حدث منقطع في الماضي لأنه لم تسبقه أية زائدة تدل على معنى آخر، «فإذا نظرنا إلى كلمة (كتب)، فالذي يدل على الزمان الماضي فيها ليست هو "فعل" وحده، بل هذه الصيغة: {Ø/فعل}، أي عدم دخول عنصر يدل على الزمان الماضي فيها مع صيغة "فعل" (التي تدل وحدها على انقطاع الحدث بقطع النّظر عن الزمان».[9] ج1 ص 90.

ووظيفة (قد) في مستوى الوضع هي التأكيد على الحدث المنقطع الذي يدل عليه هذا الحدث الفعلي، وتدل أيضا على تقريب الماضي من الحال، مثلا: قد خرج الولد، قد + الماضي ⇐ الماضي القريب من الحال.

أما الموضع ←2— فهو موضع "أن" و "ما" المصدريتين، تدخلان على الفعل الماضي ليدل بعدهما على مصدر، وذلك نحو قولك: أريد أن أتوب، فأن وما بعدها في تقدير مصدر، فكأنك قلت: أريد التوبة، وهذا الموضع يتعاقب مع الموضع ←1— ، فلا يمكن أن تلتقي (قد) مع (أن أو ما) في الوقت ذاته أو في نفس اللفظة.

على اليسار:

وهي الزيادات بعد الأصل، ويوجد هنا موضع واحد خاص بالضمائر المتّصلة المنصوبة، وهي الأسماء المبهمة غير مستقلة بنفسها- مثل ضمائر الرفع المتصلة-، وهو الموضع الوحيد الذي يتقبّله حدّ الفعل الماضي من اليسار، وهي ضمائر تدخل وتخرج، وتختلف عن ضمائر الرفع بأنها غير مدمجة مع النواة، ولذا فيمكن حذفها دون أن يتأثر بناء الفعل بذلك، فالعلاقة بين هذا الموضع وموضع النواة أو الأصل هي علاقة وصل وليست علاقة بناء.

هذه هي العلامات التي يتحدد بها الفعل الماضي، ولكل منها موضع خاص لا تحيد عنه في بنية هذا الأخير، إلا أن هناك قرائن أخرى تدخل عليه كأدوات الاستفهام والشرط وذلك قولك: هل جاء؟ و "إن جاء" ، إلا أنها أدوات لها الصّدارة في الكلام، لذلك نجد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح يدرجها ضمن مستوى خاص يسميه "مستوى التصدير"[9] ج1 ص332، وهو مستوى ما فوق أبنية الكلام.

يمكننا تمثيل بناء الفعل الماضي أو المثال المحدّد والمولّد له عن طريق المواضع بالشكل التالي:

موضع أنْ أو موضع قد موضع النواة موضع ضمير النصب

مَا (فعل × ضمير مرفوع)

$\longrightarrow_{2}$ $\longrightarrow_{1}$ $\longleftrightarrow_{0}$ $\longleftarrow_{1}$

2.2.1.حد الفعل المضارع: [35]ص 184

(مصفوفة الحدث غير المنقطع)

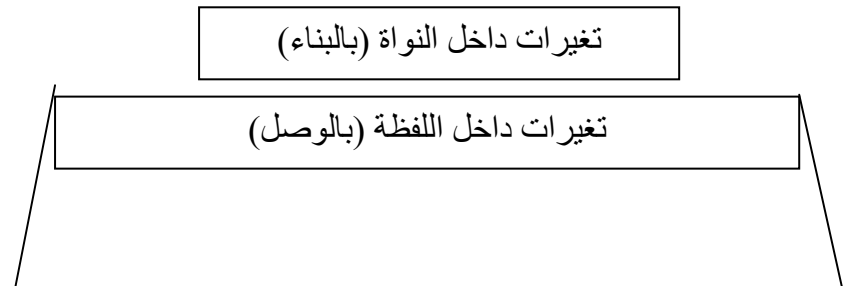

الشكل رقم 05: حد الفعل المضارع

نلاحظ من خلال مصفوفة الحدث غير المنقطع (أي الفعل المضارع) أن ⟵$_0$ يمثل موضع النواة في حدّ المضارع، والأصل فيها هو: (ص – فعل ø)، الذي يدل على المتكلم المفرد "أ"، المتكلم الجمع "ن" ، الغائب المفرد "يـ" ، المخاطب المفرد أو الغائبة المفردة "ت") أو ما يسمى بحروف "أنيت" التي تعتبر جزء من وزن الفعل المضارع وهي عبارة عن علامات للأشخاص في الخطاب، وتتفرع هذه اللفظة الأصل إلى فروع بالزيادة، ويظهر في الجدول التفريعي للفعل المضارع على اليمين أدوات تدخل عليه في مواضع خاصّة وتتقابل هذه الأدوات بعضها ببعض للقيام بوظيفة معينة لفظية ومعنوية، وتتمثل هذه المواضع فيما يلي:

الموضع ⟵$_1$ «وهو الموضع الذي تظهر فيه دائما وبالتعاقب الزوائد التي تضيف تحديدا زمنيا لقيمة المضارع الغير محدّدة أصلا»[35] ص702، وهذه الزوائد هي: (قد، سـ ، سوف، لا، لن، لم، لما، لـ ، لا)، ووظيفتها المعنوية الأساسية هي إثبات أو نفي تحقيق الحدث على الشكل التالي:

قد: تفيد الاحتمال وتوقع الشيء كقولنا: "قد يسافر".

السين وسوف: تخصصان المضارع للمستقبل، السين للمستقبل القريب.

ما: تنفي المضارع وتخصصه للحال.

لا: تنفي المضارع ليدل على المستقبل.

لن: تنفي المضارع وتخصصه للمستقبل كما تنصبه.

لم: تدخل على المضارع وتصرف معناه إلى المضي وتجزمه.

لما: تنفي المضارع وتجزمه ليصير دالا على الماضي المستمر إلى الحال.

لـ: لام الأمر تدخل على المضارع ليدل على الأمر الغائب، وتنقله إلى الاستقبال.

لا: الناهية تجزم الفعل المضارع ليدل على النهي في المستقبل.

أمّا الموضع ⟵$_2$ ، فهو موضع خاص بالزوائد التي تنصب الفعل المضارع وهي (أن، ما، كي، إذن) باستثناء "ما" المصدرية، وهذه القرائن تجعل حدّ الفعل بحكم حدّ الاسم ماعدا "إذن"، ومثال ذلك قولنا : "أن تجتهدوا خير لكم"، فهي بمنزلة قولنا: اجتهادكم خير لكم".

و "أنْ" هي أصل النصب بالنسبة للفعل المضارع، تكون ملفوظة أو مقدرة مع شيء آخر، فهي تخصص الفعل للمستقبل، وإذا دخلت على الفعل نصبته، والنصب هنا علامة على أن الحدث لم يقع بعد

،«وفي مستوى الوضع فإنّ ظهور عناصر في الموضع الثاني يمينا يستلزم أنّ الحدث هو المستهدف، وهذا نتيجة تحويل اللفظة الفعلية إلى مصدر»[35] ص187،وهذا الموضع يتعاقب مع الموضع السابق، فمثلا "أنْ" و "ما" لا يمكن أن يوجدا مع عناصر الموضع $\overleftarrow{1}$ في نفس اللفظة.

كما يظهر الجدول التفريعي للفعل المضارع أيضا الزوائد أو العلامات التي تدخل عليه من اليسار في **مواضع خاصّة**، وتتمثل في:

الموضع $\overleftarrow{1}$: يمثل علامة إعراب المضارع التي تحددها الزوائد المتعاقبة على نواة الفعل المضارع، فالمضارع ينفرد بخاصية الإعراب كما يقول سيبويه : «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون، وذلك قولك: أفعل أنا وتفعل أنت أو هي ويفعل هو ونفعل نحن»[3]ج1 ص13،والأصل في حركة إعراب المضارع هي الضمة وقد يتفرع عنها ثبوت النون، وقد يكون هذا الموضع فارغا في حالة اتصال المضارع بنون النسوة أو نون التوكيد سواء الخفيفة منها أو الثقيلة لأنه في هذه الحالة يصير مبنيا.

الموضع $\overleftarrow{2}$: وهو موضع خاص بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ويفيد بهما الاستقبال نحو قولك: والله لأكرمنّ الضيف، وهذا ما يوضحه ابن يعيش بقوله: «اعلم أنّ هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بهما التأكيد، ولا تدخلان إلاّ على الأفعال المستقبلة خاصّة، وتؤثران فيها تأثيرين؛ تأثير في لفظهما وتأثير في معناها، فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معربا وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما».[25] ج7 ص37.

كما لاحظ النحاة أيضا أنّ هذه القرينة في حدّ الفعل المضارع تقترن بوجود زائدة أخرى خارج حدّه وهي لام التوكيد.

الموضع $\overleftarrow{3}$: وهو موضع خاص بالضمائر المتصلة المنصوبة، وهو يشبه الموضع الأول على اليسار $\overleftarrow{1}$ في حدّ الفعل الماضي.

وبذلك نخلص إلى أنّ صيغة الفعل المضارع واسعة الدلالة على الزمن، فهي تدل على الحال أو الاستقبال في مستوى الوضع، ويتعيّن أحدهما بقرينة معيّنة، كما قد تدلّ هذه الصيغة أيضا على الزمان الماضي بدلا من الفعل الماضي، وذلك يتم بقرينة لفظية أو معنوية مفيدة لذلك، وعليه يمكننا القول إن الفعل المضارع لا يدل بصيغته على الزمن دائما، وإنما بالقرائن التي تدخل عليه، وههنا تتجلّى أهمية

التحليل بواسطة المثال المولد والمحدد لهذه اللفظة لأنه يعين داخله جميع هذه القرائن بمراعاة مواضعها الخاصة بالنسبة للنواة أو الأصل.

ويمكننا تمثيل المواضع التي يشتمل عليها مثال الفعل المضارع على النحو التالي:

ما- أن- كي إذن- لكي...	قد – سـ - سوف- لا	نواة (فعل × ضمير مرفوع)	علامة إعراب	نوني التوكيد	ضمير نصب
⟶ 2	⟶ 1	⟷ 0	⟵ 1	⟵ 2	⟵ 3

3.2.1.حدّ فعل الأمر: [35] ص185.

تغيرات داخل اللفظة (بالوصل)

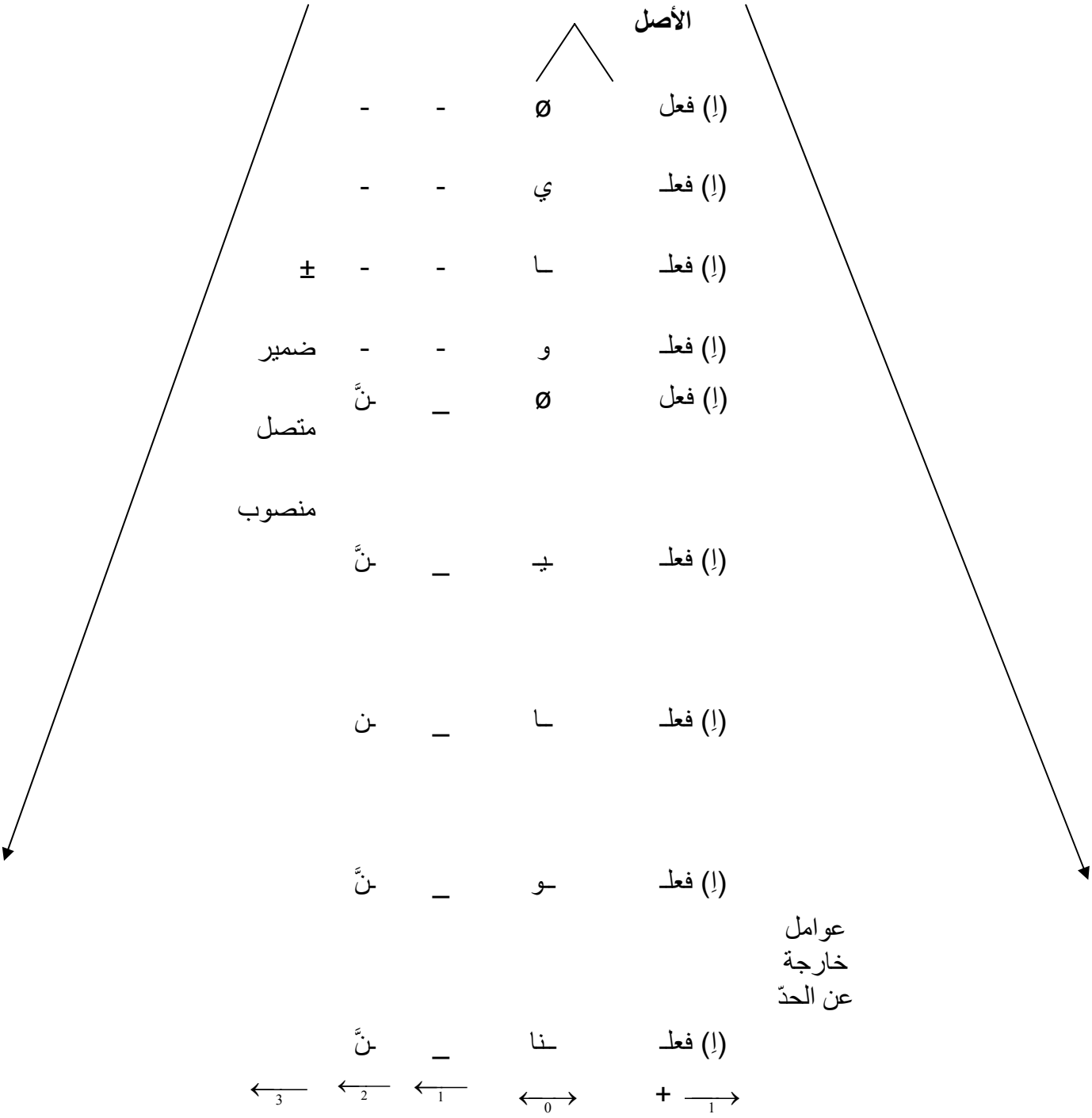

الشكل رقم 06: حد فعل الأمر

يبدو من خلال المثال المحدّد والمولّد لفعل الأمر أنّ الموضعان $\longrightarrow_{1}$ + $\longleftrightarrow_{0}$ هما الأصل، وبالتالي فالموضع $\longrightarrow_{1}$ مدمج مع النواة ($\longleftrightarrow_{0}$)، وهذا الإدماج يجعل نواة الأمر تتعاقب ليس مع نواة المضارع ولكن مع المجموعة: {زوائد $\longrightarrow_{1}$ + نواة المضارع} مما يعطينا:

لـ - تفعل

ا فعـــل

$\longleftrightarrow_{0}$ $\longrightarrow_{1}$

ويتمثل الأصل في الأمر في المخاطب (افعل، افعلي، افعلا ....)، وهو أيضا مكوّن من فعل وفاعل، الذي هو اسم مضمر، وقد يكون ضميرا متصلا، وأبسط صورة في الأمر هي المخاطب المفرد (افعل ø) لأنها لا زيادة فيها.

كما تُظهر مصفوفة فعل الأمر المواضع المثالية التي هي حول النواة والمتمثلة في:

الموضع $\longrightarrow_{1}$: وهو موضع خاص بعلامة الإعراب، ولكنه موضع فارغ في حدّ فعل الأمر لأنّ الأمر غير معرب.

الموضع $\longrightarrow_{2}$: وهو موضع خاص بنون التوكيد مثلما هو الحال بالنسبة لحد الفعل المضارع، نحو قولك: اعزمنّ على الأمر.

الموضع $\longrightarrow_{3}$: وهو موضع خاص بضمائر النصب المتصلة تدخل وتخرج مثل قولنا: اكتبه.

ومن هنا يظهر أنّ فعل الأمر بسيط من حيث الصيغة ومن حيث الزوائد، فهو لا تدخل عليه زيادات يمينا، ثم هو محصور في الخطاب أي ليس هناك صيغة لغير المخاطب، وأهم من هذا أنه مبني وليس فيه إعراب.

وممّا يمكن تبيّنه من خلال عرضنا لحدود اللفظة الفعلية بأنواعها الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر) أنها تشترك جميعا في كون نواتها مركّبة تشتمل على فعل وفاعل زيادة على قبولها لضمائر النصب هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الأمر يتفق مع المضارع في لحوق نوني التوكيد بهما، ويتفق مع الماضي في كونه مبنيا.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ «المواضع الموجودة داخل اللفظة الفعلية هي دائما ثابتة، والعناصر التي تشغلها لا يمكن فصلها بواسطة التقديم أو التأخير،ولا يمكن فصلها إلا بواسطة الاستبدال مع الصفر، لأنها مخصصات حقيقية تعتبر كجزء من الفعل الذي تدخل عليه».[35] ص 189، 190.

وفي الأخير يمكننا أن نستنتج من هذا التحليل استنتاجا هاما له انعكاسات عظيمة في مجال تحليل النظام اللغوي وتشخيص وحداته ،وهو أن اللفظة هي أصغر وحدة في الكلام يمكن أن يبدأ وينفصل ولا تقبل التجزئة، وتنقسم اللفظة في العربية إلى لفظة اسمية ولفظة فعلية، وللفظة الاسمية حدّ واحد، وللفظة الفعلية ثلاثة حدود (حد الفعل الماضي، حد الفعل المضارع، حد فعل الأمر)، وقد توصل النحاة إلى هذه الحدود الإجرائية أو المثل عن طريق القياس الحملي أو التمثيلي، وذلك بحملهم الأصل الخاص بهذا المستوى المركزي-الذي ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنسبة إلى ما يبنى عليه- على غيره من الفروع ممّا هو أوسع منه لدخول زيادات عليها يمينا وشمالا، وبهذه الزيادات المتتابعة- وهذا هو التحويل في هذا المستوى- يتحدد موضع كل عنصر طارئ على النواة، ومجموع هذه المواضع المرتبة تكوّن حدّ اللفظة أو مثالها (الاسمية والفعلية) لا كمفردة بل كمجموعة تدخل عليها لوازمها وتخرج، فالقياس الحملي كعملية رياضية إجرائية هو الذي أدّى أيضا إلى استنباط البنى أو المثل في هذا المستوى- التي تحدد داخلها مواضع اللفظة سواء كانت اسمية أو فعلية.

وعلى هذا الأساس فإن «الاسم والفعل عند النحاة الأوّلين لا ينحصران في مثل: كتاب ورجل وفرس وضرب وجلس وأمثلتها، أي لا يكون مثل (كتاب) هو الوضع الوحيد لما يسميه النحاة اسما، وكذلك ضرب أو ضربت أو ضربوا لا تكون أفعالا هي وحدها، وذلك لأن في مثل "كتاب" يمكن أن تدخل عليه أشياء خاصة بالاسم يمتاز بها هو وحده فتدخل عليه وتخرج»[9] ج2 ص 13، وكذلك هو الأمر بالنسبة للفعل الذي تدخل عليه علامات خاصة به تميزه عن غيره، ولذلك فإننا « لا نجد فعلا أو اسما في الخطاب إلا ويحدد داخل هذه المصفوفة الخاصة به»[34] ص 99، وهذا ما عبر عنه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بقوله : «إن الكلمة تحدد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المُثُل»[9] ج1 ص 221، -باعتبارها في هذا المستوى أدنى عنصر تتركب منه اللفظة- بعيدا عن كل اعتبار دلالي أو معنوي.

وبذلك تتّضح الأهمية الكبيرة للموضع في داخل المثال أو الحدّ المولّد للفظة، كما تتّضح أهمية العملية الاستنباطية (القياس التمثيلي)، وأهميتها تكمن في قدرتها على اكتشاف المواضع في داخل بنية الاسم والفعل (وهي العناصر المجردة التي يتكون منها المثال)، وكل موضع يختص بالدخول فيه جنس من الوحدات اللغوية، وقد يكون فارغا مثل ما تكون المجموعة الرياضية فارغة، وهذا ما يعطي لمفهوم

"الموضع" أهميته باعتباره أداة منهجية مهمة في التحليل اللغوي، فهو المبدأ الأساسي الذي اعتمده نحاة العربية لتحديد بنى اللغة ، إذ كل شيء مما هو بنية إنما يتحدد بموضعه داخل الحد أو المثال.

وفي هذا المستوى بالضّبط يتحدّد كلّ من الاسم والفعل - بما يدخل عليهما من الزوائد يمينا وشمالا- بكيفية صورية محضة أي دون اللجوء إلى المعنى أو إلى أي شيء آخر غير اللفظ الدال، وهذا ما يعطي طابعا أكثر موضوعية ودقة للتحليل.

الفصل 2:
حدّ الموضع في المستوى التركيبي

رأينا فيما سبق أنّ الموضع عند سيبويه- و النحاة من بعده- في المستوى الإفرادي هو مكان الحرف داخل الصّيغة التصريفية للكلمة؛ أي بناءها أو وزنها أو مثالها، فلهذا الحرف موضع داخل تلك الصّيغة فهو إمّا في موضع الفاء أو العين أو اللام، و تبيّن لنا بذلك أنّه موقع تقديري اعتباري، و من ثمّ فإنّه لا يلتبس بما يمكن أن يحلّ فيه، فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا ممّا يدخل، و هو ما خلصنا إليه أيضا في دراستنا لمفهوم الموضع في مستوى اللفظة، فالموضع في هذا المستوى هو مكان داخل المثال أو البناء المجرّد للاسم و كذا الفعل.

فإذا كان الموضع كذلك في المستوى الإفرادي و مستوى اللفظة، فما مفهومه في المستوى التركيبي؟ و هل يتقارب المفهومان باعتبارهما يشتركان في نفس المصطلح؟

1.2. مفهوم الموضع باعتباره مكانا في مدرج الكلام

إنّ المتتبّع لمختلف السّياقات التي ورد فيها استخدام هذا المصطلح في هذا المستوى، سيجد أنّ مصطلح "الموضع" عند سيبويه قد يدلّ على مكان في مدرج الكلام يتعيّن بما يأتي قبله أو بعده من قرائن، و يربط العناصر التي تقع في نفس الموضع بحكم واحد، فقد لاحظ النحاة من خلال استقرائهم للغة أنّ بعض المواضع في مدرج الكلام خاص لضروب الأفعال و بعضها خاص لضروب الأسماء، و كلّ ذلك يتحدّد بقرائن لفظية ترد قبل العنصر أو بعده في سياق الكلام، و يسمّونها علامات، حيث عكفوا على تتبّع مختلف السّياقات التي يرد فيها الفعل و كذا الاسم و الحرف، فتوصّلوا إلى مجموعة من العلامات أو القرائن اللفظية حدّدوا بها مواضع هذه الأصناف، فخصّوا الاسم بعلامات كثيرة يعرف بها، و الشّيء نفسه بالنسبة للفعل، أمّا الحرف فعلامته ألاّ يقبل شيئا من علامات الاسم و لا من علامات الفعل، كما حدّدوا أصنافا داخل الصّنف الواحد عن طريق السّياق و الموضع الذي يتحدّد بقرائن قبلية أو بعدية. و لا شكّ أنّ هذا يدفع إلى التّساؤل عن علاقة هذه العلامات بمفهوم الموضع الذي نحن بصدد دراسته، فنقول: إنّ هذه العلامات هي في حقيقة الأمر قرائن حدّد بها النّحاة مواضع الاسم و الفعل و كذا الحرف، و عليه فالعلامات ليست هي المواضع التي نقصدها و إنّما هي المحدّدة و المعيّنة

لهذه المواضع قبلها أو بعدها. و يعتبر سيبويه من أوائل النحاة الذين اعتمدوا الاستدلال بالموضع على الأصناف، كالأسماء و الأفعال في مدرج الكلام، حيث نجده يتعرّض لها في أبواب كثيرة من الكتاب خاصّة و هو بصدد بيان عوامل الإعراب و تعليلها ،أو تصنيف الكلم.

و هذا ما سنحاول بيانه من خلال استنطاق مختلف السّياقات التي يظهر فيها هذا المفهوم، فمن المواضع التي لاحظ سيبويه أنّها خاصّة بالأفعال، الموضع الذي يلي حروف النصب و الجزم وقد و السين و سوف، فهذه الأدوات لا يليها إلاّ الفعل مظهرا، لذلك فقد جعلها علامات قبلية يعرف بها، ومن المواضع الخاصّة بالفعل و قد يضمر فيها، الموضع الذي يلي حروف الشرط و الاستفهام والتحضيض، يقول سيبويه: «و ذلك أنّ من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلاّ الفعل و لا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا، فممّا لا يليه إلاّ الفعل مظهرا: قد و سوف و لمّا و نحوهن، فإن اضطرّ شاعر فقدّم الاسم و قد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حدّ الإعراب إلاّ النّصب، و ذلك نحو: لم زيدا أضربه...لأنّه يضمر الفعل إذا كان ليس ممّا يليه الاسم».[3] ج1 ص98.

و القارئ المتأنّي لهذا القول يتّضح له جليّا أنّ سيبويه يحاول أن يحدّد المواضع الخاصّة بالأفعال في مدرج الكلام، و ذلك عن طريق مجموعة من الحروف التي يجعلها علامات يتحدّد بها موضع الفعل، و قد قسّمها إلى قسمين؛ بعضها لا يليها إلاّ الفعل مظهرا ،و بعضها لا يليها إلاّ الفعل مظهرا أو مضمرا، و أمّا التي يليها مظهرا فللشاعر في الضرورة أن يقدّم الاسم ظاهرا، فيقول: لم زيدا أضربه، و يضمر فعلا يلي الحرف (لم)، لأنّ الموضع الذي يلي حروف الجزم هو موضع الفعل و ليس الاسم.

و يقول أيضا: «هذا باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل، فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة ألا ترى أنّك لا تقول: جئتك كي زيدٌ يقولَ ذاك ، و لا خفت أن زيدٌ يقول ذاك، فلا يجوز أن تفصل بين الفعل و العامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم و بين "إنّ" و أخواتها بفعل، و ممّا لا تقدّم فيه الفعل الحروف العوامل في الأفعال الجازمة و تلك: "لم"و"لمّا" و "لا" التي تجزم الفعل في النّهي، و "اللام" التي تجزم في الأمر، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها و بين الأفعال بشيء ».[3]ج3 ص 110-111.

من الواضح ها هنا أنّ سيبويه يحدّد مواضع الفعل عن طريق هذه الحروف العاملة فيه، و التي لا يجوز أن يفصل بينها و بين ما عملت فيه، مثلما لا يجوز الفصل بين عوامل الأسماء و ما عملت فيه، "كإنّ" و أخواتها فلا يجوز أن نقول مثلا: لم زيد يأتك. و من المواضع الخاصّة بالأفعال أيضا، و قد يضمر فيها أو يظهر، الموضع الذي يلي أدوات التحضيض، و هي: هلاّ و لولا و لوما و ألاّ، فإذا جاء بعدها اسم نُصِب بفعل مضمر لأنّ الأصل ألاّ يلي هذه الحروف إلاّ الفعل، يقول: «و أمّا ما يجوز فيه

الفعل مضمرا أو مظهرا مقدّما و مؤخرا و لا يستقيم أن يبتدأ بعده فهلاّ و لولا و لوما و ألاّ، لو قلت: هلاّ زيدا ضربت، و لولا زيدا ضربت، و ألاّ زيدا قتلت جاز، و لو قلت: ألاّ زيـدا، و هلاّ زيدا على إضمار الفعل و لا تذكره جاز، و إنّما جاز ذلك لأنّه فيه معنى التحضيض و الأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك، و لو قلت: سوف زيدا أضرب لم يحسن».[3] ج1 ص98.

فالملاحظ أن سيبويه يجعل من أدوات التحضيض قرائن أو علامات يتحدّد بها موضع الفعل في مدرج الكلام إذا كان مضمرا، ذلك أنّها من الحروف التي لا يليها إلاّ الفعل في الأصل.

و من المواضع الخاصّة بالفعل كذلك الموضع الذي يلي أدوات الاستفهام، و قد يضمر الفعل في هذا الموضع كما قد يظهر، فإذا أضمر عمل الاسم بعده كعمله مظهرا، و إن جاء بعدها اسم و فعل كان الفعل أن يلي حروف الاستفهام أولى لأنّها من الحروف التي يذكر بعدها الفعل، يقول سيبويه: «و اعلم أنّه اذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو : هل وكيف و من اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أوْلى ،لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل»[3]ج3 ص115،ويقول أيضا:«واعلم أنّ حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام؟ و أين زيد ضربته؟ لم يجز إلاّ في الشعر، فإذا جاء في الشّعر نصبته، إلاّ الألف فإنّه يجوز فيها الرّفع و النّصب ،لأنّ الألف قد يبتدأ بعدها الاسم».[3] ج1 ص98.

و عليه فالموضع الذي يلي حروف الاستفهام في الأصل هو موضع الفعل، إلاّ أن ّالشاعر يجوز له في الضرورة أن يظهر بعدها الأسماء، فتكون حينها معمولة بفعل مقدّر، إلاّ الألف فقد يليها الاسم دون إضمار فعل بعدها، لأنّها الأصل في باب الاستفهام، و الأصل أكثر تصرّفا من الفرع، و هو ما يذهب إليه ابن يعيش أيضا موضّحا سبب اقتضاء الاستفهام للفعل و طلبه، «و ذلك من قبل أنّ الاستفهام في الحقيقة إنّما هو عن الفعل، لأنّك إنّما تستفهم عمّا تـشك فيـه و تجهل عمله، و الشك إنّما وقع في الفعل، و أمّا الاسم فمعلوم عندك، و إذا كان حرف الاستفهام إنمّا دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله، وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام و كان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دلّ عليه الظّاهر، لأنّه إذا اجتمع الاسم و الفعل كان حمله على الأصل أولى».[25] ج1 ص 81.

و هو ما استخلصه من كلام سيبويه الذي يقول: «و حروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاّ الفعل إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء، و الأصل غير ذلك، ألاّ ترى أنّهم يقولون: هل زيد منطلق، و هل زيد في الدّار، و كيف زيد آخذ، فإن قُلـت: هل زيدا رأيت، و هل زيدا ذهب، قبح و لم يجز إلاّ

في الشّعر، لأنّه لمّا اجتمع الاسم و الفعل حملوه على الأصل، فإن اضطرّ شاعر فقدّم الاسم نصب كما كنت فاعلا ذلك "بقد" ونحـوها، و هو في هذه أحسن لأنّه يبتدأ بعدها الأسماء».[3]ج1 ص99.

لا شكّ أنّ قصد سيبويه قد تبيّن، و هو أنّ الفعل عنده يتعيّن بوقوعه بعد حروف الاستفهام و يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعده، و هذا الحكم يخصّ جميع حروف الاستفهام عدا الهمزة، لأنّها أمّ الباب و لها من التصرّف ما ليس لغيرها، فهي حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، و ليس للاستفهام في الأصل غيره، و هذا ما يؤكّد عليه في قوله: «و أمّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلاّ، و ذلك لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، و ليس للاستفهام في الأصل غيره... فهي ها هنا بمنزلة "إنْ" في باب الجزاء، فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك: إنْ الله أمكنني من فلان فـعلت كذا و كذا، و يختار فيها النّصب لأنّك تضمر الفعل فيها لأن الفعل أوْلىَ إذا اجتمع هو و الاسم و كذلك كنت فاعلا ذلك في "إن" لأنّها إنّما هي للفعل».[3] ج1 ص 100.

فالملاحظ أنّ سيبويه يفرّق بين الهمزة و بقية حروف الاستفهام الأخرى؛ «فعنده إذا قلت: أزيد قام؟ جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازا حسنا ،و إذا قلت: هل زيد قام؟ يقع إضمار الفعل لزاما، و لم يرتفع الاسم بعده إلاّ بفعل مضمر على أنّه فاعل، و قبح رفعه بالابتداء».[25] ج1 ص81.

و بذلك نستطيع القول بأنّ حروف الاستفهام تعدّ من القرائن اللفظية القبلية التي يتحدّد بها موضع الفعل عند سيبويه سواء كان ظاهرا أو مضمرا ما عدا همزة الاستفهام فإنّه إذا وليها اسم ثمّ فعل لم يضمر فعل بعدها، و اعتبر الاسم الذي يليها مبتدأ.

و من المواضع التي لا تكون إلاّ للفعل الموضع الذي يلي أدوات الشرط يقول سيبويه:«و اعلم أنّه لا ينتصب شيء بعد "إنْ" و لا يرتفع إلاّ بفعل، لأنّ (إنْ) من الحروف التي يبنى عليها الفعل، و هي "إن" المجازاة و ليس من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء».[3]ج1 ص113، 114.

و الملاحظ ههنا أنّ سيبويه يعيّن موضع الفعل بدخول أدوات الشرط عليه أو بوقوعه بعدها،فالموضع الذي يليها هو موضع الفعل لأنّها عنده من الحروف التي يبنى عليها الفعل، فإن وليها اسم فإنّما ارتفع على فعل يفسّره ما بعده لأنّه موضع الفعل و ليس موضع الاسم في الأصل، و هو ما يتضّح أيضا في قوله: «و اعلم أنّ قولهم في الشعر: إنْ زيد يأتك يكن كذا إنّما ارتفع على فعل هذا تفسيره كما كان ذلك في قولك: إن زيدا رأيته يكـن ذلك لأنّه لا يبتدأ بعدهـا الأسـماء ثم يبنى عليها».[3] ج1 ص113، 114.و يقول: «و اعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال، و

ذلك لأنّهم شبّهوها بما يجزم ممّا ذكرنا»[3] ج1 ص 112، و يقول أيضا: «و نظير ذلك قوله: إن خيرا فخير وإن شرّا فشرّ حملته على الفعل حين لم يجز أن تبتدئ بعد "إن" الأسماء».[3] ج3 ص 149.

و نجد ابن السّراج هوأيضا يؤكّد ما ذهب إليه سيبويه و يوضّح سبب قبح وقوع الاسم بعدها في غير الشّعر، و ذلك لأنّهم «شبّهوها بالجوازم التي لا تخلو من الجزم، إلاّ أنّ حروف الجزاء فقط جاز ذلك فيها في الشعر، لأنّ حروف الجزاء يدخلها فَعَلَ و يَفعُلُ و يكون فيها الاستفهام و يجوز في الكلام أن تلي "إنْ" الاسم إذا لم يجزم... و إنّما جاز هذا في "إنْ" لأنّها أمّ الجزاء لا تفارقه كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيرا فخير و إن شرّا فشر، و هي على كلّ حال: إن لم يليها فعل في اللّفظ فهو مقدّر في الضمير، و أمّا سائر حروف الجزاء فهذا فيها ضعيف»[5] ج2 ص 232، و هو ما استخلصه من كلام سيبويه الذي يذهب إلى القول بأنّه «يجوز الفرق في الكلام في "إن°" إذا لم تجزم في اللفظ نحو قوله: *عَاود هُرَاة و إنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا*، فإن جزمت ففي الشّعر لأنّه يشبّه "يلَمْ"، و إنّما جازفي الفصل و لم يشبه "لم" لأنّ "لم" لا يقع بعدها اسم ، و إنّما جاز هذا في (إن°) لأنّها أصل الجزاء و لا تفارقه فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيرا فخير و إن شرّا فشرّ »[3] ج1 ص113.

فالملاحظ ها هنا أنّ سيبويه قد خصّ "إنْ" بجواز وقوع الاسم بعدها بخلاف نظائرها من أدوات الشرط الأخرى، و هذا راجع إلى كونها أمّ الجزاء التي لا تفارقه إلى غيره في كلّ الأحوال، و هو ما يؤكّده المبرّد حين يقول: «أمّا (إن°) إذا لم تجزم فالفصل بينها و بين ما عملت فيه في الظّاهر جائز بالاسم، و ذلك قوله: إنْ الله أمكنني من فلان فعلت... و إنّما تفسير هذا أنّك أضمرت الفعل بينها و بين الاسم فتقديره: إن° أمكنني الله من زيد...و لكنّه أضمر هذا و جاء بالفعل الظّاهر تفسير ما أضمر، و لو لم يضمر لم يجز لأنّ الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل». [24]ج2 ص376، 377.

و هكذا يتّضح لنا جليا أنّ سيبويه و النحاة من بعده يحدّدون موضع الفعل في مدرج الكلام عن طريق أدوات الشرط أيضا، فيجعلونها بذلك علامات أو قرائن يتعيّن بها موضع الفعل بعدها، فإن لم يظهر إلى اللفظ أو في السلسلة الخطيّة للكلام عمدوا إلى تقديره، لأنّها عندهم من الحروف التي لا يليها إلاّ الفعل في الأصل، و هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ "الموضع" عندهم هو مكان مقدّر يمكن ألاّ يخرج محتواه إلى اللّفظ، و لكن القرينة تكشف عن وجوده إنْ أضمر و إن كان وجوده في البنية المقدّرة المتصوّرة في ذهن المتكلّم لا في الاستعمال أحيانا. و من المواضع الخاصّة بالفعل في مدرج الكلام، الموضع الذي يلي "لو"، يوضّح ذلك سيبويه فيقول: «و "لو" بمنزلة "إنْ" لا يكون بعدها إلاّ الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في الموضع تبنى عليه الأسماء»[3]ج1 ص269 ، و

يبيّن الجرجاني هو أيضا اختصاص "لو" بالدخول على الفعل حين يقول: «و لو مختصّ بالفعل، ألا ترى أنّك لا تقول: لو زيد أخوك لكان كذا و كذا، وإنّما تقول: لو خرج لكان كذا و كذا، فإن جاء بعده الاسم فعلى إضمار الفعل كقولهم: لوْ ذاتُ سِوَارٍ لطَمَتْنِي و التقدير: لو لطمتني ذات سوارٍ لطمتني». [37] ج1 ص476.

و من القرائن التي يتعيّن بها موضع الفعل في مدرج الكلام "إذا" و "حيث"، وهذا لتضمّنها معنى الشّرط، و هو ما يعنيه سيبويه بقوله: «و ممّا يقبح بعده ابتداء الأسماء و يكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس "إذا" و "حيث"، تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، و حيث زيدا تجده فأكرمه، لأنّهما يكونان في معنى المجازاة»[3] ج1 ص107، و هو ما يوضّحه المبرّد أيضا في قوله: «وإذا" لا يقع بعدها إلا الفعل نحو: آتيك إذا جاء زيد...فأمّا امتناع الابتداء و الخبر من "إذا"، فلأنّ "إذا" في معنى الجزاء ، و الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل». [24]ج3 ص143، 144.

من الواضح أنّ "إذا" و "حيث" متى تضمّنتا معنى الشرط تعيّن موضع للفعل بعدهما سواء كان ظاهرا أو مقدّرا، و قد أجاد ابن يعيش حينما بيّن السّبب في كون الشرط «لا يكون إلاّ بالأفعال لأنّك تعلّق وجود غيرها على وجودها ،و الأسماء ثابتة موجودة و لا يصحّ تعليق وجود شيء على وجودها، و لذلك لا يلي حرف الشرط إلاّ الفعل، و يقبح أن يتقدّم الاسم فيه على الفعل و يفصل بينهما بالاسم لكونها جازمة للفعل، و الجازم يقبح أن يفصل بينه و بين ما عمل فيه».[25] ج9 ص9.

و من العلامات أو القرائن التي حدّد بها سيبويه موضع الفعل بعدها نجد قلّما و ربّما وأشباههما، حيث ينزّلهما منزلة السين و قد و سوف ممّا لا يضمر الفعل بعدها، فيقول: «ومن تلك الحروف ربّما و قلّما و أشباههما جعلوا "رُبَّ" مع "ما" بمنزلة كلمة واحدة و هيّئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى "ربّ يقول" و لا إلى "قلّ يقول" فألحقوهما "ما" و أخلصوهما للفعل ، و مثل ذلك هلاّ و لولا و ألاّ، ألزموهنّ "لا" ، و جعلوا كل واحدة مع "لا" بمنزلة حرف واحد وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهنّ معنى التّحضيض، و قد يجوز في الشعر تقديم الاسم قال الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَ قَلَّمَا * وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ».[3] ج3 ص115.

فالملاحظ أنّ سيبويه يعتبر "قلّما" و "ربّما" و أشباههما، من الأدوات التي لا يليها إلاّ الفعل مظهرا فحسبْ، و على هذا الأساس يجعلها قرائن أو علامات يستدلّ بها على موضع الفعل إنْ وليها الاسم في ظاهر اللفظ، و إن كان ذلك لا يجوز إلاّ في الشعر، و تقديره لقول الشاعر هو: "قلّما يدوم وصال" ، لأنّها عنده من الأدوات التي لا يليها إلاّ الفعل في الأصل.

كما نجد سيبويه يجعل "حروف النداء" هي الأخرى من قرائن الفعل، و إن كان هذا أيضا لا يظهر أبدا إلى اللفظ، فهو من المضمر المتروك إظهاره على حدّ تعبيره، لذلك نجده يستدلّ بها على موضع الفعل في مدرج الكلام و يفسّر به النصب في المنادى، فهو يرى أنّ الأصل المقدّر في قولنا: يا عبد الله هو: يا أنادي عبد الله « حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، و صار "يا" بدلا من اللفظ بالفعل، كأنّه قال: يا أريد عبد الله، فحذف "أريد و صار "يا" بدلا منها، لأنّك إذا قلت: يا فلان علم أنّك تريده، و ممّا يدلّك على أنّه ينتصب على الفعل و أنَّ "يا" صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب: يا إيّاك، إنّما قلت: يا إيّاك أعني و لكنّهم حذفوا الفعل و صار "يا" و "أيا" بدلا من اللفظ بالفعل».[3]ج1 ص 291.

و يعني بذلك أنّ الموضع الذي يلي "ياء" النّداء إنّما هو للفعل قياسا، و لكنّه لا يظهر أبدا إلى الاستعمال، فهو من المواضع التي لا يجوز فيها إظهار الفعل إلى اللفظ لأنّ "الياء" بدل منه فأغنت عن ذكره، و لذلك يعمد سيبويه إلى تقديره دائما، و لكنّ النحاة المتأخرّين جعلوها- أي حروف النداء- علامة الاسم ذلك لأنّ الفعل بعدها مع فاعله يحذفان وجوبافتقترن بالاسم ظاهرا و الموضع بعدها في التّقدير ليس إلاّ موضع الفعل.

و هكذا يتّضح لنا جليّا أنّ سيبويه- ومن تبع نهجه من النّحاة- قد استرشد بكثير من الحروف التي كشف له الاستقراء عن ملازمتها للفعل، فجعل منها قرائن أو علامات يتحدّد بها موضع الفعل في مدرج الكلام سواء كان ظاهرا أو مضمرا، فالموضع عنده هو مكان اعتباري تقديري يمكن أن لا يظهر في اللفظ إلاّ أنّه مع ذلك موجود كجزء ثابت في البنية المقدّرة في ذهن المتكلّم، و القرينة هي التي دلّت على وجوده.

و من المفيد ها هنا أن نشير إلى أنّ النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه قد توسّعوا في حصر هذه العلامات أو القرائن التي يتحدّد بها موضع الفعل في مدرج الكلام سواء كان ذلك قبله أو بعده، و نجد هذا المنهج ممثّلا في صورة أبْيَن لدى عبد القاهر الجرجاني في كتابه "الجمل"، فهو حين تناول مقولة الفعل كان قد بنى تصوّره على الموضع الذي يتحدّد بما يمكن أن يرد قبل أو بعد الفعل في مدرج الكلام من القرائن اللفظية، و التي لا يكاد ينفكّ عنها أثناء تواتره في سياقه المألوف حيث قال: «و الفعل ما دخله قد و سوف و السين نحو: قد قام و قد يقوم و سيقوم و سوف يقوم، و تاء الضمير و ألفه و واوه نحو: أكرمتُ و أكرما و تاء التأنيث السّاكنة نحو: نَعِمَتْ و بئستْ و حرف الجزم لم يضرب».[38] ص5.

و مثل ذلك نجده عند الزمخشري الذي ذكر الخصائص التي يتميّز بها الفعل عن غيره منها:«صحّة دخول "قد" و حرفي الاستقبال و الجوازم، و لحوق المتّصل البارز من الضمائر و تاء التأنيث الساكنة نحو قولك: قد فعل، و قد يفعل و سيفعل و سوف يفعل و لم يفعل و فعلتَ ويفعلنّ و افعلي و فعلتِ».[25] ج4 ص205، 206.

في حين ذكر ابن الأنباري أنّ النحويين قد حدّوا الفعل بعلامات كثيرة و ذكر منها «قد والسين و سوف نحو: قد قام و سيقوم و سوف يقوم، و منها تاء الضمير و ألفه و واوه نحو: قمتُ و قاما و قاموا، و منها تاء التأنيث السّاكنة نحو: قامتْ و قعدتْ، و منها "أنْ" الخفيفة المصدريّة نحو: أريد أن تفعل، و منها "إن°"الخفيفة الشرطيّة نحو: إن تفعل أفعل و منها "لم" نحو: لم يفعل، و ما أشبه ذلك». [30] ص 35.

و ممّا يمكن ملاحظته ها هنا أنّ علامات الفعل التي رصدها هؤلاء النحاة تتألّف من عناصر ضامّة تتقدّم الفعل إلزاما و أخرى تردفه، أي يمكن تقسيمها إلى سوابق و لواحق، و كلّها إنّما يتحدد بهاموضع الفعل في سياق الكلام وإن لم يظهر في الموضع قدّر.

و هو الأمر نفسه الذي يبدو عند "ابن مالك" ،حين ذكر أنّ الفعل ينجلي بأربع علامات، كما هو ظاهر في قوله:

بتَا فَعَلْتَ و أتَتْ و يَا افْعَلِي * و نُونُ أقْبِلَنّ فِعْلٌ يَنْجَلِي و هي "تاء" الفاعل و "تاء" التأنيث السّاكنة و "ياء" المخاطبة و "نون" التوكيد ، و أضاف إليها في مجال آخر لزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية واتّصاله بضمير الرّفع البارز،وجعلها النّحاة علامات مميّزة للفعل عن بقيّة أقسام الكلم[32]ج1 ص22، 23،وهذا استدلال بالموضع على أقسام الكلم يتحدد بقرائن لفظية في الاسم والفعل وبقرينة عدمية في الحرف.

و هو ما يذهب إليه أيضا "الأشموني" في توضيحه لحدود الفعل في العربية إلاّ أنهّ مع ذلك وجدناه يؤكّد على فكرة أساسيّة مفادها أنّه لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل، بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحيّة لقبولها، ملخصا إيّاها "بتا" الفاعل: متكلّما كان نحو: فعلتُ أو مخاطبا نحو: تباركتَ يا الله أو مخاطبة نحو: قمتِ يا هند، و تاء التأنيث السّاكنة أصالة نحو: أتتْ هند، و ياء المخاطبة و يشترك في لحاقها الأمر و المضارع نحو: قومي يا هند و أنت يا هند تقومين، و نون التّوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو: أقبلنّ، و يشير أنّ الفعل يتّضح و ينماز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به. [19] ج1 ص44، 45.

و ذكر السيوطي في مجال آخرأنّ « جميع ما ذكره النّاس من علامات الفعل بضع عشرة علامة ،و هي: تاء الفاعل و ياؤه و تاء التأنيث السّاكنة، و قد و السين و سوف و لو، والنّواصب والجوازم وأحرف المضـارعة، و نونا التّوكيد، و اتّصاله بضـمير الرّفع البارز، و لزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية، و تغيير صيغه باختلاف الزّمان »[21]ج3 ص19، و كلّها علامات شكلية اعتبرها النّحاة محددة لمواضع الفعل في مدرج الكلام.

و ممّا يمكن ملاحظته أيضا أنّ هذه الحدود تقوم على ما يمكن أن يرد قبل أو بعد الفعل في مدرج الكلام من قرائن لفظية؛ فالفعل عندهم يتعيّن بدخول قد و السين و سوف و لو و النواصب والجوازم و أحرف المضارعة ،أي بوقوعه بعدها، كما يتعيّن أيضا بصلاحية دخول تاء الفاعل و يائه و نونا التوكيد، و اتّصاله بضمير الرّفع البارز و نون الوقاية أي بوقوعه قبلها.

و لم يكتف النّحاة بحصر العلامات التي تميّز الفعل عن صِنْوَيْه الاسم والحرف، بل راحوا إلى أبـعد من ذلك، حيث مـيّزوا بين أصنـاف الفعل الثلاثة (الماضـي و المضارع و الأمر) عن طريق الموضع، و هو ما يوضّحه ابن هشام في قوله: «و الفعل إمّا ماض، و هو ما يقبل تاء التأنيث السّاكنة ،كقامتْ وقعدتْ، و منه "نعم" و "بئس" ، و "عسى" و "ليس"، أو أمرٌ، و هو ما دلّ على الطّلب مع قبول ياء المخاطبة كقومـي و منه هات و تعال، أو مضارع و هو: ما يقبل "لم" كـ "لم يقم" و افتتاحه بحرف من "نَأيْتُ"».[40] ص 38.و هذا ما أشار إليه أيضا ابن مالك في ألفيـته حينما ميّز الفـعل الماضي بقـوله:

«وَ مَاضِيَ الأفْعَال بالتَّامُز»[39] ج1 ص25 أي: ميّز ماضي الأفعال بالتاء و المراد بها تاء الفاعل ، و تاء التأنيث الساكنة، و كلّ منهما لا يدخل إلاّ على ماضي اللفظ، نحو "تباركتَ يا ذا الجلال و الإكرام" و "نعمتْ المرأة هند" و "بئستْ المرأة دعد" ، أمّا علامة فعل الأمر عنده فهي: قبول نون التوكيد و الدّلالة على الأمر بصيغته نحو: اضربنْ واخرجنَّ، فإن دلّت الكلمة على الأمرو لم تقبل نون التّوكيد فهي اسم فعل، و إلى ذلك أشار بقوله:

وَ الأمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّون مَحَلْ * فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوَ صَهْ وَ حَيَّهَلْ.

بينما علامة المضارع فهي صحّة دخول "لم" عليه، كقولك في "يشم": لم يشم" و في يضرب: لم يضرب، و إليه أشار بقوله: «فعلُ مضارع يلي "لَمْ" كَيَشَمْ».

فهذه كلّها ضوابط وعلامات يلجأ إليها النّحوي ليميّز الفعل من غيره، فإذا حدث أن قبل الاسم إحدى هذه العلامات فإنّ ذلك يعدّ شاذا، لعلّة حادثة؛ «لأنّ الشّيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلّة تدخل، فلا يكون ذلك ناقضا للباب، بل يخرج منه ما خرج لعلّته، و يبقى الثاني على حاله»[24] ج1 ص3، و مثل ذلك قولهم: لست بنعم الرجل.

و هكذا استطاع النّحاة أن يضبطوا جميع المواضع التي يمكن أن يحلّ فيها الفعل في مدرج الكلام، و ذلك عن طريق هذه العلامات التي قد تسبقه كقد والسين وسوف و النّواصب والجوازم كما قد تليه نحو: تاء التأنيث السّاكنة و تاء الفاعل و نون التوكيد و غيرها.

و ما يجدر التنبيه إليه ها هنا أنّ جلّ النّحاة المتأخرّين، و هم بصدد حصر هذه العلامات الخاصّة بالفعل لم يذكروا أدوات الشّرط و الاستفهام و التحضيض و حروف النّداء ضمن القرائن اللفظية التي يتعيّن بها موضع الفعل في مدرج الكلام كما فعل ذلك سيبويه، و لعلّ السّبب في ذلك أنّهم حاولوا أن يجعلوا النّحو كلّه تعليميّا، فهم عندما لاحظوا أنّ هذه الأدوات قد يليها في الكلام الاسم و يضمر الفعل أبْعدوها و لم يعتبروها من القرائن المحدّدة لمواضعه، و هذا لتيسير مسائل النّحو على المتعلّمين، و لا يمكن القول غير ذلك، لأنّه من غير المعقول أن يغيب عنهم ذلك، و لكنّ غايتهم التي سعوا إليها هي التي أدّت بهم إلى هذا القول، و هي نفس الغاية أيضا التي جعلتهم يعتبرون بعض القرائن التي تتحدّد بها مواضع الفعل في الأصل عند سيبويه من قرائن الاسم، و هي القرائن التي يضمر بعدها الفعل وجوبا "كياء النداء" ؛ فالمنادى عند سيبويه منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادي، و لكنّه لا يظهر إلى اللفظ لأنّ "الياء" بدل منه، فالياء في ظاهر اللفظ لا يليها إلاّ الاسم، لذلك جعلها ابن مالك- و غيره ممّن دعوا إلى تيسير النّحو- من علامات الاسم لأنّه لا يمكنك أن تنادي غيره ، فتقول مثلا: يا اجلس أو يا يحمل، لذلك فإنْ حدث و ظهر بعدها غير الاسم كما في قوله تعالى: **«ألاَّ يَا اسْجُدُوا»**[41] النمل ، قدّروا بعدها (الياء) منادى محذوفا و هذا لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو: **«يَا آدَم اُسْكُن أنْتَ و زَوْجُكَ الجَنَّة»**[41] البقرة و **«يا نوح اهبط»**[41] هود...و إلاّ فهي للتنبيه. [42] ج1 ص518.

أمّا مواضع الاسم فقد حدّوها هي الأخرى بمجموعة من الأدوات أو العلامات أو ما يعرف بالقرائن السّياقية، و التي قد ترد قبل الاسم أو بعده في مدرج الكلام، و قد ذكر سيبويه بعضها عند استدلاله على اسمية أو فعلية بعض الكلم المشتبه في جنسها، فهو يذكر مثلا أنّ "إنّ" و أخواتها، أي الحروف المشبّهة بالفعل لا يليها إلاّ الاسم في مدرج الكلام، لذلك حكم بفعلية الأفعال المضارعة حينما امتنعت عن هذا الموضع، فلا يجوز أن نقول: إنَّ يأتي أو إنَّ يضرب، يقول: «و يبيّن لك أنّها ليست

بأسماء أنّك لو وضعتها موضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا و أشباه هذا لم يكن كلاما».[3]ج1 ص14.

إذن فالموضع الذي يلي "إنَّ" و أخواتها في مدرج الكلام هو موضع الاسم فحسب، لذلك امتنع وقوع ما جاء على صيغة "يفعل" عن هذا الموضع، لأنّها تنتمي إلى قسم الأفعال و إن كانت تضارع قسم الأسماء في الإعراب، و هو ما يؤكّده المبرد حيث يقول: «...فهذه الحروف مشبّهة بالأفعال، و إنّما أشبهتها لأنّها لا تقع إلاّ على الأسماء».[24] ج4 ص393.

و من المواضع الخاصّة بالاسم في مدرج الكلام، الموضع الذي يلي حروف الجرّ، و هو ما يذكره سيبويه أيضا عند استدلاله على اسمية "عن" و "على" في بعض المواضع، و هذا لصلاحية وقوعها بعد حروف الخفض، وهو موضع خاص بالاسم لا غير، يقول: «و أمّا (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك، لأنّ (من) لا تعمل إلاّ في الأسماء»[3] ج4 ص228 ، و يقول أيضا عن اسمية (على): «و هو اسم لا يكون إلاّ ظرفا، و يدلّك على أنّه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه». [3] ج4 ص 231.

فالملاحظ أنّه لمّا كانت "من" -و هي من حروف الجرّ- من القرائن التي يتعيّن بها موضع الاسم بعدها، دلّه ذلك على أنّ (عن و على) في هذه المواضع أسماء،و هذا لوقوعها موقع ما لا يكون إلاّ اسما في مدرج الكلام.

و من القرائن أو الأدوات التي حدّد بها سيبويه موضع الاسم بعدها في مدرج الكلام "اللام" و"حتى" يقول: «هذا باب الحروف التي تضمر فيها "أنْ" ،و ذلك "اللام" التي في قولك: جئتك لتفعل وحتى، و ذلك قولك: حتى تفعل ذاك فإنّما انتصب هذا بـ "أن" ، و أن ههنا مضمرة ، و لو لم تضمرها لكان الكلام محالا، لأنّ "اللام" و "حتى" إنّما يعملان في الأسماء فيجرّان و ليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال». [3] ج3 ص6،5.

فاختصاص "اللام"و "حتّى" بالدخول على الاسم جعل سيبويه يضمر بينهما و بين الفعل الذي دخلا عليه عاملا هو "أن" -و أن و الفعل بعدها بمنزلة اسم- ، لأنّ "اللام" و "حتى" عنده لا يدخلان على الفعل و لا يعملان فيه، ذلك أنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال و العكس صحيح ، وهذا ما يعرف بالاختصاص في نظرية العامل، كما جعل "أن و تفعل" بمنزلة اسم واحد، فاستقام بذلك الكلام حيث وضعت كلّ شيء في موضعه، و هو ما يوضّحه قوله: «فلمّا أضمرت "أن" كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما لأنّهما لا يعملان إلاّ في الأسماء و لا يضافان إلاّ إليها»[3]ج3 ص6 ، وعلى هذا

الأساس عدّت "اللام" و "حتى" من القرائن اللّفظية القبلية التي حدّد بها سيبويه موضع الاسم في مدرج الكلام، ودخلت بذلك ضمن الحروف الجارّة له خلافا لمن ذهب إلى القول بأنّها من نواصب الفعل المضارع و هم الكوفيون.

و يؤكّد المبرد أنّ الموضع الذي يلي حروف الجرّ هو موضع الاسم فحسب، ويجعل ذلك أهمّ و أشهر علامة يتميّز بها عن غيره من أقسام الكلم الأخرى حيث يقول: «كلّ ما دخل عليه من حروف الجرّ فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم».[24] ج1 ص51.

أمّا ابن السّراج فقد ذكر أنّ الاسم يمكن تحديده في مدرج الكلام بأشياء كثيرة منها «دخول الألف و اللام اللتين للتعريف عليه نحو: الرجل ،و الحمار، و الضرب، و الحمد، فهذا لا يكون في الفعل، و لا نقول: اليقوم ،و لا اليذهب، و يعرف أيضا بدخول حرف الخفض عليه نحو: مررت بزيد و بأخيك و بالرّجل و لا يجوز أن تقول: مررت بيقوم و لا ذهبت إلى قام، و يعرف أيضا بامتناع قد وسوف من الدخول عليه، ألا ترى أنّك لا تقول: قد الرجل و لا سوف الغلام... و الاسم أيضا ينعت والفعل لا ينعت، و كذلك الحرف لا ينعت».[5] ج1 ص37، 38.

فالملاحظ ههنا أنّ ابن السراج يدرك جيّدا أنّ للاسم مواضع في مدرج الكلام يمنع الفعل من الدخول فيها، و أنّ للفعل أيضا مواضعه الخاصّة به في مدرج الكلام و التي يمنع الاسم من أن يحلّ فيها، و كلّ ذلك يتعيّن عنده بقرائن لفظية؛ فموضع الاسم عنده مثلا يتعيّن بعد "الألفو "اللام" اللّتين للتعريف، كما يتعيّن أيضا بعد حروف الخفض ،و هو الموضع الذي لا يصلح للفعل بتاتا، كما يتعيّن عنده أيضا موضع الاسم بامتناع دخول قد و سوف عليه، و ذلك لأنّ الموضع بعدها خاص بالفعل.و هذا لا يختلف كثيرا عمّا جاء به "الزّجاجي" ،إذ ذكر أنّ موضع الاسم في مدرج الكلام يتعيّن «بقبول الجر أو التنوين و بدخول الألف و اللام عليه و بصلاحيّته لأن يكون موصوفا ومصغّرا و منادى». [43] ص48.

أمّا ابن يعيش فقد ارتضى خصائص الاسم التي أوردها الزمخشري في المفصّل ،و هي صلاحيّة «دخول حرف التّعريف عليه و الجرّ و التّنوين و الإضافة»[25] ج1 ص24،و ذكر أنّ كلّ كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم، و راح يقدّم شرحا لها معلّلا اتّصاف الاسم بها دون غيره، فموضع الاسم عنده يتعيّن بعد حرف التّعريف و حروف الجرّ، و قبل التّنوين والإضافة.و من العلامات أو القرائن السياقيّة التي حددّ بها ابن مالك موضع الاسم في مدرج الكلام نذكر: الجرّ و التّنوين و النّداء و دخول حرف التعريف عليه والإضافة إليه، و هو ما عبّر عنه في ألفيته حيث قال:

بِالجَرِّ وَ التَّنْوِينِ وَ النِّدَا وَ الـ * وَ مُسنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَل [44]ص9

و لا شكّ أنّ القارئ المتأنّي لهذه النّصوص يتبيّن له-و بوضوح- أنّ محاولة هؤلاء النّحاة لرصد جميع العلامات التي يتميّز بها الاسم عن قسيمه، قد تمّت بوسيلة أساسيّة، و هي تحديد المواضع التي يمكن للاسم أن يحلّ فيها في مدرج الكلام و التي تمتّنع عن غيره من الأجناس، و لم تكن هذه العلامات غاية في حدّ ذاتها، فهم إنّما قالوا بها لأجل تبيّن كل قسم من أقسام الكلم و تمييزه عن غيره لأنها تحدد مواضع للاسم وأخرى للفعل.

و كما ميّزوا بين أصناف الفعل الثلاثة عن طريق هذه العلامات، ميّزوا أيضا بين أنواع الاسم؛ فجعلوا للاسم النّكرة مواضع خاصة به في مدرج الكلام، و كلّ ذلك يتعيّن بقرائن لفظية ترد قبل الاسم أو بعده في سياق الكلام، يقول المبرّد: «و لو وضعت في موضع هذا المنكور معروفا لم يجز».[24] ج 4 ص 617.فالاسم النّكرة يعرف عندهم بوقوعه بعد "رُبَّ" و "كم" و "لا النافية للجنس" وهذا ما يظهر عند سيبويه حيث يقول: «"فلا" لا تعمل إلاّ في نكرة كما أنّ ربّ لا تعمل إلاّ في نكرة، و كما أنّ "كم" لا تعمل في الخبر والاستفهام إلاّ في النّكرة»[3] ج2 ص 274، فإن خرج في الكلام ما ظاهره كذلك حكم بتنكيره، و هذا ما سنعرضه عند استدلاله بهذه المواضع على جنس الكلم.

و لذلك يحدّد ابن السراج مواضع الاسم النكرة في مدرج الكلام بصلاحية وقوعه بعد "ربَّ" و بعد "لام التعريف" و كذا تثنيته و جمعه بلفظه يقول: «و تعتبر النّكرة بأن يدخل عليها "ربَّ" فيصلح ذلك فيها، أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف و اللام معرفة، أو تثنيها و تجمعها بلفظها من غير إدخال ألف و لام عليها، فجميع هذا و ما أشبهه نكرة»[5] ج1 ص148، و على هذا فإنّ قرائن النّكرة هي: "ربَّ" و هي قرينة قبلية تدلّ على أنّ الموضع الذي بعدها هو موضع الاسم النّكرة، والألف واللام التي للتعريف وهي قرينة قبلية كذلك يتحدّد بعدها موضع الاسم النّكرة.

بينما يحدّد ابن يعيش موضع النّكرة بـ "كم" و "ربّ" و "لا" النّافية للجنس يقول في شرحه لكلام الزّمخشري: «و قوله "و حقّه أن يكون نكرة" يعني الاسم الذي فيه "لا" فإنّه لا يكون الاّ نكرة من حيث كانت تنفي نفيا عامّا مستغرقا فلا يكون بعدها معين، "فلا" في هذا المعنى نظيرة "ربّ" و "كم" في الاختصاص بالنّكرة»[25] ج2 ص103 و يقول أيضا: «و علامتها أن تحسن فيها "ربّ" و "اللاّم" نحو: ربّ رجل و الرّجل»[25] ج5 ص88؛ فالنّكرة هي التي تصلح للموضع الذي يلي "ربّ" و "لام" التعريف و "لا" إذا كانت لنفي الجنس. و يتوسّع السّيوطي- كعادته- في حصر القرائن التي يتحدّد بها موضع الاسم النّكرة في مدرج الكلام فيقول: «علامات النّكرة دخول لام التعريف عليها نحو: رجل و الرّجل، و دخول "ربّ": نحو ربّ رجل، و تختصّ بالدخول على "غيرك" و"مثلك" و"شبهك" من دون اللام، والتّنوين في أسماء الأفعال ، و في الأعلام فيما لا ينصرف نحو: صه و مه و إبراهيم...

و دخول "من" المفيدة للاستغراق، نحو: ما جاءني من رجل و ما لزيد من درهم، و دخول "كم" نحو: كم رجل جاءني »[21]ج3 ص73.

و إذا كان سيبويه قد أشار إلى الكثير من العلامات التي يتحدّد بـها موضع الفعل و كذا الاسم في مدرج الكلام، فإنّنا لا نجده يستخدم هذا المقياس في حدّه للحرف، و إنّما استند في تمييزه عن أقسام الكلم الأخرى إلى دوره أو معناه الوظيفي في الجملة، حيث يذكر أنّ الحرف ما جـاء لمعنى ليس باسم و لا فعل ممثلا لذلك بثمّ و سوف و واو القسم و لام الإضافة و غيرها. [3] ج1 ص12.

إلاّ أنّ السيوطي ذكر أنّ «الحرف لا علامة له وجوديّة، بل علامته أن لاّ يقبل شيئا من خواصّ الاسم و لا من خواصّ الفعل»[45] ج1 ص27، و هذا ما أكّده ابن هشام في قوله: «و أمّا الحرف فيعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم و لا شيئا من علامات الفعل نحو: هل و بل و ليس منه مهما و إذا ما و بل و ما المصدرية و لمّا الرّابطة في الأصح...فذكرت أنّه يعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم و لا من علامات الفعل نحو: هل و بل فإنّهما لا يقبلان شيئا من علامات الأسماء و لا من علامات الأفعال، فانتفى أن يكونا اسمين و أن يكونا فعلين، و تعيّن أن يكونا حرفين»[46] ص52، و يقول أيضا: «و يعرف الحرف بأنّه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع كـ "هل" و "في" و"لم"»[47]ج1 ص40،و يعني بذلـك العلامات التسـع التي ذكرها ليميّز بها كلّ من الاسم و الفعل و منها خمسة للاسم و أربعة للفعل، أي أنّه لا يقبل لا مواضع الأسماء و لا مواضع الأفعال و لا يحلّ فيها، و إلاّ فإنّه سيدخل على نفسه ، والحروف دواخل على الأسماء أو الأفعال.

ففي هذه التعاريف تقريب مقصود «يهدف إلى رصد حدّ الحرف و تمييزه عن الاسم و الفعل في أنّ هذين يقبلان تعلّق العلامة أو الدّليل بهما، و لا يقبل الحرف ذلك، لأنّه هو العلامة التي تعلق بالاسم و الفعل، و لا يمكن أن يكون الشيء علامة غيره و علامة على نفسه في آن».[29] ص 135.

كما نجد الأشموني هو أيضا يعرّف الحرف علاميّا؛ حيث يرى أنّ علامة الحرف هي « أن لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الأسماء و لا شيئا من علامات الأفعال».[19] ج1ص 47.

فإذا كان من الممكن تحديد الاسم و الفعل بضروب من العلامات يكون فيها الحرف أساسيا، فإنّه من غير الممكن تحديد الحرف تحديدا علاميا إلاّ بالسّلب؛ أي عدم قبوله الوقوع في مواضعهما، و هو ما يوضّحه ابن الخشّاب حينما قال: «و ربّما عرف بعلامة سلبية فقيل: الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء و لا علامات الأفعال ألا ترى أنّك لا تقول: "من قد" و لا "قد سوف"»[29] ص 188.

و بهذا التّحديد لعلامة الحرف في كونه لا يقبل علامات الاسم و لا علامات الفعل يتجلّى مفهوم مهمّ جدّا في الدّراسة اللغوية ،و هو مفهوم "عدم العلامة"- و عدم العلامة علامة- التي استعان بها النحاة للتفريق بين أقسام الكلم؛ فإذا كان للاسم علامات لفظية قبلية أو بعدية تظهر في مدرج الكلام وتحدّد موضعه و تميّزه عن قسيميه و كذلك بالنسبة للفعل، فإنّ الحرف لا يتميّز بعلامة لفظية ظاهرة في مدرج الكلام، و عليه فعلامة الحرف هي عدم العلامة أي، أنّ «ترك العلامة يقوم مقام العلامة»[45]ج1 ص162، وبها ميّز النحاة الحرف عن قسيمه الاسم و الفعل، و هو ما يوضّحه ابن الأنباري في قوله: إنّ « العلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان و أردت أن تميّز أحدهما عن الآخر لكنت تصبغ أحدهما مثلا، و تترك صبغ الآخر فيكون عدم الصّبغ في أحدهما كصبغ الآخر؟ فتبيّن بهذا أنّ العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء».[30]ص80.فعلامة الحرف عدم العلامة فضلا عن أنّ له معنى ذاتيا عدميا؛ فالمعنى العدمي هو فقدانه المعنى الذاتي الذي للاسم و الفعل، و العلامة العدمية تعود إلى كونه: «بحكم انعدام معناه الذاتي، علامة على غيره و لا يمكن أن تكون العلامة بما هي واسم لشيء خارج عنها محتاجة بدورها إلى علامة تَسِمُهَا».[29]ص88.

و هذا تأكيد على أنّ عدم العلامة يمكن أن يكون من الظواهر الشكلية المستخدمة في التفريق بين أقسام الكلم إلى جانب العلامات اللفظية، و سنرى كيف وظّف نحاة العربية هذا المفهوم ،واستدلّوا به على أحكام كثيرة فيما يأتي من البحث.

و هكذا يظهر منهج النّحاة العرب الأوائل و الذي يقوم على رصد العلامات المختلفة للاسم والفعل ،و ذلك عن طريق الاستقراء الواسع للغة، و قد سمّاه الفارابي "علم قوانين الألفاظ" ،و هو ما يذكره الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وهو بصدد تعريفه فيقول:

«و علم قوانين الأطراف المخصوص بعلم النحو فهو يعرف أنّ الأطراف إنّما تكون أولا للأسماء ثمّ الكلم، و أنّ أطراف الأسماء منها ما يكون في أوائلها، مثل ألف لام التعريف في العربية، أو ما قام مقامها في سائر الألسنة، و منها ما يكون في نهايتها و هي الأطراف الأخيرة...و يحصي الأطراف كلّها، و يميّز أطـراف الأسماء من أطراف الكلم، و يحصي جميع الأحوال التي ينصرف فيها الكلم، ثم يعرف في أي حال تلحق كل واحد أي طرف...إلى أن يستوعب جميع الأحوال...فإن كانت قد توجد لهم ألفاظ شك في أمرها هل هي أدوات أو أسماء أو كلم، أو كانت قد توجد لهم ألفاظ شكّ في أمرها هل هي أدوات أو أسماء أو كلم ،أو كان قيل فيها أنّ بعضها يشاكل الأسماء، و بعضها يشاكل الكلم،احتاج أن يعرف ما من هذه يجري مجرى الكلم و في ماذا ينصرف من أطرافها».[48]ص54،53.

لا شكّ أنّ قصد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح واضح، و هو أنّه إنّما جيء بهذه العلامات أو الأطراف-كما قال- لتحديد مواضع الكلم في مدرج الكلام، و التي كثيرا ما تلتبس بعضها ببعض، لذلك نجده يوضّح هذه الغاية مبرزا أهميّة هذا المنهج للاستدلال على ما يمكن أن يكون مشكلا، فاعتبارا لكون«العلامة أمارة على سمة ما فإنّ اتّخاذها فيصلا في فرز المادة اللغوية المستقراة مسلك علمي سليم في البحث»[14]ص117، كيف لا و قد «بني على فهم حقيقي للترابط بين المتصّورات النّحوية، إذ هي تترابط فيما بينها ترابطا تقابليا، و لا يتميّز واحد منها عن الآخر إلاّ بواسطة العلامة سواء كانت ذات وجود حضوري أم كانت ذات وجود عدمي». [29] ص164

و على الرّغم من دقة هذا المقياس فإنّه لم يكن المعوّل عليه الوحيد في مسألة تقسيم الكلم؛ فقد لجأ النحاة إلى مقاييس أخرى كمقياس الإسناد و الوظيفة و غيرها- و ليس هذا مجال البحث فيه- ويبقى مع ذلك مقياس العلامات من أكثر المناهج دقة و بساطة و عملية مقارنة بغيره،فبهذه العلامات تتحدد مواضع للأسماء وأخرى للأفعال فتتحدد بها وتتمايز، و كأنّه إنّما جيء به خدمة للمتعلّمين، وهي الحقيقة التي لم تغب حتى على النّحاة المؤسّسين، و هذا ابن السّراج يؤكّد على ذلك- و هو بصدد عرض علامات الاسم- فيقول:«و لمّا كنت لم أعمل هذا الكتاب دون المتعلّم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلّم، فالاسم تخصّه أشياء يعتبر بها، منها...». [5]ج1ص37.

فهذه إذن نصوص من تراثنا اللغوي نظنّ أنّها وضعت أمامنا صورة واضحة لتصوّر النّحاة العرب لمفهوم الموضع باعتباره مكانا في مدرج الكلام يتحدّد بما يمكن أن يأتي قبله أو بعده من قرائن لفظية في مدرج الكلام، و يربط العناصر التي تقع في نفس الموضع بحكم واحد، و إن لم يكن هذا الموضع ظاهرا في اللفظ فهو موجود في التقدير، لذلك يعمدون إلى تقديره بالاعتماد على القرينة الدّالة عليه، و نحن نعلم أنّ النّحاة لم يصرّحوا بهذا المفهوم تصريحا مباشرا ،إلاّ أنّ ما أوردناه من نصوص يشير بوضوح إلى إدراكهم هذه الحقيقة، و صدورهم عنها في وصف الظّاهرة النّحوية و تقعيد قواعدها، وإن كان من المفيد ها هنا أيضا التّنبيه إلى أنّ مجال استخدام هذه العلامات لتحديد مواضع الكلم عند النّحاة المتقدّمين أوسع منه عند المتأخّرين، ذلك أنّ رغبة هؤلاء في جعل النّحو كلّه تعليميّا منعتهم في كثير من الأحيان من القول ببعض القرائن التي قال بها المتقدّمون. و سنحاول فيما يلي توضيح طرائق النّحاة في استخدامهم لهذا المفهوم للاستدلال على أحكام كثيرة، فمنه أنّهم أخذوا به لتحديد جنس العنصر اللّغوي الملتبس عليهم، و أخذوا به أيضا لتحديد العامل في التركيب.

1.1.2.الموضع كمقياس للاستدلال على جنس العنصر اللغوي:

بعدما أحصى النّحاة جميع العلامات التي يتحدّد بها موضع الفعل وكذا الاسم في مدرج الكلام- على اختلاف بينهم في العدد و كذا في ترتيبها من حيث الأهميّة- عمدوا إلى تصنيف الكلم العربية، «و ذلك بوضع الشّبيه مع الشّبيه و النّظير مع النّظير، إذ أنّ كل العناصر اللغوية التي تقع في نفس المواقع و السّياقات تنتمي إلى نفس الصّنف»[34] ص89، لكن صادف أن اعترضتهم بعض الكلمات التي يصعب معها تحديد القسم الذي تندرج تحته، هذا إمّا لإبهامها أو غموضها و إمّا لصلاحيّة وقوعها في أكثر من موضع في سياق الكلام، و هنا يبرز استخدام الموضع كمقياس مهم جدّا لضبط القسم الذي تنتمي إليه هذه الكلمة أو تلك، و كذا الحكم الذي ينبغي أن تأخذه من جرّاء حلولها في هذا الموضع أو ذاك.

و من المواضع الخاصّة بالنّكرة- كما رأينا ذلك سابقا- الموضع الذي يلي "ربّ"، و هو الموضع الذي استدلّ به سيبويه على أنّ "مثلك"في قول جرير:

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَة * بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاَق.

و "غابطنا" في قول أبو محجن الثقفي:

يَا رُبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ * لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَ حِرْمَانَا

نكرتان على الرّغم من إضافتهما إلى معرفة، و هذا لمجرّد أن وقعا في موضع لا يصلح إلاّ للنّكرة بغض النظر عن المعنى، إذ يقول: «فربّ لا يقع بعدها إلاّ نكرة،فذلك يدلّك على أنّ مثلك وغابطنا نكرة».[3]ج1ص427.

و مثل ذلك استدلاله التالي يقول: «و أمّا ربّ رجل و أخيه منطلقين، ففيها قبح حتى تقول: و أخ له، و المنطلقان عندنا مجروران من قبل أنّ قوله و أخيه في موضع نكرة، لأنّ المعنى إنّما هو: و أخ له، فإن قيل أمضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنّك قائل إلى معرفة، و لكنّها أجريت مجرى النّكرة، كما أنّ "مثلك" مضافة إلى معرفة و هي توصف بها النّكرة، و تقع مواقعها، ألا ترى أنّك تقول: ربّ مثلك، ويدلّك على أنّها نكرة أنّه لا يجوز لك أن تقول: ربّ رجل و زيد، و لا يجوز لك أن تقول: ربّ أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة».[3]ج2 ص55،54. فلننظر كيف يحكم سيبويه على أنّ "أخيه" نكرة على الرّغم من إضافتها إلى معرفة (الضمير المتّصل)، و هذا لوقوعها دائما موقع النّكرة، فهي

نظيرة "مثلك" تماما، و دليل تنكيرها أيضا أنّه لا يجوز أن يعطف عليها اسم معرفة فلا يجوز أن تقول: ربّ رجل و زيد.

و هو الموضع نفسه الذي يستدلّ به على أنّ (من) و (ما) نكرتان يقول:«ويقوي أيضا أنّ (مَنْ) نكرة قول عمرو بن قميئة:

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أدْوَادَنَا * رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَ اغْتَدَيْنَ

و "ربّ" لا يكون ما بعدها إلاّ نكرة، و قال أميّة بن أبي الصّلت:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْرِ * لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَال».[3]ج2 ص109،108.

فالدّليل عند سيبويه الذي جعله يحكم بتنكير "من" و "ما" - مع أنّ الأسماء الموصولة معارف في الأصل- هو وقوعهما في موضع الاسم النّكرة، و هو الموضع الذي تحدّده "ربّ" بعدها.

و نظير ذلك أيضا استدلاله بالموضع الذي يتعيّن بعد "كلّ" باعتبارها من علامات النّكرة في سياق معين ذكره إذ يقول: «و تقول: هذه ناقةٌ و فصيلُها راتعين، و قد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلُها راتعان، و هذا شبيه بقول من قال: كلّ شاة و سخلتِها بدرهم، إنّما يريد: كلّ شاةٍ و سلخةٍ لها بدرهم...لأنّ "كلّ" لا يدخل في هذا الموضع إلاّ على النّكرة».[3]ج2 ص82.

من الواضح أنّ سيبويه يجري "فصيلها" و "سخلتها" مجرى النّكرة على الرّغم من إضافتهما إلى المعرفة ،و هذا لوقوعهما بعد "كلّ" و هو موضع خاص بالنّكرة في هذا الموضع و في هذا المثال.

و مثله أيضا قوله: «اعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النّكرة في هذا الباب، لأنّ "لا" لا تعمل في معرفة أبدا، فأمّا قول الشاعر: *لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلمَطِيِّ*، فإنّه جعله نكرة كأنّه قال: لا هيثم من الهيثمين، و مثل ذلك: لا بصرة لكم...و تقول: قضية و لا أبا حسن تجعله نكرة، قلت: فكيف يكون هذا و إنّما أراد عليا رضي الله عنه ، فقال: لأنّه لا يجوز لك أن تعمل "لا" في معرفة، و إنّما تعملها في النّكرة، فإذا جعلت "أبا حسن" نكرة حسن لك أن تعمل "لا"، و علم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي».[3] ج2 ص296 ،297.

فالملاحظ ههنا أنّ سيبويه يجري (هيثم و بصرة و أبا حسن) مجرى النّكرة على الرّغم من أنّها مُعرّفة بالعلمية في الأصل، و هذا لمجرّد وقوعها في موضع النّكرة، و هو الموضع الذي يتعيّن بعد "لا" النّافية للجنس، و مثل هذا كثير في الكتاب.

و من المواضع التي استدلّ بها أيضا سيبويه على جنس العنصر اللغوي، الموضع الذي يلي حروف الجرّ ،و هو موضع خاصّ بالاسم، و مثل ذلك استدلاله على اسميّة "عن" في بعض المواضع يقول: «و أمّا "عن" فاسم إذا قلت: من عن يمينك لأنّ من لا تعمل إلاّ في الأسماء»[3]ج4 ص288، و مثله أيضا قوله في "على" التي اعتبرها اسما «بمنزلة "فوق" و إن خالفتها في أكثر المواضع، سمعنا من العرب من يقول: نهضت من عليه كما تقول: نهضت من فوقه»[3]ج3 ص268 ، و هو ما يتّضح عند الرضي الاستراباذي حين قال: «و قد يكونان أي: "عن" و "على" اسمين فلا يستعملان إلاّ مجرورين بـ "مِن°"، و إنّما تتعيّن اسميّتهما لأنّ الجرّ من خواصّ الأسماء». [33]ج6 ص77.

فلننظر كيف يستدلّ هنا على اسمية "عن" و "على" في هذه المواضع، و إن كانتا حرفين في الأصل، و ذلك لمجرّد وقوعهما في موضع الاسم الذي يتعيّن بعد حروف الجرّ، ذلك أنّ: «حروف الجرّ إنّما تدخل على الأسماء لا على الظروف، فكلّ منجرّ بجار عامل فيه فهو اسم». [5] ج1 ص188.

و يمكن توضيح هذا الاستدلال على النحو التالي:

الجدول رقم25: الإستدلال بالموضع على اسمية "عن" و "على":

العلامة	موضع الاسم
نهضت من	فوقه
نهضت من	عليه
نهضت من	عن يمينك

و هو الموضع نفسه الذي استدلّ به سيبويه أيضا على حرفية (حاشا)، و هذا لعدم صلاحية وقوعها في موضع الفعل، و هو الموضع الذي يلي "ما" الموصولة في باب الاستثناء يقول: «و أمّا "حاشا" فليس باسم، و لكنّه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، و فيه معنى الاستثناء. و بعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فيجعل "خلا" بمنزلة "حاشا"، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلاّ النّصب، لأنّ "ما" اسم، و لا تكون صلتها إلاّ الفعل ها هنا، و هي "ما التي في قولك: أفعلُ ما فعلتَ، ألا ترى أنّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاما».[3] ج2 ص349، 350.

فلننظر كيف يعمد سيبويه إلى وضع "حاشا" موضع "خلا" فلمّا لم يستقم المعنى استنتج من ذلك حكما، و هو أنّ "حاشا" ليست بمنزلة "خلا" ؛ أي أنّها حرف في هذا الموضع، و ليست بفعل لامتناعها من الموضع الخاصّ به، و هو الموضع الذي استدلّ به أيضا سيبويه على فعلية "خلا" و "عدا" في مثل قولهم: «أتاني القوم ما عدا زيدا، و أتوني ما خلا زيدا، فـ "ما" هنا اسم، و "خلا" و "عدا" صلة له، كأنّه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيدا و ما هم فيها عدا زيدا، كأنّه قال: ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا». [3] ج2 ص349.

فسيبويه ها هنا يستدلّ على فعلية "خلا" و "عدا" بصحّة وقوعهما في موضع "جاوز"، الذي هو موضع خاصّ بالفعل فحسب، و قد حدّدته قرينة "ما" الموصولة بعدها و هذا في باب الاستثناء.

و يمكن توضيح استدلال سيبويه على النحو التالي:

أتوني ما جاوز بعضهم زيدا.

أتوني ما خلا زيدا.

أتوني ما عدا زيدا.

كما نجد "ابن السرّاج" أيضا يتّبع منهج سيبويه و يستدلّ بهذا الموضع؛ أي موضع الاسم الذي يتعيّن بعد حروف الجرّ على حرفيه "ربّ" و اسمية "كم" يقول: «و ممّا يتبيّن أنّ "ربّ" حرف و ليست باسم كـ "كم"، أنّ "كم" يدخل عليها حرف الجرّ، و لا يدخل على "ربّ"، تقول: بكم رجل مررت».[5]ج1ص416.فـ "ربّ" حرف و ليست اسما لأنّها تمتنع عن مواضع الأسماء، و من بينها الموضع الذي يلي حروف الجرّ، هذا بخلاف"كم" التي تصلح له، و لذلك نزّلت منزلة الأسماء، و هو ما يؤكّده المبرّد في قوله: «و كم لا تكون إلاّ اسما ،ألا ترى أنّ حروف الخفض تدخل عليها...تقول: إلى كم رجل قد ذهبت فلم أره»[24] ج3 ص 49، و هو ما يذهب إليه أيضا الرضي الإستراباذي في توضيحه لرأي البصريين في هذه المسألة، يقول: «و هي حرف جرّ (يعني ربّ) عند البصريين خلافا للكوفيين و الأخفش، وإنّما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا...أنّهم لم يروها تنجرّ بحرف الجرّولا بإضافة كما تنجرّ "كم" فلا يقال: بربّ رجل، و لا غلام ربّ رجل». [33]ج6 ص 35.

و يمكن توضيح هذا الاستدلال على النحو التالي:

الجدول رقم 26: الإستدلال بالموضع على اسمية "كم"

العلامة	موضع الاسم
إلى	مئة رجل قد ذهبت
إلى	كم رجل قد ذهبت
بـ	كم رجل مررت

و من المواضع الخاصّة بالفعل-كما رأينا- الموضع الذي يلي قد و السين وسوف، و به استدلّ "ابن يعيش" على فعلية "كان" و أخواتها يقول: «و أمّا كان و أخواتها فهي من أفعال العبارة، واللفظ لأنّه تدخلها علامات الأفعال من نحو: قد والسين وسوف»[25] ج2 ص 96، و لذا فإنّ "كان" وأخواتها أفعال وليست حروفا أو أسماء على الرّغم من مفارقتها للفعل الحقيقي الذي يدلّ على معنى وزمان؛ ذلك أنّ "كان" وأخواتها إنّما تدلّ على الزمان فحسب، لذلك سمّيت أفعال العبارة تمييزا لها عن الفعل الحقيقي، و قد توصّل النّحاة إلى هذا الحكم عن طريق الاستدلال بالموضع، ذلك أنّ وقوع هذه الأفعال قبل السين و قدوسوف- وهو موضع خاصّ بالفعل فحسب- جعلها تنزّل منزلتها و تندرج بذلك ضمن قسم الأفعال.

و يمكن توضيح هذا الاستدلال على النحو التالي:

الجدول رقم 27: الإستدلال بالموضع على فعلية كان وأخواتها

العلامة	موضع الفعل
قد	دخل
قد	كان
سـ	أدخل
سـ	أكون
سوف	أدخل
سوف	أكون

كما احتكم إلى الموضع أيضا "ابن يعيش" في ردّ اسميّة "ليس" و تعيين فعليّتها بدليل «اتّصال الضّمير الذي لا يكون إلاّ في الأفعال بها على حدّ اتّصاله بالأفعال، و هو الضّمير المرفوع نحو قولك: لستُ و لسنا و لستَ و لستما و لستم و لستِ ولستن،وَلأنّ آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية، و تلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلا ووقفا نحو: ليست هند قائمة»[25] ج7 ص111، و هو ما يؤكّده المبرّد في قوله: «أمّا الدّليل على أنّها فعل فوقوع الضّمير الذي لا يكون إلاّ في الأفعال فيها، نحو: لستُ منطلقا و لست ولستما و لستمْ و لستنّ،و ليستْ أمَةُ الله ذاهبة، كقولك: ضربوا وضربا و ضربت».[24]ج4 ص378، 379.فوقوع "ليس" قبل ضمائر الرّفع البارزة، و كذا "تاء" التأنيث الساكنة- و هو موضع خاصّ بالفعل- دليل عندهما على أنّ "ليس" فعل و ليست حرفا أو اسما، وهو ما ذهب إليه أيضا "ابن عصفور" بعدما دحض حجج من يقول أنّ "ليس" حرف، و هذا لامتناعها من التصرّف، يقول: «فإن قيل: و ما الذي يدلّ على أنّها فعل؟ فالجواب: إنّ الذي يدلّ على ذلك لحاق علامة التأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل، أعني أنّها تثبت مع المؤنث و تسقط مع المذكّر، نحو: ليس زيدٌ قائما، و ليستْ هند قائمة، كما تقول: قام زيد و قامت هند...و يدلّ على ذلك أيضا اتّصال ضمائر الرّفع بها، نحو: ليسا وليسوا، و لو كانت حرفا لم يكن ذلك فيها...فثبت أنّها فعل».[49] ج1 ص362، 363.

و يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 28: الإستدلال بالموضع على فعلية "ليس":

موضع الفعل	علامته
قامـ	ـتْ
ليسـ	ـتْ
ليسـ	ـا
ليسـ	ـوا
لسـ	ـتَ
¦	¦

و يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 29: الإستدلال بالموضع على فعلية "عسى":

موضع الفعل	علامته
كتبـ	ـتُ
عسيـ	ـتُ
كتبـ	ـتْ
عسـ	ـتْ

كما استدلّ المبرّد بموضع الفعل الذي تحدّده نون الوقاية قبلها على فعليّه "أفعل" التعجّب لوقوعها في هذا الموضع، «لأنّك إذا قلت: ما أحسن زيدا فرددت ذلك إلى نفسك قلت: ما أحسنني، لأن "أحسن" فعل فيظهر المفعول بعده كما يظهر بعد "ضرب"، و لو كان اسما لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلّم نفسه نحو قولك: هذا غلامي»[24] ج4 ص185، و يقول ابن السراج أيضا: «و قولك: ما أحسنني يعلمك أنّه فعل، و لو كان اسما لكان ما أحسنني مثل: ضاربي، ألا ترى أنّك لا تقول: ضاربني»، [5]ج1ص101 و تقول: «ما أحسن و أجمل زيدا إن نصبت "زيدا" "بأجمل"، فإن نصبته "بأحسن" قلت: ما أحسن و أجمله زيدا، تريد: ما أحسن زيدا و أجمله...فهذا يبيّن لك أنّ "أحسن" و "أجمل و ما أشبه ذلك أفعال».[5]ج1 ص105،106.

فأساس الاستدلال عندهما ها هنا يقوم على أساس فكرة الموضع، حيث يحكم بفعلية "أفعل" التعجّب لمجرّد وقوعها في موضع الفعل، و هو الموضع الذي يتحدّد قبل نون الوقاية.

و يمكن توضيح هذا الاستدلال على النحو التالي:

الجدول رقم30: الإستدلال بالموضع على فعلية "أفعل" التعجب

موضع الفعل	علامته
ضربـ	ـني
دفعـ	ـني
أحسنـ	ـني
أجملـ	ـني

ما

و من المواضع التي لا تكون إلاّ للفعل في مدرج الكلام، الموضع الذي يسبق "تاء" التأنيث السّاكنة، و به استدلّ "ابن السراج" على فعليّة "نعم" و "بئس"، و هذا ما يظهر في قوله: «و يوضّح لك أنّ نعم و بئس فعلان أنّك تقول: نعم الرجل كما تقول: قام الرجل، و نعمت المرأة، كما تقول: قامت المرأة». [5] ج1 ص144.

و يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم: 31: الإستدلال بالموضع على فعلية "نعم" و "بئس"

موضع الفعل	علامته
قامـ	ـتْ
نعمـ	ـتْ
بئسـ	ـتْ

و تظهر أهمية الموضع باعتباره أداة استدلالية مارسها النّحاة بكثرة عندما نجد أنّ كلاً من البصريين و الكوفيين يفزعون إليه للاستدلال على صحّة ما يذهبون إليه، و ما يقرّرون من أحكام، ومن ذلك أنّ البصريين يستدلّون على أنّ "نعم" و"بئس" فعلان، وحجّتهم في ذلك ما ذكرناه سابقا عند "ابن

السراج"؛ أي صحّة وقوعهما قبل تاء التأنيث السّاكنة و ضمير الفاعل، الخفض عليهما، كقول العرب: ما زيد بنعم الرجل، و قولهم أيضا: يا نعم المولى ويا نعم النّصير. [17]ج1 ص99.

كما استدلّ به "ابن مالك" لتحديد الصنف الذي تنتمي إليه "مذ" و "منذ" و ذلك حسب موضعهما في السّياق اللّفظي، يقول: «و هما اسمان في موضع ،و حرفا جرّ في موضع، و يتعيّن اسميّتهما إن وليهما مرفوع أو جملة تامّة، و تتعيّن حرفيتهما إن وليهما مجرور».[50] ج2 ص214.

فالملاحظ أنّ "ابن مالك" يحكم بإسمية أو حرفية "مذ" و "منذ باعتبار الموضع الذي حلاّ فيه في مدرج الكلام، فإن وليهما مرفوع تعيّنت اسميتهما، وإن وليهما مجرور تعيّنت حرفيّتهما.

و هو المنهج نفسه الذي اعتمده للاستدلال على اسمية "مع" حيث يذهب إلى أنّ الدّليل «على اسميّته دخول (من) عليه في قولهم: ذهب من معه...و منه قراءة بعض القراء: "هَذَا ذِكْرُ مِنْ مَعِي وَذِكْرُ مِنْ قَبْلِي"» [50]ج2 ص238، 239.

فهو ها هنا يستدلّ بالموضع الذي يلي حروف الجرّعلى اسميّة "مع" لوقوعها هذا الموضع الذي لا تدخل فيه إلاّ الأسماء.

و لأهمية العلامات في باب الأفعال قدّمها بعض النّحاة على الحدّ بالمعنى فـ"ابن الناظم" مثلا يرفض نسبة لفظة إلى باب الفعل عندما لا تصلح لعلاماته وبالتالي لا يصحّ حلولها في مواضع الفعل حتى و إن رادفت معناه يقول:«و الحاصل أنّ الكلمة متى رادفت الفعل و لم تصلح لعلاماته فهي اسم لانتفاء الفعلية لانتفاء لازمها وهو القبول لعلامات الفعل».[46]ص43.

و هو ما نلحظه أيضا عند "ابن هشام" في استدلاله على اسمية "صه" التي بمعنى "اسكت" و "مه" التي بمعنى "اكفف" ، و هذا لانتفاء وقوعهما في موضع الفعل الذي يسبق "يا" المخاطبة، فهو يذهب إلى أنّه «لو دلّت الكلمة على الطّلب و لم تقبل ياء المخاطبة فهي اسم فعل»[46] ص44 و ليست بفعل، و مثله أيضا استدلاله على فعليّة هات و تعالى «بدليل أنّهما دالان على الطّلب و تلحقهما ياء المخاطبة تقول: هاتي وتعالي»[46]ص44، فهو يستدل على اسمية هذه الألفاظ بغض النظر عن معناها.و يمكن توضيح ذلك على النّحو التالي:

الجدول رقم 32: الإستدلال بالموضع على فعلية " هات "و "تعالى"

موضع الفعل	علامته
اجلسـ	ـي
هاتـ	ـي
تعالـ	ـي

و يحتكم إليه ابن هشام أيضا لإثبات فعلية (نعم و بئس و ليس و عسى) وهي من الألفاظ المختلف في فعليتها يقول: «...و الصّحيح أنّ الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث بهن»[46]ص41، و نمثّل لذلك بما يلي:

الجدول رقم 33: الإستدلال بالموضع على فعلية "نعم" و "بئس" و "عسى" و "ليس"

موضع الفعل	علامته
كتبـ	ـتْ
نعمـ	ـتْ
بئسـ	ـتْ
ليسـ	ـتْ
عسـ	ـتْ

و مثله أيضا ما ذهب إليه "الأشموني"، حيث ذكر أنّه ينتفي كون الكلمة الدّالة على الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبولها "تاء" التأنيث الساكنة، كهيهات بمعنى "بعُدَ" و شتان بمعنى افترق، فهذه أسماء أفعال و ليست بأفعال، ذلك أن «انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية»[19] ج1 ص51 على الرّغم

من أنّها رادفت الفعلين الحقيقيين (بعد و افترق)، و هذا لسبب وحيد، و هو عدم صلاحية وقوعهما في موضع الفعل الماضي الذي تحدّده تاء التأنيث السّاكنة قبلها، لأنّه لا يمكن أن نقول: شتانتْ و لا أن نقول: هيهاتتْ،فالموضع الذي يتحدد للاسم والفعل بقرائن قبلية أو بعدية هو الفيصل في الاستدلال على أصناف الكلم وليس معناها.

و قد يلجأ النّحوي إلى استبدال وحدة لغوية بأخرى لتعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام، فإذا امتنعت عن ذلك الموضع و استحال الكلام استنبط من ذلك حكما، و هو أنّ هذه الوحدة مخالفة في الحكم للوحدات التي ترد في هذا الموضع.

و مثل ذلك ما قام به سيبويه عندما احتاج إلى تبيين القسم الذي يدرج تحته ما كان على صيغة (يفعل)، و هي الأفعال المضارعة و تمييزه عن الأسماء لالتباسه بها في الإعراب، باعتبار أنّ الأصل في الإعراب أن يكون في الأسماء لا في الأفعال، و هذا ما يتّضح في قوله: «و يبيّن لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنَّ يضرب يأتينا و أشباه هذا لم يكن كلاما».[3] ج1 ص14.

فهو يستدلّ على أنّ "يضرب"- و من ثم الأفعال المضارعة كلها- فعل و ليس باسم لمجرّد امتناعه من الد في موضع الاسم، و هو الموضع الذي يلي "إنّ" و غضّ النّظر عن المعنى الذي في "يضرب".

و يقول: «فلو قلت: ألا ماء و لو باردا لم يحسن إلاّ النّصب لأنّ باردا صفة و لو قلت: ائتني ببارد كان قبيحا، و لو قلت: ائتني بتمر كان حسنا، ألا ترى كيف قبح أن يضع الصّفة موضع الاسم»[3]ج1 ص269، 270، و نظير ذلك قوله: «و ممّا يختار فيه أن يكون ظرفا و يقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلا، و سير عليه حديثا، و سير عليه كثيرا ،و سير عليه قليلا ،و سير عليه قديما، و إنّما نصب صفة الأحيان على الظرف و لم يجز الرّفع **لأنّ الصفة لا تقع مواقع الاسم**، كما لا يكون إلاّ حالا قوله: ألا ماء و لو باردا، لأنّه لو قال: و لو أتاني ببارد كان قبيحا، و لو قلت: أتيك بجيّد كان قبيحا حتى تقول: بدرهم جيّد، و تقول: آتيك به جيّدا، فكما لا تقوى الصفة في هذا إلا حالا تجري على اسم، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلاّ ظرفا أو تجري على اسم، فإن قلت: دهر طويل أو شيء كثير أو قليل حسن».[3] ج1 ص227، 228.

فالملاحظ أنّ سيبويه: يرى أنّ للصفة موضعا في مدرج الكلام لا يحسن للاسم، و ذلك بمجرّد أن استبدل الاسم بالصفة في موضعه فلم يستقم الكلام و لم يأبه بالمعنى في هذه الصفة، و هذا الاسم

للوصول إلى هذا الحكم، فالجمل: سير عليه طويل ،و سير عليه كثير ،و سير عليه حديث، و سير عليه قديم، و سير عليه قليل، و آتيك بجيّد، و لو أتاني بارد، تعتبر كلاما قبيحا لأنّها تخرق في تركيبها قاعدة نحويّة عامّة يشير إليها سيبويه على النّحو التالي: إنّ الصّفة لا تقع مواقع الأسماء يقول: «و ممّا يبيّن أنّ الصّفة لا يقوى فيها إلاّ هذا أنّ سائلا لو سألك فقال: هل سير عليه لقلت: نعم، سير عليه شديدا و سير عليه حسنا، فالنّصب في هذا على أيّة حال، و هو وجه الكلام لأنّه وصف "السير" و لا يكون فيه الرفع **لأنّه لا يقع موقع ما كان اسما**».[3] ج1 ص228.

و من ذلك أيضا قوله: «و تقول: مررت برجل مثل رجل، و تقول: مررت برجل أسد شدّة و جرأة، و إنّما تريد: مثل الأسد، و هذا ضعيف قبيح، لأنّه اسم لم يجعل صفة، و إنّما قاله النّحويون شبه بقولهم: مررت بزيد أسد شدة».[3] ج1 ص434، 435.

فسيبويه يحكم على جملة: مررت برجل أسد شدة و جرأة بأنها جملة قبيحة، لأنّ الاسم (أسد) في رأيه لم يجعل صفة ليصلح أن يقع في موضعها الخاص بها، في حين استقامت الجملة: "مررت بزيد أسد شدّة" لحلول الصّفة في موضعها الخاص بها في مدرج الكلام، و يقول: «لو قلت: أخذته بصاعد كان قبيحا **لأنّه صفة و لا تكون في موضع الاسم**، كأنّه قال: أخذته بدرهم فزاد الثّمن صاعدا أو فذهب صاعدا»[3] ج1 ص290، و يقول أيضا: «قالوا: مررت برجل حسن أبوه، و مررت برجل ملازمه أبوه، كأنّهم قالوا: مررت برجل حسن و برجل ملازم و لا تقول: مررت بخز صفته و لا بطين خاتمه، **لأنّ هذا اسم**». [3] ج2 ص23، 24.

فهو يجعل قولهم: أخذته بصاعد، و مررت بخز صفته و بطين صحيفته من الكلام القبيح و هذا لوقوع الصفة في غير موضعها في مدرج الكلام، و أجاز غيره لوقوع كلّ من الاسم و الصفة في مواضعهما الخاصّة في سياق الكلام دائما، و هذا دليل واضح على إدراك سيبويه أنّ العرب قد وضعت لكلّ قسم من أقسام الكلام موضعا خاصا بها في سياق الكلام لا يمكن أن تتخلّف عنه و إلاّ كان الكلام قبيحا.

و نظير ذلك استدلال "المبرد" على اسميّة "كم"و"أين" و "متى" و غيرها من المبهمات، و ذلك لصلاحيّة وقوعها في مواضع الأسماء ،أو بعبارة أخرى يصحّ استبدالها باسم في موضعها، يقول: «فمن ذلك الأسماء: كم و أين و كيف و ما و متى و هذا و هؤلاء و جميع المبهمة، و منها الذي و التي و منها حيث، **و اعلم أنّ الدّليل على أنّ ما ذكرناه أسماء وقوعها في مواضع الأسماء و تأديتها ما تؤدّيه سائر الأسماء**».[24]ج3 ص140.

و هو ما اعتمده أيضا عند استدلاله على اسمية "إذا"، و ذلك لصلاحية وقوعها في موضع الاسم في مدرج الكلام، فالدّليل عنده «على أنّها اسم للحين أنّه يكون ظرفا، ألا ترى أنّك تقول: القتال إذا يقوم زيد كما تقول: القتال يوم يقوم زيد»[24]ج1 ص52، و هو ما يذهب إليه أيضا ابن السّراج في قوله: «و يدلّك على أنّها اسم أنّها تقع موقع قولك: آتيك يوم الجمعة، و آتيك زمن كذا و وقت كذا».[5]ج2ص144.

و يمكن توضيح هذا الاستدلال على النحو التالي:

الجدول رقم 34: الإستدلال بالموضع على اسمية "إذا"

سياقة	موضع الاسم
القتال	يوم يقوم زيد
القتال	إذا يقوم زيد
القتال	زمن.....
القتال	وقت.....

و مثل هذا نلحظه عند"ابن يعيش" في استدلاله على اسميّة كاف الخطاب لوقوعها في موضع ما لا يكون إلاّ اسما يقول: «فهذه الكاف اسم و تفيد الخطاب، **و الذي يدلّ على أنّها اسم أنّها وقعت موقع ما لا يكون إلاّ اسما».**[25]ج3 ص92.

من الواضح ها هنا أنّ "ابن يعيش" يحكم باسمية "كاف الخطاب" حين التبست بالحروف لمشابهتها لها في البنية، و ذلك بمجرّد دخولها في مواضع الأسماء و غضّ النّظر عن معناها في هذا الاستدلال.

و يذهب ابن يعيش إلى أبعد من ذلك فيصرّح باتّكائهم على طريقة الاستبدال في الموضع في حكمهم على اسمية "كيف"، وتميّزها عن الظروف فيقول: «**والذي يدلّ على ذلك أنّك تبدّل منها الاسم** فتقول: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ و يقع الجواب بالاسم فتقول في جواب من قال: كيف أنت صحيح أو سقيم و نحوهما من أحواله، و لو كانت ظرفا لوقع البدل منها،والجواب عنها بالظرف،ألاّ ترى أنّ أين لمّا كانت ظرفا لم يجب عنها إلاّ بظرف نحو: أين أنت؟ فيقال: في المسجد أو في السوق»[25]ج4 ص109، و لا يكتفي بذلك بل يدخل نفسه في حوار خلافي يعكس اعتراضات محتملة فيقول: «فإن قيل:

فإذا كان اسما على ما ذكرتم فلم امتنعت منه حروف الجرّ و لم تدخل عليه كما دخلت على "أين"...فالجواب أنّ "أين" لمّا كانت سؤالا عن الأمكنة و نائبة عن اللفظ بها، و كانت الأمكنة المنوب عنها ممّا تدخلها حروف الجرّ فتقول: من السوق...جاز أن تدخل على ما ناب عنها و قام مقامها، و أمّا "كيف" فإنّما هي سؤال عن الأحوال، و الأحوال لا تدخل عليها حروف الجرّ، ألا تراك لا تقول: أمِنْ صحيح، و لا أمن سقيم، فكذلك سائر الأحوال فلم تدخل على "كيف" كما لم تدخل على ما ناب عنه». [25] ج4 ص110.

و هو ما ذهب إليه أيضا في استدلاله على حرفيّة كاف الخطاب المتّصلة بأسماء الإشارة نحو: ذلك و ذاك و تلك و أولئك، «فالكاف معها حرف لا محال... والذي يدلّ على أنّ الكاف فيه حرف أنّهم يستعملون موضع الكاف للخطاب والهمزة فيقولون: هاءَ للمذكّر بفتح الهمزة و هاء للمؤنث، **فلمّا وقع موقع الكاف ما لا يكون إلاّ حرفا علم أنّها حرف».** [25] ج8 ص126.

و يمكن توضيح هذا الاستدلال على النحو التالي:

ها كَ

ها كِ

ها ءَ

ها ء

كما يقرّر "ابن يعيش" أنّ رأي سيبويه القائل بحرفيّة الكاف الجارّة التي تفيد التشبيه هو المذهب الصّحيح، و دليله على ذلك «أنّها لا تقع موقع الأسماء، و ذلك في الصّلات نحو قولك: مررت بالذي كزيد، فالكاف هنا حرف لا محالة، و لذلك مثّلَ به صاحب الكتاب لأنّ ذلك ليس من مواضع المفردات».[25] ج8 ص42.

و قد احتفل "الجرجاني" أيضا بهذا الضابط في استدلاله على القسم الذي تنتمي إليه الكثير من الكلمات المبهمة في العربية، و مثل ذلك استدلاله على اسمية "إذ" حيث يرى أنّ الدّليل «على أنّها اسم وقوع الأسماء موقعها، ألا ترى أنّ قولك: جئتك إذ كان كذا و كذا بمنزلة قولك: حين كان كذا و كذا، **"فإذ" اسم كما أنّ حين كذلك».** [97]ج1 ص149. فالطريقة التي استدلّ بها "الجرجاني" ها هنا على اسمية "إذ" تتمثّل في استبدالها في الموضع بالاسم "حين" فلمّا استقام الكلام بمعنى صلح له ذلك الموضع

أو المكان من مدرج الكلام، دلّه ذلك على اسميّتها، و يمكن توضيح طريقة استدلال "الجرجاني" هذه على النّحو التالي:

جئتك إذ كان كذاوكذا

جئتك حينَ كان كذاوكذا

و لعلّ الاستدلال على اسميّة "الألف" و "الواو" إذا اتّصلا بالأفعال، يعدّ من أقوى الأمثلة على وقوف النّحاة العرب على مفهوم الموضع- باعتباره مكانا في مدرج الكلام- و تمثّلهم إيّاه عند الاستدلال على أصناف الكلم، فقد احتكم إليه "ابن يعيش" للردّ على من قال بحرفيّتهما- مرجّحا مذهب سيبويه- و الدّليل عنده أنّك «إذا قلت: الزيدان قاما، فقد حلّت هذه الألف محلّ "غلامهما" إذا قلت الزيدان قام غلامهما ، **فلمّا حلّت محلّ ما لا يكون إلا اسما قضي بأنّها اسم».**[25] ج7 ص7 ،8.

فهذا تصريح مباشر يصور اعتماد نحاة العربية منهج الاستبدال في الموضع بغية تعيين أقسام الكلم، "فابن يعيش" ها هنا يستدلّ على اسميّة "الألف" المتصّلة بالفعل لحلولها في موضع ما لا يكون إلاّ اسما نحو "غلامهما".

و يمكن تمثيل ذلك على النّحو التالي:

قامـ ـا

قام غلامهما

و كما استدلّ النّحاة بالموضع على القسم الذي تنتمي إليه العناصر اللغوية نجدهم يعتمدون نفس المفهوم لتعليل بناء بعض الكلمات نحو: "نزال" و "تراك" و أشباههما، و هو ما يتّضح عند "ابن يعيش" حين يقول: «و أسباب البناء مشابهة الحرف نحو: الذي و التي أو تضمن معنى الحرف نحو: أين وكيف، **أو وقوعه موقع الفعل المبني نحو: نزال وتراك»**[25]ج3 ص32، و هذا ما يؤكّده في موضع آخر من الكتاب يقول: «و من ذلك قولهم: نزال في الأمر، و المراد: انزل...قدك و قطك...**و هما مبنيان لوقوعهما موقع الفعل المبني و جريهما مجراه في الدلالة»**[25]ج4 ص33.

فأساس هذا الاستدلال عنده أنّ بناء هذه الكلمات- و هي أسماء أفعال- سببه وقوعها موقع الفعل المبني، و يعني به الفعل الماضي.

و يمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

هيهات النجاح

اقترب النجاح

تحقّق النجاح

و قبله نجد سيبويه و قد اعتمد نفس المبدأ للاستدلال على بناء الفعل الماضي على الفتح و ليس على السكون، و إن كان الأصل في البناء، لأن الفعل الماضي يضارع الاسم بعض المضارعة على حدّ تعبير سيبويه؛ بمعنى قد يقع في بعض مواقع الاسم في مدرج الكلام، و هذا ما يوضّحه في قوله «لأنّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضَرَبَنَا، فتصف بها النكرة، و تكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب، و تقول: إن فعلَ فعلتُ، فيكون في معنى: إن يفعل أفعل، فهي فعلٌ كما أنّ المضارع فعل، و قد وقعت موقعها في "إنْ"، و وقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن، و لا ما صُيّر من المتمكّن في موضع بمنزلة غير المتمكّن».[3]ج1 ص16.

فسيبويه ها هنا يستدلّ بالموضع ليبيّن علّة بناء الفعل الماضي على الفتح و ليس على السّكون؛ و السّبب في ذلك هو وقوعه موقع المضارع و الاسم كذلك، بمعنى آخر أنّه مثلما يأتي الفعل المضارع في موضع الاسم في مدرج الكلام يأتي كذلك الفعل الماضي، فإذا كان الفعل المضارع أعرب لهذا السّبب ،فإنّ الفعل الماضي بني على الفتح و ليس على السّكون لهذا السّبب نفسه وهو وقوعه في موضع الاسم والفعل المضارع في سياقات كثيرة، و إذا قيل: لما لم يعرب الفعل الماضي مثل المضارع؟ تقول: إنّ مضارعة المضارع للاسم أقوى من مضارعة الماضي له، لأنّ مضارعة الماضي للاسم ترجع لمضارعة هذا الماضي للفعل المضارع؛ أي أنّ مضارعته للاسم غير مباشرة بخلاف الفعل المضارع.

و يمكن توضيح استدلال سيبويه على النحو التالي:

هذا رجل ضَرَبَنَا

هذا رجل ضارب

و يضيق مجال القول هنا عن استيعاب أمثلة هذا المبدأ لديهم، و لعلّ فيما تقدّم دليلا مقنعا يصوّر مدى اهتمام النّحاة العرب بمفهوم الموضع، و اعتباره مقياسا مهمّا يعيّن في كثير من الأحيان على تحديد

أصناف الكلم على اختلاف أنواعها، فقد تبيّنا كيف أنّ الكثير من الأحكام التي توصّلوا إليها- فيما يخصّ تصنيف الكلم- يقوم على أساس هذا المبدأ، و هذا إنْ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على وعي كبير و إدراك حقيقي لقيمة هذا المفهوم، و اعتباره «أمرا علميا تسوّغه الرّغبة في الوصول إلى قوانين منسجمة غير متناقضة قادرة على ضبط تباينات الحرف مع الاسم و الفعل و تفسيرها ضمن تصوّر كليّ عام لعلم النحو»[14] ص134،وإثبات أحكام نحوية لفظا أي بما هو ملموس ثابت.

2.1.2.الموضع كمقياس للاستدلال على العامل:

و إلى جانب اعتماد النّحاة على هذا المبدأ للاستدلال على مسألة الأصل و الفرع في نظام العربية نجدهم يقفون عليه مرّة أخرى للاستدلال على العامل؛ «فقد أخذوا به و هم يحاولون وضع ضوابط تفسّر لهم نظام الإعراب، و معروف أنّهم شغلوا بتفسير هذه الظاهرة و ذهبوا إلى القول بالعمل، عمل العناصر اللغوية بعضها في بعض لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات المطّردة الثابتة في تلازمها»[51] ص34، فاعتمادهم نظرية العامل جعلهم يطبّقون مفهوم "الموضع" باعتباره مكانا في السّياق أو في مدرج الكلام لتحديد إعراب بعض التراكيب اللغوية، فيما سأوضحه لاحقا.

لقد لاحظ النّحاة منذ البداية «تلازما ثابتا بين الأسماء و بعض الحروف (بمعنى وقوع الأسماء بعد تلك الحروف أو دخول تلك الحروف على الأسماء)، كما لاحظوا تلازما ثابتا بين الأفعال وحروف أخرى مخصوصة»[3] ج1 ص263، فجعلوا من هذه الحروف قرائن تتعيّن بها مواضع الأسماء والأفعال و كذا الحروف في مدرج الكلام، و هو ما سبق توضيحه.

و كثيرا ما كان الخليل و سيبويه يهتديان بهذه المواضع التي تحدّدها القرائن السّياقية في مدرج الكلام لتحديد العامل مضمرا أو مظهرا، و مثل ذلك قول سيبويه: «واعلم أنّه لا ينتصب شيء بعد "إنْ" و لا يرتفع إلاّ بفعل ،لأنّ "إنْ" من الحروف التي يبنى عليها الفعل و هي "إنْ" المجازاة و ليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء»، و يقول: «و لو بمنزلة "إنْ" لا يكون بعدها إلاّ الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في الموضع تبنى عليه الأسماء»[3]ج1 ص296، و نظير ذلك أيضا قوله: «و من ذلك قول العرب: ادفع الشرّ و لو إصبعا، كأنّه قال: و لو دفعته إصبعا و لو كان إصبعا».

من الواضح أنّ سيبويه يريد أن يبيّن أنّ الموضع الذي يلي أدوات الشرط هو موضع خاص بالفعل، إلاّ أنّه قد يلي هذه الأدوات اسم في ظاهر اللّفظ، فيعمد سيبويه إلى تقدير فعل في هذا الموضع و يجعله العامل في ذلك الاسم، وهذا ما يؤكّده أيضا في قوله: «و اعلم أنّ قولهم في الشّعر: إنْ زيد يأتك

يكن كذا إنّما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيدا رأيته يكن كذا، لأنّه لا يبتدأ بعدها الأسماء ثمّ يبنى عليها».[3]ج1 ص113، 114.و نظير ذلك قوله: «إن خيرا فخير و إن شرّا فشرّ، حملته على الفعل حين لم يجز أن يبتدئ بعد إنْ الأسماء».[3] ج3 ص149.

فلننظر كيف يستدلّ سيبويه على أنّ العامل في نصب (خيرا) و في نصب (شرا) هو فعل مضمر، سالكا في ذلك نهجا يقوم على تحديد العامل عن طريق السّياق و الموضع، ذلك أنّ الموضع الذي يلي حروف الشرط و أسماء الشرط هو موضع خاص بالفعل لا غيره من أقسام الكلام، و يقع فيه مظهرا كما يضمر فيه- كما رأينا سابقا- لذلك حمل "خيرا" على فعل مضمر في الموضع الذي يلي "إن" في قوله: إن خيرا فخير ،كما أنّ ناصب "شرا" هو فعل مضمر يلي "إن" و تقدير الإعراب: إن كان خيرا فخير و إن كان شرا فشر.

و هو ما يذهب إليه "السّيرافي" حين يوضّح العامل في الاسم "أحد" في قوله تعالى: **«وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اِسْتَجَارَكَ»** [41] التوبة، حيث يرى «أنّ الاسم الذي بعد "إن" يرتفع بإضمار فعل ما ظهر تفسيره كأنّه قال: و إن استجارك أحد من المشركين استجارك، و الفعل الذي بعد (أحد) تفسير الفعل المضمر»[3] ج3 ص 111، ذلك أنّك لو أظهرت لم تحتج إلى مفسّر لأنّ الإبهام المحوج إلى التفسير إنّما كان لأجل التقدير و مع الإظهار لا إبهام، «و إنّما لم يحكم بكون "أحد" مبتدأ و "استجارك" خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية»[33] ج1 ص 194.

و هو المبدأ نفسه الذي يفسّر به "الجرجاني" رفع "الزيدون" الواردة بعد "إن" الشرطية في قولهم: إنّ الزيدون خرجوا، و تقدير الكلام عنده «إن خرج الزيدون خرجوا، فأضمر الأول لدليل الثاني عليه، فالاسم بعد "إن" غير معرّى من العوامل اللفظية على الإطلاق لأنّ الفعل المضمر بمنزلة المظهر، و إنّما حملوا هذا النحو على الفعل لأجل أنّ "إنْ" لا يقع بعده الاسم بدلالة أنّ أحدا لا يقول: إن زيدٌ أخوك خرجت، و لا : إن زيد ضربته ضربتك، و إنّما يقال: إن زيدا ضربته على إضمار الفعل، فكما نصب هنا بفعل مضمر كذلك يرفع الزيدون في قولك: إنّ الزيدون خرجوا بفعل مضمر»[37] ج1 ص 215.

يريد "الجرجاني" بقوله هذا أنّه يوجد موضع فارغ يلي "إنْ" ،و هو موضع خاص بالفعل فحسب، فعمد إلى تقديره حينما وليها اسم في اللفظ بالاعتماد على القرينة "إن" التي جعلوها دليلا على أنّ ما بعدها موضع فعل إلاّ أنّه لم يظهر ههنا إلى اللفظ لدلالة قرينة التفسير عليه، و مع ذلك فإنّ موضعه و من ثمّ تأثيره موجود على أساس أنّه هو من رفع الفاعل "الزيدون". و قد احتكم إليه "ابن الأنباري" أيضا للردّ على من ذهب إلى أنّ رافع الاسم الذي يلي "إن" هو عامل الابتداء ،«ذلك لأنّ حرف الشّرط يقتضي الفعل و يختص به دون غيره، و لهذا كان عاملا فيه، و إذا كان مقتضيا لفعل و لا بدّ منه بطل

تقدير الابتداء لأنّ الابتداء إنّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل، لأنّ حقيقة الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدّرة، و إذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم»[17] ج2 ص 620.

و يقول: «و بهذا أيضا يبطل قول من ذهب إلى أنّ الاسم بعد "إذا" مرفوع لأنّه مبتدأ إمّا بالترافع أو بالابتداء في نحو قولـه تعالى: "إذَا السَّمَاءُ اِنْشَقَّتْ" لأنّ "إذا" فيها معنى الشرط، و الشرط يقتضي الفعل، فلا يجوز أن يحمل على غيره»[17] ج2 ص 620.

فالملاحظ ها هنا أن "ابن الأنباري" يرجح الرأي القائل بضرورة تقدير فعل بعد أداة الشرط- لأنّه موضع خاص به- و هو الذي عمل في الاسم الظاهر،«و ذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا إلاّ في لفظة "إنْ" لكونها أم الباب، و لم يجز أن تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده»[33] ج5 ص 101، فلو رفع الاسم ها هنا على الابتداء «و الحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عمّا وضعت له من الاختصاص بالفعل»[19] ج2 ص 72، فهذه الأسماء إذن «معمولة لفعل مقدّر يفسّره ما بعده أبدا سواء كانت مرفوعة أو منصوبة»[33] ج4 ص 100.

كما نجد سيبويه يسلك هذا المسلك- تحديد العامل عن طريق الموضع الذي يتحدّد في السّياق بقرائن لفظية- في تحديد ناصب "منطلقا" في قولهم: "أمّا أنت منطلقا انطلقت معك"، و هذا ما يتّضح في قوله: «و كما قال: أمّا أنت منطلقا انطلقت معك، حين لم يجز أن تبتدئ الكلام بعد "أمّا" فاضطررت في هذا الموضع إلى أن تحمل الكلام على الفعل»[3] ج3 ص 149،150، و يقول أيضا: «و من ذلك قول العرب: أمّا أنت منطلقا انطلقت معك، و أمّا زيد ذاهبا ذهبت معه...فإنّما هي "أن ضمّت إليها "ما" و هي "ما" التّوكيد ،و لزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل، فلمّا كان قبيحا عندهم أن يذكروا الاسم بعد (إن) و يبتدئوه بعدها كقبح كي عبد الله يقول ذلك، حملوه على الفعل حتى صار كأنّهم قالوا: إذ صرت منطلقا فأنا انطلق معك، لأنّها في معنى "إذ" في هذا الموضع ،و "إذ" في معناها أيضا في هذا الموضع إلاّ أنّ "إذ" لا يحذف معها الفعل، و "أمّا" لا يذكر بعدها الفعل المضمر ،لأنّه من المضمر المتروك إظهاره حتى صار ساقطا بمنزلة تركهم ذلك في النّداء»[3] ج1 ص 293،294.

لا شكّ أنّ قصد سيبويه قد تبيّن و هو يضمر عاملا بعد "أمّا" لأنّه موضع خاص بالفعل، و إن كان هذا لا يظهر أبدا إلى اللفظ لأنّه من المضمر المتروك إظهاره، و لكنّه مع ذلك في حكم المظهر بدليل وجود تأثيره في اللفظ، فالعامل إذن في و "منطلقا" هو هذا الفعل المضمر. و لمّا كان الموضع الذي يلي "إذا" و "حيث" إنّما هو للفعل نجد "ابن يعيش" يقدّر فعلا مضمرا في هذا الموضع حينما يليها اسم و يجعله العامل فيه، يقول: «و من ذلك "إذا" الزمانية و "حيث" إذا وقع بعدها اسم و بعده فعل

واقع على ضميره فيختار فيه النّصب، و ذلك نحو قولك: إذا زيدا تلقاه فأكرمه،و حيث زيدا تجده، فأعطه لأنّ فيهما معنى المجازاة، و المجازاة إنّما تكون بالفعل، فلمّا كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم يعدهما بإضمار فعل يفسّره الظاهر»[25] ج2 ص36.

فاختيار النّصب في الاسم الذي يلي "إذا" و "حيث" مبني على افتراض أو تقدير فعل قبله، لأنّ النصب لا يكون إلاّ به، فتحديد العامل الفعل ههنا و استبعاد أن يكون الابتداء هو العامل مردّه أنّ فيهما معنى المجازاة، و المجازاة لا تكون إلاّ بالفعل.

و من المواضع الخاصّة بالفعل الموضع الذي يلي حروف الاستفهام، و به استدلّ النحاة على أنّ الاسم المرفوع بعدها قد عمل فيه فعل مضمر في الموضع، لأنّه إذا اجتمع الاسم و الفعل بعدها كان حمله على الأصل أولى، و هو ما يوضّحه سيبويه في قوله: «تقول: أعبد الله ضربته؟ و أزيدا مررت به؟ و أعمرا قتلت أخاه؟ و أعمرا اشتريت له ثوبا؟ ففي كلّ هذا أضمرت بين الألف و الاسم فعلا هذا تفسيره، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام، قال جرير:

أثَعْلَبَةَ الفوارس أمْ رِيَاحًا * عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَةَ وَ الخَشَابَا.

فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته، و تفسيره ها هنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء، أنّك تضمر فعلا هذا تفسيره، إلاّ أنّ النصب هو الذي يختار هنا، و هو حدّ الكلام، و أمّا الانتصاب ثمّ وهاهنا فمن وجه واحد، ومثل ذلك: أعبد الله كنت مثله، لأنّ "كنت" فعل و المثل مضاف إليه و هو منصوب و مثله "أزيدا لست مثله" لأنّه فعل فصار بمنزلة قولك: أزيدا لقيت أخاه وهو قول الخليل»[3]ج1 ص 101،102.

فالخليل ها هنا يحدّد العامل في نصب الأسماء التالية لحرف الاستفهام، و هي: عبد الله، و زيدا، و عمرا، و ثعلبة بفعل مضمر موضعه يلي حرف الاستفهام في مدرج الكلام، لأنّ الأصل ألاّ يلي حروف الاستفهام إلاّ الفعل، و لذلك اختار النصب في هذه الأسماء، و ذلك بإعمال هذا الفعل المضمر فيها مع أنّه يجيز أيضا رفعها بالابتداء، و هو المبدأ الذي يوضّحه "ابن يعيش" في قوله: «و إذا كان حرف الاستفهام إنّما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله، و إذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام و كان بعده فعل، فالاختيار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر، لأنّه إذا اجتمع الاسم و الفعل كان حمله على الأصل أوْلى»[25] ج1 ص81. و على هذا الأساس أيضا يرجّح سيبويه النّصب على الاشتغال بإضمار فعل ناصب يفسّره ما بعده في قولك: أعبد الله ضربته و أزيدا مررت به، و أعمرا قتلت أخاه فرفْعُ الاسم الذي يلي الاستفهام جائز «إلاّ أنّ النصب هو الذي يختار ههنا، و هو

حدّ الكلام»[3] ج1ص101،102، لأنّ الموضع الذي يلي حروف الاستفهام في الأصل هو موضع الفعل.

و من المواضع الخاصّة بالفعل- كما رأينا- الموضع الذي يلي أدوات التحضيض، و به استدل النحاة على أنّ الناصب للاسم إن وليها في ظاهر اللفظ، هو فعل مقدّر في الموضع،

و هذا ما يوضّحه سيبويه في قوله: «و أمّا ما يجوز فيه الفعل مضمرا أو مظهرا مقدّما

و مؤخرا و لا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء، فهلاّ و لولا...لو قلت: هلاّ زيدا ضربت، و لولا زيدا ضربت و ألاّ زيدا قتلث جاز، و لو قلت: ألا زيدا، و هلاّ زيدا على إضمار الفعل و لا تذكره جاز، ذلك لأنّه فيه معنى التحضيض و الأمر فجاز فيه ما يجوز في ذلك»[3] ج1 ص 98.

و يقول: «و ممّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلاّ خيرا من ذلك، و ألاّ خيرا من ذلك أو غير ذلك، كأنّك قلت: ألاّ تفعل خيرا من ذلك، و ألاّ تفعل غير ذلك، و هلا تأتي خيرا من ذلك... و من ذلك قولك: أوَ فَرَقًا خيرا من حبٍّ، أي: أوَ أفرقك فرقا خيرا من حبّ، وإنّما حمله على الفعل لأنّه سئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه»[3]ج1 ص 268،269.

و معنى هذا أنّه إذا ولي حروف التحضيض اسم نصب بفعل مضمر لأنّ الأصل ألاّ يلي هذه الحروف إلاّ الفعل، فتحديد النّاصب لهذه الأسماء ههنا أساسه الموضع أو السّياق الذي يلي هذه الحروف في الأصل، و هو المبدأ الذي يظهر بوضوح عند "ابن يعيش" الذي يقول: «و من ذلك هلاّ و لولا و ألاّ و لوما إذا وقع الاسم بعدها و كان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بدّ من نصب ذلك الاسم بفعل مضمر يفسّره الظاهر، فحكمها حكم "إنْ" الشرطية، و ذلك من قبل أنّ معاني هذه الحروف التحضيض و التوبيخ...و هذه المعاني واقعة على الأفعال لاحظ للأسماء فيها، و لذلك لا يقع المبتدأ و الخبر، فإذا وقع بعدها اسم فلا يكون إلاّ على تقدير فعل»[25]ج2 ص 38.

و هو المسلك نفسه الذي يسلكه "سيبويه" في استدلاله على رافع الاسم الذي يلي "قلمّا" في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأطْوَلْتِ الصُدُودَ وَ قَلَّمَا * وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُدُودُ يَدُومُ

يقول: «و يحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنّه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله:صددت فأطولت الصدود و قلّما * وصال على طول الصدود يدوم

و إنّما الكلام و قلّ ما يدوم وصال»[3]ج1ص31.

فقدر فعلا يلي "قلمّا"، على أساس أنّها من القرائن اللفظية التي لا يليها إلاّ الفعل فجعله العامل في الاسم "وصال"، و هو ما يشرحه ابن يعيش الذي يذهب إلى أنّه «لا يجوز رفع "وصال" بيدوم و قد تأخّر عن الاسم و لكن يرتفع بفعل مقدّر يفسّره "يدوم"، و تفسيره: قلمّا يدوم وصال و نحوه ممّا يفسره "يدوم"، و لا يرتفع بالابتداء، لأنّه موضع فعل وارتفاعه هنا على حدّ ارتفاع الاسم بعد "هلاّ" التي للتحضيض، و "إن" التي للجزاء، و "إذا" الزمانية...و هي جميعا القرائن التي لا يليها إلاّ الفعل»[25]ج8 ص 132.

و يعني بذلك أنّه لمّا كانت "قلّما" تحدّد موضعا للفعل بعدها، على أساس أنّها لا تدخل إلاّ على الأفعال وجب عندها تقدير الفعل في هذا الموضع إن لم يظهر إلى اللفظ ليجعله العامل في الاسم الظاهربعدها، و لم يجز حمله على الابتداء.

و يسلك سيبويه هذا المسلك نفسه في الاستدلال على أنّ العامل في الفعل المضارع بعد "لام التعليل" و "حتى" إنّما هو "أن°" المضمرة و ليست هذه الأدوات، ذلك لأنّ هذه الحروف لا يليها إلاّ الاسم في الأصل يقول: «اعلم أنّ "أن°" لا تظهر بعد "حتى" و"كي" كما لا يظهر بعد "أمّا" الفعل في قولك: أمّا أنت منطلقا انطلقت، و قد ذكر حالهما فيما مضى و اكتفوا علن إظهار "أن°" بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، و أنّهما ليسا ممّا يعمل في الفعل، و أنّ الفعل لا يحسن بعدهما إلاّ أنّ يحمل على "أن"»[3] ج3 ص7.

و يقول: «هذا باب الحروف التي تضمر فيها "أن" و ذلك "اللام" التي في قولك: جئتك لتفعل و حتى، و ذلك قولك:حتى تفعل ذاك ، فإنّما انتصب هذا "بأن" ، و "أن" ههنا مضمرة و لو لم تضمرها لكان الكلام محالا، لأنّ اللام و حتى إنّما يعملان في الأسماء فتجرّان و ليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت "أن" حسن الكلام لأنّ "أن" وتفعل بمنزلة اسم واحد»[3] ج3 ص 06،05.

و إذن فإنّ اختصاص "كي" و "حتى" بالدخول على الاسم و العمل فيه،و بعبارة أخرى فإنّ الموضع الذي يليهما هو موضع خاص بالاسم في الأصل، هو الأمر الذي جعل سيبويه يضمر بينهما و بين الفعل الذي دخلا عليه عاملا هو "أن°"، فاستقام بذلك الكلام لأنّ "أن و يفعل" بمنزلة اسم واحد، و هو ما يؤكّده ابن السراج فيقول: «و ذلك نحو قولك: جئتك لتعطيني و لتقوم و لتذهب، وتأويل هذا جئتك لأنّ تقوم،جئتك لأنّ تعطيني،ولأنّ تذهب،و إن شئت أظهرت فقلت لأنْ في جميع ذلك... و يدلّك على أنّه

لا بدّ من إضمار "أن" هنا إذا لم تذكرها أنّ لام الجرّ لا تدخل على الأفعال، و أنّ جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعال و كذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء»[5]ج2 ص 150.

و من المفيد أن ننبّه في هذا السّياق أنّ سيبويه كثيرا ما كان يستدلّ على العامل بالموضع في مدرج الكلام ، و ذلك باستبدال عنصر بعنصر آخر في موضعه ، و مثل ذلك قوله: «و تقول إذن عبد الله يقول ذاك لا يكون إلاّ هذا، من قبل أن "إذن" الآن بمنزلة إنّما و هل، كأنّك قلت: إنّما عبد الله يقول ذاك، و لو جعلت "إذن" ههنا بمنزلة "كي" و "أن" لم يحسن من قبل أنّه لا يجوز لك أن تقول: كي زيد يقول ذاك، و لا: أنْ زيد يقول ذاك، فلمّا قبح ذلك جعلت بمنزلة "هل" و "كأنّما" و أشباهها»[3] ج3ص15.

فلننظر إلى طريقة سيبويه و هو يستتدلّ على أنّ "إذن" في هذا السّياق لا تعمل شيئا،و ذلك بمجرّد استبدالها بما يبدو كأنّه نظيرها ممّا يعمل، وهما: "كي" و "أن" ، و لمّا يلاحظ أنّ هذا الموضع يمتنع عنهما و لا يستقيم بهما الكلام يستنبط حكما و هو أنّ "إذن" في هذا الموضع ليست بمنزلة "كي" و "أن" و لا تعمل عملهما، و إنّما هي ههنا بمنزلة "هل" و "كأنّما" ممّا لا يعمل.

و نظير ذلك أيضا استدلال سيبويه عن طريق الاستبدال في الموضع على عدم إعمال "حتى" ، و أنّها بمنزلة "إذا" ممّا لا يعمل في بعض المواضع ، يقول: «و يدلّك على "حتى" أنّها حرف من حروف الابتداء أنّك تقول: حتى إنّه ليفعل ذاك، كما تقول: فإذا إنّه يفعل ذاك»[3]ج3 ص18،19.

يريد سيبويه أنّ "حتى" ها هنا ابتدائية بمنزلة "إذا" ، فهي لا تعمل شيئا فيما بعدها، و خلص إلى هذا الحكم عن طريق استبدالها بـ "إذا" في موضعها في قولهم: حتى إنّه ليفعل ذاك، فتبيّن له بذلك أنّ هذا الموضع ليس بموضع إعمال لصلاحية دخول "إذا" في هذا الموضع، و على هذا الأساس خلص إلى أنّ "حتى" ليست بمنزلة "كي" و "أنْ" ممّا يعمل.

و على هَدْي مبدأ الاستبدال في الموضع دائما نجد سيبويه يستدلّ على ذهاب الجزاء من أسماء الشرط يقول: «هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة "الذي"، وذلك قولك: إنّ من يأتني آتيه وكان من يأتين آتيه، وليس من يأتين آتيه، وإنّما أذهبت الجزاء من ههنا لأنّك أعملت "كان" و "إن"، ولم يسغ لك أن تدع "كان" وأشباهه معلّقة لا تعملها في شيء ،فلمّا أعملتهنّ ذهب الجزاء، و لم يكن من مواضعه ،ألاّ ترى أنّك لو جئت "بإنْ" و "متى" تريد: إنَّ إن ْ و إنَّ متى، كان محالا، فهذا دليل على أنّ الجزاء لا ينبغي له أن يكون ههنا بـ"من" و "ما" و"أيّ"»[3]ج3 ص71،72.

فلننظر كيف يستبدل سيبويه "منْ" بـ "إن" و "متى" الشرطيتين في موضعها و لمّا يلاحظ أنّ هذا الموضع أو السّياق يمتنع عنهما ولا يستقيم بهما الكلام، يتّخذ من ذلك دليلاعلى أنّ (منْ) اسم موصول معمول فيه و ليس اسم شرط عاملا ،«لأنّ حرف الجزاء إذا دخل عليه عامل أزاله عن حرف الجزاء»[5]ج2 ص165.

و نظير ذلك أيضا قوله: «فمن ذلك قولك: أتذكر إذ مَنْ يأتينا نأتيه، و ما مَنْ يأتينا نأتيه،وأمّامن يأتينا فنحن نأتيه، وإنّما كرهوا الجزاء ههنا لأنّه ليس من مواضعه،ألا ترى أنّه لا يحسن أن تقول: أتذكر إذ إن تأتنا نأتك، كما لم يجز أن تقول: إنَّ إنْ تأتنا نأتك، فلمّا ضارع هذا الباب باب "إنَّ" و "كان" كرهوا الجزاء فيه»[3]ج3 ص74.

و هكذا يتّضح منهج سيبويه القائم على أساس الاستبدال في الموضع بين الوحدات اللغوية،فهو حينما يريد أن يثبت أن موضعا ما ليس بموضع إعمال يستبدل موضع ما لايعمل بعامل هوفي الأ صل من بابه فيجد أنّ الكلام محال، ولا يجري الاستبدال في الموضع بين العوامل و ما لايعمل حتى وإن كانا في الظاهر من باب واحد لأن ما يقع في موضع واحد منها يجمعها حكم واحد، فلا تقول مثلا: "إنَّ إنْ يأتينا آتيه" في قولك: إنّ من يأتينا آتيه، باستبدال "من" بـ "إن" لأنّه لا يستقيم بها الكلام، فكان ذلك عنده دليلا على أنّ "من" لا تعمل في هذا الموضع، وأنّها ليست بمنزلة "إن" العاملة، و إنّما هي بمنزلة اسم موصول "الذي" و هو ما يوضّحه "ابن السراج" بقوله: «و ينبغي أن تعلم أنّ المواضع التي لا يصلح فيها "إنْ" لا يجوز أن يجازى فيها بشيء من هذه الأسماء البتّة ،لأنّ الجزاء في الحقيقة إنّما هو بها »[5]ج2 ص 161،فما لا يمكن إحلاله في موضع (إنْ) الشرطية ليس بمنزلتها في الحكم.

و بذلك يتّضح جليا أنّ مفهوم الموضع عند الخليل و سيبويه معيار للدلالة على ما هو بمنزلة واحدة،فما يمكن استبداله بغيره في موضع واحد من العوامل إنما يكون حكمها واحد في العمل.

و على هذا الأساس دائما استدلّ "سيبويه على ذهاب الجزاء من "إذا"، أي عدم إعمالها، و إن تضمّنت معنى الشرط، و ذلك باستبدالها بأمّ باب الجزاء "إن" يقول: «و سألته عن "إذا ما منعهم أن يجازوا بها فقال الفعل في "إذا" بمنزلته في "إذ"، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا في ما تستقبل بمنزلة "إذ" فيما مضى، و يبيّن هذا أنّ (إذا) تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البسر كان حسنا و لو قلت: آتيك إن احمّر البسركان قبيحا، "فإن" أبدا مبهمة و كذلك حروف الجزاء، و "إذا" توصل بالفعل، فالفعل في "إذا" بمنزلته في "حين" كأنّك قلت: الحين الذي يأتيني فيه آتيك فيه»[3]ج1 ص 433.

فالملاحظ أنّ "إذا" لا تعمل فيما بعدها و إن حملت معنى الشرط، و قد توصّل سيبويه إلى هذا الحكم لعدم صلاحية وقوع "إن°" في موضعها و هي أم الجزاء، فلمّا استحال الكلام تبيّن له أنّها ليست بمنزلتها من حيث "العمل" و أنّها بمنزلة "إذ" لصحة وقوعها في موضعها .

فهذه أمثلة متفرّقة حاولنا أن نستعين بها لنبيّن أنّ للموضع- باعتباره مكانا في مدرج الكلام- موقعا ملحوظا يلتفت إليه، و دورا واضحا يعوّل عليه لتحديد العوامل و الاستدلال عليها في التحليل اللغوي عند النحاة العرب.

2.2 .مفهوم الموضع باعتباره مكانا في الحدّ و المثال

رأينا فيما سبق أنّ سيبويه يعني بالموضع في المستوى التّركيبي أنّه مكان في مدرج الكلام يتحدّد بقرائن سياقية ترد قبل العنصر اللغوي أو بعده ،ويربط العناصر التي تقع في نفس الموضع بحكم واحد، وقد توصّلنا إلى أنّه مفهوم اعتباري تقديري مجرّد، فقد لا يظهر الموضع في اللفظ إلاّ أنّه مع ذلك متصوّر في البنية المقدّرة للكلام ،وقد دلّت عليه تلك القرائن، لكن قد يرد مفهوم الموضع عنده بمعنى أنّه مكان في الحدّ أو المثال ،وليس في مدرج الكلام أو السّياق اللفظي، والحدّ أو المثال كما تبيّنه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في الكتاب هو البنية المكوّنة من العامل، ومعمولاته ، فللجملة عند سيبويه والنحاة الأولين «صيغة لفظية خاصّة وليست هي الصّيغة الخطابية المتكوّنة من المسند والمسند إليه ، وإلاّ فلم احتاج أولئك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ أو المبني عليه، ولماذا احتاجوا إلى تصوّر عنصر لفظي هام هو العامل وما يتعلّق به من معمول؟»[52]ص12.

وقد عكف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح على استنطاق نصوص "الكتاب" فوضّح من خلالها الكيفية التي مارسها النحاة العرب لاستنباط هذه البنية المجرّدة الجامعة والمشتركة بين الأنواع الكثيرة من الجمل ،وهي ما يعرف بالقياس العربي. فما علاقة مفهوم القياس عند العرب بمفهوم الموضع في هذا المستوى؟

1.2.2.الاستدلال بالقياس على الموضع:

من المعلوم أنّ النّحاة العرب الأوّلين لم يكن من اهتمامهم النّظر في الوحدات اللّفظية في ذاتها، ومن ثمّ لم يحاولوا أن يشخصوها بأوصافها السكونية أو بما تخالف بها غيرها من هذه الصّفات، إنّما الذي كان يهمّهم بالدّرجة الأولى هو كيفية تحصيلها وتحقيقها، فكانوا يبحثون عن مقاييس أو ضوابط تضبط هذه الكيفيات على حسب ما كانت تؤدّيها العرب الموثوق بعربيتهم، فغاية الباحث اللغوي آنذاك

كانت تتجاوز «الوصف والتصنيف إلى ما هو أهمّ من ذلك ،وهو بناء المثل والأنماط الصورية التي تكون كالتّمثيل والتقدير للمثل الخفيّة (وهي غير ثابتة في ظاهر اللفظ) التي يفرّع عليها المتكلّم العبارات بدون ما شعور منه»[20]ص20.

وتحقيقا لهذه الغاية لجأ النحاة إلى فكرة القياس أو الحمل باعتباره المنهج القويم الذي كفل لهم ذلك، فتمكّنوا من إحصاء مختلف أبنية الكلمات المتصرّفة في العربية- كما رأينا ذلك سابقا- والتي تزيد عن ثلاث مئة بناء، ونفس الشيء حصل في مستوى اللفظة؛ حيث تمكّن النحاة من تجريد البنية اللفظية لكلّ من الاسم والفعل، وهذا ما وضّحه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح فتوصّل إلى أنّ اللفظة الاسمية تبنى على مثال واحد يتكوّن من ستّة مواضع، موضعين على يمين النواة وثلاثة مواضع على يسارها ،بينما جرّد للفظة الفعلية ثلاثة حدود أو مُثل تبعا لأقسام الفعل الثلاثة الماضي والمضارع والأمر، و هذا كلّه تمّ لهم عن طريق القياس.

بقي فقط أن نقول: إذا كان الأمر كذلك في هذين المستويين فهل مكنّهم هذا الإجراء من استنباط مثال أو بناء في مستوى الجملة كذلك؟

وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الجزء من البحث.

ولن أذهب بعيدا إذا قلت إنّ هذا حامل بالفعل، فقد كشفت القراءة الجديدة للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح عن وجود هذا المفهوم (الحد أو المثال) في المستويات العليا وهو الأمر الذي قد يعيب عن الدّارسين المعاصرين- فمفهوم المثال عنده «غير منحصر في مستوى المفردات (أي في أوزانها)، بل يتجاوزها إلى ما هو أعلى منها، فللتراكيب أيضا مُثل يبنى عليها الكلام، وليست كما سنراه هي الترتيبات المختلفة الفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر"... بل هي مثل أكثر تجريدا، فللجمل المفيدة بنى لا تتمثّل في ترتيب عناصرها، بل في مثال اعتباري يحصل في مستوى أعلى من التجريد الإنشائي»[9] ج1 ص 321، وقد توصّل إليه النّحاة «باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمّونه بحمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو ههنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكوّن من عنصرين: زيد منطلق، فيحملون عليها أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل هذه النواة بالزوائد، وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمّى في الرّياضيات الحديثة بالتطبيق، وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طردا وعكسا »[52]ص12.

ويمثّل هذه العملية الحملية في الشكل التالي:

الجدول رقم 35: تمثيل لطريقة استدلال النحاة بالقياس على الموضع

1	ø	زيد	منطلق
2	إنّ	زيدا	منطلق
3	كان	زيد	منطلقا

فكلّ هذه التراكيب المحمولة بعضها على بعض متكافئة في البنية من حيث إنّها تتضمّن نواة واحدة وهي الأصل (لعدم دخول أي زيادة عليه) وتفرّع عليها الفروع بهذه العملية التحويلية التي هي زيادة الزوائد، «وعند ذلك يتّضح لهم أنّ هذا الجدول هو في الحقيقة قياس وحدّ ومثال (مثل المُثل التي توجد في المستويات التي تحتها)»[9]ج1ص253،254 ، وكل هذه الجمل تجمعها بنية واحدة وهي : عامل +معمول أول + معمول ثان.

ولا شكّ أنّ كيفية استنباط البناء أو المثال في هذا المستوى يمثّل في الوقت نفسه المنهجية التي تمّ بواسطتها اكتشاف المواضع البنويّة للكلام العربي، ذلك أنّ المثال أو الحدّ عند النّحاة العرب ما هو إلاّ «مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا يدخل في بعضها ،وقد تخلو منها، العناصر الأصلية وفي بعضها الآخر الزائدة»[9]ج2ص16.

وهذا ما يصرّح به الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح موضّحا «كيفية اكتشاف المواضع أو استنباط البنى والمثل عند النحاة الأوّلين وهو كالتالي :

1- بحمل عبارة على عبارات أخرى من جنسها لبيان تكافئها (على المحور التركيبي) إن كان هناك تكافؤ.

2- بمقارنة ترتيب عناصر كل عبارة لاكتشاف الترتيب المشترك بينها (على المحور التصريفي الاستبدالي) والتركيب بين هاتين العمليّتين- وهو القياس التمثيلي العربي- ينتج منه المثال أو البنية المجرّدة التي تجمع بين هذه العبارات من حيث بنيتها ليس إلاّ، وهذا هو الجامع الذي به يتعادل الحكم»[9]ج2ص15،16.

كما أظهر لهم هذا الحمل العلاقات البنوية التي توجد بين هذه التراكيب، فالموضع الذي يشغله كلّ من "إنّ" و "كان" فارغ في التركيب(1)، ويعني هذا أن (1) يحتوي بالمقارنة مع باقي الزوائد أو العوامل العلامة العدمية "ø" والتي تدلّ على أنّ العامل لا لفظ له، وهو الذي يسمّيه النحاة الأوائل

بالابتداء، ويسمّى أيضا التعرية من العامل اللفظي كما يسمّى موضع الابتداء ،والعامل يؤثر في المعمول الأول والثاني من حيث اللفظ والمعنى، وبدون عامل لفظي أو معنوي فليس هناك بناء.

ولابّد من التنبيه إلى أنّ الترتيب جانب أساسي في البنية ، فقد لاحظ النّحاة أنّ أحد المعمولين لا يمكن بحال أن يتقدّم على عامله، وهو الذي لا يستغني عنه العامل فسمّاه الخليل وسيبويه المعمول الأوّل، فالعلاقة بينهما هي علاقة بناء لا وصل ، «يكوّن العامل مع هذا المعمول زوجا مرتّبا على حدّ تعبير الرياضيين»[9]ج1ص254.

كما عمد النحاة إلى حمل الجملة الفعلية على الجملة الاسمية للحصول على بناء واحد يجمعهما، وذلك باهتدائهم إلى أمر مهمّ،وهو أنّ الفعل لابدّ له من فاعل ولا يتقدّم على فعله إطلاقا-وإلاّ تغيّر البناء- وهذا ما يوضّحه سيبويه في قوله: «ضربت زيدا هو الحدّ لأنّك تريد أن تعمله (أي الفعل) وتحمل عليه الاسم كما كان الحدّ: ضرب زيد عمرا،حيث كان "زيد" أوّل ما تشغل به الفعل»[3]ج1 ص41، ويقول: «عبد الله في: كم عبد الله ماكث يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: كم رجلٌ ضرب عبد الله»[3] ج1 ص292، وقوله أيضا: «أمّا ضربت وقتلت فإنّ الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ»[3]ج1ص393.

فالملاحظ أنّ سيبويه يتمثّل هذه العملية الحملية الحاصلة بين بنية الجملة الفعلية وبنية الجملة الاسمية، فيتبيّن له أنّ الفعل في أوّل الجملة الفعلية إنّما هو بمنزلة الابتداء والنواسخ، وهذا ما عبّر عنه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في جدول حملي دقيق نعرضه على النحو التالي:[52]ص13.

الجدول رقم 36: طريقة استنباط مثال الجملة العربية

يتّضح من خلال هذا الجدول أنّ النّحاة المؤسسين انطلقوا في هذا المستوى من أقلّ ما يمكن أن يبنى من الكلام لاكتشاف البناء أو الوصل في مستوى أعلى من اللفظة، «وكل لفظة أصلا كانت أو فرعا تعتبر كأقلّ ما يمكن أن ينطق به ممّا يصلح أن يكون مبنيا على إسم آخر أو فعل أو مبنيا عليه اسم آخر أو فعل [20]ص35،فوجدوا أنّ مثل هذا يتحقّق في الكلام المتكوّن من لفظتين مثل: زيد منطلق وانطلق زيد، ففي العبارة الأولى "زيد" مبني عليه اللفظ الآخر، أمّا في المثال الثاني "زيد" مبني على غيره، وانطلاقا من هذا لجأوا إلى عملية الزيادة مثلما فعلوا في مستوى اللفظة لزوائد تدخل على اللفظة دون أن تفقدها بناءها ونواتها ووحدتها، فوجدوا أنّ هناك عناصر تدخل على يمينها فتغيّرإعرابها وتزيد في معناها الأصلي.

وانطلاقامن هذا حدّد النّحاة العرب «المواضع التي تختصّ بها كل وحدة ومجموع هذه المواضع المرتبة تكون مثالا»[9]ج1ص264، فتوصّلوا إلى أنّ «مثال التركيب في مستوى الجملة المفيدة يتكوّن من: موضع العامل (ع) يدخل فيه الابتداء والنواسخ والناسخ، و يكون الفعل غيرالناسخ بمنزلة وموضع المعمول الأول (م1) ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يقوم مقامهما)، وموضع المعمول الثاني (م2) ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما): وهي النواة، وتلحق بهذه النواة مواضع للعناصر المخصّصة(خ)»[9]ج2ص16.

وقد بيّن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أنّ هذه الزوائد التركيبية (المخصّصات)، هي « جميع العناصر التي يمكن أن يستغنى عنها ،وعلاقتها بالعامل والمعمولين علاقة وصل إلاّ أنّها تتأثر لفظا

ومعنى بالعوامل»[9]ج1ص329،وهذه الزوائد على النّواة اللفظية هي «الحال والتمييز كمعمول زائد للفعل لا الاسم مثل: طاب زيد نفسا لا عشرون درهما، والظرف والمستثنى المنصوب فقط والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول المطلق»[52] ص15، وكل مخصّص منها له موضع في البنية العاملية.

وبتعبير رياضي دقيق يعمد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إلى صياغة هذه الكيانات المجرّدة (ع، مع$_1$، مع$_2$، خ) صياغة رياضية تعبّر بدقة عن قوانين بناء الجملة العربية، والتي لا تخلو أيّ منها في بنائها من هذا النّمط، فكانت على الشكل التالي:

[(ع ←م$_1$) ± م$_2$] ± خ[9]ج1 ص311.

حيث أن ع: العامل، م$_1$: المعمول الأول، م$_2$: المعمول الثاني، والقوسان مع السّهم: الزوج المرتّب، وما بين المعقوفين النّواة، خ: المخصّصات، والعلامة (±) زائد ناقص تعني أنّ الجملة قد يكون فيها فعل وفاعل دون مفعول به.

أمّا المراد فهو أنّ هذا الحمل (أو القياس) فقد وضّح أهميّة ما يسمّى بالموضع، «وأهميته لا كحيّز في مدرج الكلام-في مستوى الجملة- بل في المثال المستنبط من الحمل المشار إليه، فالعلاقات الحملية أي التّحويلية بين الجمل هي التي تؤدي إلى معرفة المواضع المثالية وما عسى أن تحتوي عليه، وقد يكون محتوى الموضع لاشيء، فالصّفر في هذه الصّياغة يقوم بدور هام جدا»[9]ج1ص304.

وهذا التّمييز بين الموضع في مدرج الكلام والموضع في الحدّ مهمّ جدا،لأنّه يمكّن المحلّل من أن يتجرّد من ظاهر اللفظ ليستخرج البنية الحقيقية للجملة لا ما يظهر من ذلك في التسلسل الكلامي، ويحصل بذلك على مثل وأنماط، وذلك ليشمل المثال أكبر عدد ممكن من التراكيب، فالحدّ أو المثال به «يتحدّد الموضع الخاص بكل عنصر، فموضع العامل مثلا ليس هو مكانا معينا في مدرج الكلام بل هوموضع في داخل الحدّ والمثال، ثم إنّ العامل أو المعمول 1 شيء ومحتواه شيء آخر، مثل فاء الكلمة أو عينها أو لامها شيء ومحتواها شيء آخر، فقد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو "إنّ" وأخواتها أو تركيب مثل: "حسبت" (وهي جملة) بل حتى عامل ومعمول 1 ومعمول 2 مثل: (أعلمت عمرا) فكل ذلك عامل»[52]ص14،وقد يأتي موضع العامل فارغا فيكون العامل هو الابتداء أي التعري من العامل اللفظي- وقد عبّر عنه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بالعلامة العدمية- أو العامل الصّفر، وهو «ما يسمّيه النّحاة بعد سيبويه بالعامل المعنوي في مقابل اللفظي، والعامل سواء كان ملفوظا أو غير ملفوظ فموضعه ومن ثم دوره وتأثيره موجودان لا يزولان»[9]ج1ص329، وعلى هذا الأساس

فالمبتدأ في اصطلاح النحويين «هو العنصر الذي يأتي في موضع لا يؤثر فيه ما قبله أو يكون ما قبله موضعا فارغا، وهذا الموضع الفارغ هو الذي يستطيع أن يملأه العامل»[11]ص97،98.

فالدّليل على وجود العامل المعنوي (عامل الابتداء) هو وجود تأثيره رغم عدم وجوده اللفظي، فقد رأينا أنّ العوامل اللفظية تتعاقب على موضع الابتداء، وقد جعلها النّحاة علامات دالّة على إعراب، إمّا على نصب الأول ورفع الثاني كـ "إنّ" وأخواتها أو نصب ونصب الثاني مثل "ظننت" وأخواتها، أو رفع الأول ونصب الثاني مثل "كان" وأخواتها أمّا غيابها أو خروجها من هذا الموضع فقد عدّها النّحاة أيضا علامة دالّة –وإن كانت علامة عدمية- على رفع بعدها، فموضع الابتداء ليس موضعا حذف منه العامل- بل هو علامة دالة على أنّ ما يأتي بعدها رفع الأول ورفع الثاني، وهو ما عبّر عنه ابن الأنباري ردّا على من زعم أنّ التعرّي أو التجرّد لا يكون عاملا يقول: «فإن قيل فلم جعلتم التعرّي عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأنّ العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء...إذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملا»[30]ص80.

وما يحدث في موضع العامل- من تعاقب أشياء كثيرة في موضعه- يحدث أيضا في موضع المعمول، فقد يأتي في موضعه اسم مفرد معرب وهو الأصل كقولنا: جاء محمد، وقد يحلّ في هذا الموضع اسم مبني كقولنا: أين زيد؟ أو تركيب كالمصدر المؤوّل في نحو قولك: يسرني أن تحضر أو جملة مثل قولنا: زيد أبوه قائم، كما قد يرد موضع المعمول فارغا بإضمار شيء فيه كقولك مثلا: "رسالة" كجواب للسّؤال: ما بيدك؟ أو ما هذا؟ وغيرها من التحويلات التي تحدث داخل مواضع المثال أو الحدّ، وسترى تفصيل ذلك فيما يأتي من البحث.

وعلى هذا الأساس يتّضح أنّ الموضع ههنا ليس مكانا ثابتا بالضرورة في مدرج الكلام، فهو الحيّز الذي يمكن أن يشغله عنصر معيّن في البنية ويمكن أن ينعدم هذا العنصر تماما،فـ «الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه، فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا ممّا يدخل فيه»[9]ج1 ص249، فهو مفهوم اعتباري تقديري يشبه تماما مفهومه في المستوى الإفرادي ومستوى اللفظة، وقد وضّح الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح اعتبارية هذا المفهوم في قوله: «فبالنسبة إلى جملة مثل: "كتاب" كجواب للسؤال: ما هذا؟ أو ما بيدك؟ ففيها ثلاثة مواضع، وهي موضع الابتداء وموضع المبتدأ وموضع الخبر، ولم يظهر في اللفظ إلاّ عنصر واحد في موضع الخبر، وكان يمكن أن تأتي كلمة "هذا" في موضع المبتدأ بل وحرف التوكيد "إنّ" مع هذا إن رأى المتكلم أنّ التوكيد ههنا ضروري (بحسب مقتضى الحال)»[9]ج2 ص12،13.

إذن فالموضع عند النّحاة العرب هو موقع تقديري واعتباري،أي مجرّد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب، وقد يكون خاليا فلا يظهر فيه اللفظ ،«فهو وضع معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظا أو تقديرا، فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلاّ أنّ مواضعها موجودة متصوّرة مرسومة في مثال الجملة، أي في نمطها وقياسها»[9] ج2 ص 13.

وممّا يترتّب عن هذا التصوّر أمر مهمّ جدّا،وهو أنّ موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها،« والدّليل على عدم تطابق الموقع المحصّل المحسوس للوحدة والموضع عند النحاة العرب باعتباره مكانا في الحدّ أو المثال هو تمييزهم بين حالة الوحدة التي هي عليه في اللفظ وما ينبغي أن تكون عليه بحسب ما يقتضيه القياس أو الباب»[9]ج2 ص12.

لذلك نجد النحاة العرب لا يستخدمون مصطلح "الموضع" إلاّ فيما خرج عن أصل بابه، وهو ما يعبّر عنه "ابن السراج" في قوله: «الأشياء التي يقال أنّ لها موضعا غير لفظها على ضربين: أحدهما اسم مفرد مبني،والضّرب الآخر اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم، فيقال: إنّ الموضع للجميع، فإذا كان الاسم معربا مفردا ،فلا يجوز أن يكون له موضع، إنّما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب، فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب»[5]ج2 ص 61.

وهذا ما توضّحه السّياقات الكثيرة التي ورد فيها مصطلح "الموضع" عند سيبويه، ومن ذلك مثلا قوله «وتقول: بلغني أنّك منطلق، فأنّك في موضع اسم مرفوع»[3]ج3 ص120.

فقوله في "موضع اسم مرفوع" تعبير عن إمكانية استبدال الجملة الاسمية (أنّك منطلق) باسم مفرد معرب مرفوع ،هو الأصل الذي يقتضيه القياس في أصل الوضع.

ويمكن تمثيل تقدير سيبويه عن طريق المواضع البنوية للكلام على النحو التالي:

الجدول رقم 37 :تفسير مفهوم التقدير عن طريق الموضع

موضع العامل	موضع المعمول المنصوب	موضع المعمول المرفوع
	أو ما بمنزلته	أو ما بمنزلته
بلغـ	ني	انطلاقك
بلغـ	ني	أنّك منطلق

يظهر من خلال الجدول أنّني وضعت "أنّ" ومعموليها في موضع واحد من البنية العاملية، وهو موضع المعمول المرفوع أي موضع الفاعل، وإن كانت "أنّ" في حدّ ذاتها تعتبر عاملا في موضع "الكاف" بعدها وفي لفظ "منطلق" أيضا، وهذا لأنّها ومعموليها بمنزلة اسم واحد في هذا الموضع، فقد كشف هذا القياس أو الحمل عن الاستبدال الذي جرى في موضع الفاعل الذي حقّه أن يكون اسما مفردا معربا مرفوعا إلاّ أنّه عدل عن هذا الأصل في مدرج الكلام وذلك بحلول "أنّ" ومعموليها في موضعه، ولذلك عمد سيبويه إلى تقديره.ومثل ذلك أيضا قوله: «فإذا قلت: يوم الجمعة صمته فصمته في موضع مبارك»[3]ج1 ص84،فالموضع المقدّر والمفترض للخبر هو اسم مفرد مرفوع، وإن كان مغيّرا في الكلام، حيث استبدل الأصل في هذا الموضع و هو الإسم المفرد بجملة فعلية.

ويمكن تمثيل هذا الاستبدال في الموضع الذي جرى في موضع الخبر في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 38:التحويل عن طريق الاستبدال في الموضع

المبتدأ	متممه	موضع الخبر أو ما بمنزلته
يوم	الجمعة	مبارك
يوم	الجمعة	صمته

من الواضح أنّ سيبويه يقدّر ههنا إسما مفردا معربا مرفوعا (مبارك) في موضع (صمته) ، لأنّه الأصل الذي يستحقّه موضع الخبر في أصل الوضع، إلاّ أنّه خرج مغيّرا في الاستعمال، وذلك باستبداله بجملة وهذا ما كشف عنه القياس أو الحمل المشار إليه.

ومما يؤكّد أنّ الموضع في الحدّ لا يمكن أن يكون الموقع الظاهر في اللفظ،أي بظهور لفظة محسوسة في مكان معين من الكلام أمران:أولا «اعتبار النحاة الموضع الذي تظهر فيه الوحدة في مستوى التراكيب واحدا سواء قدّمت أو أخّرت وذلك مثل: "ضربت زيدا" ،"وزيدا ضربت"، فهذا يدلّ على أنّ الموضع المقصود عندهم غير الموقع اللفظي»[9]ج2 ص 12، ومن ذلك ما يذهب إليه "ابن السراج" في قوله: «فلو قلت: غلامَه ضرب زيد كان جيّدا، فكان هذا بمنزلة: ضرب زيد غلامه، ولو رفعت الغلام، كان غير جائز لأنّه إضمار قبل الذكر فلا يجوز أن ينوي به غيره، فإن قال قائل: فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم؟ قيل له: إذا قدم ومعناه التأخير فإنّما تقديره والنيّة فيه أن يكون مؤخّرا وإذا كان في موضعه لم يجز أن تعني به غير موضعه، ألا ترى أنّك تقول: ضرب غلامَه زيد، لأنّ "الغلام"

في المعنى مؤخرًا، والفاعل على الحقيقة قبل المفعول، ولكن لو قلت: "ضرب غلامَه زيدا" لم يجز لأنّ "الغلام" فاعل وهو في موضعه، فلا يجوزأن تنوي به غير ذلك الموضع »[5]ج1 ص87.

وهذا يؤدّينا إلى أن نقيم تمييزا هاما بين «المرتبة في الذّكر والمرتبة في التقدير(الرّماني)، أي بين الموضع وبين محلّ اللفظة في تسلسل الكلام، فزيد في:"منطلق زيد" هو في موضع المبتدأ حتى ولو كان مؤخّرا في الذّكر»[9]ج1 ص310.

والأمر الثاني الذي يؤكّد أنّ الموضع عند النّحاة العرب الأوّلين هو مكان اعتباري تقديري وليس مكانا ثابتا في مدرج الكلام هو «إطلاقهم كلمة الموضع على الخالي من كل وحدة، وبعبارة أوضح على الموقع الذي كان يمكن أن تظهر فيه وحدة تنتمي إلى الباب من الوحدات التي تدخل عادة في هذا الموضع»[9]ج2 ص 12.

وهو ما يذهب إليه سيبويه في تحليله لمَثل من أمثالهم يقول : «اللّهم ضبعا وذئبا إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللّهم اجمع فيها ضبعا وذئبا وكلّهم يفسّر ما ينوي، وإنّما سهل عندهم،لأنّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار»[3]ج1 ص255.

من الواضح أنّ سيبويه يقدّر لكلّ من "ضبعا وذئبا" عاملا مضمرا باعتبار أنّ النّصب لا يكون إلاّ بعامل، فهو ههنا يثبت للفعل موضعا في التقدير،وإن كان لم يظهر إلى اللفظ.

ولا شكّ أن تمثّل النحاة الأوائل لمفهوم الموضع بهذا الاعتبار-أي باعتباره مكانا في الحدّ أو المثال وليس في مدرج الكلام- هو الأمر الذي سمح لهم باكتشاف ظاهرة خطيرة في اللغة العربية وفي جميع اللغات البشرية، وهي ما يعرف بظاهرة الإطالة (أو التكرار والتثنية) كما يعبر عنها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، وهي الظاهرة التي سمحت لهم بتفسير العديد من التراكيب التي يبدو ظاهرها في غاية من التعقيد، حيث «لاحظوا أنّ المواضع البنوية للكلام(أشرنا إليه بهذه الرموز:ع،م،خ) هي شيء آخر، وبعبارة أخرى العامل يمكن أن يحتوي على كلمة مثل "إنّ" و "كان" ويمكن أن يحتوي على لفظة مثل: "حسبت" أو حتى على تركيب مثل "أعلمت عمرا"، وكذلك هو المعمول الأول وذلك مثل: "أن تصوموا" فهو تركيب، وكذلك هو المعمول الثاني والمخصصات ببعض الشروط»[9]ج1 ص329،330، فبفضل هذا المفهوم استطاع النحاة اكتشاف التداخل الحاصل بين مستويات اللغة، وذلك مثل تضمّن أو احتواء وحدة من المستوى الأوسط وهو مستوى اللفظة لوحدات من المستوى الأعلى الخاص ببناء الكلام، بل للوحدات التي هي من نفس مستواها: لفظة في داخل لفظة أو بالأصح لفظة في موضع كلمة ، وهذا ثمرة من ثمرات القياس في النحو.

ويمكن توضيح هذه الظاهرة بالجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 39:تفسير ظاهرة الإطالة عن طريق الموضع

عا	مع1	مع2			مخ		
		عا	مع1	مع2	عا	مع1	مع2
Ø	زيد	يقول	Ø	ذاك			
سمعـ	ـت	زيدا			يقول	Ø	ذاك

لاشك أنّ هذا الحمل قد كشف عن البنية اللفظية لهاتين الجملتين، فالجملة الأولى: "زيد يقول ذاك" تتكون من ثلاثة مواضع أصلية هي: موضع العامل وهو الابتداء، ويرمز له بالعلامة العدمية وموضع المعمول الأول الذي حلّ فيه الاسم المفرد (زيد) ،وموضع المعمول الثاني الذي حدثت فيه إطالة حيث جاء في موضعه جملة مكونة هي أيضا من ثلاثة مواضع أولها موضع العامل وهو الفعل "يقول" ،وموضع المعمول الأول الذي ورد ضميرا مستترا حيث عمل الفعل "يقول" في موضعه ويعبر عنه بالعلامة العدمية ،وموضع المعمول الثاني: ذاك.

بينما تتكون الجملة الثانية: "سمعت زيدا يقول ذاك"، من أربعة مواضع هي موضع العامل وهو الفعل "سمع" وموضع المعمول الأول الذي احتله ضمير الرفع البارز فعمل العامل في موضعه لا في لفظه لأنّه مبني وليس معربا، وموضع المعمول الثاني: زيدا وموضع المخصص الذي حدثت فيه إطالة: حيث حلت جملة في هذا الموضع بدلا من الاسم المفرد المعرب، فيكون عمل العامل ههنا أيضا في الموضع لا في اللفظ ، وتتكون هي أيضا من ثلاثة مواضع: موضع العامل: الفعل "يقول"، وموضع المعمول الأول: الضمير المستتر وموضع المعمول الثاني الذي حلّ فيه الاسم: "ذاك".

وبذلك تتجلّى فائدة المثال المولّد أو الحدّ في هذا المستوى كما تبيّنت لنا أهميّة البناء أو الوزن بالنسبة للكلمة، لأنّه يمثّل في صيغة واحدة كلّ الأبنية التي تحتملها الجملة العربية، فمن ناحية الحكم الإعرابي المعمول الأول هو دائما فاعل أو مبتدأ وما بمنزلتهما، والمعمول الثاني مفعول به أو خبر وما بمنزلتهما،ولا علاقة بين هذه الأشياء والمعاني التي يقتضيها المسند والمسند إليه في حال معينة من أحوال الخطاب «لأنّ بنية اللفظ شيء ودلالة هذه البنية الجزئية في حالة معينة من الخطاب شيء آخر»[9]ج1 ص312.

وفائدة أخرى هي الحدّ من التقاليب التي تقتضيها قسمة التركيب، فليس هناك إلاّ ثلاث صور فقط محتملة بالنسبة للتراكيب العربية على اختلاف أبنيتها الظاهرة، وهي: (عا + مع)،(عا+ م$_1$ + م$_2$)،(عا + م$_2$ +م$_1$)، (م$_2$+ عا + م$_1$)، وهنا يتّضح الفرق بين ما هو خاص اللفظ و ما هو خاص بالمعنى.

ومن المفيد أن ننبّه ههنا أنّ هناك مستويين من التّجريد عند النّحاة العرب، وفي كلّ مستوى هناك مواضع باعتبار أنّ كلا المستويين يتعامل مع بنى مجرّدة غير الوحدات الإفرادية الظاهرة في السلسلة الخطية للكلام، المستوى الأول وهو أقلّ تجريدا وهو الذي ينتهي بالتراكيب العربية إلى بنيتين أساسيتين لا تتخلف عنها أية جملة:البنية الأساسية الأولى وتسمى الجملة الفعلية، وهي التي تتكوّن من الفعل والفاعل أو فعل وفاعل ومفعول وهي النواة.

والبنية الأساسية الثانية وتسمى الجملة الاسمية، وهي التي تتكوّن من مبتدأ وخبر، وهذا ما يوضّحه أحد الدّارسين فيقول: «والبنية الأساسية على مستوى الجملة متنوّعة، ولكن جميع الأنواع تنتمي إلى ما يمكن أن يسمى بالبنية المحورية، والبنية المحورية للجملة العربية ضربان: أحدهما البنية الأساسية للجملة الفعلية ،والآخر البنية الأساسية للجملة الاسمية»[53] ص247، وهو ما يذهب إليه أيضا "ممدوح عبد الرحمن" حيث يقول: «وقد أحكم النحاة القدامى... للتراكيب المختلفة وحدّدوا نمط الجملة بناء على ذلك، فكلّ تركيب منطوق إمّا أن يكون جملة اسمية أو جملة فعلية، وقد حاولوا تصنيف كلّ التراكيب المنطوقة في إحدى هاتين البنيتين الكبيرتين» [54] ص 60.

فعلى الرّغم من تمثّلهم لأهمّية القول بالبنية المجرّدة، والتي يطلق عليها "حماسة عبد اللطيف" مصطلح" البنية الأساسية"، وهو الأمر الذي تظهره التحليلات الإعرابية، إلاّ أنّهم يجعلون من هذا التصنيف المستوى الأعلى من التجريد يقول الأستاذ "حماسة عبد اللطيف": «أمّا البنية الأساسية فهي النظام اللغوي التجريدي الثابت لتصور تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته التي يعدّ "بناء الجملة" تنفيذا حيا واقعيا له، وبعبارة أخرى أقول: إنّ بناء الجملة هو التركيب المنطوق الذي يوحّد بين الفكرة النظرية والنطق الفعلي، فالبناء لا يكون إلاّ وفقا لصورة ذهنية سابقة»[54] ص 237.

أمّا المستوى الثاني وهو الأعلى تجريدا، فهو المستوى الذي يجعل للتراكيب العربية كلّها على اختلاف مظهرها الخارجي بنية جامعة واحدة هي التي عبّر عنها الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح": "بالمثال" أو "الحد"، ، وقد بيّن أنّه بمنزلة الوزن أو البناء بالنسبة للكلمة، كما توصّل إلى أنّه يتكوّن من موضعين أو من ثلاثة مواضع أصليّة هي على الترتيب: موضع العامل يليه موضع المعمول الأوّل فموضع المعمول الثاني، وقد تضاف إلى هذه النواة التركيبية زيادات وأطلق عليها مصطلح المخصّصات كالحال والتمييز وغيرها من المنصوبات.

وعليه فإنّ هذه البنية الجامعة والمشتركة هي نتاج التكافؤ الذي أظهره الأستاذ "الحاج صالح" بين البنيتين الأساسيين للجملة الفعلية والجملة الاسمية، أي بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وهي في الحقيقة اكتشاف لموجود، ذلك أنّ سيبويه- كما وضّحنا ذلك من قبل- قد تمثّل هذا التكافؤ وبشكل دقيق، وهو الإجراء أو القياس الذي يكشف عن أهمّية "عامل الابتداء" أو "العامل الصفر"، فبدونه لا يمكن إظهار هذا الوجه من التكافؤ بين هاتين البنيتين، «واللجوء إلى الصفر في جميع العلوم يجعلها ترتقي إلى أعلى الدرجات من التّجريد العلمي»[9]ج2 ص73.

ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 40: حمل البنية الأساسية للجملة الفعلية على البنية الأساسية للجملة الإسمية

Ø	مبتدأ	خبر
فعل	فاعل	مفعول به

كما يجدر بنا أيضا التّنبيه إلى أنّ مصطلح "الموضع" عند سيبويه والنّحاة المؤسّسين قد استبدل بمصطلح "المحلّ"، وهو المصطلح الذي شاع استخدامه في دراسات المتأخّرين- مع العلم أنّ سيبويه لم يستعمله مطلقا في الكتاب- وهم غالبا ما يحصرون مفهومه للدلالة على الوظيفة الإعرابية (أو الباب النحوي) للعناصر اللغوية داخل التركيب، وعليه فإنّ مقابلة مصطلح "المحلّ" بمصطلح "الموضع" مقابلة غير متكافئة، ذلك أنّ دلالة هذا الأخير (المحل) أضيق بكثير من دلالة مصطلح الموضع كما تصوّره سيبويه والنّحاة المؤسّسون، وهو المفهوم الذي تنبّه إلى أهمّيته في التّحليل اللغوي الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح" معتبرا إيّاه ركنا أساسيّا من أركان النظرية اللغوية العربية، وهذا بعدما استطاع أن يثبت – عن طريق فكرة التناظر الرياضي والقياس- أنّ مفهوم "المثال" غير منحصر في مستوى المفردات (أي أوزانها)، بل يتجاوزها إلى ما هو أعلى منها، فللتراكيب أيضا مُثُلٌ يبنى عليها الكلام، وهي ليست الترتيبات المختلفة الفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر... بل هي مَثَلٌ أكثر تجريدا، فللجمل المفيدة بنى لا تتمثّل في ترتيب عناصرها بل في مثال اعتباري يحصل في مستوى أعلى من التّجريد، و«هو حدّ تتحدّد به العناصر اللغوية، ولكنّه حدّ إجرائي لأنّه ترسم فيه جميع العمليات التي بها يتولّد العنصر اللغوي في واقع الخطاب»[9]ج1 ص 319، وهو كما رأينا «مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا يدخل في بعضها – وقد تخلو منها- العناصر الأصليّة وفي بعضها الآخر الزّائدة»[9]ج2 ص16.

ومجمل القول أنّ القياس (الحمل) هو الذي كشف عن المواضع البنوية للكلام، وهي حسب الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح" موضعان أو ثلاثة مواضع أصليّة هي موضع العامل وموضع المعمول الأول وموضع المعمول الثاني ومواضع زائدة للمخصّصات، يمكن أن يستغني عنها التركيب دون أن يزول بناءه، فالعلاقة بينها (أي للمخصّصات) وبين النواة علاقة وصل لا علاقة بناء، وإن كانت تضيف معاني جديدة من الناحية الدلالية أو المعنوية. كما كشف هذا الحمل أيضا عن اعتبارية هذه الكيانات المجرّدة، فهي متغيّرات تتعاقب عليها ثوابت، وهو الأمر الذي سمح بتفسير العديد من التراكيب المعقّدة في نظام العربية.

2.2.2.التحويل والتقدير وصلتهما بالموضع:

رأينا فيما سبق أنّ النحويين العرب لاسيما الأوائل منهم لم يقفوا قطّ عند وصف الأبعاد الشكلية لتراكيب اللغة، بل ضمّوا إلى هذا استكناها لأسرارها وغوصا وراء أعماقها، وكانت فكرة الموازاة والمقابلة بين التراكيب سائدة ومنتشرة في تحليلاتهم، «فتمكّنوا بذلك من عقد أواصر القربى "النسبيّة" بين المتباعدات "الشّكلية"، وهم في رصدهم الأمين للسّمات الشكلية، وتقريبهم للمتباعدات استنادا إلى عمق التراكيب ونسبة ما بينهما أبرزوا شخصية اللغة وذاتيّتها التي لا تتغيّر مع تحوّر الأشكال وتكوّن الظواهر»[54] ص 109، وقد كانت إقامة الأصول والاستدلال عليها أهمّ خطوة خطاها هؤلاء النّحاة، «وهي عندهم ثوابت ومعايير يردّون إليها ما خالفها في الاستعمال من فروع... لتبيّن وجه عدولها عنه وتفسيرها، وإدراجها تحتها، واكتشاف العلاقات التفريعية والقواعد التحويلية التي تربط الفروع بالأصول»[15] ص 283 ، فهم حينما رأوا «أنّ الجملة لا تبدو دائما على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلا نمطيا تخرج عنه بالزّيادة والحذف والإضمار والاستتار...»[6] ص 123 ، والتقديم والتأخير، والاستبدال في الموضع، وغيرها من وجوه العدول عن الأصل الذي ارتضوه لتراكيبهم، ولاشكّ أنّ القول بهذه التحويلات التي تجري داخل مواضع البنية العاملية أو المثال يرجع إلى إدراك «نحاة العربية أنّ اللغة في نظمها لا تخضع لقوانين آلية بحتة، وإنّما قد يعرض للكلم أحيانا في بعض أوضاع التركيب أو في الاستعمال عوارض تخرج عن هذه الآلية أنبه عليها سيبويه»[55] ص 30 في معظم أبواب كتابه، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار جلّ تحليلاتهم وتعليلاتهم إنّما هي «محاولة للتوفيق بين البناء المنطوق والبنية الأساسية للجملة، ذلك أنّ التفسير النحوي دائما له عينان إحداهما على بناء الجملة المنطوق، والأخرى على البنية الأساسية »[53]ص 245. وسنرى فيما يلي كيف أنّ اكتشاف هؤلاء النّحاة للصّيغة المجرّدة في مستوى التراكيب أو ما يعرف بالبنية العاملية ،هو ما مكنّهم من تفسير مختلف تلك العوارض التي قد تعترض بناء الجملة في العربية.

ولكن قبل ذلك لابدّ من توضيح ما نعنيه بمصطلح "التحويل" هنا، فنحن لا نعني به ما عناه "تشومسكي" صاحب المدرسة التوليدية التحويلية التي ترى أنّ لكلّ تركيب سطحي بنية عميقة تخرج عنها بقاعدة معيّنة من القواعد التّحويلية، وإنّما نعني به العدول المطّرد الذي قد يلحق ببناء الجملة أي العدول الذي يجري وفق ضوابط واضحة وقواعد معيّنة، وقد تخرج هذه التراكيب على أصلها فلا تحتاج عندها إلى تقدير، وقد حدّد الدكتور "تمّام حسّان" هذه الاعتبارات الضابطة لهذا العدول المطّرد حينما أشار إلى وجود نوعين من العدول في كلام العرب، عدول غير مطّرد وهو الذي يسمّيه النّحاة "بالشّاذ" ،وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، «أمّا إذا كان العدول مطّردا فإنّه عندئذ يخضع للاعتبارات الآتية:

1- الفائدة أو أمن اللبس (فلابدّ أن تتحقّق الفائدة على رغم العدول)، 2- الخضوع لقواعد معيّنة يتمّ هذا العدول في ضوئها ويطّرد في ضوئها، 3- الإطار العام لصناعة النحو كما يبدو من خلال قواعد التوجيه»[6]ص 148.

وعليه فالقول بالعدول عن الأصل في هذا المستوى أيضا،ما هو إلاّ تفسير لما يجري داخل مواضع البنية العاملية أو المثال الذي جرده النحاة للتراكيب العربية من تحويل، وذلك إمّا بحذف محتواها أو استبدال أحد عناصر هذه المواضع بعنصر آخر غير الذي تستحقّه في أصل الوضع، أو بزيادة لفظية تلحق العناصر الأساسية في موضع من مواضع المعمول داخل البنية العاملية بتقديم وتأخير بين رتب هذه المواضع، وهذا ما يفسّر كون النّحاة العرب لا يلجأون إلى فكرة الموضع إلاّ إذا خرج الكلام عن أصل وضعه.

فالأصل في موضع المعمول أن يكون اسما مفردا معربا ظاهرا، ولكن قد يعدل المتكلم عن تحقيق ذلك في الاستعمال سواء باستبدال هذا الأخير باسم مبني أو تركيب أو جملة، وقد يأتي في حالات أخرى خاليا من اللفظ عند وجود حذف في التركيب، فيعمد هنا النحوي إلى تقدير هذا الموضع، وذلك بأن يردّ للموضع ما كان يستحقّه في أصل الوضع أي قبل أن يقع فيه تحويل، وإن كان ذلك لا يتمّ إلاّ لعلّة يعمد النّحوي هو الآخر إلى اكتشافها،و هذا ما تظهره السياقات المختلفة التي ورد فيها استخدام هذا المصطلح في هذا المستوى.ومن أدلّة ذلك تعليق سيبويه على قول العرب "خشّنت بصدره" حيث يشبّهه بقولهم : "كفى بالله شهيدا"، يقول: «إنّما هي كفى الله شهيدا، ولكنّك لمّا أدخلت الباء عملت والموضع موضع نصب في معنى النصب»[3] ج1 ص 92.

ومدار هذا الوجه من العدول عن الأصل اعتبار سيبويه أنّ الأصل في الفاعل أن يحلّ في موضعه اسم مفرد معرب مرفوع، غير أنّه عدل عن ذلك في قوله تعالى **"** و **كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا**"[41] النساء، فاستبدل موضعه بإحلال جار زائد ومجروره، فيقدره بمقتضى هذه الضرورة وهي خروجه عن

أصل من الأصول أو القوانين الماثلة في ذهنه، «فهي عنده بمثابة ثوابت ومقاييس يردّ إليها الكلام المعدول عنها لتفسير عدوله، وإدراجه في نظام تفريعي ترتبط فيه الفروع بالأصول»[15] ص 122، وهو ما حدث أيضا في قول العرب "خشّنت بصدره"، حيث استبدل موضع المعمول المنصوب لـ "خشّن" بجار زائد ومجروره، والأصل في هذا الموضع أن يكون اسما مفردا معربا منصوبا، فلمّا خالف هذا الموضع في ظاهره ما كان يستحقّه في أصل الوضع قدّره سيبويهّ وبهذا التقدير جعل الكلام موافقا لذلك الأصل جاريا على سمته، ولاشك أنّ قصد سيبويه من عبارة "والموضع موضع نصب" أنّه لو جاء المفعول به في موضعه الذي يقتضيه القياس في أصل الوضع لجاء اسما مفردا معربا منصوبا تظهر عليه الحركة الإعرابية.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 41:كيفية تحديد التحويل في مستوى الجملة عن طريق المثال

موضع العامل	موضع المعمول المرفوع أو ما بمنزلته	موضع المعمول المنصوب أو ما بمنزلته
خشنـ	ـتُ	بصدره
كفى	بالله	شهيدا

الملاحظ أنّني وضعت حرف الجر الزائد ومجروره في موضع المعمول المنصوب في المثال الأول، وفي موضع المعمول المرفوع في المثال الثاني، وهذا لأنّهما معا بمنزلة اسم مفرد، ذلك أنّ القياس يقتضي أن يحلّ في موضع المعمول اسم مفرد معرب تظهر عليه الحركة الإعرابية، إلاّ أنّه حدث تحويل في هذا الموضع حيث استبدل هذا الأصل بجار زائد ومجروره، وهو الأمر الذي أحوج إلى تقدير هذا الموضع.

ونظير ذلك قوله: «ألا ترى أنّهم يقولون حسبك هذا، وبحسبك هذا، فلم تغيّر الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء لأنّ بحسبك في موضع ابتداء»[3]ج1 ص68.أي أنّ "بحسبك" موضعها في البنية المقدرة هو موضع المبتدأ، وهو موضع رفع عمل فيه عامل الابتداء، إلاّ أنّ هذا الموضع خرج إلى الاستعمال مغيّرا، وذلك لدخول حرف الجر الزائد عليه، فعمل فيه لفظا لا موضعا، فبقي موضع الجار الزائد والمجرور ككل في موضع المبتدأ، فسيبويه يقدر ههنا "بحسبك" في موضع المبتدأ حملا على الأصل، لأنّ الأصل في موضع المبتدأ أن يكون اسما مفردا مرفوعا تظهر عليه الحركة الإعرابية،

ولمّا جاء "بحسبك" مجرورا بخلاف الأصل حمله على الأصل بتقدير "الباء" حرف جرّ زائد، لأنّ معنى "بحسبك هذا" كمعنى "حسبك هذا".

ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 42:طريقة تفسير التغيير الحاصل في مواضع المثال

المبتدأ أو ما في موضعه	الخبر
حسبك	هذا
بحسبك	هذا

من الواضح أنّني وضعت (بحسبك) في موضع المبتدأ، وهذا لأنّهما معا بمنزلة اسم مفرد مرفوع (حسبك)، وهو الأصل الذي يقتضيه القياس في أصل الوضع لأنّه موضع المعمول، وهذا ما يفسّر وقوع عدول عن الأصل في موضع المبتدأ في قولهم: بحسبك هذا، وذلك باستبدال الأصل في موضع المبتدأ بجار زائد ومجروره، وهو الأمر الذي ألزم التقدير.

وقد يقع عدول في موضع المعمول أيضا، ولكن ليس بحلول حرف جر زائد ومجروره، ولكن بدخول حرف الجر الأصلي مع مجروره في هذا الموضع، وهو ما ذهب إليه سيبويه في قوله: «وإذا قلت: مررت بزيد وعمرا مررت به نصبت وكان الوجه لأنّك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسما تبنيه عليه، ولكنك قلت: "فعلتُ" ثم بنيتَ عليه المفعول، وإن كان الفعل لا يصل إليه إلاّ بحرف الإضافة، فكأنّك قلت: مررتُ زيدا...، ونحو ذلك: خشّنت بصدره فالصدر في موضع نصب»[3]ج1ص92.

يريد سيبويه ها هنا أنّ موضع "بزيد" نصب كما أنّ موضع "بصدره" في قولك : "خشنت بصدره" جاءت في موضع نصب، وإن كان الفرق بينهما أنّ موضع "بزيد" لا يخرج أصله إلى الاستعمال، فلا نقول: مررت زيدا، والدّليل على أنّ "بزيد" في موضع نصب أنّك لو قلت : «مررت بعمرو وزيدا لكان عربيا فكيف هذا؟ لأنّه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه: أتيت ونحوها»[3]ج1ص94، فعطف على موضع نصب، وهو "بعمرو"، «وإن كان افتراض النصب في هذا الموضع إنّما هو في التقدير لا في الاستعمال، لأنّ الفعل "مررت" لازم ولا يتعدّى إلاّ بحرف جر»[15]ص256.

وهذا ما يوضّحه أيضا "ابن السراج" عند تحليله لصيغة التعجب حيث يقول: «...ومعناه إذا قلت: أكرم بزيد، وأحسن بزيد، كَرُمَ زيد جدا وحسن زيد جدا، فقوله: "بعمرو" في موضع رفع كما قالوا: كفى بالله، والمعنى كفى الله، لأنّه لا فعل إلاّ بفاعل، وزيد فاعله إذا قلت: أكرم بزيد، لأنّ زيدا هو الذي كَرُمَ، وإنّما لزمت "الباء" هنا الفاعل لمعنى التعجّب»[5]ج1ص 101.

ومعنى ذلك أنّ "زيدا" في موضع رفع لأنّه فاعل، أي أنّه في موضع المعمول المرفوع للفعل والذي يستحق أن يحل فيه قياسا اسم مفرد معرب مرفوع، إلاّ أنّه جرى تحويل داخل هذا الموضع ، وذلك باستبداله بجار غير زائد ومجروره من أجل إنشاء معنى التعجّب، وهو من المتطلّبات الاستعمالية؛ بمعنى أنّ موضع "بزيد" لو جاء على الأصل الذي يقتضيه القياس لجاء مرفوعا، ولكن الاستعمال رفضه، وهذا ما يوضّحه "الجرجاني" مبيّنا علّة هذا الترك، يقول: «ولا يستعمل في "أكرم بزيد" الرفع فلا تقول: "أكرم زيد" بهذا المعنى، وذاك لما تقدم من أنّهم جعلوا هذا التغيير تنبيها على التعجّب، وقصدوا أن تكون الصّيغة مخصوصة»[37]ج1ص377.

وهذا ما يذهب إليه أيضا ابن الأنباري في قوله : «فإن قيل: فما موضع الجار والمجرور في قولهم: أحسن بزيد؟ قيل: موضعه الرفع، لأنّه فاعل "أحسن"، لأنّه لمّا كان "أحسن" فعلا، والفعل لابدّ له من فاعل جُعِلَ الجار والمجرور في موضع رفع لأنّه فاعل كقوله تعالى: "وَكَفَى بِاللهِ وَلِيًّا، وَكَفَى بِاللهِ نَصِيرَا"، أي وكفى اللهُ وليا وكفى الله نصيرا، والباء زائدة فكذلك ههنا الباء زائدة، لأنّ الأصل في " أحسن بزيد" أحسن زيد»[30]ص123.

ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 43: تمثيل للتحويل الذي جرى في موضع المعمول

	موضع العامل	موضع المعمول
الأصل ←	كفى	الله
فروع محمولة على الأصل	كفى	بالله
	أحسن	بزيد

يبدو واضحا من خلال الجدول التحويل الذي جرى في موضع المعمول المرفوع للفعل، أي داخل موضع الفاعل وذلك بحلول حرف الجر الزائد ومجروره فيه بدلا من الأصل الذي يقتضيه القياس في أصل الوضع، وذلك تحقيقا لأغراض الاستعمال، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ «قوانين الاستعمال غير قوانين النّحو والقياس»[11]ص91،فالأصل في القياس يقتضي أن يحل في موضع الفاعل اسم ظاهر معرب مرفوع، إلاّ أنّ الاستعمال –الذي له قوانينه الخاصة- رفض هذا الأصل في صيغة التعجب، «كأشياء تكون في التقدير فتحسن، فإذا أنت أبرزتها إلى اللفظ قبحت»[22]ج2ص292.

وقد يقع تحويل في موضع المعمول وذلك بحلول تركيب بمنزلة اسم، ومن ذلك ما يؤول بمصدر، يقول سيبويه: «وتقول: أذكر أن تلد ناقتك أحبّ إليك أم أنثى؟كأنّه قال :أذكر نتاجها أحبّ اليك أم أنثى؟، فأن تلد اسم، وتلد به يتمّ الاسم، كما يتم الذي بالفعل، فلا عمل له هنا كما ليس يكون لصلة الذي عمل »[3]ج1 ص 131.

يعني سيبويه هاهنا أنّ الموصول وصلته جاءا في موضع الاسم، لأنّ الموصول يتمّ بصلته فيكون بمنزلة الاسم المفرد، لذلك يقدر (أن تلد ناقتك) في موضع (نتاجها) لأنّه في موضع المعمول، فالقياس والحدّ يقتضي أن يحلّ في هذا الموضع اسم معرب مفرد تظهر عليه الحركة الإعرابية.ونظير ذلك أيضا قوله: «أزيد أن يضربه عمر وأمثل أم بشر كأنّه قال: أزيد ضرب عمرو إيّاه أمثل أم بشر؟ فالمصدر مبتدأ وأمثل مبني عليه ،ولم ينزّل منزلة يفعل، فكأنّه قال: أزيد ضاربه خير أم بشر؟ وذلك لأنّك ابتدأته وبنيت عليه فجعلته اسما »[3]ج1 ص 131.

فالملاحظ أنّ سيبويه يجعل الموصول الحرفي (أن) وصلته "اسما"، لأنّ الموصول يتمّ بصلته فيكون بمنزلة الاسم المفرد، ولذلك يقدر (أن يضربه) باسم مفرد هو "الضرب" باعتبار أنّ القياس يوجب أن يأتي موضع المعمول اسما معربا مفردا، فكان هذا التحويل بالاستبدال في الموضع ضرورة أحوجت سيبويه إلى هذا التقدير الذي رد لموضع المعمول ما كان يستحقّه في أصل الوضع أي قبل أن يجري فيه تحويل.وممّا ينزّل منزلة الاسم المفرد الذي يحلّ في موضع المعمول" أن" ومعمولاها، فهما معا يأخذان محلاً إعرابيا واحدا هو محلّ الاسم المفرد الذي حلاّ في موضعه، ومن ذلك قولك، قد عرفت أنّك منطلق، «فأنّك منطلق في موضع اسم منصوب كأنّك قلت :قد عرفت ذاك، وتقول: بلغني أنّك منطلق، فأنّك في موضع اسم مرفوع كأنّك قلت: بلغني ذاك»[3] ج3ص119،120.

فالملاحظ أنّ سيبويه يجعل "أن" ومعموليها بمنزلة اسم مفرد مثل: زيد وعمر تماما، لذلك يقدر في موضع (أنك منطلق) اسم منصوب (ذاك)، لأنّه كذلك في الأصل أو الحدّ الذي يقتضيه القياس.ونظير ذلك قوله: «ظننت أنّه منطلق، "فظننت" عاملة، كأنّك قلت: ظننت ذاك، وكذلك وددت أنّه ذاهب لأنّ هذا

في موضع ذاك إذا قلت: وددت ذاك» [3]ج3ص120.فهو يجعل (أنّه منطلق) و (أنّه ذاهب) في موضع الاسم المفرد "ذاك" لأنّه المفترض والمتوقع قياسا، لأنّه موضع المعمول المنصوب لـ "ظن" فحقه أن يأتي اسما مفردا معربا منصوبا.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 44:قياس الأصول على الفروع لاكتشاف التحويل

العامل	المعمول المرفوع أو ما في موضعه	المعمول المنصوب أو ما في موضعه
ظنتـ	ـتُ	ذاك
طننـ	ـتُ	أنه منطلق
ظننـ	ـتُ	أنه ذاهب

لاشك أنّ الجدول يبيّن بوضوح التحويل الذي جرى داخل موضع المعمول المنصوب، على أساس أنّ القياس- كما قلنا- يقتضي أن يحلّ في هذا الموضع اسم مفرد معرب منصوب تظهر عليه الحركة الإعرابية، إلاّ أنّه خرج مغيّرا في الاستعمال، وذلك باستبداله بـ "أنّ" ومعموليها تطبيقا لأحد قوانين الاستعمال، وهو ههنا مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهذا ما يوضّحه السيوطي معللا استعمال العرب "أن ومعموليها" في موضع الفاعل تحقيقا لمعنى التوكيد فيقول: «وهكذا أن المفتوحة، إذ لولا إرادة التوكيد لقلت مكان قولك: بلغني أن زيدا منطلق: بلغني انطلاق زيد»[21] ج1ص 72.

فموضع الفاعل هنا لا يظهر إلى اللفظ على أصله (اسما مفردا معربا مرفوعا) لغرض التوكيد الذي يحتاجه المتكلم في حال معينة من أحوال الخطاب،ولولا ذلك لخرج الموضع على قياسه في أصل الوضع دون أن يلحقه تغيير.كما قد يقع تحويل في موضع المعمول أيضا وذلك باستبدال الأصل الذي يقتضيه القياس في أصل الوضع بـ "لا" النافية للجنس واسمها المفرد، وهذا ما يذهب إليه سيبويه في قوله: «يدلّك على أنّ "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنّك قلت: زيدٌ أفضل منك»[3]ج2ص293. ومعنى هذا الكلام أنّ "لا" النافية للجنس واسمها يأخذان موضعا واحدا في البنية المقدرة للكلام، وهو موضع المبتدأ لأنّهما معا بمنزلة اسم واحد مفرد، لذلك يمثلهما بـ (زيد)، وإن كان استبدالها بمفرد إنّما هو في التقدير ولا يصح في الاستعمال مع الاحتفاظ بمعنى نفي الجنس.

ويمكن تمثيل ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 45:كيفية اكتشاف التحويل عن طريق الموضع

المبتدأ أو ما في موضعه	الخبر	
زيد	أفضل	منك
لا رجل	أفضل	منك

يُظهر هذا الحمل أن (زيد) و(لارجل) في موضع المبتدأ هما بمنزلة واحدة وهو موضع المعمول الذي حقه أن يكون اسما معربا مفردا، إلاّ أنّه عدل عن هذا الأصل في الاستعمال وذلك بدخول "لا" النافية للجنس واسمها في هذا الموضع،و إن كان النحاة لا يقولون عند الإعراب إن "لا" وما عملت فيه كما في قولنا : (لا رجل) في موضع رفع، لأنّه تقدير اعتباري في القياس في اصل الوضع ولا يصح في الاستعمال كما ذكرنا،- وقد تركت الجار والمجرور (منك) خارج الجدول لأنّني حملت ما تناظر من العناصر بعضها على بعض في هاتين الجملتين-، والدليل على أنّهما بمنزلة اسم مفرد في موضع المبتدأ – عند الخليل- أنّه قد يجري العطف على موضعهما بالرفع كما في قول الشاعر:

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أبُ.

«فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم،كما أنّ الشاعر حين قال:"فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا" أجراه على الموضع»[3]ج2ص292، فـ "أب" معطوفة بالرفع على موضع "لا" الأولى مع اسمها، وهو قوله "لا أمّ" ولم تعمل فيها "لا" الثانية، ويعطف كذلك بالنصب على موضع خبر "ليس" المجرور بالباء في قولهم: *فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا*، فيخلص بذلك إلى أنّ "لا" النافية للجنس واسمها في موضع رفع في التقدير وليس في ظاهر اللفظ.

كما قد يقع في موضع المعمول جملة مكوّنة من عوامل ومعمولات، يقول سيبويه: «فإذا بنيّت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته فلزمته الهاء، وإنّما تريد بقولك : مبني عليه الفعل أنّه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق»[3]ج1ص81، ونظير ذلك قوله أيضا: «كما أنّ قولك: عبد الله لقيته يصير "لقيته" فيه بمنزلة الاسم، كأنّك قلت: عبد الله منطلق»[3]ج2ص89.

من الواضح أنّ سيبويه يقدر في موضع (ضربته) و(لقيته) اسما مفردا معربا، لأنّهما حلاّ في موضع الخبر ، وهو موضع المعمول، فالأصل في هذا الكلام لو جاء على ما يقتضيه القياس لكان الخبر مفردا لا جملة مثل قولك: زيد منطلق.

ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 46:الاستبدال في الموضع وطريقة تفسيره عن طريق المثال

موضع المبتدأ أو ما بمنزلته	موضع الخبر أو ما بمنزلته
عبد الله	منطلق
عبد الله	ضربته
عبد الله	لقيته

من الواضح –من خلال الجدول- أنّني وضعت المضاف والمضاف إليه في موضع المبتدأ، وإن كان المضاف وحده هو **ما** يأخذ الحركة الإعرابية، وهذا لأنّهما كالاسم الواحد باعتبار أنّ المضاف إليه من تمام المضاف، كما أظهر هذا القياس أو الحمل التحويل الذي جرى في موضع الخبر الذي حقه أن يكون اسما مفردا معربا نحو (منطلق)، إلاّ أنّه عدل عن هذا الأصل في الاستعمال، وذلك باستبداله بجملة، لذلك عمد سيبويه إلى تقديره.

ونجد "إبن السراج" يشرح معنى قول النحاة "بالموضع" الذي تحتّله الجملة الواقعة بعد المبتدأ كقولهم: (أبوه منطلق) في جملة: بكر أبوه منطلق فهي في موضع رفع لأنّه لو جاء موضعها على الأصل، أي اسما مفردا معربا نحو : "زيد" و "عمرو" لكان مرفوعا يقول: «وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ ، ألا ترى أنّ إعراب "أبوه منطلق" بعد قولك : "بكر" ،كإعرابه لو لم يكن قبله، فأبوه مرتفع بالابتداء و"منطلق" خبره: "فبكر" مبتدأ أول و "أبوه" مبتدأ ثان و "منطلق" خبر الأب، والأب خبر بكر، وموضع قولك "أبوه منطلق" رفع ومعنى قولنا "الموضع، أي لو وقع موقع الجملة اسم مفرد لكان مرفوعا »[5]ج1ص64.ومعنى ذلك أن الأصل المقدر والمفترض لموضع الخبر أن يكون اسما مفردا معربا مرفوعا، إلاّ أنّه قد يجري تحويل في هذا الموضع، وذلك باستبداله بجملة، فتأخذ بذلك حكمه الإعرابي، والأمر نفسه يحدث في موضع الصفة وموضع الحال.

وجملة القول ههنا أنّ الأصل في موضع المعمول أن يكون اسما مفردا معربا تظهر عليه الحركة الإعرابية، إلاّ أنّه قد يقع في هذا تقدير الموضع تحويل، وذلك باستبداله بجملة في مدرج الكلام، فتأخذ حكمه الإعرابي من رفع ونصب وجر، وعلى هذا الأساس صنف النحاة الجمل في العربية إلى بابين كبيرين: باب يشمل الجمل التي لها موضع من الإعراب وهي التي تقع موضع الاسم المفرد، وباب آخر يشمل الجمل التي ليس لها موضع من الإعراب وهي التي لا تنوب عن اسم مفرد، وهذا ما يوضحه السيوطي بقوله: «أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنّما كان كذلك لأنّها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدرت بمفرد، لأنّ المعرب إنّما هو المفرد، والأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد »[21]ج3ص35.

وإذا كان الأصل في موضع المعمول أن يكون اسما مفردا معربا تظهر عليه الحركة الإعرابية، فإنّ الأصل في المعمول كذلك الذكر، إلاّ أنّه قد يرد هذا الموضع في الاستعمال وقد حذف منه اللفظ، وذلك بإضمار فيه، ومثل ذلك قول سيبويه: «ومن ذلك هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان»[3]ج2ص130 ،فطعام في موضع المبتدأ و موضع الخبر فارغ تقديره في زمان أو مكان.

و يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 47:الحذف وطريقة تفسيره عن طريق الموضع

	موضع المبتدأ أو ما بمنزلته	موضع الخبر أو ما بمنزلته
هل	من طعام	في زمان
هل	من طعام	ø

من الواضح أنّني وضعت (من طعام) في موضع المبتدأ، لأنّ "من" حرف زائد و موضع (من طعام) موضع رفع، و الأهم من ذلك أنّ هذا الحمل قد أظهر التحويل الذي جرى داخل موضع الخبر- و هو موضع المعمول الثاني من البنية العاملية للجملة الاسمية- الذي حقه أن يكون مذكورا لا محذوفا، إلاّ أنّه عدل عن هذا الأصل في الاستعمال و ذلك بحذفه من موضعه، لذلك رمزت له بالعلامة العدمية، إلاّ أنّ خلو هذا الموضع من لفظه لا يعني حذف موضعه، و إنّما يبقى متصورا في البنية المقدّرة لهذا الكلام، و الحذف طرأ لمقتضيات الاستعمال.

و الأمر نفسه يحصل في موضع العامل، فقد يأتي هذا الموضع خاليا من اللفظ،و ذلك نحو قولنا: شكرا، و التقدير: أشكرك شكرا، فقد حذف العامل ههنا و إن كان موضعه متصورا و مثبتا في البنية المقدرة، ذلك أنّ الموضع في الحدّ شيء و ما يحل فيه شيء آخر،وكذلك أضمر موضع المعمول الأول هاهنا.

و الجدير بالملاحظة أنّ خلو موضع العامل من اللفظ قد لا يكون ناجما عن حذف، و إنّما يكون العامل معنويا، كرافع المبتدأ و رافع الفعل المضارع- و يرمز له بالعلامة العدمية- فموضع الابتداء كما رأينا ذلك من قبل ليس موضعا حذف منه العامل بل الأصل فيه أن يأتي فارغا من اللفظ، و هذا التعري أو التجرّد في حدّ ذاته علامة دالة على إعراب، و هو أنّ ما يأتي بعده رفع للأول و رفع للثاني لذلك لا نحتاج إلى تقديره، و في حالات أخرى- و هذا ما نعنيه ها هنا- قد يكون خلو موضع العامل من اللفظ نتيجة حذفه، فهو عامل لفظي في الأصل و لكن عدل عن هذا الأصل لغرض معيّن يدركه المتكلم بالسليقة و يدركه النحوي بالصناعة، و هنا أيضا لا بدّ من الإشارة إلى فكرة أساسية مفادها أنّ «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه، هو ما اقتضته الصناعة، و ذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء، أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل»[42]ج2ص330.

و مثله ما ذكره سيبويه في باب ما يكون فيه المبتدأ مضمرا و يكون المبني عليه مظهرا ،« و ذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربّي. كأنّك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد و ربي»[3]ج2ص130.

و معنى كلام سيبويه أنّ موضع المبتدأ في مثل قولهم: "عبد الله و ربي" جاء موضعا فارغا من اللفظ في ظاهر الكلام، و إن كان مرادا حكما و تقديرا باعتبار أنّ التقدير عملية ذهنية تجري في ذهن النحوي يردّ للموضع ما كان يستحقه في أصل الوضع، و تقدير الكلام ها هنا: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله و ذلك بإظهارمو محتوى موضع المبتدأ.

و هو ما يذهب إليه ابن يعيش في قوله: «اعلم أنّ المبتدأ و الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة و الخبر محل الفائدة، فلا بدّ منهما، إلاّ أنّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، و يكون مرادا حكما و تقديرا»[25]ج1ص94.

و من الأمثلة التي ورد فيها موضع العامل خاليا من اللفظ ما ذكره سيبويه في «باب ما جرى من الأمر و النهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، و ذلك قولك: زيدا و عمرا و رأسه، و ذلك أنّك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيدا أي أوقع عملك بزيد، أو رأيت رجلا يقول: اضرب شر الناس، فقلت: زيدا، أو رأيت رجلا يحدث حديثا فقطعه فقلت حديثك...استغنيت عن الفعل بعلمه أنّه مستخبر، فعل هذا يجوز هذا و ما أشبهه»[3]ج1ص253.

فالأصل عند سيبويه يقتضي أن يأتي موضع العامل مظهرا في ظاهر اللفظ إلاّ أنّه قد يعدل عن هذا الأصل فيضمر الفعل، و هذا تحقيقا لأغراض الاستعمال،لذلك نجده يقدّر ذلك الموضع بإظهاره في الكلام فجاء تقديره: اضرب زيدا و اشتم عمرا.

و معنى ذلك أنّ الأصل الذي يقتضيه القياس يستوجب أن تظهر جميع المواضع البنوية للكلام كما يحصل ذلك في أصل الوضع، إلاّ أنّ قوانين الاستعمال قد تعترض هذا الأصل فيخرج إلى اللفظ مغيرا ،«و هي عوامل جدّ طبيعية و لها قوانينها الخاصة بها»[20]ص38، و في هذا دليل واضح على إدراك النّحاة المؤسسين أن «اللغة نظام جامع يجعل تحت تصرف المستعملين لها، نظاما من الأصوات، من الدوال أي من أفعال و أسماء، و من تراكيب، فيستقي منها المستعمل ما يحتاج إليه للتعبير عن أغراضه...و لهذا لا بدّ من التّمييز المطلق بين ما هو راجع إلى القياس إلى المنطق، إلى قسمة التراكيب و هذا مجال خاص له قوانينه و بين ما هو استعمال، أي إجراء اللغة في حال خطابية معينة و هذا مجال آخر له قوانينه»[11]ص90،91.

و عليه فتقدير مبتدأ محذوف أو خبر أو فاعل مستتر أو نائب فاعل أو فعل «تقدير صناعي يراد منه إرجاع ما حذفه الموقف الكلامي ليأخذ حقه في التحليل، لأنّ الأصل أنّ الموقف الكلامي يتم بتمام عناصره اللفظية في الجملة، و النّحاة يقعّدون الجملة العربية كما لو كان المتلقي غير قادر على الاتكاء على الموقف الكلامي وحده في بناء فهمه للكلام، فلو قال أحدنا لاثنين من أصدقائه: (حضر) فقال الأول: نعم، و الثاني: من الذي حضر؟ فإنّ إجابة الأول تدل على فهم السياق أو الموقف الكلامي، لكن إجابة الثاني لا تشير إلى ذلك...لكن يمكن تعميم إجابة الثاني بإرجاع المحذوف وتقديره ليحصل له الفهم كما يحصل للأول تأكيد للفهم»[14]ص188.و من هنا يتضح أن القول بالتقدير الغرض منه «المواءمة بين الصورة المنطوقة و الأصل الذي تنتمي إليه، أو قل بين بناء الجملة المنطوق و البنية الأساسية، و هي أمور اقتضتها الصنعة النحوية، و قد لاحظ النحاة العرب كثرتها في الكلام المنطوق و قد ردوها...إلى الأصل»[53]ص252.

و ممّا لا يختلف فيه النحاة أنّ الحذف لا يكون إلاّ بدليل و هذا الدليل قد يكون مقاليا أو حاليا، يقول "ابن السراج": «و اعلم أنّ جميع ما يحذف فإنّهم لا يحذفون شيئا إلاّ و فيما أبقوا دليل على ما ألقوا»[5]ج2ص254، و ذلك مردّه إلى أنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ نتيجة وجود قرينة دالة على ذلك المحذوف جاز ألاّ تأتي به مع حصول الفائدة، و أمّا إذا غابت القرينة فإنّه لا يستقيم الحذف،على أساس أنّه «لا يجوز حذف ما لا دليل عليه»5ج2ص339، سواء كان الحذف واجبا أو جائزا.

و هكذا نخلص إلى أنّ النحاة يعمدون إلى تقدير مواضع الكلام عندما لا تظهر إلى اللفظ، ذلك أنّ الأصل في جميع مواضع البنية العاملية الإظهار لا الإضمارو الحذف، إلاّ أنّه قد يجري تحويل داخل هذه المواضع في الاستعمال، و ذلك بإضمار أحد عناصر هذه البنية الأساسية فيحوج حينها الأمر إلى تقدير، و عليه فالتقدير ما هو إلاّ «إعادة العناصر المضمرة إلى القول...فإن كان الإضمار هو إسقاط عنصر ما من القول، فالتقدير هو إعادة هذا العنصر بالذات إلى القول»[56]ص81.

و مجمل القول إنّه لمّا توصّل النّحاة الأولون إلى أنّ الجملة العربية تبنى على موضعين أو ثلاثة مواضع أصلية (هي موضع العامل و موضع المعمول الأول و موضع المعمول الثاني)، لاحظوا أنّ بعض التراكيب الظاهرة للجمل قد تخلو من بعض هذه المواضع الأصلية إلاّ أنّها مع ذلك تحقّق غايتها في التواصل و الإفهام،و هذا يرجع إلى ملابسات الموقف الكلامي و عناصره السياقية و اللفظية على سبيل الاقتصاد في الجهد العضلي و أمن اللبس و مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لكن حذف هذه العناصر الأصلية من السلسلة الخطية للكلام لا يلغي وجودها بالقوة،ذلك أنّ «مواضعها موجودة متصورة مرسومة في مثال الجملة أي نمطها و قياسها»[9]ج2ص13، إذن فالتقدير من أساسه إنّما تقتضيه المقرّرات النّحوية، فنحن نورده مثالا لما يراعيه النحاة من عدم المخالفة للمقررات النحوية من أصول عامة و قواعد خاصة عند تقدير مواضع المحذوفات.

و كما يعدل عن الأصل في هذا المستوى بحذف أحد العناصر المكوّنة لبناء الجملة قد يعدل عنه أيضا بما يعرف "بالإجراء على الموضع"، و هو كما يعرفه الأستاذ مخلوف بن لعلام «أن يقع شيء من الكلام له موضع من الإعراب ممّا يحل محل المفرد ثم يجري على موضع إعرابه بالعطف أو بالإتباع اسم معرب يكون إعرابه كالإعراب المقدر في ذلك الموضع»[15]ص178؛ ذلك أنّ الأصل في التابع أن يجري على لفظ المتبوع و لا يخالفه، و لكن العرب تكلمت بالتابع- وفي حالات مخصوصة- مغيّرا في لفظه عن متبوعه جاريا على موضعه، ومثل ذلك قولهم: ليس زيد بجبار و لا عنيدا، فحمل "عنيدا" بالنصب إجراء على موضع "بجبار" لأنّه موضع نصب باعتباره خبر "ليس" ، يقول سيبويه في هذا

السياق: «و لو قلت: مررت بعمرو و زيدا لكان عربيا فكيف هذا؟ لأنّه فعل و المجرور في موضع مفعول منصوب»[3] ج1ص94، فقد عطف (زيدا) على موضع نصب و هو موضع (بعمرو) فنصب بسبب ذلك.و نظير ذلك أيضا قوله: «هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي عمل قبله،و ذلك قولك: ليس زيدا بجبان و لا بخيلا، و ما زيد بأخيك ولا صاحبك»[3]ج1 ص66.و يقول "ابن السراج" موضّحا هذه المسألة: «لست بقائمٍ و لا قاعدا ، الباء زائدة لتأكيد النفي، و لو أسقطتها لم يخل بالكلام، و اتصل بعضه ببعض، فموضع "بقائم" نصب، لأنّ الكلام المستعمل قبل دخولها "لست قائما" فهذا لك أن تعطف على موضعه فتقول: لست بقائمٍ و لا قاعدا»[5]ج2ص63.

يعني "ابن السراج" أنّ نصب "قاعدا" في قولهم: لست بقائم و لا قاعدا، نصب حملا على موضع "بقائم" لأنّه في موضع المعمول المنصوب "لليس"، و إنّما تدخل الباء ها هنا توكيدا للنفي لا غير.

و يمكن توضيح ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 48:العطف على الموضع وطريقة تفسيره عن طريق المثال

		التابع المجرى على اللفظ	
خبرليس أوما في موضعه		الرابط	أو على الموضع
لستَ	بقائمٍ	و لا	قاعدٍ
لستَ	بقائمٍ	و لا	قاعدًا

لاشك أنّ هذا الحمل يبيّن بوضوح التحويل الذي جرى في موضع الاسم المعطوف، ذلك أنّ القياس في أصل الوضع يقتضي أن يحمل التابع على لفظ متبوعه في الرفع و النصبو الجر و الجزم، إلاّ أنّه قد يعدل عن هذا الأصل المتوقع قياسا و وضعا في بعض كلام العرب فيحمل على موضع متبوعه لا على لفظه، فيحوج عندها الكلام إلى تقدير، و قد تركت بعض عناصر الجملة خارج الجدول كما هو واضح لأنّني حملت ما تناظر من العناصر بعضها على بعض في هاتين الجملتين. و نجد ابن عصفور و قد فصل هذه المسألة فأجاد، حيث حصر جميع الحالات التي يجوز فيها حمل التابع على موضع المتبوع يقول: «و المعطوف أبدا يكون إعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض

أو جزم، إلاّ أن يكون للمعطوف عليه لفظو موضع فإنّه يجوز أن يعطف تارة على لفظه و تارة على موضعه»[49]ج1ص216.

و من المفيد أن ننبه إلى أنّ النحاة قد وضعوا شروطا و ضوابط لصحة الأخذ بهذا الحمل؛ فهذا "ابن يعيش" يرى أنّ الحمل على الموضع لا يتمّ إلاّ بعد تمام الكلام يقول: «إنّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لأنّه حمل على التأويل، و لا يصحّ تأويل الكلام إلاّ بعد تمامه فعلى هذا تقول: إن زيدا و عمرا منطلقان، و لا يجوز الرفع في "عمرو" بالعطف على الموضع لأنّ الكلام لم يتمّ إذ الخبر متأخر في الاسم المعطوف»[25]ج8ص68.و عن طريق هذا الإجراء فسر النحاة إعراب التوابع التي جرت على موضع المتبوع و حدّدوا العامل فيها، ذلك أنّ« ما عمل في موضع المتبوع هو ما عمل أيضا في لفظ التابع»[57]ص177.

و كما يعدل عن الأصل الذي جرده النحاة للجملة العربية بالاستبدال في إحدى مواضعها البنوية أو الإجراء عليه أو الحذف أو الإضمار في بعض المواضع، قد يعدل عنه كذلك بحدوث تقديم و تأخير بين رتب مواضعه، و هذا لمقتضيات الاستعمال دائما، فإذا كان الأصل في ترتيب البنية العاملية هو موضع العامل يليه موضع المعمول الأول يليه أيضا موضع المعمول الثاني، فهذا حديث عن بنيتها الأساسية المجردة و التي يقتضيها القياس في أصل الوضع، إلاّ أنّ الأمر لا يجري دائما كما نتصور أو نتوقع، فهذا البناء كثيرا ما يلحقه تقديم و تأخير بين رتب مواضعه، يعني أنّنا لا نجد موضع العامل في الرتبة الأولى و يليه موضع المعمول الأول في المرتبة الثانية و هكذا، و إنّما يحصل تبادل في رتب بعض العناصر، و يكون الناتج معنى جديدا لا يتحقق في البنية الأساسية، فتقديم المفعول مثلا في قوله تعالى: **«إيّاكَ نَعْبُدُ»[41]الفاتحة** ليس فيه إضافة لعنصر جديد لم يكن موجودا من قبل، و هو مع ذلك يفيد معنى ما لا يفهم من غيره، و في ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: «و تقتفي في نظمها آثار المعاني و ترتبها على حسب ترتيبها في النفس»[58]ص107، لذلك فتغيير البناء بالتقديم و التأخير- و إن كان أسلوبا عربيا فصيحا- يحوج إلى التقدير، لأنّه عدول عن أصل الرتبة التي تبينها النحاة للعناصر اللغوية في الكلام.

فالترتيب بين أجزاء الجملة تحكمه قوانين عمل النّحاة المؤسّسون على اكتشافها، «فجعلوا من الأصول تقديم المبتدأ على الخبر، و تقديم الفعل على الفاعل، و تقديم الفاعل على المفعول، و تقديم المضاف على المضاف إليه، و تقديم الموصول على صلته، و تقديم العامل على المعمول، و مرد ذلك في نظرهم أنّ واضع اللغة وضع قانونا كليا تعرف به المركبات القياسية و كيفية تركيب أجزاء

الكلام»[54]ص74، فلو جاءت النصوص اللغوية التي ينبغي أن تكون مدار الاعتماد في التقعيد معدولة عن هذا الأصل حاولوا التماس التخريج و التأويل لها حتى تبقى الأصول مصونة لا تمس.

و من الأمثلة التي ذكرها سيبويه في باب التقديم و التأخير قوله: «فإن قدمت المفعول

و أخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، و ذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه»[3]ج1ص34.

يريد سيبويه ها هنا أنّ الحدّ و الأصل أن يأتي موضع الفعل في المرتبة الأولى يليه موضع الفاعل و موضع المفعول ثالثا في الترتيب، إلاّ أنّه قد يجري تغيير في ترتيب هذا البناء في مدرج الكلام، حيث تقدم رتبة المفعول على الفاعل كما في نحو قولنا: ضرب زيدا عبد الله، فيحوج هذا التحويل أو العدول إلى تقدير و ذلك برد كل موضع إلى رتبته التي يحتملها في أصل الوضع، و تقدير الكلام: ضرب عبد الله زيدا، و هو ما يؤكده الأعلم الشنتمري في شرحه لقول سيبويه السابق فيقول: «اعلم أنّ قولهم: ضرب زيدا عبد الله جارٍ على غير الرتبة، و ذلك أنّ حكم الفاعل التّقديم لافتقار الفعل إليه، و لكنّهم قدّموا المفعول لدلالة الإعراب عليه، فاكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام لأنّ في كلامهم الشعر المقفى و الكلام المسجع، و ربّما اتّفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه لذلك»[31] ج1 ص 246.

فالقياس إذن يقتضي أن يكون العامل الفعل سابقا على معموليه الفاعل و المفعول، و يكون المعمول الأول الفاعل سابقا في الرتبة على المعمول الثاني المفعول، و لكن العرب قد تقدم و تؤخر لضرب من التوسع و الاهتمام في كلامها، فيوجب الأمر عندها التقدير، على أساس أنّ «مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظا به أو مقدرا»[5]ج1ص93، أمّا إذا جاء كل عنصر في موضعه و على معناه «فليس لك أن تنوي به غير موضعه، إنّما تنوي بما كان في غير موضعِه موضعَه فافهم هذا فإنّ هذا الباب عليه يدور»[5]ج2ص238.

و يعلّل النحاة سبب كون الأصل أن يتقدّم الفعل العامل على فاعله، و إن كان «القياس في الفعل من حيث هو حركة الفعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأنّ وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل أنّ كان عاملا في الفاعل و المفعول لتعلّقهما به و اقتضائه إيّاهما و كانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم عليهما لذلك»[25]ج1ص75، و هو ما يوضّحه الرضي الإستراباذي أيضا فيقول: «و العامل متقدم الرتبة على معموله، لكن الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر و إن كان متقدما في الغاية، و لم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل، لأنّ الفاعل معمول للفعل و ليس عاملا فيه

كما كان المبتدأ عاملا في الخبر، و لم يعتنوا بحال المفاعيل، و لم يلزموها موضعها الطبيعي أعني ما بعد الفاعل لكونها فضلات»[33]ج1ص56.

فموضع الفعل مقدم في الرتبة على موضع الفاعل، و إن كان القياس يقتضي عكس ذلك في الإسناد، ذلك أنّ الفاعل يسبق فعله في الإسناد، إلاّ أنّه لمّا كان الفعل عاملا وجب تقديمه لأجل أنّ «العامل حري بالتقديم على معموله»[33]ج6ص117.

و بذلك نستطيع القول: إن تغييرالرتبة بالتقديم و التأخير بين مواضع البنية العاملية

(عامل + مع$_1$ + مع$_2$) تحتمل ثلاثة أوضاع: الأول (عا + مع$_1$ + مع$_2$) و هو الأصل في الترتيب الذي لا يحتاج معه الكلام إلى تقدير، و الثاني (عا + مع$_2$ ، مع$_1$)، و الذي يقدّر فيه الكلام برد موضع المعمول الأول إلى رتبته المحتملة في أصل الوضع؛ أي ما بعد موضع العامل، و الثالث: (مع$_2$ + عا + مع$_1$)، و يقدّر بناؤها أيضا برد موضع المعمول الثاني إلى رتبته الأصلية؛ أي إلى ما بعد الزوج المرتب (عا ← مع$_1$)، و هو الأصل الذي يقتضيه القياس في أصل الوضع، هذا بغض النظر عن الأغراض التي يحققها هذا الوجه من وجوه العدول عن الأصل من الناحية المعنوية؛ ذلك ان التقدير- كما قلنا- يهتم ببنية الكلام التي ينبغي أن توافق البنية المجردة المتصورة و المختزنة في الذهن،و هي المتوقعة و المفترضة لو خرج الكلام على أصل بابه، إلاّ أنّ عوارض منعته من الخروج،والمتمثلة في قوانين الاستعمال التي قد تتعارض وقوانين القياس في الوضع.

و هذا التعارض نجده أيضا في مسألة العوامل الفرعية و المعمولات الفرعية، و هي المسألة الناتجة عن مخالفة أصل من أصولهم النظرية في دراسة الجملة العربية؛ ذلك أنّ الأصل في العمل عند النحاة إنّما هو للأفعال، بينما الأصل في الأسماء أن تأتي معمولة لا عاملة هذا في أصل الوضع، لكن قد يعدل عن هذا الأصل في مدرج الكلام، فتجري الأسماء مجرى الأفعال في الإعمال و هذا لمشابهتها لها إمّا لفظا أو معنى، فيكون على هذا المعمول عاملا في الوقت نفسه مثل: اسم الفاعل و المفعول و المصدر و الصفة المشبهة و غيرها من المشتقات التي تعمل عمل الفعل، كقولنا: جاء الضارب زيدا الآن، فاسم الفاعل "الضارب" ها هنا عمل عمل الفعل "يضرب" حيث رفع فاعلا و نصب مفعولا لحلوله محله، لأنّ أصل العمل للأفعال لا للأسماء، و هو ما يعبر عنه ابن عصفور في قوله: «فالموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل و اسم المفعول إذا وقعا في صفة الألف و اللام، نحو: الضارب و المضروب...و الموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبرا لذي خبر، أعني خبرا لمبتدأ أو لكان و أخواتها...»[49]ج1ص211.

فالأصل أو الحدّ يقتضي أن يحل الفعل في موضعه الخاص و يكون عاملا لا معمولا،و كذلك الاسم، الأصل فيه أن يكون معمولا فحسب، إلاّ أنّه قد يعدل عن ذلك في مدرج الكلام، فيحل الاسم في موضع الفعل فيجري مجراه في الأعمال نحو: اسم الفاعل و اسم المفعول و غيرهما، و قد يحل الفعل في موضع الاسم كأنّ يقع خبرا لمبتدأ فلا يعمل فيما قبله.

و هذا شيء امتاز باكتشافه النحاة العرب، فقد يقع الشيء في موضعين أو أكثر في نفس العبارة، و معنى ذلك انّه يستطيع أن يغطي أكثر من موضع في عبارة واحدة، و ليس من الضروري أن يكون مجرى الشيء مماثلا تماما لمجرى الباب المنقول إليه و موضعه، و قد ألح النحويون على ذلك كثيرا و هو ما يعبّر عنه سيبويه بقوله: «و قد يقع الشيء موقع الشيء و ليس إعرابه كإعرابه، و ذلك قولك: مررت برجل يقول ذاك، فيقول في موضع قائل و ليس إعرابه كإعرابه»[3]ج1ص280."فيقول" ها هنا حلت في موضع الاسم "قائل" فهي على هذا الأساس معمولة لا عاملة، و هي في نفس الوقت عاملة حيث رفعت فاعلا و نصبت مفعولا بعدها.

و هكذا يصبح من المفيد التمييز بين مفهوم الموضع في مدرج الكلام، و مفهوم الموضع في بنية الكلام، فالموضع في بنية الكلام هو موضع في أصل الوضع و هو ثابت، أمّا في الاستعمال أي في مدرج الكلام فهو متغيّر بعمليات تحويلية، فالموضع الذي يخص العامل- كما رأينا- قد يكون لفظا أو معنى أو محذوفا، و موضع المعمول قد يكون اسما مفردا معربا مذكورا و هو الأصل، إلاّ أنه قد تطرأ عليه تغييرات فيحل في موضعه اسم مبني أو مصدر مؤول أو جملة فعلية أو اسمية أو شبه جملة جار و مجرور أو ظرف، كما أنّ الأصل في بنية الكلام أن يكون العامل عاملا فحسب، و المعمول معمولا فحسب؛ أي موضع العامل يفترض أن يكون مستقلا عن موضع المعمول، لكن قد يعدل عن هذا الأصل في مدرج الكلام فيأتي العامل معمولا و المعمول عاملا و في الوقت نفسه، و هو ما نجم عنه القول بالعوامل الأصلية و الفرعية و كذلك المعمولات، و هي حقيقة أخرى تبين أنّ مفهوم الموضع عند النحاة العرب هو مكان مقدر في البنية المجردة للكلام،و ليس هو موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام، فالموضع في أصل الوضع شيء و في الاستعمال شيء آخر، و هي الحقيقة التي تبدو واضحة عند ابن جني حينما قال: «واعلم انّه إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، و أعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعر مولد أو لساجع، أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم»[22]ج1ص124.

و بذلك نخلص إلى أنّ قول الخليل سيبويه- و النحاة الذين ساروا على نهجهما- بالموضع إنّما هو ناجم عن افتراض أن تلك الاستعمالات اللغوية التي تخرج فيها أحد العناصرمغيرا في موضعه عن أصلها-إمّا بحذف أو إضمار أو تقديم و تأخير أو استبدال في الموضع- لو جاءت على ما يقتضيه القياس و التقدير لجاءت على تلك الصورة المقدرة، و لكن العرب عدلت عنها لعلة، و هي ما اصطلحنا عليه "بقوانين الاستعمال"، فالموضع قد يكون واردا في أصل الوضع و الاستعمال و في هذه الحالة لا يلجأ النحوي إلى التقدير، و لكن قد يكون الموضع في بعض الأحيان موضعا في أصل الوضع فقط لأنّ الاستعمال يمنع ظهور محتواه، و هذا مرده إلى اختلاف القوانين التي يقوم عليها كل من أصل الوضع و الاستعمال.

و عليه فالموضع باعتباره مكانا في الحد أو المثال في هذا المستوى هو مفهوم يندرج في إطار النظر النحوي، فهو جزء من النظرية مجرد من الواقع، و هو وسيلة استدلالية مهمة مارسها النحاة للاستدلال على أحكام كثيرة في هذا المستوى أيضا و هذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي من البحث.

3.2.2.الاستدلال بالموضع باعتباره مكانا في الحد و المثال:

رأينا فيما سبق كيف استدل النحاة بمفهوم الموضع باعتباره مكانا في مدرج الكلام يتحدّد بقرائن قبلية أو بعدية على أحكام كثيرة، كتحديد جنس العنصر اللغوي و كذا تحديد العامل

و غيرها، كذلك نجدهم يستدلون بالموضع هنا أي باعتباره مكانا في الحدّ أو المثال على أحكام مختلفة أهمها تحديد العوامل و المعمولات، و ذلك بغية تفسير إعراب بعض المسائل التي تبدو خارجة عن القواعد المطّردة، فقد كان الموضع من أهمّ المفاهيم التي استغلّها النحاة لإلحاق هذه المسائل بالقواعد الأصول.

و سنحال فيما يلي أن نوضح كيف اعتمد الخليل و سيبويه و غيرهما من النحاة على هذا المفهوم باعتباره أداة منهجية استدلالية مارسها هؤلاء النحاة في تحليلاتهم لتحديد العامل و المعمول و الاستدلال عليهما، فهو على هذا الأساس مسلك مهم من مسالك نظرية العامل.

فمن طرائق سيبويه التي استدل بها على العامل في المبتدأ؛ أي عامل الابتداء - و هو الموضع الذي تعرى من العامل اللفظي - أي الموضع الفارغ في الحدّ أو المثال استدلاله على رفع الاسم بالابتداء عندما يكون الخبر ظرفا سواء قدمته أو أخرته، نحو قولك: عبد الله فيها، . فيها عبد الله، و ذلك بإدخاله لعامل لفظي على هذا الاسم، فإذا عمل فيه هذا العامل كان ذلك عنده دليلا على أن هذا الاسم مرفوع

بالابتداء قبل دخول هذا العامل عليه، ذلك أنّ «الاسم أول أحواله الابتداء، و إنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء، و الجار على المبتدأ، ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ»[3]ج1ص24، و مثل هذا قول سيبويه: «و ذلك قولك: فيها عبد الله قائما، و عبد الله فيها قائما، فعبد الله ارتفع بالابتداء لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، و إنّما هو موضع له، و لكنّه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله...إلاّ أنّ عبد الله يرتفع مقدما كان أو مؤخرا بالابتداء، و يدلّك على ذلك أنّك تقول: إنّ فيها زيدا، فيصير بمنزلة قولك: إنّ زيدا فيها لأنّ "فيها" لما صارت مستقرا لزيد يستغني به السكوت وقع موقع الأسماء»[3]ج2ص88،89.

فلننظر كيف أنّ سيبويه يستدل على أنّ الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف عنه أو قدمته، و حجته في ذلك انه إذا أدخلنا "إنّ"- و هي عامل لفظي- على "عبد الله" نصب و إن كان قبله ظرف، فلما عمل فيه كان ذلك دليلا عنده على أنّه مرفوع بالابتداء في قولهم: فيها زيد، ذلك لأن الاسم أول أحواله الابتداء ثمّ تدخل عليه العوامل اللفظية في موضع الابتداء فتعمل فيه و إذا زالت هذه العوامل عاد إلى الارتفاع بالابتداء.

و يمكن توضيح استدلال سيبويه عن طريق البنية العاملية في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 49:طريقة اكتشاف عامل الإبتداء عن طريق القياس

	موضع العامل	موضع المعمول الثاني	موضع المعمول الأول
عامل الابتداء	← Ø	فيها	عبدُ الله
عامل لفظي	← إنَّ	فيها	زيدا

و يبدو أنّ "ابن عصفور" يوافق سيبويه على هذا الاستدلال، و هو ما يتضح في رده على "الأخفش" الذي يرى أن الاسم "زيد" في قولهم: في الدار زيد مرفوع بالظرف و ليس بعامل الابتداء، فهو يجري الظروف و المجرورات مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق قويت فيه جنبة الفعلية أم لم تقو، نحو قولك: في الدار زيد و عندك عمرو، فيجيز في "زيد" و "عمر" أن يكون "زيد" فاعلا بالظرف و المجرور تارة،و أن يكون مبتدأ أخرى[49]ج1ص95.يقول ابن عصفور ردا على مذهب

الأخفش- سالكا في ذلك طريقة سيبويه للاستدلال على العامل- «و لا يجوز عندنا أن يكون فاعلا، و إنّما هو مرفوع بالابتداء خاصة، بدليل تأثير "إن" و أخواتها في مثل إن في الدار زيدا، و إن عندك عمرا، لأنّها لا تعمل إلاّ في المبتدأ خاصة»[49]ج1ص95.و نظير ذلك أيضا ما ذهب إليه سيبويه في قوله: «و ذلك قولك: زيد كم مرة رأيته، و عبد الله هل لقيته،وعمرو هلا لقيته، و كذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء، كما أنّك لو قلت: أرأيت زيدا هل لقيته، كان "أرأيت" هو العامل، و كذلك إذا قلت: قد علمت زيدا كم لقيته، كان "علمت" هو العامل فكذلك هذا، فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره»[3]ج1ص127.

و يمكن توضيح استدلال سيبويه هذا في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 50:تمثيل لطريقة الاستدلال بالموضع على العامل في المبتدأ عندما يكون الخبر ظرفا

	موضع العامل	موضع المعمول الأول	موضع المعمول الثاني
عامل الابتداء	Ø	زيد	كم مرة رأيته
	Ø	عبد الله	كم لقيته
عوامل لفظية	علمت	زيدا	كم لقيته
	أرأيت	زيدا	هل لقيته

فسيبويه يتوصل هنا إلى أنّ الاسم مرفوع بالابتداء و ليس بالفعل، و ذلك بإدخال العاملين اللفظيين "أرأيت" و "علمت" عليه، و لما عملا فيه كان ذلك عنده دليلا على أنّه مرفوع بالابتداء، و هو في أول الجملة قبل إدخال العامل اللفظي عليه في قولنا: زيد هل لقيته؟ و زيد كم لقيته؟ ، و إذن فإنّ موضع الابتداء «هو موضع تتعاقب عليه العوامل اللفظية فتعمل في الاسم، و إذا زالت عنه عاد إلى ارتفاعه بالابتداء»[57]ص177.و يسلك ابن السراج طريق سيبويه هذا للاستدلال على رافع الاسم المخصوص بالمدح أو الذم، مثل الاسم "زيد" في نحو قولهم: نعم الرجل زيد، و ذلك بإدخال "كان" و "ظننت" على هذا الاسم، و لما عملا فيه كان ذلك عنده دليلا على انّه مرفوع بالابتداء، يقول: «و يدخلون الـ "ظن" و "كان" فيقولون: نعم الرجل كان زيد، ترفع "زيدا" بـ "كان"، و "نعم الرجل" خبر "كان"، و هذا كلام صحيح، و كذلك: نعم الرجل ظننت زيدا، تريد: كان زيد نعم الرجل و ظننت زيدا نعم الرجل»[5]ج1ص118.

لا شك أنّ ابن السراج ها هنا يسلك طريق سيبويه، و هو يستدل على رافع الاسم "زيد" في نحو قولهم: نعم الرجل زيدُ ، و ذلك عن طريق موضع الابتداء- و هو التعري من العوامل اللفظية- بإدخال العامل اللفظي عليه (كان و ظننت)، من النواسخ فاستقام الكلام بعملهما فيه، فكان ذلك عنده دليلا على أنّ ذلك الاسم مرفوع بالابتداء قبل أن تدخل عليه، و هو ما يؤكده الرضي الإستربـاذي في رده على من زعم غير ذلك فيقول: «و لا يقال إن ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب، فإنّ الأصول تدعو إليه، و ذلك لأنّه تقرر بالدليل أن المخصوص بالمدح و الذم مرتفع بالابتداء ما قبله خبره،لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر لم تدخل نواسخ الابتداء عليه مقدّما على فعل المدح أو الذم و مؤخرا عنه ،نحو: كنت نعم الرجل»[33]ج5ص261.

و يمكن توضيح هذا الاستدلال عن طريق البنية العاملية في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 51:الاستدلال بالموضع على رافع الاسم المخصوص بالمدح أوالذنب

موضع المعمول الثاني	موضع العامل	موضع المعمول الأول
نعم الرجل	Ø	زيد
نعم الرجل	كان	زيد
نعم الرجل	ظننت	زيدا

و قد يسلك النحوي مسلكا معاكسا للذي سبق ذكره لإثبات أنّ العامل في الاسم هو عامل لفظي دخل عليه، و انّه كان يرتفع بالابتداء قبل دخوله عليه فيزيل عن هذا الاسم- و هو في أول الجملة- العامل اللفظي، فإذا ارتفع بالابتداء و لم يعمل فيه غيره كان ذلك عنده دليلا على أنّ هذا العامل اللفظي هو ما عمل في ذلك الاسم، و مثل ذلك قول سيبويه: «و تقول: إنّ اليوم فيه زيد ذاهب، من قبل أنّ "إن" عملت في اليوم، فصار كقولك: إن عمرا فيه زيد متكلم، و يدلك على أن "اليوم" قد عملت فيه "إن"، أنّك: تقول: اليوم فيه زيد ذاهب، فترفع بالابتداء، فكذلك تنصب "بإنّ"»[3]ج2ص133.فسيبويه ها هنا يستدل على أنّ "اليوم" منصوب "بإنّ" لا باسم الفاعل ذاهب، وذلك بإزالة "إن" من موضعه، فارتفع "اليوم"، فخلص بذلك إلى أنّ العامل في "اليوم" هو "إن"، و الجدول الحملي التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 52:مفهوم الموضع وطريقة تحديد عامل الإبتداء

	موضع العامل	موضع المعمول 1	موضع المعمول 2
عامل الابتداء	← Ø	اليومُ	فيه زيد ذاهب
عامل لفظي	← إنَّ	اليومَ	فيه زيد ذاهب

و عن طريق هذا الموضع دائما، أي موضع الابتداء، و وفق نفس المسلك يستدل "الجرجاني" على أنّ النواسخ (إن و أخواتها و كان و أخواتها و ظننت و أخواتها) عوامل لفظية تعمل فيما أصله مبتدأ و خبر، حيث توصل إلى هذا الحكم بإزالة هذه النواسخ من مواضعها، فلاحظ ارتفاع معمولاتها على أنّها مبتدأ و خبر، فكان ذلك عنده دليلا على أنّ العامل فيها هو هذه النواسخ، ذلك أنّ الاسم أول أحواله الابتداء- كما ذكرنا- ثم تدخل عليه العوامل اللفظية في موضع الابتداء فتعمل فيه و إذا زالت هذه العوامل عاد إلى الارتفاع بالابتداء يقول: «اعلم أنّ هذه الأبواب الثلاثة من شأنها أنّ تدخل على المبتدأ و الخبر و تعمل فيها، و لكلّ باب منها مذهب مخصوص في عمله، فباب "كان" يرفع المبتدأ و ينصب الخبر، و باب "أن" ينصب المبتدأ و يرفع الخبر، و باب "ظننت" ينصبهما معا، و يدلك على أنّها عوامل داخلة على المبتدأ و الخبر أنك إذا قلت: كان زيد أخاك، و إن زيدا أخوك، و ظننت زيدا منطلقا، ثم أسقطت هذه الأشياء وجدت ما كان عملت فيه مبتدأ وخبرا»[37]ج1 ص397.

و الجدول الحملي التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 53: العلامة العدمية والعلامة اللفظية في مثال الجملة

	موضع العامل	موضع المعمول الأول	موضع المعمول الثاني
عامل الابتداء	← Ø	زيد	أخوك
عوامل لفظية	كان	زيد	أخاك
	إنَّ	زيدا	أخوك
	ظننت	زيدا	منطلقا

و مثل هذا أيضا استدلال سيبويه على أنّ الفعل المضارع مرفوع بوقوعه موقع الاسم لا بالابتداء أو التجرد من النواصب و الجوازم، يقول: «و من زعم أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء فإنّه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، و يجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، و لكنّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»[3]ج3ص11.

فالملاحظ ههنا أنّ سيبويه يستدلّ على أنّ الفعل المضارع يرتفع بكينونته في موضع الاسم لا بالابتداء؛ لأنّ ما ارتفع بعامل الابتداء يجوز أن تعمل فيه العوامل اللفظية الأخرى التي تتعاقب على هذا الموضع، فعلى هذا يصح لنا أن نقول: "كان زيد يقومَ"، أو "ظننته يقومَ" بالنصب لأنّ العاملين دخلا في موضع الابتداء، و لكنّ العرب لم تنطقه في هذين الموضعين إلاّ مرفوعا لأنّ العامل فيه وقوعه موقع الاسم، و هو ما يوضّحه في قوله: «و اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ،ولا مبني على مبتدأ،أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنّها مرتفعة و كينونـتها في هذه المواضع ألزمـتها الرفع، و هي سبب دخول الرفع فيها»[3]ج3ص9،10.

و ليبرهن سيبويه على صحة مذهبه نجده يستقرئ كل مواضع الفعل المضارع المرفوع، فيتوصل إلى أنّه لا يقع إلاّ حيث يصلح للاسم أن يقع فيه، فموضع الفعل الذي يجوز أن يعمل فيه هذا العامل (وقوعه موقع الاسم) هو الموضع الذي يكون أحقّ للاسم منه في أصل الوضع أو الاستعمال كموضع الخبر و موضع المبتدأ و موضع الصفة، يقول: « فأمّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقول زيد ذاك، و أمّا ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك: زيد يقول ذاك، و أمّا ما كان في موضع غير المبتدأ و لا المبني عليه فقولك: مررت برجل يقول ذاك، و هذا يوم آتيك، و هذا زيد يقول ذاك، و هذا رجل يقول ذاك، و حسبته ينطلق، فهكذا و ما أشبهه»[3]ج3ص10.

فكل مواضع الفعل المضارع المرفوع في الأمثلة السابقة يصح استبدالها باسم و مع ذلك فقد وجهت اعتراضات كثيرة للبصريين- يمثلهم سيبويه- عن هذا العامل من بعض النحاة المتأخرين الذين أخذوا برأي الفراء الذي يرى أنّ العامل في الفعل المضارع هو تجرّده من الناصب و الجازم، «و أنّ ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم باطل بخبر كاد، فإنّه مرفوع و لا يقع موقع الاسم»[59]ج2ص25، و لكن سيبويه يرى أنّ موضع خبر كاد هو موضع خاص بالاسم و إن كان لا يظهر إلى اللفظ، و ذلك بالحمل على نظائرها مثل "كان"، فموضع خبر "كاد" هو موضع الاسم في أصل الوضع و لكن الاستعمال منع من ظهوره لعلّة، و هي الفكرة التي لم يشأ الفراء الإبانة عنها،ثم إن خبر كاد معمول والأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا لا جملة.و من بين النحاة الذين وافقوا "الفراء" فيما ذهب إليه نجد "ابن

مالك" الذي يرى أن مذهب سيبويه باطل «لعدم رفع المضارع بعد "إن°" الشرطية لأنّه موضع صالح للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالى: "وَ إنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اِسْتَجَارَكَ"[60]ص665.

و ما قيل في خبر "كاد" يقال أيضا في الموضع الذي يلي "إن" الشرطية، فسيبويه يرى أنّه موضع الفعل في الأصل و إن لم يظهر إلى اللفظ- لأنّ الموضع عند سيبويه هو مكان مقدر- يقول: «و اعلم أنّه لا ينتصب شيء بعد "إن" و لا يرتفع إلاّ بفعل، لأنّ "إن" من الحروف التي يبنى عليها الفعل و هي "إن°" المجازاة وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء»[3]ج1ص263.كما نجد ابن هشام هو أيضا يأخذ برأي ابن مالك موافقا بذلك مذهب الفراء، حيث يقول: «رافع المضارع تجرده من الناصب و الجازم وفاقا للفراء لا حلوله محل الاسم خلافا للبصريين لانتقاضه بنحو هلا تفعل»[47]ج2ص72، و هو المذهب نفسه الذي يقول به الأشموني، و هذا «لسلامته من النقض، بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو: هلا تفعل، و جعلت أفعل، و مالك لا تفعل، و رأيت الذي تفعل، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوع، مع أنّ الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع، فبطل القول بأنّ رافعه وقوعه موقع الاسم، و صح القول بأنّ رافعه التجرد»[19] ج3ص281.

و لكن و إن بدى وجه الاعتراض مقبولا لأول وهلة- و هذا لمن يكتفي بالنظر إلى ظاهر اللفظ- فإنّ تعميق النظر في هذه المسألة يكشف غير ذلك، فقد وضح سيبويه أنّ هناك أفعالا ترتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم في ظاهر اللفظ، فبيّن أنّ تلك المواضع في الأصل تقع فيها الأسماء و أنّه عرض فيها معان اختاروا من أجلها لزوم الفعل و ترك الأصل، و كأنّه توقع مثل هذا الاعتراض فقال: «فمن تلك المواضع: هلاّ يقول زيد ذاك و الأصل: يقول زيد ذاك، ثم قال قائل: لا يقول زيد ذاك، فينفي ثمّ يقول فيحضض السامع على القول فيجعل مكان "لا" "هلا" ، و لمّا كانت "هلا" و أخواتها للتحضيض، و معناهنّ معنى الأمر ذكر الفعل لئلا يزول معنى التحضيض و الأمر، و الموضع موضع الابتداء»[31]ج2ص312، و هذا ما يظهر في قوله: «و من ذلك أيضا: هلا يقول زيد ذاك، فيقول في موضع ابتداء، و هلا لا تعمل في اسم و لا فعل، فكأنّك قلت: يقول زيد ذاك»[3]ج3ص10.

و يمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 54: تمثيل طريقة الاستدلال بالموضع على رافع الفعل المضارع

	موضع الاسم	
هلاَ	يقول	زيدٌ ذاك.
	قائل	زيدٌ ذاك.

فالموضع الذي يلي "هلا" و جميع حروف التحضيض عند سيبويه هو موضع الاسم و إن كان لا يليها إلاّ الفعل في الاستعمال، لأنّها لا تعمل شيئا، و لو كانت تعمل مثل حروف النصب و حروف الجزم و أدوات الشرط لكان هذا الموضع موضع الفعل، لأنّ العامل الذي يعمل في الفعل لا يعمل في الاسم.و من المفيد أن نشير مرة أخرى إلى أن سبب هذا الخلاف مرده إلى أنّ مفهوم الموضع عند هؤلاء النحاة هو مكان في ظاهر اللفظ، و ليس في البنية المقدرة الموجودة في الذهن، بينما سيبويه يعني بالموضع أنّه مكان اعتباري مجرّد يمكن أن يخلو من اللفظ إلاّ أنّه مع ذلك يبقى متصورا في البنية المقدرة للكلام.كما نجد المبرد يأخذ بالفكرة نفسها للاستدلال على أنّ بنية الجملتين قام عبد الله، و عبد الله قام مختلفة تماما، و إن كان معناهما واحدا ردا على من زعم غير ذلك، و هو الزعم الذي يذهب فيه أصحابه إلى أنّ "عبد الله" في قولك: "عبد الله قام" يرتفع بالفعل المتأخر عنه "قام" ، و هنا نجد المبرد يبيّن وجه الغلط في هذا الرأي، و يستدل عن طريق فكرة "الموضع" على أنّ عامل الرفع في "عبد الله" ها هنا إنّما هو الابتداء و ليس الفعل المتأخر "قام". يقول: «فإن زعم زاعم أنّه إنّما يرفع "عبد الله" بفعله، فقد أحال من جهات: منها أن "قام" فعل و لا يرفع الفعل فاعلين إلاّ على جهة الاشراك...فكيف يرفع عبد الله و ضميره؟ و أنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك، و ذلك قولك: عبد الله قام أخوه، فإنّما ضميره في موضع "أخيه"، و من فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، و يبقى الضمير على حاله»[24]ج4ص405.

فالمبرد ها هنا يستدل على أنّ رافع "عبد الله" في قولهم: عبد الله قام هو عامل الابتـداء، و ليس الفعل المتأخر عنه "قام" ، و ذلك بإدخال عامل لفظي "رأيت" في هذا الموضع، فيعمل في الاسم "عبد الله" و يستقيم الكلام، فيدله ذلك أنّ الاسم يرتفع بالابتداء قبل دخول العوامل اللفظية عليه، لأنّ «الاسم أول أحواله الابتداء»[3]ج1ص24.

و يمكن توضيح استدلال المبرد في الجدول الحملي التالي[52]ص14:

الجدول رقم 55: تمثيل لطريقة استدلال المبرد على العامل عن طريق الموضع

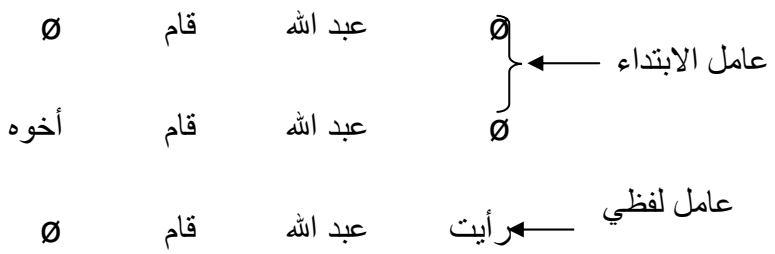

و هو الرأي الذي يؤكده ابن الأنباري أيضا فيقول: «فإن قيل: لم زعمتم أنّ قول القائل: "زيد قام" مرفوع بالابتداء دون الفعل، و لا فصل بين قولنا: زيد ضرب و ضرب زيد؟ قيل لوجهين: أحدهما أنه من شرط الفاعل ألاّ يقوم غيره مقامه مع وجوده، نحو قولك: قام زيد، فلو كان تقديم "زيد" على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك: زيد قام أخوه، و عمرو انطلق غلامه، و لمّا جاز ذلك دلّ على أنّه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء، والوجه الثاني: أنّه لو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن لا يختلف حال الفعل، فكان ينبغي أن يقال: الزيدان قام، و الزيدون قام كما تقول: قام الزيدان، و قام الزيدون، فلمّا لم يقل إلاّ: الزيدان قاما و الزيدون قاموا دلّ على أنّه يرتفع بالابتداء دون الفعل»[30]ص91،92.

و بعبارة أخرى نقول: إنّ البنية العاملية للجملة الأولى: "قام زيد" تقتضي موضعين هما: موضع العامل و موضع المعمول الأول، في حين أنّ الجملة الثانية: "زيد قام" بنيتها العاملية المقدرة تشمل ثلاثة مواضع هي: موضع العامل (و هو موضع فارغ)، و موضع المعمول الأول ،و موضع المعمول الثاني الذي يتفرع هو بدوره إلى موضعين، موضع العامل هو "قام" ،و موضع المعمول الأول و هو الفاعل الضمير المستتر الذي عمل الفعل (قام) في موضعه لأنّه ضمير و ليس اسما معربا، و دليل وجوده إمكانية ظهوره إلى اللفظ في الموضع فتقول مثلا: زيد قام أخوه.

و يمكن توضيح ذلك في بنية عاملية على الشكل التالي:

الجدول رقم 56:مفهوم المثال وطريقة تحديد العوامل والمعمولات

	عا	مع1	مع2
			عا مع
	قام	زيد	
عامل الابتداء ←	Ø	زيد	قام Ø
	Ø	زيد	قام أخوه

و هو الرأي الذي يقول به أيضا ابن يعيش و هذا ما يظهر في قوله: «و يؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا، أنك لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام لم يبق عندك فاعلا و إنّما يكون مبتدأ و خبرا معرضا للعوامل اللفظية»[25]ج1ص74.و عن طريق مفهوم الموضع في الحد أو الصيغة التركيبية (عا+مع$_1$+مع$_2$) نجد سيبويه يفسر إلغاء عمل العامل على أساس أنّ الحدّ أن يكون موضع العامل مبتدأ يليه موضع المعمول الأول فالثاني و على هذا الترتيب، فإن حدث وخالف الكلام هذا الأصل، و ذلك بتأخر موضع العامل عن رتبته في الحدّ حكم بجواز إلغاء عمله، و كلّما تأخر موضع العامل عن معموليه كان الإلغاء أقوى، يقول: «فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهب، و هذا أرى أخوك و فيها أرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى»[3]ج1ص119، و يقول: «و كلمّا طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، و ذلك قولك: زيدا أخاك أظنّ فهذا ضعيف كما يضعف: زيد قائما ضربت لأنّ الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل»[3]ج1ص120.

فالملاحظ ها هنا أنّ سيبويه يستدل على إلغاء عمل العامل على أساس أنّ الأصل يقتضي أن يكون موضع العامل أولا يليه موضع المعمول الأول فالمعمول الثاني، فلما تغير ترتيب مواضع هذه البنية العاملية و عدل بذلك عن الأصل ترتب عن ذلك حكم جديد و المتمثل في جواز إلغاء عمل العامل، و ذلك قولك: عبد الله أظن ذاهب و زيد قائم ضربتُ.

و هذا ما نجده عند ابن السراج أيضا حيث يقول: «و يجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر...تقول: زيد ظننت منطلق، و زيد منطلق ظننت فتلغي "الظن" إذا تأخر، ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرا، فإذا ألغيت فكأنّك قلت: زيد منطلق في ظني، و لا يحسن أن تلغيه إذا تقدم»[5] ج1ص181.

و هو المبدأ نفسه الذي استدل به سيبويه على ذهاب الجزاء من أدوات الشرط (من- ما- أي) و حملها على "الذي" على أساس أنّ موضع العامل حقه أن يتقدّم على موضع المعمول، يقول: «و تقول:

آتي من يأتيني، و أقول ما تقول، و أعطيك أيها تشاء، هذا وجه الكلام و أحسنه، و ذلك أنّه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده فلمّا قبح ذلك حملوه على الذي»[3]ج3ص70.و على هذا الأساس أيضا يستدل سيبويه على العامل في باب التنازع يقول: «ضربت و ضربني زيد، و ضربني و ضربت زيدا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، و أمّا في المعنى فقد يعلم أنّ الأول قد وقع إلاّ أنّه لا يعمل في اسم واحد نصب و رفع و إنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنّه لا ينقض معنى»[3]ج1ص74.

فسيبويه يجعل العامل في اللفظ هو الأقرب موضعا من المعمول الذي يليه، وهذا عند تنازع عاملين عليه، و هو الرأي الذي يأخذ به أيضا الزمخشري، و هذا ما يظهر في قوله: «و من إضمار الفاعل قولك ضربني و ضربت زيدا تضمر في الأول اسم من ضربك و ضربته إضمارا على شريطة التفسير، لأنّك لمّا حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا و مفعولا فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذكره مرة و لمّا لم يكن بدّ من إعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته إياه...و كذلك إذا قلت: ضربت و ضربني زيد رفعته لايلائك إياه الرافع، و حذفت مفعول الأول استغناء عنه و على هذا تعمل الأقرب أبدا»[32]ص19،20، فالأقرب موضعا من المعمول هو العامل.

كما يستدل سيبويه على أن بعض المواضع التي يرد فيها الفعل أوما بمنزلته كاسم الفاعل

و اسم المفعول ليست بمواضع إعمال ،«ذلك لأنّ هذه المواضع يأتي فيها الفعل أو ما بمنزلته متمّما لاسم عمل فيه ما قبله فيكون كالجزء من هذا الاسم المعمول و ليس عاملا فيما قبله»[57]ص185.

و من ذلك أن يكون هذا الفعل أو ما بمنزلته في موضع الصفة أو في موضع الصلة لاسم موصول أو لحرف موصول، يقول: «و ممّا لا يكون إلاّ رفعا قوله: أأخواك اللذان رأيت، لأنّ "رأيت" صلة للذين و به يتمّ اسما، فكأنّك قلت: أأخواك صاحبانا؟ و لو كان شيء من هذا ينصب شيئا في الاستفهام لقلت في الخبر: زيدا الذي رأيت، فتنصب كما تقول: زيدا رأيت»[3]ج1ص125.

يريد سيبويه القول بأنّ الفعل "رأيت" لم يعمل شيئا فيما قبله، و إنّما رفع "أخواك" بالابتداء و "اللذان" خبره مع أنّ الأولى بعد الاستفهام إعمال الفعل مضمرا أو مظهرا، و السبب في ذلك يرجع إلى كون "رأيت جاءت صلة "للذان" بها يتمّ اسما معمولا، و هي كالجزء من هذا الاسم المعمول، فهو إذن في موضع المعمول الذي عمل فيه ما قبله فلا يعمل لأجل ذلك فيما قبله لأنه جزء المعمول ومتمّمه.، و لذلك أيضا مثله سيبويه بقوله: «فكأنّك قلت: أأخواك صاحبانا»[3]ج1ص128 ،فجعل "اللذان رأيت"

بمنزلة اسم مفرد و هو "صاحبانا"؛ أي أنّهما معا في موضع المعمول، و إن كان النحاة يعتبرون جملة الصلة لا موضع لها من الإعراب.

و يمكن توضيح ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 57:الاستدلال بالموضع على مواضع عدم الإعمال

حرف الاستفهام	موضع العامل	موضع مع$_1$	موضع مع$_2$	متمم لاسم المعمول الثاني
أ	Ø	أخواك	اللذان	رأيت
أ	Ø	أخواك	صاحبا	نا

و مثل هذا أيضا قوله: «و تقول: أذكر أن تلد ناقتك أحبّ إليك أم أنثى؟ كأنّه قال: أذكر نتاجها أحب إليك أم انثى؟ فأن تلد اسم، و تلد به يتمّ الاسم كما يتمّ الذي بالفعل، فلا عمل له هنا كما ليس يكون لصلة الذي عمل»[3]ج1ص131.

و معنى هذا أنّ الفعل "تلد" لا يعمل شيئا في الاسم "ذكر" رغم وقوعه بعد استفهام فيكون نصبه بالفعل أولى، و ذلك لوقوعه صلة للموصول الحرفي "أن" و به يتمّ اسم مثله مثل صلة "الذي" فهو إذن في موضع ليس بموضع إعمال لأنّه في موضع المعمول و ليس في موضع العامل الذي يعمل فيما قبله، و لكنّه مع موصوله الحرفي مصدر مؤول في موضع رفع، و هو بمنزلة "نتاجها" في قولك: أذكر نتاجها أحب إليك أم أنثى؟

و يمكن توضيح ذلك في بنية عاملية على النحو التالي:

الجدول رقم 58: توضيح لكيفية استدلال سيبويه على موضع العامل

حرف الاستفهام	موضع عا	موضع مع1	موضع مع2	
			الموصول الحرفي	متمم الموصول الحرفي (صلته)
		أن		تلد
أ	Ø	ذكر		
أ	Ø	ذكر	نتاجها	

و نظير ذلك أيضا قول سيبويه: «و ممّا لا يكون إلاّ الرفع قوله: أعبد الله أنت الضاربه، لأنّك إنّما تريد معنى الذي ضربه، و هذا لا يجري مجرى يفعل»[3]ج1ص130.

و يفهم من هذا أنّ اسم الفاعل "الضاربه" جاء في موضع المعمول خبرا للمبتدأ "أنت" فلم يعمل شيئا في "عبد الله" لأنّه بمنزلة "الذي ضربه" ، و "ضربه" في موضع الصلة و هو ليس بموضع إعمال فيعمل فيما قبله، و كذلك هذا مع أنّه جاء بعد استفهام.

و يمكن توضيح ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 59:المثال وطريقة تحديد موضع العامل وموضع المعمول

حرف الاستفهام	عا	مع1	مع2			
			عا	مع1	مع2	
					موصول	متمم الموصول
				الـ		ضاربه
			Ø	أنت		
أ	Ø	عبد الله				
أ	Ø	عبد الله	Ø	أنت	الذي	ضربه

و مثل هذا أيضا قوله: «و تقول: أزيد أن يضـربه عمرو أمثل أم بشر، فالمصـدر مبتدأ

و "أمثل" مبني عليه، و لم ينزل منزلة يفعل، فكأنّه قال: أزيد ضاربه خيرأم بشر، و ذلك لأنّك ابتدأته و بنيت عليه فجعلته اسما»[3]ج1ص131.و معنى هذا أنّ الفعل "يضرب" لم يعمل في زيد في قوله: أزيد أن يضربه عمرو أمثل أم بشر، مع أنّه جاء بعد استفهام حيث يكون نصبه بالفعل أولى،و إنّما رفع "زيد" بالابتداء، و جاء الفعل "يضرب" صلة للموصول الحرفي "أن" في موضع المبتدأ، أي في موضع اسم معمول فيه، و هو كالجزء من هذا الاسم المعمول، ولذلك لم بعمل هذا الفعل شيئا فيما قبله و لم يفسر عاملا فيه، و الأمثلة كثيرة في الكتاب.

و يمكن تمثيل ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 60: طريقة تحديد العوامل والمعلومات عن طريق القياس

حرف الاستفهام	عا	مع1	مع2	عا	مع1		مع2
					موصول حرفي	متمم الموصول	
					أن	يضرب عمرو	أمثل
أ	Ø	زيد		Ø			
أ	Ø	زيد	Ø		ضاربه		خير

و كما لا يعمل الفعل أو ما بمنزلته إذا جاء صلة لموصول اسمي أو حرفي، كذلك قد يحل في موضع الصفة فلا يعمل فيما قبله كما لا يفسر عاملا مضمرا يعمل في اسم شغل الفعل بالعمل في غيره، و هذا ما يوضحه سيبويه في قوله: «و ذلك قولك: أزيد أنت رجل تضربه؟ و أكل يوم ثوب تلبسه؟ فإذا كان وصفا فأحسنه أن يكون فيه الهاء لأنه ليس بموضع إعمال، و لكنّه يجوز فيه كما جاز في الوصل لأنّه موضع ما يكون من الاسم، و لم تكن لتقول: أزيدا أنت رجل تضربه؟ و أنت إذا جعلته وصفا للمفعول لم تنصبه، لأنّه ليس بمبني على الفعل، ولكن الفعل في موضع الوصف»[3]ج1ص128.

فالملاحظ أن الفعلين: "تضرب" و "تلبس" في قوله: أزيد أنت رجل تضربه، وأكلّ يوم ثوب تلبسه جاءا في موضع الصفة، و إن كان هذا الموضع أحق بالاسم في الأصل، لأنّ الموصوف بعض من الصفة و هما بمنزلة اسم واحد يعمل فيهما عامل واحد، و لذلك فإنّ هذين الفعلين في موضع المعمول و

لم يعملا شيئا فيما قبلهما و لم يفسرا عاملا مضمرا في"زيد"وفي "ثوب" ، لأنّهما جزء المعمول ومتممان له. و يمكن توضيح استدلال سيبويه في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 61: تمثيل لطريقة استدلال سيبويه بالموضع على العامل

حرفا استفهام	عا	مع1	مع2 عا	مع1	مع2 موصوف	موضع الصفة
أ	Ø	زيد	Ø	أنت	رجل	تضربه
					ثوب	تلبسه
أ	Ø	كل	Ø	يوم		

و مثل ذلك أيضا قوله: «كل رجل يأتيك فاضرب نصب لأنّ "يأتيك" ههنا صفة فكأنّك قلت: كل رجل صالح اضرب»[3]ج1ص136.

استدل ها هنا سيبويه على أن "كل" منصوب بالفعل "اضرب" و ليس مرفوعا بالفعل "يأتيك" لأنّه في موضع الصفة؛ أي في موضع المعمول لذلك مثلها بالاسم "صالح"، ذلك أنّ الصفة و الموصوف هما معا بمنزلة اسم واحد.كما يتنبه سيبويه إلى أن بعض المواضع التي ترد فيها حروف الشرط كـ "من و ما و أي" ليست بمواضع إعمال؛ لأنّها جاءت في موضع المعمول الذي دخل عليه عامل فعمل فيه فصار اسما موصولا، فيقول: «هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي، وذلك قولك: إن من يأتيني آتيه، و كان من يأتيني آتيه، و ليس من يأتيني آتيه و إنما أذهبت الجزاء من ههنا لأنّك أعملت كان و إن، ولم يسغ لك أن تدع كان و أشباهه معلقة لا تعملها في شيء، فلمّا أعملتهن ذهب الجزاء و لم يكن من مواضعه، ألا ترى أنّك لو جئت بإنْ ومتى تريد إنّ إنْ و إنّ متى كان محالا، فهذا دليل على أنّ الجزاء لا ينبغي له أن يكون ها هنا بمنْ و ما وأي، فإن شغلت هذه الحروف جازيت، فمن ذلك قولك: إنّه من يأتنا نأته»[3]ج3ص71،72.

و قصده من هذا أنّ ذهاب الجزاء من "من" و "ما" و "أي" سببه أنّها وقعت في موضع المعمول لهذه العوامل التي تقدمت عليها و هي: إنّ و كان و ليس، فليس من المسوغ أن تترك هذه العوامل بلا عامل، و عملها في الكلام أبطل الجزاء، لذلك لاحظ أنّ هذا العامل إذا عمل في شيء و شغل به من غير "من" و "ما" و "أي" ردّت إلى الجزاء، و عملت الشرط و الجزاء كقولنا: إنّه من يأتنا نأته و كنت من بأتني أته و ليس هو من يأته يحببه، و هذا ما يريده ابن السراج هو أيضا بقوله: «لأنّك إذا قلت: آتي من أتاني وجب أن تكون "من" منصوبة بقولك "أتى" و نحوه، و حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها، فليس يجوز هذا إلاّ أن تريد بها معنى الذي...و الباب كله على هذا لا يجوز غيره»[5]ج2ص194.

كما نجد سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب يعتمد في تحديده للعامل على مفهوم "الإجراء على الموضع" و هذا عند تفسيره لإعراب التوابع التي جرت على موضع متبوعها لا على لفظه، و مثل ذلك قوله: «هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي، فمن ذلك قول ذي الرمّة:

بهَا العِينُ وَ الآرَامُ لاَ عِدَّ عِنْدَهَا * وَ لاَ كَرَعٌ إلاَّ المَغَارَاتُ وَ الرّبْلُ.

و قال رجل من بني مدحج:

هذا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ * لاَ أمَّ لِي إنْ كان ذَاكَ و لا أبُ

فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم كما أنّ الشاعر حين قال: *فَلَسْنَا بالجِبَالِ و لا الحَدِيدَا* أجراه على الموضع»[3]ج2 ص 291،292.

فسيبويه ههنا يستدل على رفع "أب" و "كرع" بالإجراء على الموضع؛ و هو اعتبار لا النافية للجنس و اسمها معا في موضع المبتدأ، أي موضع المرفوع، و من ثم كان الرفع في هذين الاسمين إجراء على موضع "لا" النافية للجنس و اسمها أي إتباعا لهذا الموضع، و هو موضع المبتدأ، و لذلك جاءت مرفوعة إتباعا لهذا الموضع وليس لاسم مبتدأ مرفوع لفظا، و ليس لاسم لا النافية للجنس بحكم أنّه منصوب.و نظير ذلك أيضا استدلاله على رفع "عمرو" في قولهم: "ما أتاني غير زيد وعمرو"،يقول:«زعم الخليل رحمه الله و يونس أنّه يجوز ما أتاني غير زيد و عمرو فالوجه الجر، و ذلك أنّ غير زيد في موضع إلاّ زيد و في معناه، فحملوه على الموضع كما قال: *فلسنا بالجبال و لا الحديدا*، فلمّا كان في موضع "إلاّ زيد" وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع، و الدليل على ذلك أنّك

إذا قلت: غير زيد فكأنّك قلت: إلاّ زيد، ألا ترى أنّك تقول: ما أتاني غير زيد و إلاّ عمرو فلا يقبح الكلام، كأنّك قلت: ما أتاني إلاّ زيد و إلاّ عمرو»[3]ج2 ص344.

فالخليل ههنا يستدل بما سماه "بالإجراء على الموضع" لتفسير الرفع في "عمرو" المعطوف على لفظ المجرور، فالقياس و الوجه أن يكون مجرورا بحمله على زيد، و لكن بعض العرب أجروه على موضع "إلا زيد"، كما قالوا: ما أتاني إلا زيد و عمرو، و كذلك من قال: *فلسنا بالجبال و لا الحديدا* كان قوله كمن قال: فلسنا بالجبال و لا الحديدِ، فالوجه جر (الحديدا) و لكن العرب أجرته على موضع خبر "ليس" الذي حقه النصب لا على لفظه الذي عملت فيه "الباء"، فكذلك جاء (غير زيد) في موضع "إلا زيد" فرفع التابع (عمرو) على هذا الموضع لا على لفظ "زيد" في (غير زيد) لأنّه مجرور، و بذلك فعامل الرفع في "عمرو" هو الفعل "أتى".

و يمكن توضيح ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 62:طريقة تفسير الإجراء على الموضع عن طريق المثال

	لفظ الإجراء أو موضعه	الرابط	التابع المجرى على اللفظ أو على الموضع
ما أتاني	إلا زيدُ	و	عمروُ
ما اتاني	غير زيدِ	و	عمروُ
فلسنا	الجبالَ	و لا	الحديدا
فلسنا	بالجبالِ	و لا	الحديدا

و الملاحظ أنّني تركت بعض عناصر الجمل المحمول بعضها على بعض خارج الجدول، لأنّني اجتزأت بالعناصر المتناظرة فحسب.و مثل ذلك أيضا تفسيره لنصب الأسماء المحمولة على موضع المنادى المفرد، باعتباره مبنيا في موضع نصب يقول: «و قال الخليل رحمه الله و سألته عن يا زيد نفسه، و يا تميم كلهم و يا قيس كلهم،فقال: هذا كله نصب كقولك: يا زيد ذا الجمّة، و أمّا يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار، إن شئت قلت أجمعون، و إن شئت قلت أجمعين»[32]ج2ص184. و مثله أيضا قوله: «قلت أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويل؟ قال: نصب لأنّه صفة لمنصوب»[3]ج2ص183.

فسيبويه ها هنا يفسر نصب العرب للأسماء التابعة للمنادى المفرد بالإجراء على الموضع، من قبل أنّها حملت على موضع المنادى المفرد لأنّه مبني في موضع نصب بفعل محذوف تقديره "أدعو" أو "أنادي"، لذلك فالعامل في هذه الأسماء المنصوبة المحمولة على موضع المنادى هو هذا الفعل المضمر، و هو العامل نفسه الذي عمل في المنادى أي في موضع المتبوع.

و يمكن توضيح ذلك في الجدول الحملي التالي:

الجدول رقم 63:طريقة تفسير الإعراب عن طريق المثال

حرف النداء	موضع النصب	الاسم التابع المحمول على موضع النصب
يا	زيد	الطويل
يا	زيد	نفسه
يا	تميم	كلّهم
يا	تميم	أجمعين
يا	زيد	ذا الجمّة

إذن فإنّ فكرة الموضع «هي التي قام عليها تفسير الإعراب و تحديد العامل في التوابع التي جرت على موضع المتبوع لا على لفظه، ذلك لأنّ ما يعمل في موضع المتبوع هو ما يعمل في لفظ التابع».

و لعل فيما ذكرت دليلا مقنعا يوضح بجلاء أهميّة مفهوم الموضع عند النحاة العرب باعتباره أداة منهجية و وسيلة استدلالية مارسها هؤلاء النحاة لإثبات صحة فرضياتهم و أصولهم و قواعدهم التي استنبطوها من لغتهم.

كما أنّ استعمالات النحاة لهذا المصطلح و طريقة استدلالهم به كشف لنا أنّ الموضع عند النحاة المؤسسين هو مكان مقدر سواء كان مكانا في الحدّ أو المثال أو مكانا في مدرج الكلام، فهو بذلك مكان اعتباري مجرد تقتضيه بنية الكلام، و ذلك هو مفهوم الموضع الذي يضمره كلام سيبويه في كل المواضع التي لجأ فيها في الكتاب إلى إجرائه سواء أكان ذلك في المستوى الإفرادي أم التركيبي.

كما نتبيّن أيضا أنّ مفهوم الموضع عند النحاة الأوائل و الذي يقابل مصطلح "المحل" في دراسات المتأخرين تقابل غير تام؛ ذلك أنّ مفهوم الموضع عند النحاة المؤسسين أوسع منه بكثير عند هؤلاء المتأخرين الذين يحصرون "المحلّ" في تلك الحركة الإعرابية التي يستحقها اللفظ أو الجملة أو المركب من الموقع الإعرابي و لا تظهر، فقد رأينا فيما سبق أنّ الموضع الذي يقصده سيبويه ليس هو المحل الإعرابي فحسب، و إنما هو جزء من نظرية بأكملها استدل به النحاة على أحكام كثيرة.و من المفيد أن نشير ها هنا أيضا إلى أنّ مفهوم الموضع- كما تصوره النحاة العرب- أي باعتباره مكانا مقدرا في الحدّ أو المثال هو مفهوم يغيب عن اللسانيات الغربية تماما، مع أنّ الكثير من الدارسين يذهبون إلى القول بأنّ مفهوم "الموضع" عند العرب يقابل مفهوم "التوزيع" الذي يعدّ أهمّ مبدأ تقوم عليه المدرسة التوزيعية في تحليلها للغة، و هذا ما سنحاول تبينه فيما يلي من البحث، و نثبت أن بين المفهومين اختلافا مع شيء من التقاطع.

الفصل 3
الموضع والتوزيع بين التحليل العربي والتحليل التوزيعي

على الرّغم من أنّ هذا البحث يهدف في أساسه إلى توضيح التّصور العربي لمفهوم "الموضع" عند النّحاة المؤسّسين للفكر النّحوي العربي، إلاّ أنّنا رأينا أنّه من الضروري لتحقيق هذه الغاية أن نتطرّق إلى مفهوم هذا المصطلح عند مدرسة لسانية حديثة، وهي المدرسة التّوزيعية الأمريكية، لأنّنا وجدنا أنّ أساس التّحليل اللغوي عند أصحاب هذه المدرسة يبنى على إحدى المفاهيم التي يشير إليها هذا المصطلح عند سيبويه ،هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتأينا أنّ هذا الجزء من البحث ضروري ،لأنّ الشيء لا يتجلّى ظاهرا إلاّ من خلال مقارنته بما يجاوره من أشياء، كما أنّك لا تستطيع أن تدرس خصائص خلية حيّة من الخلايا إلاّ بمقارنتها بما يجاورها من خلايا أثناء التشريح، وبذلك تتّضح خصائص المفهوم العربي والتي تميّزه عن نظيره الغربي وإن كانا يشتركان في بعض منها كما سنرى.

فالغاية إذن ليست – بأي حال من الأحوال- لي ذراع القديم لإجباره على مسايرة الحديث، أو طمس معالمه لنستبدل بها معطيات حديثة نتعامل على أساسها بعيدا عن الأصول القديمة التي قامت عليها قواعد اللغة العربية، وإنّما غايتنا الأساسية تكمن في عرض أصول النظر التي اعتمد عليها نحاة العربية بجوار أصول ومبادئ التفكير والبحث اللغوي الحديث والمعاصر من أجل الاستفادة من مناهجه المتطوّرة، والتي تكفل فهما أعمق لأسس التفكير عند نحاة العربية، خاصّة وأنّ الموضوعات اللغوية البحتة أي تلك التي تتّصل بتقعيد القواعد وتأصيل الأصول العامّة كثيرا ما تضيّع صورتها وسط كمّ هائل من الأمثلة الجزئية والخلافات المنهجية.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأنّ هذا الجزء من البحث جاء استجابة للدعوة التي تنصّ على ضرورة الالتزام بالتفتّح الأصيل على ما يقدّمه الآخرون في غير البيئة العربية، لنرى ونبحث في مدى الإسهامات التي يمكن أن يستثمرها هذا التفاعل وكذا الخصوصيات التي تميّز كل منهج على حدّه، ولا شكّ أنّ هذا الأمر قد غدا من ضرورات البحث المبدئية التي تعطي البحث مشروعيته وتضعه موضعه المرسوم له ضمن ما يقدّم في أيامنا من أطروحات ودراسات.إلاّ أنّ وعينا الكبير بصعوبة هذا النوع من الدّراسات باعتبارها تشترط وعيا حقيقيا بالأصول والمرتكزات التي قامت عليها الدراسات الحديثة، واستيعابا شاملا للأصول والضوابط التي وضعها النحاة العرب وأقاموا عليها نظريتهم في وصف نظام

العربية، إدراكنا لكل هذا يوجب علينا وضع تصوّر واضح لمفهوم "الموضع" عند أصحاب المدرسة التوزيعية، ليتسنى لنا بعد ذلك استنباط أهمّ الأوجه التي يلتقي فيها المفهوم العربي بنظيره الغربي وكذا أوجه الخلاف بينهما.

1.3.مفهوم التوزيع في التحليل اللغوي التوزيعي

ظهر هذا الاتجاه من التحليل اللساني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ انبثق من المجهودات التي بذلها اللغويون الأمريكيون في وصف لغات الهنود الحمر وصفا موضوعيا علميّا، ولم تكن المناهج التاريخية تنفع الواصف لأوضاع اللغة، مما حمّلهم أوّل الأمر على ارتجال مناهج تتناسب وطبيعة بحثهم، وبالتدرّج ومباشرتهم الوصف والتصنيف استنبطوا مبادئ وقوانين جمعوها في نظرية عامة كانت نتاج تتابع وتضافر جهود كلّ من "فرانز بواس" بادئ ذي بدء، ثمّ تلميذه "إدوارد سابير" ،فتلميذه "ليونارد بلومفيلد"، وابتداء من 1920 أخذت الدّراسة اللّسانية في أمريكا طابعها الخاص الذي ميّزها عن البحوث الأوربية، وذلك حين أصدر بلومفيلد كتابه "اللغة" عام 1933، وهو الكتاب الذي يعدّ المصدر الأساس للسانيات الأمريكية، والتي تنعت بالوصفية أو التوزيعية، حيث تميّز مذهبها بعلاقته بعلم النفس السلوكي الذي كان مهيمنا آنذاك على الولايات المتّحدة، ذلك العلم الذي يهتمّ أصحابه بدراسة السلوك الإنساني دراسة علمية تقوم على أسس تجريبية ملاحظة، وتنظر إلى السلوك بوصفه مكوّنا من مثير واستجابة، ولذلك فالسّلوكيون يرون «أنّ السلوك الإنساني يوصف أكمل وصف وأدقّه عن طريق اعتبار الظواهر الفيزيولوجية وغيرها من الظواهر الماديّة التي تصحب سلوك الأفراد، ولا يتأتّى عندهم دراسة الظواهر الإنسانية دراسة علمية إلاّ بهذا الطريق»[61] ص304،305.

وبقبول "بلومفيلد" لهذه الأفكار السلوكية اتّخذ موقفا مماثلا في اللسانيات، حيث نظر إلى اللغة على أنّها شكل من أشكال السلوك الإنساني، «فكلّ تصرّف من أجل التبليغ يفترض أن يرسل المتكلّم تحت تأثير ظروف معيّنة (منبه) أصواتا تتطلّب ردّ فعل (استجابة) من المخاطب»[62]ص35، فهو يرى أنّ تفسير الظواهر اللّسانية لابدّ أن يتمّ «عبر تحليل السلوكيات وحدها، والممكن معاينتها عبر ردّها إلى استجابات لمواقف معيّنة، وهذه المواقف ليست بأكثر من مثيرات (مؤثرات) تحفز إلى تلك الاستجابات»[63]ص278، وهذا ما جعله يركّز اهتمامه على «الحدث اللغوي الشكلي أو ما هو موجود بالفعل، وهو الجانب التعبيري الخالص، وذلك بهدف تحليله تحليلا دقيقا، ووصفه وصفا لا يخالطه أيّ شك أو غموض ممّا قد يحدث في تحليل المعنى اللغوي»[64]ص103، وهو الأمر الذي يقودنا إلى القول بأنّ مفهوم بلومفيلد لعملية الدراسة اللغوية كان «مفهوما تجريبيا مضبوطا مبنيّا على أساس استقرائي في جمع المواد اللغوية ووصفها وصفا دقيقا»[65]ص65، وهذا ما يبرّر رفضه للدراسات

اللغوية القائمة على أسس علم النفس التقليدي الذي يقيم نتائج أبحاثه على ما يفترضه من نظريات تفسّر اللغة بالعودة إلى ظواهر نفسية تستند إلى المقدرة الذهنية للمتكلّم في استعمال لغته، وهو ما يتّضح في قوله بأنّه : «لا يجوز الاعتقاد بأنّ من الممكن تفسير وقائع لغوية غامضة من خلال فرضيات فلسفية أو سيكولوجية أكثر غموضا منها،إنّ الحقيقة الوحيدة في كلّ هذه العمليات الذهنية هي العملية اللغوية، فتلك العمليات الذهنية لا تفيد الشرح في شيء بل تزيده غموضا»[66]ص115،116.

وهكذا يتّضح جليا أنّ غاية بلومفيلد الأساسيّة من تبنّيه للأفكار السلوكية تتمثّل في رغبته في دراسة "اللغة" دراسة علمية دقيقة وموضوعية، وبعبارة أخرى فهو أراد بذلك أن يمنح اللسانيات «شرعية البحث العلمي والدراسة الموضوعية»[67]ص148، وهذا ما يستوجب على اللساني – في نظره- أن يركّز اهتمامه على تحليل العناصر المحسوسة الموجودة في تراكيب النّص الذي يراد تحليله تحليلا علميا، «لأنّ ذلك الفحص هو الذي يسمح بالدراسة المنضبطة والمختبرية، على حين أنّ سائر المقاربات الأخرى التي تتّسم بطابع أكثر مباشرة لأيّ ظاهرة ذهنية، تحمل معها تلقائيا استخداما للمعايير الذاتية»[68]ص278، وعليه فميدان اهتمام اللغوي هو «ما يراه من الرموز الحسية المادية المنطوقة، لذا عليه أن يدع المصطلحات التي لا تزيد البحث اللغوي إلاّ تعقيدا وبعدا عن التحليل السليم كالصور والإحساس والفكر... وما هو غير إرادي وغير ظاهر، فهذه المصطلحات تتّجه بالباحث اللغوي نحو تفسير الظواهر اللغوية عبر فرضيات سيكولوجية فلسفية غامضة في ذاتها، مضلّلة إن اعتمد عليها، بل ويرى عكس ذلك هو المنهج السليم في التحليل العلمي »[69]ص46.

وهكذا يجد بلومفيلد ضالّته في مبادئ هذا العلم، وإجابة وافية ومقنعة على السؤال المنهجي الكبير والهام الذي انطلق منه في تفكيره اللساني والذي يقول: «ما هي المقاييس التي ينبغي أن تطبّق على الدراسة اللسانية من حيث هي علم؟»[67]ص146، فكانت الإجابة هي ضرورة اعتماد البحث اللساني «على اختيار أحداث ملموسة قابلة لأن تحدّد في الزمان والمكان حتى تكتسب الطابع العلمي، وبوجود هذا الشرط يمكن إخضاع النتائج المحصّلة للمراجعة»[62]ص35، فهذا هو السّبيل الوحيد لردّ طابع علمي على هذا المنهج الذي سيكفل للفحص اللساني الموضوعية والضبط على نحو صارم مثل ما نجده في العلوم الطبيعية الأخرى.وبذلك استطاع "بلومفيلد" أن يؤسّس نظرية شاملة مستوحاة أساسا من المعطيات النظرية لعلم النفس السلوكي من جهة ومن المنهج الوصفي اللساني من جهة أخرى، والتي بناها أساسا على مفهوم "الوظيفة"، مع أنّ هذا اللفظ كان غير صالح في بادئ الأمر لهذا المعنى، إذ كان المقصود بنعت عنصر لساني بأنّه وظيفي هو الإشارة إلى موقعه بالنسبة إلى العناصر المحيطة به، أو بالأحرى توزيعه في السّياق الكلامي لذلك استبدلها"سوادش" بكلمة "توزيع"، وبعد ذلك سمي مذهبه بالاتجاه التوزيعي[70]ص57، الذي يسعى في عمومه إلى البحث عن «الإجراءات التي تسمح بإبراز

بنية لغة من اللغات عن طريق العناصر الصّوتية فقط، ومجموع هذه الإجراءات هو ما يسمى بـالتحليل التوزيعي"»[62]ص37.

وبعد بلومفيلد جاء تلميذه "زليغ هاريس" الذي طوّر هذه النظرية التوزيعية، حيث أدخل عليها إضافات على ما جاء به أستاذه، ولذا فإنّها لم تكن بدء جديدا، وإنّما هي امتداد لبعض المفاهيم والمبادئ التي جاءت بها لسانيات بلومفيلد، وصاغها صياغة نظرية متكاملة سمّيت بالنظرية التوزيعية ونسبت إليه.فما هي الأسس النظرية التي قامت عليها هذه النظرية، وما هي الإجراءات التطبيقية أو المنهج الذي ارتسمته لنفسها حتى تقوى على النهوض بمهمّتها؟

لمّا عمدت اللسانيات الأمريكية إلى المفهوم الصّوري للغة، ومبدأ دراسة العلاقات قبل الوحدات، وسلوك منهج الوصف والتّصنيف لغرض نمذجة اللغة واتّباع المنهج العلمي الموضوعي، عدّت جزء من الدراسة البنوية، ذلك أنّها تسعى سعيها وتنهج منهجها وتعمل بمبادئها، و يمكن توضيح مختلف هذه المبادئ على النّحو التالي[63]ص290،:289

1- الهدف الأساسي للنظرية التوزيعية هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها.

2- لابدّ أن تكون هذه الدراسة تزامنية (آنية)، لأنّها تسمح بدراسة اللسان كأداة تبليغ وللتمكّن من ملاحظة اللسان بدقة.

3- بالإضافة إلى ذلك فإنّ "اللغة" في شرع التوزيعية مؤلفة من وحدات تمييزية يظهرها التقطيع أو التقسيم.

4- إنّ لكل لغة نظاما خاصّا بها، ولذلك ينبغي أن تدرس كظاهرة طبيعية ذات قوانين مضبوطة وبنية معيّنة، وعليه فمهمّة اللساني تكمن في الكشف عن خواص هذا النّظام ،أي استخراج البنية التي تقوم عليها كافة الألسنة البشرية.

5- تتحدّد فيها العناصر اللغوية بعلاقاتها داخل المنظومة، ومعنى هذا أنّ التوزيعي لا يحدّد الوحدة مرّة واحدة باعتبار مميزاتها الإيجابية المضمونية، وإنّما يهتمّ بالموقع الذي تحتلّه من بنية أو نظام، أي أنّه يقيم وزنا لإمكانياتها الشكلية ولعلاقاتها التركيبية والاستبدالية مع بقية الوحدات داخل المنظومة اللسانية ذاتها.هذه باختصار أهم المبادئ أو الأسس النظرية التي قامت عليها المدرسة التوزيعية، وهي

في عمومها مبادئ اللسانيات البنوية التي أرسى مبادئها "دي سوسور"، أمّا فيما يخصّ إجراءاتها التطبيقية فهنا يظهر تميّزها عن باقي المدارس البنوية الأخرى، وهذا ما سنعمد إلى توضيحه فيما يلي.

1.1.3 .مبادئ التحليل التوزيعي

1.1.1.3. مفهوم التوزيع

يستند الاتّجاه التوزيعي على التّحليل الشكلي للغة عن طريق عمليات ومفاهيم وصفية بشكل موضوعي، غايته وصف الوحدات اللسانية وتحديدها في لسان ما، من أجل تصنيفها في شكل أقسام (أو فئات) نحوية، وقد جاء «كردّ فعل ضد القائلين بالنحو النظري (المتصور في الأذهان فقط)، وردّ فعله هذا انطلق من معطيات التجربة الفعلية التي تبيّن أنّ أجزاء الكلام لا تنتظم في اللغة بالصّدفة ولا بالاعتباط، وإنّما بالاتّساق مع الأجزاء الأخرى التي تندرج فيها وفي أوضاع بعينها دون أوضاع أخرى »[71]ص157، ومعنى ذلك أنّ جميع العناصر اللسانية ليس لها حرية كاملة في تموضعها في الجملة، فهناك قيود تتحكّم فيها، «وهذه القيود تسهم في تحديد العناصر القواعدية، إنّ أنساق الصوتيمات تحدّد مثلا بالضغوط التي تخضع لها الصوتيمات المشكّلة للصرفيمات، كما أنّ أنساق الجمل تتآلف بفعل قوّة وضغوط الصرفيمات المكوّنة لها»[63]ص216، وعلى هذا فالمتكلّم وإن كان يشعر حين إحداثه للفعل الكلامي أنّه يقوم بعملية انتقاء للعناصر اللسانية التي يعبّر بها عن أفكاره، إلاّ أنّه في الحقيقة «ليس حرّا سوى في اختياره لوحدات الفئات التي ترد عادة معا، ولا يقوم باختيارها إلاّ في الترتيب الذي ترد فيه هذه الفئات»[72]ص245، فهذه هي الفرضية التي انطلق منها التوزيعيون في دراستهم للغة ،«وتنهض هذه الفرضية على أنّ عناصر المادة لا تتّحد فيما بينها بشكل مستقل منفرد بل تخضع لضوابط وضغوط جملية أو توزيعية»[63]ص218، ومن هنا أضحى اهتمامهم منصبّا على توخي توزيع العناصر ضمن السّياق الذي ترد فيه، أي الأماكن المتواترة التي تتواجد فيها السلسلة الخطية لعملية التكلّم، لذلك أصبح تقسيمهم لفئات الكلم ينبني على توزيع تلك الفئات وتواترها ضمن سياقها المألوف، حيث إنّ «كلّ العناصر اللسانية التي لها التواتر نفسه في السّياق نفسه يقال إن لها التوزيع نفسه، فهي بذلك بدائل توزيعية»[71]ص157، فالتوزيع إذن والذي هو منطق التحليل اللساني في المدرسة الأمريكية الوصفية ما هو سوى «حصر مختلف السّياقات التي ترد فيها الوحدات اللغوية الدالة عن طريق الاستبدال، وبذلك يتمّ تحديد القسم الذي تنتمي إليه الكلمة أي توزيعها»[73]ص100،ووفقا لذلك فإن كلمتي "برنامج" و "إنسان" «تنتميان إلى فئة واحدة، أي فئة الأسماء، حيث أنّ من الممكن لهما أن يحتلا المكان نفسه في الجملة الآتية: ذلك الـ...خيّب أملي »[68]ص287، وعليه فالتوزيع مفهوم يرتبط بالموضع الذي توجد فيه الكلمات، أي كل ما يحيط بها يمينا أو شمالا، ولذلك يسمّى توزيع عنصر ما «مجموع كل المحيطات

التي يظهر فيها، أي مجموع مواقعه كافة مقارنة ومقيسة إلى موقع عناصر أخرى»[63]ص218، فالتوزيع بهذا الأسلوب يكون بالنسبة للوحدات أو العناصر التي تحيط بالعنصر المدروس باعتباره جزء من سلسلة خطية، فتوزيع "الاسم" مثلا هو جميع العناصر التي تحيط به يمينا وشمالا كالجرّ والتنوين والتعريف والنداء، وهي ما يعرف بالقرائن، ولذا ينعت هذا الاتجاه أيضا بالمنهج القرائي أو الاستغراقي على حدّ قول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، والذي يعني به «إستفراغ جميع القرائن وجميع السياقات التي تظهر فيها الوحدة اللغوية (أو المجموعة الكاملة من القرائن المستفرغة بالنسبة للعنصر اللغوي الواحد)»[9]ج1ص234.

وهكذا يظهر جليّا أنّ التّحليل التوزيعي الذي يهدف إلى وصف الوحدات اللسانية وتحديدها في لسان ما ينبني أساسا على تصوّر العناصر التي تحيط أو يمكنها أن تحيط بكلّ مؤلّف يريد الباحث تحليله، وهذه هي الطريقة المثلى التي ينبغي إتباعها في الوصف اللغوي، لأنّها ستضمن للتوزيعين مستوى عاليا من الدقّة والموضوعية، باعتبارها تقوم على ظواهر لسانية قابلة للتّحديد والملاحظة، وهذا ما يسمح بتطبيق مقاييس البحث العلمي التجريبي التي تعطي نتائج علمية دقيقة وأكيدة.

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي، وهو الكلمة الآتية "étudiant" أي "الطالب"، معتبرة ومقدّرة وحدة لا تجزّأ. إنّ هذه الكلمة يتمّ تحديدها انطلاقا من جمل ذات معنى:

الطالب يعمل	L’étudiant travaille
الطالب يقوم بأبحاث	L’étudiant fait des recherches
الطالب راض	L’étudiant est satisfait

نقول إنّ الكلمة تحدّد عبر السّياقات التالية: travaille ، Fait des recherches و est satisfait وبداية الجملة ، فهذه السّياقات هي توزيع الوحدة "l’étudiant"[63]ص291،ولاشك أنّك تلاحظ أنّ تحديد الوحدات اللغوية عند التوزيعيين ينبني أساسا على تموضعها في السّياق اللفظي للكلام، فهم يرفضون اعتبار المعنى كمقياس أو كأساس للتمييز بين الوحدات المختلفة وفي كافة المستويات، لأنّه ظاهرة لا يمكن مشاهدتها مباشرة، «فلكي يكون عمل اللساني علميا –على حدّ رأي بلومفيلد- فإنّه يجب أن يقتصر تحليله اللساني على الوصف وحده غير مهتم بالعمليات الذّهنية التجريدية التي يصدر عنها فعل الكلام»[74]ص26، كما يرفضون أيضا الاعتماد على مقياس "الوظيفة"، «لأنّ هذا المفهوم مبهم ولا يزال مبهما لأنّه من الأشياء التي يسلّم بها اللغوي من خلال ما يعرفه عن اللغة

المعنية»[34]ص88،89، فمن الضروري إذن أن يلتزم اللساني التوزيعي بدراسة الأشكال اللغوية في ذاتها، «أي باعتبارها أشكالا، وليس على أساس من المعاني التي نتصورها ابتداء»[75]ص34،35،فالتراكيب الشكلية هي مقصد اللغوي الأولى، لأنّ أهمّ خاصيّة للغة هي اكتمالها الشكلي، وهو السّبيل الوحيد الذي يمكن من إخراج البحوث اللغوية من أبعادها النّظرية المجرّدة إلى الوصف الميداني وطرق الملاحظة التجريبية لتحليل عناصر القول التّامة.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية أيضا فإنّ كلّ بحث لساني يتطلّب جمع مدوّنة، أي مجموعة من الأقوال تؤخذ كعينات للسان، ويشترط في هذه المدونة أن تكون مغلقة وآنية «تكون مغلقة حتى لا ينطلق الباحث إلاّ ممّا لاحظه وجمعه هو بنفسه تأكيدا لمبدأ المشاهدة الذي يقتضيه المنهج العلمي في البحث اللساني، وتكون آنية استجابة لمقتضيات المنهج التزامني (الآني) الذي يستهدف وصف نظام لغة من اللغات بناء على ما يسمح به هذا النظام من القوانين والمبادئ التي لا تستطيع أن تجسّد فيه (أي النظام) خصائص الكليّة، والانتظام الداخلي والتّحويل، إلاّ حينما تدرس اللغة في مرحلة زمنيّة معيّنة»[67]ص152.فالتوزيعي يشترط عليه الانطلاق في تحليله من مدوّنة محدودة متماسكة ونموذجية، لأنّ ذلك من شأنه أن يجنبه الوقوع في فخ الاستبطان، «لأنّ مهمّته تنحصر في إبراز الاطّرادات الموجودة في المدوّنة لإعطاء وصف ذي طابع مرتّب ومنظّم بعيد عن أن يكون مجرد قائمة»[62]ص36، فهذا الإجراء يضمن له حصر جميع «السّياقات أو المواضع التي ترد فيها الوحدات اللغوية الدّالة (أي الكلمات) عن طريق استبدال كلمة بأخرى من أجل تحديد توزيعها، أي القسم الذي تنتمي إليه متميّزة بذلك عن الوحدات الأخرى»[76]ص35.

ولتوضيح ما نحن بصدد الحديث فيه نفترض المدوّنة التالية –حيث إنّ كلاّ من (E,D,C,B,A) عبارة عن وحدات لسانية- والتي نسعى من خلالها إلى إحصاء جميع السياقات أو المواضع التي وردت فيها الوحدة (B).

A	B	
A	D	C
E	B	C
C	B	E
A	D	E
C	D	
E	D	A
C	B	A

فتوزيع العنصر اللساني B هو:

A -		-final
E -	-B-	- A
C -		- E
		- C

والملاحظ أنّ العنصر اللساني D له نفس توزيع العنصر اللساني B حيث:

A -		-final
E -	-D-	- A
C -		- E
		- C

وبذلك يمكننا القول إنّ العنصرين "B" و "D" ينتميان إلى نفس الفئة أو الجنس التوزيعي[77]ص83.

وهذا ما يظهر لنا أيضا إذا ما لاحظنا الجمل الآتية:

فتح زيد الباب فتح خالد الباب

سجل زيد هدفا سجل خالد هدفا

قرأ زيد كتابا قرأ خالد كتابا.

فالسّياقات التي ظهر فيها "زيد" هي: «فتح ... الباب، سجل...هدفا، قرأ...الكتاب، وهذه السّياقات هي التي ظهر فيها أيضا (خالد)، نقول في هذه الحالة إنّ (زيد) و (خالد) لهما نفس التوزيع»[78]ص78.ووفق نفس المبدأ دائما –التوزيع- يمكننا تحديد مختلف العناصر أو الوحدات اللسانية (المورفيمات) التي تظهرها المدوّنة التالية، والمأخوذة من لغة سواحلي (وهي لغة مستعملة في شرق إفريقيا)، وذلك بملاحظة توزعها فقط دون اللجوء إلى المعنى.

1. a ta ni penda.

2. a na ni penda .

3. a na ku ponda.

4. a na wa penda.

5. a li ku penda .

6. ni na ku penda.

إذا ما قارنا بين السّياقات 2 و 3 و 4 نلاحظ أن المقاطع -ni - ، -ku- ، -wa- تظهر في نفس المواضع، ومنه يمكن اعتبارها عن طريق الاختزال ابتداء كوحدات قائمة بذاتها.

أمّا إذا قارنا بين1و2 فإنّه يمكن أن نستخرج –ta-و – Na- أمّا إذا قارنا بين 3و5، فإنّنا نستطيع بتطبيق نفس التقنيات استنباط الوحدتين -Li– و -Na–، وأخيرا فإذا ما قابلنا 3 و 6 نستنتج المقطع الأول وهو –a و -Ni مع تكرار المقطع penda في جميع السّياقات المذكورة.

وعليه تكون نتيجة التقطيع كما يلي:[79]ص32

a-	-ta-	-ni-	
	-na-	-ku-	-penda
ni-	-li-	-wa-	

والشيء الملاحظ أنّه أثناء التقطيع لم يلجأ الباحث إلى المعنى، وإنّما اعتمد معايير موضوعية تتمثل أساسا في مقابلة السّياقات المتشابهة وملاحظة التغيّرات التي تطرأ في بنية كل سياق، ثمّ استخراج مختلف الوحدات التي تشتمل عليها المدوّنة، وذلك يتمّ عن طريق الاختزال.

وهكذا استطاع التوزيعيون عن طريق معيار المقارنة والاستبدال والتقطيع تحديد ما يعرف بأقسام الوحدات، وهي تلك القوائم المفتوحة من الوحدات التي تحتل نفس التوزيع، فإذا قلنا مثلا: إشتريت كتابا، فإنّ الوحدات التي يمكن أن تحتل توزيع "كتاب" هي قائمة مفتوحة، فيمكننا على هذا أن نقول:

اشتريت كتابا

اشتريت قلما

// كراسا

// سيارة

فالملاحظ إذن وجود قائمة مفتوحة من الوحدات التي يمكن أن تحتل الموضع الذي حلّ فيه "كتاب"، وبذلك يخلص المحلّل إلى أنّ كلّ هذه المستبدلات بمنزلة واحدة، أي أنّها تنتمي إلى نفس الفئة أو الصنف، والمعيار الذي يسمح لنا بتغيير هذه الوحدات هو معيار "الاستبدال".

وعلى هذا الأساس تمّ تحديد الوحدات الصّرفية دون القول بأنّها أصغر الوحدات حاملة المعنى كما حدّدتها كل المدارس اللغوية الأوربية، فقد كان اهتمام التوزيعيين موجّها أكثر إلى القرائن اللفظية، أي ما **يجري** في مدرج الكلام أي المحور التركيبي، فالتوزيعية تركّز كلّ اهتمامها على تشخيص الوحدات في ذاتها وبالاعتماد على تقابل الصّفات الذاتية، التي تميّزها عن غيرها، «ويتألّف هذا المنهج من محاولة لإحلال الوحدة موضوع الفحص مكان وحدة أخرى معروفة السّياق نفسه، وإذا أمكن لهذا الإحلال أن يتمّ دون حدوث تغيير أساسي في السّياق، فإنّه حينئذ تكون كلتا الوحدتين منتمية إلى فئة واحدة؛ أي أنّ لهما خصائص نحوية واحدة»[68]ص287، مثال ذلك كلمتا "الولد" ،و "الرجل" فإنّهما ينتميان إلى فئة واحدة أي فئة الأسماء حيث إنّ من الممكن لهما أن يحتلاّ المكان نفسه في الجملة الآتية: سافر... إلى بيروت.[80]ص196.ونشير إلى إمكانية استبدالهما الواحد بالآخر بكتابة الجملة على النحو التالي:

الولد

سافر إلى بيروت

الرجل

فهذه الجملة تختصر في الواقع الجملتين:

سافر الولد إلى بيروت

سافر الرجل إلى بيروت

إذ تظهر بوضوح إمكانية قراءة الجملة على مرحلتين، يقرأ في كل مرحلة أحد الفاعلين بعد الفعل "سافر".

فالملاحظ أنّ مبدأ التوزيع يقوم على استبدال وحدة لغوية بأخرى تظهر في نفس السّياق لتعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام، ووفقا لهذا المبدأ فإنّ هذين العنصرين (الرجل والولد) يرتدان إلى مجموعة واحدة أو فئة واحدة، واستنتاجنا هذا مبني في الواقع على أنّه يمكننا استبدال أحدهما بالآخر في السّياق الكلامي، لذلك فإنّ العناصر اللسانية التي لها التواتر نفسه في السّياق نفسه يقال إنّ لها التوزيع نفسه، مثل الوحدات: عمل، دفتر، أيام، مكتب... التي يمكنها أن تقترن بياء المتكلّم في قولنا: عملي- دفتري- أيامي- مكتبي.

فهذه الوحدات تنتمي إلى نفس الصنف التوزيعي من جهة أنّها تصلح لأن تقع في نفس السّياق[81]ص 74.

ووفق نفس المبدأ تمكّن اللسانيون من تحديد ما يعرف بمجموعات الوحدات، وهي قوائم مغلقة، أي أنّ عدد وحداتها محدود وذلك نحو: حروف العطف والجزم والنّصب والضمائر المتّصلة وغيرها في اللغة العربية وهذا ما يقال عن الوحدات المتصلة بلفظة "سيارة" في الجدول التالي:

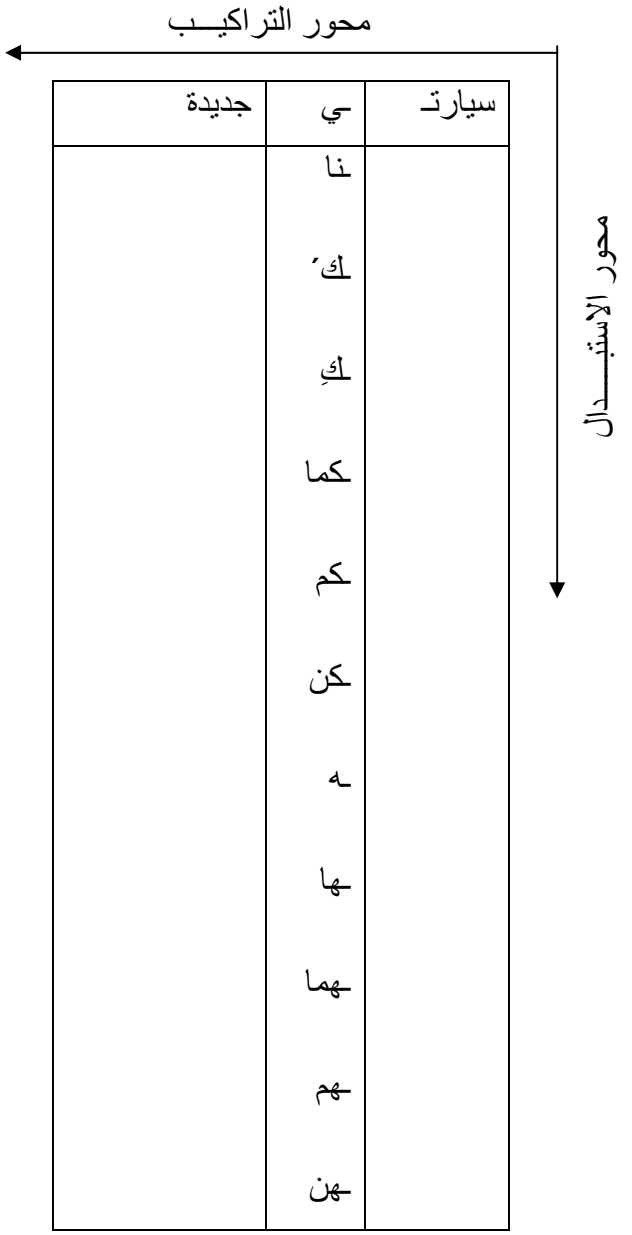

فهذه الوحدات المتّصلة بكلمة "سيارة"، والتي تعرف بالضّمائر المتّصلة في النّحو التقليدي تنتمي إلى نفس الصنف التوزيعي أي أنّها تنتمي إلى نفس القسم من أقسام الخطاب[62]ص37،38.

وبذلك يتيسّر للمحلّل الحصول على الفئات الكلاميّة، حين يعكف على استبدال العناصر بعضها ببعض في نقطة معيّنة في السّياق الكلامي، أوحين يلاحظ توافقها مع ذات العناصر المحيطة بها.

وهكذا يحلّل اللساني التوزيعي المدوّنة باعتماد معايير موضوعيّة لا تخضع إلى اعتبارات معنوية مسبقة، وإنّما تعتمد على ملاحظة الوحدات أو البنى المتشابهة، وكذا السّياقات المتكرّرة، فيحاول تحديدها باعتماد المقابلة، والتقطيع، والاستبدال، والنّظر في الموضع، والتوزيع، فالتقطيع يعتمد على ملاحظة

التراكيب التي تبدو متشابهة بحيث يدعو ذلك الباحث إلى افتراض وجود وحدات يمكن أن تعوّضها في نفس التّعاقب، «ففي المثال التّالي، أعطى علي السائل درهماً، نجد الفعل: "أعطى" يشترك مع مجموعة من الأفعال (وهي الأفعال الماضية والمتعدية لمفعولين...) في نفس الموقع (أي نفس التوزيع)»[67]ص153 ، كما يقوم التّحليل التوزيعي أيضا على مشاهدة السلوك اللغوي وما يصحبه من مؤثرات، «وذلك باكتشاف أيّ الأجزاء تحرّك الأجزاء الأخرى، وأيّهما لا يحرّكها عند التركيب، فالعناصر التي يؤدّي وجودها بجوار عنصر آخر إلى تغيير البنية يسمّى التوزيع (مثل ما تؤدّي كيفيّة توزيع أوراق في اللّعب إلى تغيير اللّعبة والنتيجة)، فالعناصر التي تحيط بالمنبّه وتجعل لدعمه أو لإبطال مفعول البنية هي التي تشكّل مادّة التوزيع»[82]ص74،75، فالتوزيعيون إذن لا يفسّرون اللغة على أساس الوظيفة؛ أي أنّ عناصرها تقوم بوظيفة تعين على تمييز المعاني بل ينطلقون من أساس آخر، وهو النّظرة إلى سلوك المتكلّمين وما يصحبه من أحوال محسوسة، وهذا ما يضمن لهم أكبر قدر من الموضوعيّة.

ولتوضيح ذلك نقترح المدوّنة التّالية المستقاة من اللغة الفرنسية نحاول من خلالها تمثيل التّحليل التّوزيعي وتطبيقه على الفعل:

3	2	1
La télé	regarde	jean
Les enfant	regardait	jean
jean	Aiment	Les enfants
Paul	appelle	jean
jean	appellera	paul
Les files	Appelleront	Les garçons
Paul	appelle	Le garçon

نلاحظ أنّ وحدات العمود (2) الذي يضمّ فئة الأفعال، إمّا أنّها سبقت بوحدة A مثل : Jean أو بوحدتين (B+C) مثل: le garçon، وبالتالي فنحن أمام:

1 2 3

$$\left\{ A \right\} + \left\{ V \right\} + \left\{ A \right\}$$

B+C B+C

فالعلاقات الأولى التي تظهر من ارتباط العمود الأول بالثاني إنّما هي حضور أو غياب مورفيم الجمع، إذ ليس للعمود الثالث أي تأثير على العمود الثاني، وتمثيله:

$$\{A\} + \{V\} + \begin{Bmatrix} A \\ B+C \\ B+C+P \end{Bmatrix}$$

حيث أن (P: علامة الجمع)

$$\{B+C\} + \{V\} + \begin{Bmatrix} A \\ A+C \\ B+C+P \end{Bmatrix}$$

$$\{B+C+P\} + \{V+P\} + \begin{Bmatrix} A \\ B+C \\ B+C+P \end{Bmatrix}$$

لنحصل أخيرا على:[77]ص87

$$v + \begin{Bmatrix} -e \\ -ait \ (+p.parfois) \\ -era \end{Bmatrix}$$

وهكذا يتمكّن الباحث في الدّراسات التوزيعية من اكتشاف الوحدات اللغوية الدالة (المورفيمات)، وتصنيفها ثمّ تصنيف الفئات التي تجمع فيها، وذلك باللجوء إلى معيار التقطيع والاستبدال فحسب، دون اللجوء إلى معيار المعنى أو الوظيفة كما يفعل ذلك الوظيفيون إلى أن يصل إلى هيكلية عامّة تبدأ من مستوى الحروف لتصل إلى الجمل."فالتوزيع" بهذا المعنى يتمّ في جميع المستويات اللغوية انطلاقا من المستوى الصوتي الذي يمثل جسم المادة اللغوية، حيث توصف وحدات هذا المستوى على أساس مواقعها التوزيعية المنتظمة وتقابلها التصنيفي لا الوظيفي كما هو عليه مبدأ الدراسة الوصفية عند البنويين الأوربيين، وبعبارة أخرى فإنّ مبدأ تحديد فونيمات لغة من اللغات يتمّ على أساس الأصوات التي تظهر مجاورة لها في المباني الصرفية، وذلك بهدف إبراز القيمة الخلافية فيما بينها، وعليه فالمعيار التوزيعي إذن هو المعيار الحاسم الذي يمكننا من التعرّف على الفونيم، ويقصد به « المواضع التي يظهر فيها فونيم معين مع الفونيمات الأخرى التي تشترك معه في نظام لغوي واحد»[83] ص 120.وهكذا نخلص إلى أنّ «التوزيع يقوم على فكرة الإبدال والإحلال، حيث تستبدل وحدة لغوية محل وحدة لغوية أخرى في بيئة لغوية أكبر مثل فونيم في مورفيم، أو مورفيم في جملة، مثال ذلك استبدال /ق/ في المورفيم [قام] بـ /ن/ في [نام]، أو إحلال {رجل} محل {فرس} في جملة مثل: "رأيت فرسا"، ومعنى هذا أنّ: /ق/ و /ن/ ينتميان إلى طبقة واحدة هي الفونيمات، وأنّ {رجل} و {فرس} ينتميان إلى طبقة واحدة هي الأسماء »[84]ص92.

وبذلك نستطيع الحصول على الفئات الكلامية (الفونيمات والمورفيمات) حين نعمد إلى استبدال العناصر بعضها ببعض في نقطة معينة من السياق الكلامي، أو حين نلاحظ توافقها مع ذات العناصر المحيطة بها.ومثال التحليل التوزيعي في المستوى الصوتي توزيع السواكن: p, t, والنفسية منها: ph, kh, th في اللغة الانجليزية.

ولتوضيح توزيعها نعرض الجدول التالي[64]ص165:

الجدول رقم 64:توضيح لكيفية توزيع بعض الأصوات في اللغة الإنجليزية

البيئات / الأصوات	في البداية بعدها حركة	في البداية بعدها ساكن	في الوسط بعدها حركة	في الوسط بعدها ساكن	في النهاية
p		+	+	+	+
t		+	+	+	+
k		+	+	+	+
Ph	+				
Th	+				
Kh	+				

فالملاحظ من خلال الجدول أنّ الأصوات: kh, k, th, t, ph, p تأتي في توزيع متكامل باعتبار أنّ كلّ موضع تظهر فيه الأصوات p, t, k لا يجوز أن تقع فيه kh, th, ph ، ويمكن التمثيل لهذا النوع من التوزيع بأصوات النون في اللغة العربية في مثل: إن قال (N)، إن كان (n)، إن باع (m)...إلخ، حيث يأتي كلّ صوت من أصوات النون في موقع أو سياق لا يقع فيه صوت آخر من أصواتها، فالأولى وقعت النون قبل القاف والثانية قبل الكاف والثالثة قبل الباء، فهي تمثّل في العربية الفصحى توزيعها متكاملا.و إذا وقع أحد الأصوات في نفس السّياق أو الموضع الذي يقع فيه الصوت الآخر، نقول إنّ لهما نفس التوزيع، أي أنّهما متكافآن توزيعيا[71]ص156، ومثال ذلك الفونيمات "الهاء" و "النون" و "العين" التي تشترك في السّياق: (...ـاب)، وعلى هذا فالتوزيع المتكافئ معادلته الرياضية تقول: إنّ توزيع العنصر (أ) يتطابق مع توزيع العنصر (ب)، بحيث إنّ كل سياق يظهر فيه (أ) هو سياق صالح للعنصر (ب)، والعكس صحيح[85]ص21،«وبهذه الطريقة يرى هاريس أنّ التمييز بين الفونيمات أمر أيسر وأكثر علمية من التحدّث عن الفونيم على أنّه وحدة صوتية لها صفاتها الخاصّة بطريقة مجرّدة بعيدة عن التطبيق اللغوي، والرّبط بالمباني الصرفية للغة»[69]ص50.

ومع أنّ التّوزيعيين قد اهتمّوا بدراسة الوحدات الصّوتية للغات إلاّ أنّ حظّهم من النّجاح كان أعظم بكثير في مجال الدّراسات الصّرفية والنّظمية، ذلك أنّ الجانب الثوري من هذه المدرسة «يتمثّل في تعريف أقسام الخطاب تعريفا مكانيا بحيث لا تعرف بوظيفتها التّركيبية التّامة، وإنّما بتوزّعها وحده،

جميع الكلمات التي يمكن أن تشغل نفس المجموعة من المواضع (فهذا الذي يعبّر عنه علميا بالتوزّع) يجب أن ترجع إلى نفس القسم من أقسام الخطاب»[86]ص130.

و في ظلّ هذا المنهج العلمي الصّارم وجه التّوزيعيون انتقاداتهم لمنهج الدراسة الذهنية التي يرون أنّ أصحابها يسعون إلى إدخال قيم مفهومية في تحليل الوحدات اللّسانية، و من ذلك مثلا أنّهم يعرّفون الاسم Nom من حيث هو مادة، و النعت من حيث هو وصف، أو أنّهم يمدّون في تسمية مفهومية لتشمل صنفا نحويا كاملا بينما هي لا تتوافق في هذا الصنف إلاّ مع مجموعة من الحالات[67]ص155، و مثال ذلك في العربية اتفاقهم على أنّ الفعل هو «كلّ لفظة دلّت على معنى مقترن بزمن محصّل»[87]ص7، و على هذا يجب أن تخرج كان الناقصة و أخواتها من جنس الفعل، ذلك لأنّها في معناها و في واقعها الاستعمالي خالية من الدلالة على الحدث.

و مثال ذلك أيضا في حدّهم للاسم على أنّه «ما جاز فيه نفعني و ضرني، يعني ما جاز أن يخبر عنه، و إنّما أراد التقريب على المبتدئ، و فساد هذا الحدّ بيّن، لأنّ من الأسماء ما لا يجوزالاخبار عنه نحو: كيف و أين و متى...لا يجوز الإخبار عن شيء منها»[43]ص49، و قولهم أيضا في حد الاسم بأنّه «صوت مقطع مفهوم دال على معنى، غير دال على زمان و لا مكان»[88]ص85.

و على هذا يكون كل من "هل و "بل" صوتا مقطعا دالا على معنى غير دال على زمان أو مكان، فلا يصحّ إذن قول "ابن فارس" في تحديد الاسم لأنّه يدخل الحرف في هذا التّحديد ،فهو حد غير مانع.

و مثاله أيضا في النّحو التقليدي الفرنسي أنّ الصّيغة الشّرطية في تصريف الأفعال الفرنسية لا تحقّق دائما معنى الشرط مثل عبارة:j’aimerais réussir [77]ص81.

فالتّوزيع بهذا الأسلوب ما هو سوى «محاولة للخلاص من التعريفات التقليدية التي اعتمدت في تحديد أقسام الكلام على المعيار الدلالي و الفلسفي أو العقلي»[84]ص93، و إحلال «تعريفات موضوعية دقيقة تقوم على أساس من الوصف المستوعب لسلوك الوحدات اللسانية، و يتجلّى هذا السلوك في الإمكانات الملموسة للتواليف المتبادلة في سلسلة الكلام»[89]ص244.

و على هذا الأساس فهم حينما يقارنون بين التعريفات النّحوية القائمة على هذه الطريقة و التعريفات المستعملة في النحو التقليدي (الأوربي أو الغربي) يجدون تعريفات هذه الطريقة أبسط و أدقّ، كما يجدونها أكثر عملية، فالصّفة في الانجليزية تعرّف وفقا لهذه الطريقة مثلا، بأنّها كلمة يمكن أن تقع بين أداة التعريف الـ the و اسم، و لا تقبل "S" في الجمع مطلقا[68]ص289.

و بذلك تمكّن التوزيعيون من الاستغناء عن مقياس المعنى، و ذلك بحصر كل السّياقات الممكنة للقطع الصّوتية، فهذا هو السّبيل الوحيد الذي يضمن لهم أكبر قدر من الموضوعية و الدقّة في تعريفاتهم و تحليلاتهم اللغوية، و عليه فإذا حاول الباحث التّوزيعي «تحديد هذه العناصر بحدّ جامع مانع لا يكون فيه أيّ تحكّم فلسفي، فلا بدّ من الإحاطة بجميع مواقعها في الكلام أو في كيفية حدوثها، لأنّ اللّسان لا يتحدّد مضمونه المادّي و الصّوري إلاّ على أساس المواقع التي تقع فيها، و تتعاقب عليها عناصره، و تعاقبها على الموضع الواحد و دخول هذه على تلك يستطيع أيضا أن يكشف عن وضعها و نظامها دون اللجوء إلى حكم سابق أو إلى أيّ منطق غير منطقها»[20]ص39،40، و مقصودهم الأسمى «هو أن يصفوا آليات اللّسان الوصف العلمي الدّقيق، و يتحاشوا بذلك التّحديد التحكّمي للمعايير اللغوية»[20]ص.19

2.1.1.3.إقصاء المعنى

إنّ المطّلع على النظرية التّوزيعية التي جاء بها بلومفيلد يلاحظ أنّ سعيه لجعل الدّراسة اللغوية دراسة علميّة هو السّبب الوحيد الذي جعله يقصي المعنى من دراسته للغة، فهو «يرفض كل المواد التي لا تخضع للملاحظة المباشرة و للقياس الطبيعي... و من هنا كان تأكيده أنّ دراسة المعنى هي أضعف نقطة في علم اللغة»[75] ص 111، و قد أحسن "ليونز" حينما وضح معنى مصطلح (علمي) عند بلومفليد، وهو المفهوم الذي كان شائعا في عصره «على أنّه يتضمّن الرفض التّام للمعطيات غير القابلة للملاحظة المباشرة و القياس المادي»[90]ص194.

فالملاحظ أنّ موقف بلومفليد الصارم من مفهوم "العلمية" هو الذي حال دون دراسته للمعنى، فقد ألحّ إلحاحا شديدا على عدم إقحام المعنى و المعايير غيرالمضبوطة في دراسة اللغة، «و ذلك لأنّ التعريف الدقيق للمعنى الذي يتضمن أي شكل لغوي يتطلب منا معرفة علمية عميقة بالأشياء و الحالات و العمليات التي يدلّ عليها»[90]ص196، و لذا فقد استبعدت هذه النظرية عنصر المعنى عند التّحليل، إذ اعتبرت المعاني موضوعا لدراسة علماء النفس، فالتّحليل عندهم يقتصر فقط على ظاهر الكلام، أي على اللفظ المسموع وحده، لأنّ احتواء جانب المعنى في اللغة «قد يتضمّن خطر إفساح المجال لدخول المعايير الذاتية في التّحليل، إنّ علينا أن نترك المعنى جانبا حين تكون مهمّتنا تأسيس منهج لساني كفء»[68]ص279، لأنّ هذا الأخير هدف يصعب تحقيقه لأنّه مرتبط بعمليات عقلية لا تخضع للملاحظة المباشرة و الحساب الموضوعي الدّقيق، بل تساعد على تعطيل النتيجة العلمية و تشويشها.فقد اعتبر بلومفيلد الكلام الإنساني سلوكا في حال معيّنة ،«فالذي يدرك منه بالحواس هو الألفاظ، أمّا المعاني فلا يدركها الباحث إلاّ بالنظر في حال الخطاب. أمّا أن يحاول معرفتها بطريق آخرفهو من محض

التّحكم، و لهذا يجب أن تكشف بنية الكلام و مكونات هذه البنية دون اللّجوء في ذلك إلى المعنى»[9]ج1ص194.

و لذا فقد تميّزت الدّراسة اللّسانية عند التوزيعين بامتناعها «من النظر في كل ما هو خارج عن اللفظ المسموع، أي ما لا تدركه حاسّة السّمع، إذ يعتقد أصحابه أنّ الوصف للغة هو وصف لمواقع الألفاظ في الكلام، و بالتالي فهو دراسة لكلّ ما تحتمله العناصر اللغوية من القرائن يمينا و شمالا، أو كلّ ما يمكن أن تقترن به في مدرج الكلام»[91]ص19، و عليه فالتوزيعي يستبعد عنصر المعنى من التحليل على أساس أنّ «التّحليل الدلالي لا يطمع للوصول بأي حالة للدقّة العلمية المتاحة للتّحليل الشكلي للمادّة اللغوية كما تلاحظ و تسجل...و أن التطور الحالي للمعرفة الإنسانية غير كاف لتحقيق هذه الغاية»[66]ص120.

و بهذا يتبيّن أنّ "بلومفيلد" لا يلغي المعنى من الدراسة بشكل مطلق إنّما هو فقط يرجئ تناوله إلى حين توفر الشروط الكفيلة بدراسته دراسة علمية مناسبة، و الدّليل على ذلك تصريحه المباشر بأهمية الدراسة الدلالية حيث قال: «لكي نقدّم تعريفا صحيحا علميّا عن معنى كلّ شيء لغوي لا بدّ لنا من أن نملك معرفة صحيحة علميا عمّا يكون عالم المتكلّم»[66]ص120.

و معنى ذلك أنّ بلومفليد يضع- عن قصد-هذا الحدّ لمجال التحليل اللساني، و السبب في ذلك يعود إلى كون «المعرفة البشرية فقيرة و محدودة فلا تستطيع أن تضمّ كافة الدلالات الموجودة في عالم التكلّم، و ما دام الأمر كذلك فترك المعنى و إبعاده عن مجال الوصف اللساني أولى»[66]ص120.

و على هذا الأساس فبلومفيلد لا ينكر ما تؤيده الوحدات اللغوية من معان خاصّة، و إنّما يرفض «إمكانية بناء التحليل على أساس معنوي و حسب، ذلك أنّ المعنى لا يتسرّب في عملية التحليل و لا يتدخّل إلاّ بصفته تقنية نتعرّف بها على البيانات المتتالية»[63]ص217. لذلك فالتوزيعيون يحلّلون اللغة انطلاقا من "الموقع" أي يفتّشون عن جميع السّياقات التي ترد فيها الوحدة اللغوية، و يقومون بإحصائها، و هذا ما يجسّد في نظرهم مبدأ الدّراسة العلمية الوصفية الدّقيقة البعيدة عن عالم الافتراضات الذي يلصق بالأشكال اللغوية، لأجل تفسيرها و انتظامها، «فكلّ شيء في الوصف اللساني يجري على السطح المنطوق أو المكتوب، و كل محاولة تسعى إلى البحث عن أشياء خلف السطح هي وهم منهجي عقيم»[92]ص105.

و الجدير بالذكر ها هنا أنّ بلومفيلد قد اتّخذ هذا الموقف الخاص بالعلمية «في وقت ظهرت فيه الفلسفة الوضعية التي تعنى بالظواهر اليقينية، و ترفض كلّ تفكير تجريدي في الأسباب المطلقة، أي أنّ

هذه الفلسفة لا تسلّم إلاّ بما هو مرئي و تجريبي، و تنفي صفة العلمية عما سوى ذلك»[90]ص194،195، لهذا يصرّ التوزيعيون على «استبعاد المعنى استبعادا كليّا من التحليل اللغوي، ليس لأنّه لا أهميّة له، بل لإيمان أصحاب هذه المدرسة، بأنّ المعنى لا يمكن إخضاعه لنوع الدراسة الوصفية العلمية الدّقيقة، التي يمكن أن تخضع لها الأنظمة الظاهرة الأخرى»[93]ص289،بل و يرون أنّ «الإنصراف للجري وراءه يقود الباحث إلى متاهات لا تزيد البحث إلاّ تعقيدا»[69] ص51.و على هذا الأساس فقد وجّهت المدرسة اهتماما للبنى اللغوية أساسا، و ذلك تماشيا مع النزعة البنوية التي تدرس الظواهر اللغوية حسب الأولويّة، «أي أنّ الأشياء التي لا يمكن مشاهدتها و دراستها بطريقة موضوعية يجب تأجيلها إلى أن تتطوّر المعرفة العلمية»[90]ص197.

و هكذا يتبدى النص كواقع وحيد يبرز و يظهر أمام المحلّل الألسني الذي يعمد إلى تحليله من غير أن يطمئنّ قبلا إلى جملة من المعلومات المسبقة التي تفيده في غرض دراسته، و الغاية من كلّ ذلك واضحة، و هي تحقيق أقصى حدّ من الموضوعية، فالمدرسة إذن تعتمد «على بناء كل الوصف العلمي على عرض توزيعات الوحدات أو الفونيمات أو الكلمات فقط»[66]ص180، و ذلك بعيدا عن ملامسة جوانب المعنى التي لا تخضع للملاحظة المباشرة.

3.1.1.3. التحليل إلى المكونات المباشرة

لعلّ أهمّ ما تفضي إليه التصوّرات التي عالجناها سابقا، هو قدرة التّحليل التوزيعي على رسم منهج لتقسيم الجملة إلى مكوّناتها المباشرة، و هو مبدأ انطلق في تأسيسه بلومفيلد من اعتقاده أن الجملة تتألف من طبقات بعضها أكبر من بعض، بحيث ينتقل في التحليل من طبقة لأخرى إلى أن يتمّ الوصول إلى المورفيمات (و هي أقلّ ما يمكن أن يدلّ على معنى)، و يطلق مصطلح "مكوّن" في النظرية التوزيعية على كلّ ركن كلامي يمكن أن يندرج ضمن بناء أكبر، و تنقسم مكونات الكلام إلى قسمين:

1- المكونات المباشرة (القريبة)؛ و هي مكوّنات الجملة القابلة للتّحليل إلى مكونات أصغر.

2- المكونات النهائية؛ و هي مكونات غير قابلة للتحليل إلى مكونات أصغر.

و يذكر في هذا الصدد أنّ بلومفيلد قد عرض في كتابه "اللغة" لمبادئ تحليل العبارة على هذه الطريقة، و يوضّح المثال التالي ما عرضه بلومفيلد[66]ص119 :Poor john ran away، أي "فرّ جون المسكين"، فالجملة هنا تقسم إلى مكونين مباشرين (قريبين) هما:

1- poor john

2- Ran away

ثمّ يقسّم كلّ منهما إلى مكوّنين مباشرين؛ فالأول ينقسم إلى: poor و john ، و الثاني إلى : Ran و away التي هي أيضا صيغة معقّدة أو مكوّن مباشر مكوّن من: a و way.

و عليه فالمكوّنات النهائية (التي لا يمكن تحليلها) هي:

Poor ، john ، Ran ، a ، way.و على هذا الأساس يمكننا تحليل المثال التالي بالعربية على هذا النحو:"الأولاد يشاهدون التلفاز"[94]ص250 ، فالجملة هنا تتألف من مكونين مباشرين هما:

1- الأولاد.

2- يشاهدون التلفاز.

ثم يعرّض كلّ من هذين المكونين المباشرين للتقسيم إلى مكوّنات مباشرة أخرى، فينتج من ذلك:

1- الأولاد= الـ + أولاد

2- يشاهدون التلفاز= يشاهدون: مكون مباشر.

= التلفاز: مكون مباشر.

و تحلّل هذه المكونات المباشرة إلى مكونات نهائية، فتكون على هذا النحو:

1- الأولاد = الـ + أولاد.

2- يشاهدون = يشاهد + ون.

3- التلفاز = الـ + تلفاز.

و بذلك تتّضح الخاصيّة الإجرائية الهامّة لمبدأ التّحليل إلى المكوّنات القريبة أو المباشـرة،

و المتمثّلة في سعيه إلى «بيان أنّ بنية الجملة لا ترجع إلى كونها مجرّد سلسلة خطية من الألفاظ، و إنّما تتميز باحتوائها على تدرج في العلاقات»[95]ص18.و قد أخذ هاريس أيضا بهذا المبدأ، «ثم طوّره و

استغله لإجراء مستويات تحليليّة تبدو أنضج رؤية و أكثر استيعابا لبنية اللغة خاصة و أنّها لا تكتفي بملاحظة البنى الظاهرة على المستوى الخطي»[67]ص153، فهذه النظرية تقرّ بأنّ الكلام ليس سلسلة من الأصوات الدّالة فقط، بل هو متكوّن من عناصر متفاوتة تنتمي من أجل ذلك إلى مستويات مختلفة، و تحتوي الكبرى منها على الصغرى على شكل تنازلي، و عليه فالغرض المنهجي لهذا المبدأ يتأسس «على فكرة تحليل الوحدات اللغوية تحليلا يستهدف الوصول إلى الوصف الصوري لبنية الجملة، و ينظر إلى الجملة عبر هذا المبدأ التحليلي بوصفها سلسلة من القطع الصوتية يراعي الباحث في تكوين علاقاتها الإندراجية المنتظمة في شكل طبقات من الوحدات بعضها يكون بعضا، أو بعضها يندرج في بعض»[67]ص150.

و عليه، لم تعد الجملة في هذا الاتجاه سلسلة خطية بسيطة، بل إنّها تبدو في شكل هرمي، قاعدته الجملة التي تتفرّع إلى مجموعة من الطبقات (تحتوي الكلمات) تدعى المكونات المباشرة، بحيث يكون كل مكون مباشر متداخلا فيما قبله، أي هو جزء من الطبقة التي تفرع منها، و يتحصّل في الأخير على أصغر مكون مباشر لا يمكن تجزئته مرة أخرى.

فما يميّز هذا التّحليل أنّه لا يكتفي بالبحث عن الوظيفة التّمييزيّة في تحديده للوحدات - كما يفعل ذلك الوظيفيون- بل يحاول أن يكتشف بنية الجملة و العلاقات فيما بين مكوّناتها بالاعتماد فقط على توزيع الوحدات، و الهدف من طريقة التحليل هذه هو «بيان الهيكل السلمي الذي ترتكز عليه الجمل دون أن يؤخذ المعنى بعين الاعتبار»[62]ص39،فالمدرسة إذن تعطي الأهمية الكبرى للعلاقات الترتيبية و العلاقات التعويضية.

و على هذا الأساس يمكن تحليل جميع الجمل عن طريق تجزئتها إلى قطع تنحصر شيئا فشيئا إلى أن يصل المحلّل إلى المكوّنات التي لا تقبل التجزئة، و هي ما تعرف بالمكونات الحدّية أو النهائية، فأصحاب هذا المنهج يؤمنون بوجود نظام أو نسق معين تنتظم من خلاله وحدات الجملة، و هو بناء متسلسل ينطلق من الجملة إلى الوحدات النهائية، أي أنّ هناك تدرّجا في البناء لم يتفطّن إليه الأوربيون و تفطّن إليه بلومفيلد؛ يكشف عن مجرّد العناصر المكوّنة للكلام فحسب، بينما التّحليل عند أصحاب المكوّنات المباشرة، فإنّه يكشف عن تداخل لمجموعات من العناصر هذه، و عن العلاقات بين تلك المجموعات من العناصر، و هذا هو الشيء الجديد الذي جاءت به نظرية التّحليل إلى المؤلفات المباشرة.وبذلك نستطيع القول إنّ أهمّ إسهام قدّمته هذه النظريّة يتمثّل في قدرتها على اكتشاف التداخل الموجود بين العناصر اللغوية، أو بالأحرى تداخل المستوى الأعلى في المستوى الأسفل، وهذا الذي يستحيل أن تظهره التجزئة الخطية التي تتناول التّسلسل الكلامي القطعة منه تلو القطعة، وهكذا فقد أفلح

«البنويون الأمريكيون إذ عرفوا أنّ هناك وحدات تتداخل بكيفية تنازلية، وليست سلسلة من القطع الصوتية كما هو في ظاهر اللفظ »[9]ج1ص314.

وعلى هذا الأساس تمكّنوا من تحليل المكوّنات المباشرة من حيث إنّها تتكوّن من مجموعة عناصر متلاحقة في حال تمّ استبدالها مكان مورفيم معيّن في الجملة بقيت الجملة صحيحة، ويتّضح ذلك في تحليل الجملة التالية : جاء الولد الذي يحترمه خالد مع أبيه.فالتركيب: (الولد الذي يحترمه خالد مع أبيه) كلّه مؤلف مباشر، باعتبار أنّه يمكن استبداله في موقع الاسم "الرجل" مثلا، أي أنّ جملة: "جاء الرجل" تكافئ جملة: "جاء الولد الذي يحترمه خالد مع أبيه". ويمكن تمثيل ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 65:تمثيل لطريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة

مركب فعلي	مركب اسمي
جاء	الولد الذي نحترمه
جاء	الرجل

و الملاحظ من خلال الجدول أنّ كلتا الجملتين تتكوّن من مؤلفين مباشرين رئيسيين هما : "جاء"،وهو المكوّن الأوّل الكبير الأساسي المباشر للجملة والمكوّن الآخر هو (الولد الذي نحترمه) والذي هو بمنزلة " الرجل" من الجملة الأخرى، وهذا ما كشف عنه مقياس الاستبدال،أي« إمكانية إقامة وحدة لغوية بل وحدات مقام قطعة من الكلام لا يعرف هل هي وحدة أم لا، وذلك كدليل على تكافؤهما،وبالتالي على أنّ الشيء المقام مقام الشيء بما أنّه وحدة دالّة فهما إذن من قبيل واحد تماما»[9]ج2ص35، ثم يستمرون في تحليل كل مكون مباشر إلى أن يصلوا إلى مكونات نهائية وهي المكونات الصغرى في مستوى العناصر الدالة والتي لا تقبل التحليل كالتالي :

الجدول رقم 66:مفهوم الاستدلال وطريقة التحليل إلى المكونات المباشرة

جاء الولد الذي نحترمه				
جاء	الولد الذي نحترمه			
جاء	الولد		الذي	نحترمه	
جاء	الـ	ولد	الذي	نحترم	ـه

و إنّه من المفيد أن نشير ههنا إلى أنّ اللسانيين الأمريكيين يشترطون أن «تكون الوحدة المقامة أصغر ما يمكن حتى يكون ذلك دليلا على أنّ الجزء من الجملة أومن كلّ المكونات التي تحتها هو،حقيقة، المكوّن القريب لها أي المباشر»[9]ج2 ص35.وتبقى الغاية الأساسية من هذا التحليل هي" إظهار البناء المتدرج للعبارة، وحين يتوضّح البناء المذكور يمكن إجراء التعويض في المواضع السابقة التي احتلّتها مفردات المثال السابق دون مساس بالمكوّنات التي تشكل العبارة"[94]ص250، "فالرجل" يمكن تعويضه في موضع العبارة "الولد الذي نحترمه".

وبذلك انتهى التوزيعيون إلى أنّ عناصر السياق اللغوي تنتظم في ترتيب هرمي حيث تحدّد كل وحدة لغوية وتعرف بتآلفها بالمرتبة العليا، يبدأ ذلك بالوحدات الصّوتية (الفونيمات) التي تتّحد لتشكل وحدة صرفية (مورفيم)، ثمّ يشكّل هذا المورفيم بائتلافه مع غيره في المستوى التركيبي جملة معينة.

والجدير بالذكر أنّ اللسانيين التوزيعيين يقومون بإجراء لساني آخر يعتمدون فيه على معيارين شكليين هما: الاستبدال والتقليص أو الحذف،بغية التأكّد والتثبت من صحّة تحليلهم[67]ص151، أي أنّهم يبحثون لكل وحدة عثر عليها التّحليل عن وحدة أخرى تكوّن مكافئة لها مثل جملة: الطفل الخجول جاء متأخّرا، التي تتكافأ مع جملة المثال السابق كالتالي:

الجدول رقم 67:مفهوم الاستبدال وطريقة التحليل إلى المكونات المباشرة

الـ	ولد	الـ	صغير	نام	باكرا
الـ	طفل	الـ	خجول	جاء	متأخرا

كما يمكن أيضا التأكّد من صحة تشكيل التركيب باللجوء إلى معيار التقليص أو الحذف، ففي المثال السابق يمكن حذف الصفة (الصغير) دون أن يحدث تغيير في بنية الجملة، فهذا دليل على أنّ الوحدة "الصغير" تشكّل والوحدة "الولد" تركيبا واحدا،«إنّنا نسمي عملية الحذف هذه تقليصا»[63]ص293.كما يمكن حذف الوحدة "باكرا" دون أن يحدث تغيير في أية وظيفة من وظائف

الوحدات الأخرى في الجملة، وهذا دليل أيضا على أنّ الوحدة (باكرا) تشكّل والوحدة (نام) تركيبا واحدا.

وعلى هذا الأساس تمكّن اللسانيون التوزيعيون من اكتشاف ما يعرف بـ «تداخل العناصر اللغوية أو بالأحرى تداخل المستوى الأعلى في الأسفل والعكس»[9]ج1ص313، وهو التحليل الذي غاب في البنوية الأوروبية لأنّه يستحيل أن يظهر وفق التجزئة الخطيّة لعناصر القول .

لاشك إذن أنّنا تبيّنا أنّ عملية تجزئة الجمل إلى مكوّناتها المباشرة لا تتمّ بصفة عشوائية،بل على نمط منطقي منتظم، يقوم أساسا على التحليل إلى مكونات مباشرة وعلى مقياس شكلي وهو "الاستبدال"،ولذا يمكننا القول أنّ إجراءات التّحليل اللساني في هذا المبدأ البلومفيلدي لتتميّز بكونها تعتمد على طريقة خاصة تبدو أكثر نضجا «من حيث إنّها لا تكتفي بالبحث عن الوظيفة التّمييزية في تحديدها للوحدات كما يفعل الأوربيون،بل تحاول أن تكتشف بنية الجملة من حيث هي طبقات اندراجية من المكونات والعلاقات»[67]ص151، ولقد ساعد هذا الكشف عن المبدأ الذي يمكن أن يتمّ به تنظيم الرسالة نحويا.

فكان هذا التحليل وسيلة تطغى على ما سواها في تحليل بنية الجملة إلى «العناصر التي تتألف منها، ومعرفة أي جزء من أجزاء الكلام يتبع كل عنصر، وذلك بموجب سلوكه اللغوي في الجملة، والاهتداء إلى علاقة الكلمات بعضها ببعض»[93]ص291.وتجدر الإشارة إلى أنّ التوزيعيين- وعلى رأسهم زليغ هاريس- لا يتوقفون عند هذا المستوى من التحليل (التحليل بالمكونات المباشرة)، بل يتجاوزون عملية التحليل المحصورة في الطبيعة الخطية،أي أنّهم لا يكتفون بالوقوف على العلاقات القائمة بين وحدات الجملة الظاهرة فحسب،بل يسعون إلى معرفة جميع العلاقات الممكنة بين الوحدات الظاهرة والوحدات غير الظاهرة، التي يمكن أن تحلّ محلّها في السّياق اللغوي نفسه، وذلك بتطبيق مفهوم العلاقات الاستبدالية، فالأمر إذن «منوط هنا بوصف عناصر اللغة أو لنقل بنيتها بشكل استنفاذي شامل، كلّ ذلك بقدرة هذه العناصر على الترابط فيما بينها»[63]ص290، فهم يعمدون إلى وصف وإحصاء جميع السّياقات الممكنة لوحدة ما، ومن اكتشاف جميع البنى النحوية التي تنتظم في نحو لغة ما.ومن الضّروري أن ننبّه أيضا إلى أنّ هاريس قد أدخل أكبر تحسين على نظرية التّحليل إلى المكوّنات المباشرة، وذلك حينما انطلق من «سلسلة المكوّنات إلى البنية المجرّدة للكلام، عن طريق تحديد المخطّط الذي تجرى عليه الجمل في اللغات الأوربية الحديثة، وإجراء التحليل بناء عليه،وهو : ع "العبارة" ← ركن إسمي + ركن فعلي»[94]ص251، وهذا ما سمح له أيضا بتطويرهذا التحليل،وذلك بابتكار طرق لتمثيل التّحليل

التوزيعي تمثيلا دقيقا، حيث «عوض الوحدات المعنوية –لأنّ عددها غير متناه- بالأصناف التي تنتمي إليها هذه الوحدات فبلغ بذلك درجة عالية من التعميم في تحليل الجمل»[62]ص42.

ووفقا لذلك يمكن تمثيل جملة "الصديق الوفي يحفظ السر" ونظائرها على النحو التالي:

الجملة (1)			
تركيب إسمي (2)		تركيب فعلي (3)	
اسم (4)	صفة (5)	فعل (6)	اسم (7)

وبذلك استطاع هاريس إدراج جميع الجمل المتكافئة البناء من مثل: الرجل الكريم يساعد الفقراء، التلميذ المجتهد يشتري كتابا... باعتبارها تشترك جميعا في نفس البنية والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

ج = اسم + صفة + فعل+ اسم.

وهكذا تمكّن (هاريس) – بوضعه رموز للفئات النحوية داخل المكوّنات المباشرة-أن يجعل عملية التحليل هذه أكثر وضوحا ويسرا، ذلك أنّه من العسير المقارنة بين عدد كبير من الجمل لأنّ عددها غير متناه لاستخراج قواعد توزيعية.

ونخلص ممّا سبق أنّ الوصف اللساني عند التوزيعيين هو إحصاء للصور اللغوية، ودراسة كيفية توزيعها في مدرج الكلام بتحليل سياقات قرائنها اللفظية، ومعرفة مدى إمكانية استبدالها فيما بينها، وبالتالي تصنيف أجناس الوحدات الدالة (المورفيمات) تبعا لتوافق توزيعها اللغوي في مدرج الكلام وتباين سياقات قرائنها اللفظية، بغض النظر عن وظائفها اللغوية، وذلك ما سعى إلى تحقيقه بلومفيلد وطوره غيره من اللغويين.

وعموما يمكن القول إنّ التوزيعيين- وفي مقدمتهم بلومفيلد- استطاعوا بنظريتهم هذه أن يخرجوا البحوث اللغوية من أحكامها القيمية والذاتية المسبقة إلى فضاءات الوصف الميداني وطرق الملاحظة التجريبية لتحليل عناصر القول التّامة بغضّ النظر عن تشخيص مدلولاتها.

2.3. بين مفهوم الموضع عند النحاة العرب و مفهوم التوزيع عند التوزيعيين

لا شكّ أنّ أدنى تأمل فيما عرض من البحث يسمح بإمكانية إقامة مقارنة بين التصور العربي لمفهوم الموضع و بين مفهوم التوزيع عند أتباع المدرسة التوزيعية، و إن كان في ذلك تجوزا كبيرا، لأن ذلك يعني إسقاط أو سحب «مصطلحات جديدة على مفهومات قديمة عبرت عنها مصطلحات خاصة، أو مفهومات حية بصورة ضمنية في أعمال النحويين العرب، و لكن قدر البحث في اللغة باللغة أن يعيش هذه المجازفة ما دامت لا تخرج بمفهومات الأشياء عن حقائقها المركزية، فإن رؤية الأشياء باللغة تظل مشوبة بالظلال الهامشية الخاصّة بالضرورة، و يكفينا في امتحان هذه القضية و الحكم بقبولها أو ردها أن نتخذ التفاهم المتبادل معيارا»[51]ص16.

و لعلّ ما يؤنسني في تجشّم هذه المغامرة ما أجد من إشارات واعية و تلميحات ذكية عند الكثير من الدارسين العرب و حتى الغربيين، و فيها تصريحات مباشرة تصور بعض التقارب بين مفهوم الموضع عند النحاة العرب و بين منهج التحليل التوزيعي عند المدرسة التوزيعية خصوصا في تصنيف أقسام الكلم على أساس أن «تأمل المادة اللغوية قد يفضي إلى إستراتيجية واحدة أو متقاربة عند باحثين من لغات مختلفة، و إن اختلفت المنطلقات، و الغايات، والمصطلحات»[96]ص23،والسّياق التاريخي.

رأينا فيما سبق أنّ الموضع عند النحاة العرب له مفهوم واسع، كما أنّه يرد في جميع المستويات اللغوية انطلاقا من المستوى الإفرادي فما فوقه و هو مستوى اللفظة، و في المستوى الأعلى و هو مستوى أبنية الكلام أو مستوى التراكيب؛ فهناك إذن موضع في المستوى الإفرادي يتحدد في مثال الكلمة أي بنائها أو وزنها، و هو بذلك مكان الحرف داخل الصيغة التصريفية للكلمة المتصرفة، فلكلّ حرف من حروف الكلمة موضع داخل تلك الصّيغة، فهو إمّا في موضع الفاء أو في موضع العين و إمّا في موضع اللام، و إمّا في موضع زيادة إن وجدت زيادة في بنية الكلمة.

و هناك موضع أيضا في مستوى اللفظة- و هو مستوى مركزي يتوسّط مستوى الكلمة و مستوى الجملة- و هو أيضا يتحدّد في مثال اللفظة، أي في بنيتها المجرّدة، و مثال اللفظة- كما رأينا- هو «مجموع الكلم الأصلية و الزّائدة مع مراعاة دخول هذه الزوائد و عدم دخولها (العلامة العدمية) كل في موضعه، و هو مثال اللفظة اسمية كانت أو فعلية»[9]ج1ص90، فلكل جزء من اللفظة موضعه الخاص،فأداة التعريف التي تعتبرإحدى أجزاء اللفظة الاسمية لا تظهر إلاّ في الموضع الأول على يمين الأصل و قبلها حرف الجر، و الأمر نفسه مع بقية أجزاء اللفظة اسمية كانت أو فعلية، فالأشكال النحوية هنا تحدّد بكيفية صورية أي دون اللجوء إلى المعنى.

و هناك موضع أيضا في المستوى الأعلى، و هو مستوى الجملة أو أبنية الكلام و يتحدّد أيضا في حدّ الجملة أو مثالها؛ أي بنيتها المجرّدة التي تخضع لها كلّ أنواع الجمل العربية و لا تتخلّف فيها أبدا، و

هي المكوّنة من «موضع العامل (ع) يدخل فيه الابتداء و النواسخ و الفعل غير الناسخ و الناسخ، و موضع المعمول الأول ($م_1$) و يدخل فيه المبتدأ و الفاعل (أو ما يقوم مقامهما)، و موضع المعمول الثاني($م_2$) و يدخل فيه الخبر و المفعول (أو ما يقوم مقامهما):

و هي النواة، و تلحق بهذه النواة مواضع للعناصر المخصصة (خ)»[9]ج2ص16. و هي البنية العاملية التي عبّر عنها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بالصيغة الرياضية التالية:

$$[(ع \leftarrow م_1) \pm م_2] \pm خ$$

حيث إنّ (ع، $م_1$، $م_2$، خ) رموز تشير إلى مجموعة المواضع التي تحتوي عليها أيّة جملة في العربية يحتملها القياس.و الموضع عند النّحاة أيضا- كما سبق و رأينا- هو مكان في مدرج الكلام يتحدّد بما يأتي قبله أو بعده من قرائن لفظية، و يربط العناصر التي تقع في نفس الموضع بحكم واحد،و هو المفهوم الذي يلتقي مع مفهوم "التوزيع" عند المدرسة التوزيعية، أو كما يسميها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بالمدرسة الإستغراقية أو القرائنية، و هذا ما يشير إليه بقوله: «يتصف المذهب الإستغراقي الأمريكي بامتناعه من النظر في كلّ ما هو خارج عن اللفظ المسموع أي ما لا تدركه حاسّة السّمع، إذ يعتقد أنّ الوصف للغة هو وصف لمواقع الألفاظ في الكلام، و بالتالي فهو دراسة لكلّ ما تحتمله العناصر اللغوية من القرائن يمينا و شمالا أو كلّ ما يمكن أن تقترن به في مدرج الكلام، و ذلك مثل:

أعطى الرجل الولد تفاحة.

أعطى زيد القط اللبن.

أعلم الرجل الولد الخبر.

فالظّاهر أنّ مفردة "الرجل" و "زيد" من جهة و "أعطى" و "أعلم" من جهة أخرى يندرج كلّ منهما في فئة واحدة من أجل تكافؤ الموقع، فهذا قريب جدّا من التّحليل العربي إذ يستنبط النحاة الأحكام من مجرّد وقوع العناصر في مواضع معيّنة و امتناعها من الوقوع في غيرها و ذلك دون أن يلجأ إلى المعنى»[91]ص19،20.فإذا كانت مهمّة اللساني التوزيعي و غاية عمله تتمثّل في حصر أو إحصاء مختلف السّياقات التي ترد فيها الوحدات اللغوية الدّالة عن طريق الاستبدال فحسب، أي دون اللجوء إلى المعنى بهدف تحديد القسم الذي تنتمي إليه الكلمة أي توزيعها، فإنّ ذلك يشبه كثيرا ما قام به النحويون العرب- منذ سيبويه- حينما عكفوا على تحديد أقسام الكلم بناء على موقعيتها في السّياق اللفظي أو في مدرج الكلام، و ذلك بالاعتماد على القرائن السّياقية و التي سمّوها علامات، و عليه «فتقسيم الكلمة إلى

اسم و فعل و حرف يعد ضربا من التوزيع إن لم نقل إنّه التّوزيع نفسه، ما دام ينطلق من جملة المحدّدات التي تدخل على اليمين و اليسار فتميّز الكلمة عن غيرها من الكلمات الأخرى»[76]ص35.

و لعلّ ما فعله ابن مالك في ألفيته حين تعرّضه لأقسام الكلام يعبّر بوضوح عمّا نحن بصدده، فقد عرّفها حسب موقعيتها تماما كما فعل التوزيعيون حيث يقول:[44]ص9،10

بالجَرِّ وَ التّنوِينِ وَ النِّدَا وَالـ * وَ مُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

بِتَا فَعَلْتَ وَ أَتَتْ وَ يَا افْعَلِي * وَ نُونُ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وَ فِي وَ لَمْ * فِعْلُ مُضَارِع يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

وَ مَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّامزْ وَسِم * بِالنُّونِ فِعْلُ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

و الأمثلة من هذا القبيل كثيرة- و قد ذكرنا معظمها فيما سبق من البحث- و كلّها تبيّن بجلاء وعي نحاة العربية العميق بإمكانية التّمييز بين أقسام الكلم بناء على موضعها أو تواترها في سياقها اللفظي المألوف، و الذي يتعيّن عن طريق مجموعة من العلامات أو القرائن قبلية كانت أو بعدية، أي بالاعتماد على معايير لغوية شكلية و توزيعية لا علاقة لها بالمعنى، فقد لاحظوا نوعا من التلازم في التوزيع و حلول بعض الأدوات قبل الأسماء أو بعدها مثل: حروف الجر و التنوين و أدوات النداء و دخول أداة التعريف، فهذه القرائن هي توزيع الاسم في العربية، و أمّا الفعل فإنّه يتميّز عنه بتوزيعه الخاص إذ تدخل عليه بعض الحروف مثل: أدوات النصب و الجزم و قد و السين و سوف، فلكل توزيعه الذي ينفرد به.

و عليه فالتوزيع مفهوم قريب جدا من مفهوم الموضع عندما يراد به في النحو العربي ذلك المكان الذي يتحدد في مدرج الكلام بقرائن لفظية قبلية أو بعدية، فتوزيع عنصر ما هو«مجموع العناصر التي تحيط به، و محيط عنصر (أ) يتكون من ترتيب العناصر التي ترد معه»[72]ص245، أي العناصر الأخرى التي تجاوره في مدرج الكلام.و معنى ذلك أنّ التوزيع يكون بالنسبة للوحدات التي تحيط بالعنصر المدروس باعتباره جزءا من سلسلة خطية، و هذا ما يوافق تحليلات النحاة العرب المعتمدة على العلامات أو القرائن التي يحددون بواسطتها أقسام الكلم، فكلّ ما يقع في موضع واحد ينتمي إلى قسم واحد.

و على هذا الأساس يمكننا الحكم على قول التوزيعيين بأنّ (الرجل) و (البرنامج) ينتميان إلى نفس الصنف التوزيعي (فئة الأسماء) من جهة أنّهما يستويان في أنّهما يمكن أن يقعا موقعا واحدا كما في:

« ذلك { الرجل / البرنامج ظني

يوازي قول النحاة بأن هذين العنصرين (الرجل و البرنامج) ينتميان إلى قسم الأسماء لدخول (الـ) عليهما أو لوقوعهما بعدها، أو لوقوعهما بعد حرف الجر كما في:

في { الرجل / البرنامج ثارة»[51] ص 34،33

و لذا فإنّه من البديهي القول بأن ما قام به النحاة العرب و هم يحاولون التّمييز بين أقسام الكلم الثلاثة بالاعتماد على مقياس العلامات «ينسجم مع أهمّ ما أقرّ به اللسانيون التوزيعيون حين تصنيفهم لأقسام الكلام بناء على تواترها في سياقها اللساني المألوف»[97]ص405؛ ذلك أنّهم كانوا يصدرون عن منهج قائم على أساس «تحليل التراكيب و دراسة العلائق التركيبية التي تربط بين الأبنية، و تحديد المواقع التي يمكن أن تظهر فيها تلك الأبنية، و اتخاذ النتائج المترتّبة على الدّراسة معايير تميّز بواسطتها الكلمات و يحدّد بها القسم الذي تنتسب إليه كلّ كلمة»[18]ص 48.

فحكمهم مثلا على اسمية "أسماء الإشارة"، و ذلك لـ «وقوعها في مواضع الأسماء

و تأديتها ما تؤديه سائر الأسماء»[24]ج3ص140، يشبه قول التوزيعيين بأن (محمدا) و (هذا) ينتميان إلى نفس الصنف التوزيعي لأنّهما من الممكن أن يقعا موقعا واحدا كما في:

يا { محمد / هذا .

فهذا المنهج القائم على ملاحظة المواقع التي تتناوب فيها الأبنية و على الرّبط بين الموقع و البنية في تحديد القسم الذي تنسب إليه كثيرا ما كان النحاة العرب يفزعون إليه للاستدلال على جنس الكلم، و لعلّ الأمثلة الكثيرة التي سقتها في الفصل السّابق تغني عن إعادتها مرة أخرى.و من ثمّة يرى بعضهم أنّ «الإرهاص بمبدأ التوزيع ظاهر في كثير من وجوه التحليل النحوي عند العرب، و لكن النحويين كانوا يحتكمون إليه بقدر ما يكون مسعفا دون قصر، و هو لا شك منطلق جزئي نافع و لكنّه لا يبلغ أن يكون مطلقا»[51]ص38.

فقد أخذ به النحويون العرب أيضا نتيجة اعتمادهم نظرية العامل، و ذلك بغية تفسير كثير من الظواهر في الإعراب و ما يتعلّق به،لكن أهمّ ما يعنينا في المسألة أنّهم بنوا هذه النظرية على فكرة الاختصاص، حيث جعلوا شرط الحروف العاملة أن تكون مختصة إما باسم و إما بفعل، و ما لا يختص لا يعمل و ذلك نحو: الفاء و الواو من حروف العطف، و لا شك أنّ ذلك ناتج عن ملاحظتهم ذلك التلازم الثابت «بين الأسماء و بعض الحروف (بمعنى وقوع الأسماء بعد تلك الحروف أو دخول تلك الحروف على الأسماء فحسب)، كما لاحظوا تلازما ثابتا بين الأفعال و حروف أخرى مخصوصة، و هكذا يصبح قولهم إنّ (على) مختصّة موازيا لقول أتباع مدرسة (ييل) إنّ (المعلم) و (الكتاب) ينتسبان إلى الاسمية في: على المعلم اعتمد، على الكتاب أعتمد»[51]ص34، بمعنى إمكانية حلولهما في موقع واحد من مدرج الكلام و هو الموضع الذي يتحدّد في السياق: على...أعتمد، و هو ما تنبّه إليه ميخائيل كارتر- و هو أحد دارسي كتاب سيبويه- حينما قال: «و يمكن أن نعتبر أنّ المثلثات التي يقوم فيها الحرف مقام العامل (نظريا لا يمكن للحرف أن يحدث إلاّ في ذلك الموضع) تيسّر تعريف الحرف على أسس توزيعية»[98]ص193.

و يمثل كارتر لهذه المثلثات على النحو التالي:

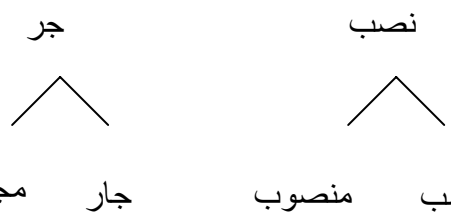

و إن كانت نظرية العامل عند النحاة العرب لا يراد منها تصنيف الكلام و بيان أقسامه، و إنّما ضبط قوانين الإعراب و كيفية تعلّق الكلم بعضهما ببعض،كما تتعدى ظاهر النص أحيانا إلى إضمار العوامل والمعمولات وتقديرها.وهكذا نجد أنّ كلا من منهج النحاة العرب و منهج اللسانيين التوزيعيين يهتمّ بتصنيف أقسام الكلم تقسيما مكانيا، أي باعتبار موضعها في مدرج الكلام، و ذلك بالاعتماد على قرائن سياقية إمّا قبلية و إمّا بعدية، كتعريف الاسم عند النحاة على انّه ما يقبل دخول الجر و النداء

و التنوين و التعريف، و تعريف الصفة في الإنجليزية مثلا بأنّها: «كلمة يمكن أن تقع بين أداة التعريف "الـ"- the و اسم، و لا تقبل "s" في الجمع مطلقا»[68]ص289، و هذا ما يعبّر عنه الدارسون العرب بمقياس العلامات، الذي يعد من أكثر المقاييس اللغوية ضبطا و دقة، يضمن التحليل درجة عالية من الموضوعية، لذا فقد كانت التعريفات النحوية التي قامت على أساس من هذا المنهج أكثر بساطة و دقة و عملية لأنّها تقوم على معايير لغوية بحتة (أي من داخل اللغة) بعيدة عن الفروض و التخمينات الفلسفية و الدلالية.إلاّ أنّ أهم شيء يمكن ملاحظته في هذا السّياق، هو أنّه على الرغم من دقة الحدود النحوية القائمة على مقياس العلامات (التوزيع)، إلاّ أنّ هذا المقياس لم يكن المعول عليه الوحيد في مسألة تقسيم الكلم عند النحاة العرب- بخلاف التوزيعيين- ذلك أنّهم وجدوا بعض المصاعب في اتخاذه مميّزا بين الأقسام الثلاثة و بيان علامات كل منها، فقد أوصلهم في كثير من الحالات إلى التعارض نذكر من ذلك مثلا أن قول النحاة بأنّ الاسم يتعيّن بوقوعه بعد حروف الجر، فإن امتنع عن ذلك الموضع فإنّه ليس باسم، بأنّ قيل: «إنّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو: كيف و صه و مه و ما أشبه ذلك»[43]ص153، كما أنّ هناك كلمات أدخلها النّحاة في عداد الأسماء و لكنّها لا تقبل دخول الألف و اللام عليها؛ أي أنّها تمتنع عن هذا الموضع في مدرج الكلام و ذلك نحو: أسماء الإشارة و المضمرات و أسماء الأفعال، و هذا ما يلاحظ أيضا في العلامات المميزة و المحدّدة لقسم الأفعال في مدرج الكلام؛ ذلك أن قول النحاة بأنّ الفعل ما حسنت فيه تاء التأنيث قد اعترض بورود بعض الأفعال مما لا يقبل هذه التاء مثل: أفعال التعجب فـ «إذا كان دخول التاء علامة شكلية تدل على فعلية الكلمة فإن ذلك مسوغ لإخراج أفعال التعجب من طائفة الأفعال»[99]ص74، كما لم يطرد هذا المقياس في التصنيف، فاختلفوا في تصنيف "نعم" مثلا فرأى الكوفيون أنها "اسم" لقول بعض العرب: لست بنعم الرجل، و رأى البصريون أنّها فعل لدخول تاء التأنيث الساكنة عليها.

و دفعا لهذا التعارض و الاضطراب لجأ النحويون العرب إلى مقاييس أخرى- عدا مقياس العلامات- لتصنيف أقسام الكلم كمقياس المعنى، و مقياس الوظيفة و مقياس الإسناد، و كاملوا بينها أثناء وضعهم للحدود النحوية، ففرّقوا بذلك بين أقسام الكلم تفريقا على أساس المبنى و المعنى، و ذهبوا إلى القول بأنّ التفريق على أساس واحد منها ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، «فأمثل الطرق أن يتمّ التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فيبنى على طائفة من المباني و معها طائفة أخرى من المعاني»[16]ص74.

و هكذا نلاحظ أنّه على الرغم من تحقق وجود مفهوم التوزيع في صنيع علماء اللغة العربية- لاسيما المتأخرين منهم- وهم بصدد تصنيف أقسام الكلم و كذا وعيهم بدقة هذا المقياس مقارنة بالمقاييس الأخرى، إلاّ أنّه لم يكن المعول عليه الوحيد عند محاولتهم تصنيف الكلم و بيان أقسامها (الاسم- الفعل-

الحرف)، و إنّما استعانوا بمقاييس أخرى (المعنى- الإسناد- الوظيفة)، و كان هذا نتيجة تفطنهم إلى أنّ التعريفات القائمة على أساس هذا المبدأ وحده (التوزيع أو الموضع) ليست جامعة مانعة، فهي توصل في حالات كثيرة إلى تداخل بين أقسام الكلم- كما رأينا ذلك- مما يؤدي إلى الاضطراب و الحيرة و التي تجسدت بشكل واضح في اختلاف النحاة أنفسهم في تصنيف الكلم وردها إلى أقسامها، لذلك رأوا أنّه من الضروري الاستعانة بمقاييس أخرى تحقيقا لهذه الغاية،وهي ضبط الحدود النحوية بحيث يسهل التمييز بينها،بل رأوا أنّ ذلك هو السبيل الأمثل،هذا بخلاف منهج التوزيعيين الذين أصروا على بناء كل الوصف العلمي على عرض توزيعات الوحدات في السياق الكلامي فحسب «بعيدا عن أي موقف من مواقف التفسير أو التحليل المستندة إلى المعنى»[67]ص193، هذا من جهة و من جهة أخرى يرفضون الاعتماد على مفهوم الوظيفة، «لأنّ هذا المفهوم مبهم و لا يزال مبهما لأنّه من الأشياء التي يسلّم بها اللغوي من خلال ما يعرفه عن اللغة المعنية»[34]ص88،89، و الذي دفعهم إلى ذلك «حرصهم على التزام الموضوعية بالوصف الاختباري»[100]ص19.

و دائما، و في سياق المقارنة بين منهج النحاة العرب و منهج اللسانيين التوزيعيين، نجد الأستاذ "أحمد خليل عمايرة" يرى أنّ تصنيف النحاة العرب الأوائل للأبواب النحوية هو من قبيل تصنيف التوزيعيين للفئات النحوية، و هذا ما يذكره بعدما يوضح إجراءات التحليل و غايته عند التوزيعيين، يقول: «يقوم المحلّل في المدرسة التوزيعية بردّ النص الذي يجمعه...إلى مستوياته الصوتية و الصرفية و التركيبية، فيجمع المتبادلات المتماثلة شكلا من غير اهتمام كبير بالمعنى في مكان واحد، ثم يقوم بتصنيف القواعد التي تحكم التوزيع الشكلي في الصوت و الصرف والتركيب، و هذا يذكرنا بمنهج نحاة العربية في تصنيف أبواب النحو على ضوء نظرية العامل إلى مرفوعات ومنصوبات و مجرورات و مجزومات و توابع، فإنّ نظرة سريعة إلى باب كان و أخواتها و إنّ و أخواتها أو أفعال المقاربة أو الحروف العاملة عمل "ليس" أو عمل "إن" أو حروف الجر ستبين أنّ النحاة العرب القدماء قد اعتمدوا الشكل في المتبادلات المتماثلة تأثيرا ليجمعوها في باب واحد لا مصوغ لجمع جزئياته لو استثني هذا العنصر»[101]ص273.

و معنى ذلك أنّ اعتماد النحاة العرب على الجانب الشكلي (اللفظي) من اللغة هو الذي سمح لهم بتصنيف أبواب النحو المختلفة، فما جعلهم يصنفون كان و ظل و أصبح و بات و أمسى و غيرها من الوحدات اللغوية في باب واحد هو تماثلها من حيث تأثيرها فيما بعدها، فهي جميعا تدخل على إسمين مبتدأ وخبر ترفع الأول و تنصب الثاني، و لا دخل للمعنى في هذا التصنيف، ذلك أنّ كل وحدة تختص بمعنى معين، و هو المبدأ نفسه الذي اعتمدوه في تصنيف أبواب النحو الأخرى كباب "إن" و أخواتها و أفعال المقاربة و الحروف العاملة عمل "ليس" أو عمل "إن"، و في هذا لمح لمبدأ التوزيعيين- على حد

رأي الأستاذ- الذين يجعلون غاية تحليلهم وصف بنية اللغة بطريقة شكلية بحتة، و ذلك بـ «ترتيب فئات هذه المكونات (الصوتيمات- الصرفيمات- التراكيب- الجمل)»[63]ص216، التي تتباين و تختلف فلا تحدّد إلاّ بعلاقتها مع الوحدات الأخرى التي تتسلسل ضمن الكلام، فـ «أنساق الصوتيمات تحدّد مثلا بالضغوط التي تخضع لها الصوتيمات المشكلة للصرفيمات، كما أنّ أنساق الجمل تتآلف بفعل قوة و ضغوط الصرفيمات المكوّنة لها»[63]ص216.و الذي أراه أنّ هذا التصنيف للأبواب النحوية مرده غالبا إلى أنّ كلّ ما يعمل عملا واحدا جمع في باب واحد، و إن كان هذا يقوم على اللفظ والمعنى النحوي لا معنى الخطاب و لكنّه بعيد عن مفهوم التوزيع.

و لئن اتفق أغلب الدارسين العرب المحدّثين ممن عكفوا على دراسة التراث اللغوي القديم في ضوء الفكر اللغوي الحديث على تحقق وجود مبدأ التوزيع في صنيع النحاة العرب- و لاسيما المتأخرين منهم- عند تصنيفهم لأقسام الكلم ، فإنّنا نجد مجموعة أخرى من الدارسين الغربيين ممّن تصدّوا لدراسة كتاب سيبويه ممثلة في المستشرقين "كميخائيل كارتر" في أطروحته "مبادئ التحليل النحوي عند سيبويه"، و "موزل أولركه" في أطروحتها "المصطلح النحوي عند سيبويه" يتفقان على اعتبار منهج سيبويه النحوي من قبيل منهج التحليل إلى المكونات المباشرة، و هو منهج اعتمده التوزيعيون- كما رأينا ذلك سابقا- لتقطيع الجملة و تحديد مركباتها الافرادية بغية تصنيفها في شكل فئات نحوية، و ذلك دون النظر إلى وظائفها و إنّما بالاعتماد فقط على قوانين توزيع الوحدات، و هو المبدأ الذي يقوم في أساسه على فكرة الإستبدال.

فقد لاحظت موزل أنّ «سيبويه يصنف أضربا من الكلم تصنيفا واحدا أي ينسبها إلى باب واحد أو معنى نحوي واحد وفقا لخطة في الإستبدال بقطع النظر عن امتدادات بنيتها الصرفية، و تقرر أن تقسيمات سيبويه لأقسام الكلام من حيث انتسابها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التّحليل إلى المؤلفات المباشرة، فالاسم أو باب الاسم هو منزلة مؤلفة و لكنّه لا يوافق العبارة الاسمية لأنّ سيبويه يصنف (أن يفعل) أيضا و يصنف (حين يأتيني) كذلك اسمين من جهة أنّه يمكن أن يستبدل بهما اسم مفرد»[51]ص 31.

و هو ما توصل إليه "ميخائيل كارتر" من خلال دراسته "للكتاب" الذي اعتبره أول كتاب متكامل في النحو العربي، فهو يرى أنّه قد اختص بنوع من التحليل الهيكلي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين الميلادي، و هذا ما يتّضح في قوله: «و يمكن كذلك أن نقر بأن سيبويه قد استعمل نفس التقنية في التقطيع حسبما وضعت بمناهج اللسانيات الهيكلية لهاريس»[98] ص188 .

فقد لاحظ "كارتر" أيضا أن سيبويه كثيرا ما يصنف عبارات بأكملها في باب واحد، و ذلك عن طريق مبدأ الاستبدال بين الأبنية، يقول: «إن معادلة العبارات المركبة للكلمات المفردة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمبدأ المعاوضة، و قد كان هذا المفهوم كذلك معهودا لدى سيبويه، و في مستوى أدنى لدى أستاذه الخليل، و لقد كان هذا الأخير يدرك بالتأكيد أن جزءا من عبارة واحدة يمكن أن يعوض بآخر، فهو يذكرمثلا أن "علمت أنك منطلق" تفيد معنى علمت انطلاقك»[98]ص188.

و الملاحظ أن كلا من كارتر و موزل يثبتان سبقا لسيبويه إلى هذا «النهج الاستبدالي الذي يقوم على أساس شكلي بعيد في الأغلب الأعرف عن الافتراضات العقلية و النواحي الدلالية، استطاع به أن يحدد الأقسام الموقعية الكبرى بتقسيمه للكلم ثلاثة أقسام، ثم عاد إلى كل قسم فبين بهذا النهج أنواعه و العلاقات الاستبدالية التي يمكن لأحدها أن يحل محل الآخر»[96]ص23، و الأهم من ذلك أنه لم تكن العناصر الاستبدالية عنده مقتصرة على العناصر المفردة، بل امتدت لتشمل أنواعا من التراكيب و الجمل.إلا أن أهم شيء يمكن استخلاصه من سياق شرحهما لمنهج سيبويه و ذلك في محاولة منهما لإثبات نسبة متينة بين مصادرات التحليل للمكونات أو المباشرة و مبادئ التحليل عند سيبويه تكشف لنا بوضوح أنهما يعتبران أن مصطلح الموضع عند سيبويه له نفس المدلول الذي تعطيه له اللسانيات التوزيعية، و الأمر غير ذلك في مطلق الأحوال، ذلك أن قول النحاة العرب مثلا إن عبارة (الذي رأيته البارحة في البيت مع أبي) هي بمنزلة (الولد) الواردة في جملة: "سافر الولد"، لا يعني أنه يعتبر هذا التركيب من جنس كلمة (الولد)، و إنما يعني بذلك أنهما يحتلان الموضع نفسه داخل المثال أو الحدّ الذي تبنى عليه هاتان الجملتان،وهي البنية المكونة من الموضعين عامل و معمول أول،مع اعتبار "الذي"هو المعمول، وجملة الصلة من تمام الذي،وهما معا بمنزلة اسم واحد.و يمكن تمثيل هذا التكافؤ في البناء على النحو التالي:

الجدول رقم 68:مفهوم التكافؤ في البناء عند الليسانيين التوزيعيين

عامل	معمول أول
سافر	الولد.
سافر	الذي رأيته البارحة في البيت مع أبي.

و بعبارة أخرى نقول إن النحاة العرب يجعلون كل ما يرد في الموضع نفسه في الحد بمنزلة واحدة، و لكنهم لا يعتبرون هذه الأشياء من جنس واحد بالضرورة، فالعناصر التي يمكن استبدالها في الموضع بمنزلة واحدة في الوظيفة النحوية، و لكنها لا تنتمي إلى نفس الصنف في مطلق الأحوال.

و بذلك يمكننا القول إن ما توصل إليه كل من ميخائيل كارتر و موزل أولركه من مشابهة بين منهج سيبويه و منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة في مسألة تصنيف أقسام الكلم فيه نظر، على أساس أن كل منهج يقوم على تصور معين لمفهوم الموضع؛ فإذا كان التحليل النحوي عند اللسانيين التوزيعيين يقوم على اعتباره مكانا في مدرج الكلام أو السياق اللفظي، فإن التحليل النحوي عند النحاة العرب يقوم على تصور مخالف تماما لما هو عند التوزيعيين عندما يتعلق الأمر بالموضع في المثال أو الحد، و هو المفهوم الذي لا سبيل إلى وجوده في اللسانيات التوزيعية التي «تعتقد الاعتقاد الراسخ أن الوحدات اللغوية كلها قطع صوتية أو ظواهر نبرية على الرغم من أنهم يعرفون أن للترتيب أيضا دلالة، إلا أنهم لا يستغلونه كعنصر هام في استخراج المثل في كل مستوى من مستويات اللغة، فالنزعة السائدة عندهم ما تزال التّقطيعية المفرطة»[9]ج1ص252، و هذا ما يبرّر غياب مفهوم الموضع كما تصوّره النحاة العرب القدامى عند التوزيعين (أي باعتباره مكانا في المثال أو الحدّ).

و إذا كان الأمر كذلك فكيف يتسنّى لنا أن نقارن بين مفهومين يقومان على تصوّرين مختلفين تماما؟!.و من هذا المنطلق يمكننا أن ندرك إلى أيّ مدى كان حكم بعض الدّارسين بأنّ «طريقة سيبويه في التّقطيع تشابه مشابهة جوهريّة تحليل المكوّنات الأوّلية المعاصرة»[98]ص188، مجانبا للصواب، و هذا ما يكشف عن عدم وضوح الحد الفاصل بين التصور العربي و التصور التوزيعي لمفهوم الموضع و مفهوم التوزيع عند هؤلاء الدارسين، و هو الأمر الذي جعل أحدهم يقر أن «سيبويه كان...يطبق عن وعي نوعا من اللسانيات الهيكلية التي ظلت مجهولة بالغرب حتى القرن العشرين»[98]ص185، و أنه «لو كتب لسيبويه أن ولد في عصرنا هذا، لأمكن له أن يتبوأ منزلة بين دي سوسور و بلومفيلد»[98]ص199.

وقد تنبه كثير من اللغويين العرب إلى بعض التقارب بين منهج التّحليل بحسب المؤلفات المباشرة و بين فكرة الإعراب المحلّي الواضحة في منهج النّحاة العرب القدامى، و هذا ما يذهب إليه الأستاذ نهاد الموسى الذي يرى بأنّ معطيات هذا المنهج في التّحليل هي أيضا «بعض ما استشعره النحويون العرب في الإعراب و صدروا عنه، حتى إنها لتعد من قبيل تحصيل الحاصل لدى المشتغلين بالعربية و معلّميها»[51]ص29، و هو ما يظهر في منهجهم-على حدّ رأيه- حينما عمدوا إلى تقسيم الجمل إلى جمل لها محلّ من الإعراب و جمل ليس لها محلّ من الإعراب، فهذا «التقسيم ناتج عن ملاحظة التراكيب و طبيعة البنى التي تتناوب في كلّ موضع منها، و النّظر إليها على أنّها نسق منظوم على نحو مخصوص يتميّز كلّ عنصر بالدّور الذي يؤدّيه في التّركيب بغضّ النّظر عن بنيته الصّرفية»[18]ص149،150.

و هذا ما استخلصته "موزل" أيضا، «و ذلك من خلال اختبارها لوجود الدّلالة التي يتّخذها مصطلح "الخبر" عند سيبويه الذي يكون عنده مبنيّا على المبتدأ "زيد أخوك" أو مبنيّا على كان و اسمها نحو: يظلّ زيد أخاك، أو مبنيّا على المفعول الأوّل نحو: حسب عبد الله زيدا أخاك، و إذن فهو يتّخذ عند سيبويه صورا خارجية سطحية مختلفة الموقع و الامتداد (خبر المبتدأ، خبر لظل، مفعول حسب الثاني)»[102]ص571.

وهو ما لاحظه ميخائيل كارتر، فقد أقرّ بأنّ سيبويه عند تحليله الكلام «قد قصر اللغة عن وعي و بانتظام على مجموعة من الوظائف مستعملا طريقة تشابه مشابهة جوهريّة تحليل المكوّنات الأوّلية المعاصرة»[98]ص188، و ذلك باعتماده على مبدأ الاستبدال بين الأبنية، و هو الأمر الذي سمح له باكتشاف «المواقع الوظيفية التي تشغلها هذه العناصر الاستبدالية»[96]ص23.

و على هذا الأساس فإنّ هؤلاء الدّارسين يفسّرون هذا التّناوب في الموضع بين الكلم المفردة و تلك المؤلّفات المختلفة الامتداد التي تنوب عنها أي التي تحلّ في موضعها بما يعرف عند النحاة العرب بفكرة الإعراب المحلّي للجمل، و هو ما تؤكّد عليه الأستاذة "لطيفة إبراهيم النجار"، و هي بصدد شرح منهج النحاة العرب في تحليل الجملة وظائفيّا تقول: «و هذا منهج حديث في التّحليل يعرف بمنهج التحليل إلى المؤلّفات المباشرة، و يقوم أساسا على تجاوز ملحظ البنية، و اعتبار الموقع ضابطا في تحديد العناصر اللغوية الصالحة لأداء وظيفة نحوية ما»[18]ص150.

و ها هنا أيضا يمكننا القول إنّه لا مجال لهذه المقارنة على أساس أنّ سيبويه و النّحاة العرب- كما ذكرنا من قبل- يبنون تحليلهم النّحوي للجملة على تصوّر بنية مجرّدة ثابتة (مثال أوحدّ) والتي تتّحدد بداخلها المواضع، بينما التّحليل التّوزيعي يقوم على تصوّر آخر لمفهوم الموضع من جهة أنّهم ينتمون إلى مدرسة البنية التي تكتفي بالنّظر إلى ظاهر اللفظ؛ «ففي نظرهم الطريقة المثلى التي ينبغي إتّباعها في الوصف اللغوي طريقة صورية لا تهتمّ إلاّ بالوضع اللغوي و المظهر اللفظي للألسنة البشرية»[34]ص88، و عليه فالبنية في تصوّر اللسانيين التوزيعين «هي المجموعة من الوحدات التي تكوّن نظاما من العناصر المتخالفة، أي التي تنتمي إلى فئة معيّنة، و تتمايز أفرادها (أو تتقابل) بصفة أو صفات لا توجد في غيرها، أو كما يقولون: تتّصف الوحدة بما ليس لغيرها، و على هذا فالبنية عندهم جوهريا الاندراج و الاحتواء»[9] ج1 ص245.

و الأهمّ من ذلك أن نقول إنّ هذا التصوّر لمفهوم البنية يوافق في أساسه نظرتهم إلى اللغة على أنّها «نظام من الوحدات تكون كلّها من جنس الفونيمات و المورفيمات أو ما يتركّب منها، أي أنّ وحدات اللغة كلّها قطع صوتيّة باستثناء النبرات...و لذلك يجرون التّحليل على خط مستقيم؛ أي بحسب توالي

هذه القطع الواحدة تلو الأخرى»[9]ج1ص306، و هذا ما يفسّر غياب مفهوم المجموعة (كمفهوم رياضي) ذات الترتيب، و كذا مفهوم الموضع كما يتصوّره العلماء العرب: لأنّه يقوم على تصوّر آخر للغة أساسه ثنائية الوضع و الاستعمال، و انّ الكلام قد يحتمل في أصل الوضع و لا يحتمل في الاستعمال، و لذلك يقدّرون في الموضع أصلا للاسم المبني وما يؤول بمصدجر والجملة الفرعية إن كان لها موضع من الإعراب باسم مفرد معرب في البنية العاملية وهو أمر لا وجود له في المدرسة التوزيعية ؛ أي في حالة خروج اللفظ مغايرا لأصل موضعه الذي يقتضيه القياس في أصل الوضع، و هذا ما يفضي بنا إلى القول بأنّ الموضع عند العرب هو مكان اعتباري تقديري تدخل فيه مجموعة من العناصر تختصّ به في الأصل، و قد يكون فارغا (مثل الابتداء)، «فالموضع شيء و ما يمكن أن يحلّه شيء آخر»[9]ج2ص50، في حين أنّ الموضع عند التوزيعين لا يتجاوز كونه مكانا في مدرج الكلام أو السّياق اللفظي.

و على هذا الأساس يمكننا القول بأنّ الفرق بين التصوّر العربي و التصوّر التّوزيعي لمفهوم الموضع راجع إلى اختلافهم في وجهات النظر؛ ذلك أنّ المفهوم العربي مبني على "النظر" الذي يقوم على الوصف للأشكال اللغويةُ ثمّ لا يقف عند ذلك فيقدّر و يفترض ويعلل، بينما المفهوم التوزيعي مبني على «وصف الواقع- الذي هو ضدّه- حكاية و تقرير»[103]ص52. و بذلك يتّضح لنا جليّا الفرق بين منهج التّحليل إلى المؤلفات المباشرة و بين فكرة الاستبدال في الموضع التي يقول بها سيبويه و النّحاة العرب، كما يتّضح أيضا أنّ هؤلاء الدّارسين تغافلوا عن مفهوم الموضع كما تصوّره العلماء العرب عندما يكوّن مكانا في المثال أو الحدّ وهو غير مفهوم التوزيع عند التوزيعيين.و لا شكّ أنّ هذا الاختلاف في تصوّر مفهوم الموضع عند كلّ من النّحاة العرب واللسانيين التّوزيعيين هو الذي أدّى إلى اختلافهم أيضا في منهج تحديد الوحدات اللغوية، و هو أهمّ شيء تفترق فيه النظرية العربية عن اللسانيات الحديثة على حدّ رأي الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الذي يقول: «و أهمّ شيء تفترق فيه النّظرية العربية من اللسانيات الحديثة هو منهج تحديد الوحدات،فالعلماء الغربيون يسلّطون على الخطاب التقطيع بدون مقياس إلاّ قابلية القطعة أن تقوم مقامها قطع أخرى...أمّا العلماء العرب فإنّهم ينطلقون من هذه التّحويلات نفسها لتحديد الوحدات، يحملون القطع القابلة للانفراد بعضها على بعض فتظهر المواضع التي تختصّ بها كلّ وحدة، و مجموع هذه المواضع المرتبة تكون مثالا، و يفعلون ذلك بالنّسبة لكلّ مستوى من مستويات اللّغة»[9]ج1ص264.

ولذلك يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إن التحليل التوزيعي«جوهره التّحليل الأفقي فقط (على خط مستقيم، أي يراعي فيه التّسلسل فقط)،أو التّحليل العمودي البسيط فقط (أي استبدال قطعة من أخرى دون مراعاة القرائن في بنيتها)»[9]ج1ص89 ، فما سمح لهم باكتشاف أنّ عبارة: "ذهب به"

تشتمل على ثلاث وحدات؛ هي {ذهب، الباء، الهاء} هو قابليّتها للاستبدال، أي ظهور وحدات أخرى في موضعها في سياقات أخرى نحو قولنا: كتب به/ ذهب إليه/ ذهب بك.

أمّا التّحليل العربي «فهو أفقي و عمودي معا، يقع على المحورين في آن واحد، أي يراعي في نفس الوقت القرائن اللّفظية التي تكتنف الوحدة و كلّ الوحدات التي يمكن أن تقع موقعها»[9]ج1ص89، و معنى ذلك أنّ الوحدة اللغوية (سواء كانت كلمة أو لفظة أو جملة) تحدّد في النظرية العربية بالنّظر إلى بناء مجرّد هو المثال أو الحدّ، و ليس في سياقها اللفظي، فالنّحاة العرب يبنون كلّ شيء على الأبنية المستنبطة من حمل الشيء على الشيء، بينما التوزيعيون يبنون كلّ شيء على التمايز بالصّفات المميّزة، فهم يركّزون كلّ اهتمامهم على تشخيص الوحدات في ذاتها، و بالاعتماد على تقابل الصّفات الذاتية التي تميّزها عن غيرها، و هذا لا يكتفي به النّحاة العرب باعتبار أنّ «اللغة ليست فقط مجموعة من الذوات المتمايزة، بل هي أيضا عمل يسلّط على هذه الذوات من تفريع و تحويل»[9]ج1ص288، و هو الشيء الذي لا نجده عند اللسانيين التّوزيعيين من منطلق إيمانهم بأنّ وحدات اللغة كلّها قطع صوتيّة باستثناء النبرات- كما ذكرنا ذلك فيما مضى- ، و هذا ما لم يسمح لهم بالقول بمفهوم الحدّ أو المثال، لأنّ التّحليل عندهم لا يتجاوز التّقطيع ؛ أي التّحليل التّقطيعي التسلسلي، بخلاف التحليل العربي الذي يتجاوز ذلك «بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر: فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلاّ مجرّد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات، بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر...أي بجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا»[9]ج1ص212.

و هكذا نخلص إلى أنّ الوحدات اللغوية تحدّد في النظرية العربية «بمجموعة من التّحويلات تتّصف بصفات خاصة كمفهوم النظير، و هو صفة التناظر، و هذا المفهوم في النّحو هو من مفاهيمه الأساسية»[104]ص10، في حين أنّ تحديدها عند اللسانيين التوزيعيين يتمّ عن طريق الصّفات المميّزة باعتبار أنّ النظرية «قد بنيت كلّها على أساس التّحديد بالجنس و الفصل و القسمة التّصنيفية[9]ج1ص244، فالتوزيعيون يراعون القرائن السّياقية لكن ليس في بنيتها و إنّما في انتظامها في مدرج الكلام، أي في ظاهر اللفظ فحسب، فكل النظريات البنوية ومنها نظرية المكونات القريبة هي عند الأستاذ الحاج صالح قد بنيت كلها على أساس التحديد بالجنس والفصل والقسمة التصنيفية.

و إلى جانب هذا الاختلاف في منهج تحديد الوحدات بين النّحاة العرب واللسانيين التوزيعيين نذكر اختلافهم أيضا في منهج تحديد الوظائف النّحوية للوحدات داخل التّركيب، فهو يتمّ عند النحاة العرب بالاعتماد على عدّة قرائن لفظية ومعنوية، أهمّها قرينة "العلامة الإعرابية"، بينما يتمّ تحديدها عند

التوزيعين على أساس موقعي فحسب، لأنّهم يتعاملون مع لغات غير معربة، فالفاعل مثلا (Le sujet) هو «الاسم الذي يحتلّ موقعا محدّدا في البنية (يسبق الفعل في الفرنسية والانجليزية)، و يؤتى به لمطابقة الفعل في الجنس و العدد»[105]ص81، و هذا ما يوضّحه بلومفيلد في قوله: «إنّ للجملة حالتين: حالة الفاعل، و حالة الحدث، و الحالات التي تقع فيها هي وظيفتها، فكلّ الكلمات التي تقع في حالة واحدة تكوّن قسما خاصا، فالكلمات التي تقع في حالة الفاعل في الجملة تكوّن قسما عظيما نسمّيه قسم الفاعل، و أيضا كلّ الكلمات التي تقع في حالة الحدث تكون قسما ثانيا نسمّيه قسم الفعل»[106]ص37.

لا شكّ أنّ هذا التعريف لا يمكن أن ينطبق على اللغة العربية لأنّها لغة معربة، فقد يتخلّف العنصر اللغوي عن موضعه الأصلي أي رتبته الأصلية، إلاّ أنّ وظيفته تبقى ثابتة و هذا ما يعرف "بالتّقديم على نية التأخير"[58]ص106، و مثال ذلك قولنا:

1- ضرب زيدٌ عمرا.

و

2- ضرب عمرا زيدٌ.

رغم أنّ موقع (زيد) في الجملة (1) ليس هو نفسه في الجملة (2) إلاّ أنّ وظيفة ثابتة في الجملتين و هو وظيفة الفاعل، و الذي دلّنا على ذلك هو قرينة العلامة الإعرابية، إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ النّحاة العرب لم يلجؤوا بتاتا إلى مقياس الموقع في البنية لتحديد الوظيفة النّحوية، فهم يلجؤون إليه عندما يتعذّر ظهور الحركة الإعرابية، و يكون ذلك في الأسماء المبنية كقولنا: ضرب عيسى موسى و نحو: أخي صديقي، ففي هذه الحالة اضطرّ النّحاة إلى اتّخاذ قاعدة استثنائية و تتمثّل في وجوب تقدّم الفاعل على المفعول، لأنّ خلاف ذلك سيؤدّي إلى اللّبس فلا نميّز الفاعل من المفعول، فيكون "الموقع" في هذه الحالة القرينة الرئيسيّة الدّالة على الباب النحوي.

و إلى جانب ذلك فقد اعتمد نحاة العربية على قرائن أخرى لفظية و معنوية- إلى جانب قرينة الموقع و العلامة الإعرابية- كقرينة الصّيغة، والرّبط، والتّضام،و المطابقة و غيرها، و إن كانت قرينة العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظّا من اهتمام النّحاة مقارنة بغيرها من القرائن، فهم لا يلجأون إلى غيرها إلاّ إذا لم يتسنّ لهم الأخذ بالعلامة الإعرابية، و إن كان للأستاذ تمام حسان رأي آخر في هذه المسألة، فهو يذهب إلى أنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعيّن على تحديد المعنى النّحوي،و أنّه لا قيمة لها بدون الأخذ بالقرائن الأخرى و التي ذكرها تحت اسم "تضافر القرائن"[107] ص 207.

لكنّ هذا ليس مجالا للخوض في هذه المسألة، فما يعنينا في بحثنا هذا هو تنوّع القرائن أو المعايير التي اعتمدها نحاة العربية في منهجهم لتحديد الوظائف النّحوية مقارنة باللسانيين التوزيعيين الذين اكتفوا بقرينة الموقع في السّياق فحسب، و هذا عكس ما ذهب إليه بعض الدّارسين في تحاملهم على النّحاة العرب و إقرارهم بعدم تنبّه هؤلاء إلى أهميّة قرينة "الموضع" لتحديد الوظيفة النحوية و اعتمادهم أساسا على الجوانب الدلالية يقول البشير هروم: «نرى أنّ النحاة العرب أهملوا هذا الجانب و اعتمدوا في تحديدهم للفاعل على الجانب الدلالي، فهو الاسم الذي يقوم بالفعل و هو لا يحتلّ موقعا معيّنا كما الحال في الفرنسية أو الانجليزية، بل يمكنه أن يحتلّ الموقع الموالي مباشرة للفعل أو المفعول أو للظرف، كما يظهر ذلك على التوالي في الأمثلة التالية:

1- خرج زيدٌ، 2- أتى الرّسول رجل من البادية، 3- نزل بمطار تونس صباح اليوم ملك المغرب»[105]ص82.

و هذا تحامل لا مبرّر له، ذلك أنّ الفاعل عند النّحاة ليس هو ما دلّ على من قام بالفعل، و إنّما هو اسم مرفوع أسند إلى الفعل المبني للمعلوم و جاء بعده، فهم يحدّدونه بقرينة الإعراب و الموقع و الصنف، و لو اعتمدوا على الدلالة فحسب لكان "الولد" فاعلا في قولك: الولد نام.

فالدّارس الموضوعي لا ينكر اعتماد نحاة العربية على معطيات الدّلالة في بعض الأحيان لتحديد الوظيفة النّحوية، فأنت في نحو: "أكل الكمثري يحي" ليس أمامك إلاّ أنّ تعدّ "يحي" فاعلا و "الكمثري" مفعولا: لأنّ المعنى يقتضي ذلك، إلاّ أنّه مع ذلك لا بدّ عليه أن يعترف أنّ هذا الأمر لا يطّرد في جميع الحالات، و أنّ علماء العربية القدامى كانوا على وعي عميق بالحدّ الفاصل بين المعنى النّحوي و المعنى الخطابي؛ فمدار «المعنى النّحوي عندهم من فاعلية و مفعولية و إضافة و نحوها على اللّفظ لا على المعنى المقصود في الخطاب، وحدّهم لهذه الأبواب قام على اللفظ أساسا، فالفاعل عندهم ليس من قام بالفعل، و المفعول به ليس من وقع عليه فعل الفاعل، وإنّما هذه المعاني تخصّ الإفادة في الخطاب، و أمّا الفاعل عندهم فقد حدّ باللّفظ لا بالمعنى فهو اسم مرفوع جاء بعد الفعل و اسند هذا الفعل إليه»[57]ص119، و نفس الشيء مع بقيّة الأبواب الأخرى، و هذا ما يوضّحه ابن جني في باب الردّ على من اعتقد فساد علل النّحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة يقول: «و لو عرف أنّ الفاعل عند أهل العربية ليس كل ما كان فاعلا في المعنى، و أنّ الفاعل عندهم إنّما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل و أسندت و نسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، و أنّ الفعل الواجب و غير الواجب في ذلك سواء لسقط صداع هذا المضعوف السّؤال»[22]ج1ص168.

و لا شكّ أنّ قول ابن جني يوضّح بطلان القول إنّ النّحاة العرب اعتمدوا في تعريفهم للمقولات النّحوية على معطيات دلالية فحسب، «لأنّه لو لم يكن كذلك لاختلفت الوظائف باختلاف المواقع، لأنّ لكلّ موقع يجب أن تسند وظيفة واحدة خاصّة»[105]ص82، و هذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على وجوب النظر في أغراض النّحاة الأوّلين وفهمها دونما تمييز ، كما يدلّ أيضا على وجوب تجنب اسقاط دراسات اللّسانيين الغربيين، و محاولة تطبيق نتائجهم على اللّغة العربية.

و من أبرز الفوارق التي يمكن عرضها و نحن بصدد المقارنة بين منهج النّحاة العرب القدامى و بين منهج اللّسانيين التّوزيعيين نذكر اختلافهم في اعتبار المعنى مبدأ نظريا أساسيا للوصف اللساني و التّحليل اللّغوي أم أنّه بالإمكان إجراء هذا التحليل بعيدا عن فكرة المعنى؛ فلئن تعمّق النّحاة العرب في دراسة بنية اللفظ لكن من منطلق بنية اللفظ الدال، بمعنى أنّ دلالة اللفظ من المنطلقات الأساسية في دراسة البنية، هذا بخلاف التوزيعيين الذين أقصوا المعنى تماما في دراستهم للغة إلى درجة أنّهم قاموا بتحليل لغات لا يفقهون من معناها شيئا، بينما النحاة العرب يعتمدون في تحليلهم على لغة يفهمونها، بل من أهمّ شروط تحليلهم للوحدات اللغوية سواء في المستوى الإفرادي أو التركيبي أن يكون اللفظ دالا، فتحليلهم للجملة مثلا قائم في الأساس على مفهومهم لها، فلا تحليل للجملة إن لم يكن هناك تركيب إسنادي، فالدلالة قد أخذت جانبا من اهتمامهم في تحليلهم للوحدات اللغوية، و هذا ما يمكن ملاحظته في منهجهم لتصنيف أقسام الكلم، فهم و إن كانوا يتقيّدون في أحيان كثيرة باللفظ و يستبعدون المعنى، إذ يكفي أن يحلّ عنصر في موضع يحلّ فيه عنصر آخر لينتهي ذلك إلى حكم و هو أنّ الأوّل من جنس الثاني بغضّ النّظر عن المعنى مثل استدلالهم على اسمية أسماء الإشارة و الشّرط و الأسماء الموصولة، إلاّ أنّ ذلك لا يطّرد معهم في هذا الاستدلال بالاستبدال في الموضع، فما جعلهم مثلا يصنّفون ما جاء على صيغة "يفعل" في قسم الأفعال و ليس قسم الأسماء هو اختلال و فساد المعنى حين وضعها في موضع الأسماء، «ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا و أشباهه لم يكن كلاما»3]ج2ص14.و استدلالهم أيضا على حرفية "حاشا" كان نتيجة فساد المعنى إذا حلّت في موضع الفعل، «ألا ترى أنّك و قلت: أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما»[3]ج2ص350،و الأمثلة كثيرة من هذا القبيل، و كلّها توضّح أنّ النّحاة العرب في منهجهم لتصنيف الكلم لم يستبعدوا المعنى تماما، و إنّما كان حاضرا في كثير من الأحيان، و بالمقابل نجد اللّسانيين التّوزيعيين من البداية يتّخذون من فكرة رفض المعنى مبدأ نظريا لا محيد عنه، باعتبار التحليل الدلالي- في نظرهم- لا يطمع للوصول بأيّ حالة للدّقة العلميّة المتاحة للتّحليل الشّكلي للمادة اللغوية كما تلاحظ، فضرورة أن يكون البحث علميا هو الذي جعلهم يرفضون الاعتماد على المعنى، مع العلم أنّ «أهميّة المعنى ليست هي المرفوضة...بل إمكانية بناء التّحليل على أساس معنوي و حسب»[63]ص217هي المنكرة، لذلك يلجؤون إلى السّياق اللّفظي لامتناعهم الأخذ بالمعنى،

و إن كانت المسألة ليست بهذه البساطة، لأنّه من الصّعوبة بمكان أن يتمكّن المحلّل من وصف النظام اللغوي و تصنيف وحدات كلّ مستوياته (الصوتي- الصرفي- التركيبي) بعيدا عن فكرة المعنى، لذلك نجدهم في حالات كثيرة يعتمدون على هذه الفكرة، و إن كان بشكل ضمني، فما جعلهم يصنفون: "أخت" و "خالة" ضمن قسم توزيعي واحد هو استقامة الكلام بعد استبدال إحداهما بالأخرى في الموضع و في نفس السّياق كقولنا: «1- إنّها.....جارنا، 2- .....عمر، 3- ليس له إلاّ.....واحدة»[63]ص292، و لولا ذلك لم يتسنّ لهم هذا الحكم.

و بناء على هذه المعطيات، نخلص في نهاية هذه المقارنة التي قامت على أصل من أصول النظر النحوي عند النّحاة العرب ألا و هو مفهوم الموضع، و عمل واضعي نظرية النحو التوزيعي و قد قرّروا أصولها تقريرا- إلى القول بأنّ فكرة التّوزيع في عمومها- لم تكن بغريبة أو ببعيدة عن متناول النّحاة العرب و طرحهم للمسائل النّحوية، فقد عرضها النّحاة و بنوا عليها بعض تحليلاتهم، و ليست فكرة العلامات التي تظهر واضحة في أعمال النّحاة العرب القدامى إلاّ تطبيقا لمفهوم التّوزيع، فقد عرف النّحاة العرب أنواع العلامات المختلفة و حدّدوا أصناف الكلمات التي ينبغي أن تقع في توزيع معيّن و لا تقع في توزيع آخر لأنّها لا تصلح لذلك، فالأساس في توزيع الوحدات اللغوية مرتبط بما يحيط بها أو بما يجاوزها من وحدات أخرى، هذا الأساس هو ما قام عليه عمل العلماء العرب أثناء تصنيفهم لأقسام الكلم الثلاثة (اسم- فعل- حرف)، على أساس أنّهم ينطلقون من جملة المحدّدات التي تدخل عليها من اليمين أو اليسار فتميّزها عن الأنواع الأخرى من الكلم.

إلاّ أنّ تحقّق وجود مفهوم التّوزيع في صنيع النّحاة العرب لا يعني بالضرورة تطابق مفهوم الموضع مع مفهوم التوزيع، فقد كشف هذا الجزء من البحث على أنّ المفهوم العربي يحمل خصائص تميزه عن مفهوم "التوزيع" الذي يقول به اللسانيون التّوزيعيون، فمفهوم الموضع عند النحاة- كما رأينا- واسع مقارنة بمفهوم التّوزيع؛ ذلك أنّ الموضع عند العرب هو مكان في المثال أو الحدّ إضافة إلى كونه مكانا في مدرج الكلام، و هو المفهوم الذي ينعدم تماما عند التوزيعيين، أي أنّ المفهوم العربي الأصيل يتجاوز المفهوم الذي نجده عند الغربيين، على أساس أنّ التّحليل عندهم يقتصر فقط على ظاهر الكلام أي على اللّفظ المسموع وحده، و هذا ما يبرّر غياب مفهوم البناء أو المثال كما تصوّره نحاة العربية القدامى؛ فإذا كان الموضع عند التوزيعيين هو مكان في مدرج الكلام يتحدّد في السّياق اللّفظي فحسب، فإنّ التصوّر العربي لهذا المفهوم نجده أيضا في مستوى أعلى من تحليل الكلام المحصّل، ذلك أنّنا نجده في تحليلهم للبنى المجرّدة التي تشكّل نظام اللّغة.

و عليه فأهميّة الموضع عند النّحاة العرب لا كحيز في مدرج الكلام فحسب، بل في المثال أو البناء المجرّد المستنبط عن طريق الحمل أو القياس، إذ كلّ شيء ممّا هو بنية إنّما يتحدّد بموضعه في داخل الحدّ، و بذلك تتضّح فائدته العظيمة، «إذ هو تمثيل علمي للواقع غايته الجمع في باب واحد بين عناصر مختلفة بالكشف عن أهمّ شيء فيها و هي صيغتها المشتركة لا صفتها الذاتية فقط، فالواقع يصير هكذا أكثر انضباطا و أكثر معقولية»[9]ج1ص319،ذلك أنّ دراسة اللّغة بالاعتماد على البنية هو الذي «يوصلنا إلى حقائق التّحليل دون أن نضطرّ إلى استخدام الأمثلة، و هذه هي القيمة الحقيقية لاعتبار المبنى في التّحليل اللغوي، لأنّ المباني محدودة العدد سهلة التّناول، أمّا العلامات أي الأمثلة فلا حصر لها»[107]ص154.

و هكذا يظهر جليّا أنّ مفهوم الموضع عند النّحاة العرب أوسع بكثير مقارنة بمفهوم التّوزيع، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ مفهوم التّوزيع لا قيمة له، بل العكس هو الصّحيح، فقد استطاعت النظرية التّوزيعية و بالاعتماد على هذا المفهوم العميق أنّ تخرج البحوث اللغوية من أبعادها النظريّة المجرّدة و أحكامها التقييميّة المسبقة إلى فضاءات الوصف الميداني و طرق الملاحظة التجريبيّة لتحليل عناصر القول التامّة بغضّ النّظر عن تشخيص مدلولاتها، و كلّ ما يمكن قوله هنا إنّ النّحو العربي قد وضع على أسس ابستمولوجيّة مغايرة لأسس اللّسانيات التّوزيعية، و خصوصا في المبادئ العقليّة التي بنيت عليها تحليلاته، و هذا ما يجعل مجال المشابهة بين التصوّر العربي لمفهوم الموضع و التصوّر الغربي لمفهوم التّوزيع يضيق إلى حدّ بعيد.

خاتمة

هذه صورة مختصرة عن معنى النّظر في الدّرس النّحوي العربي ممثّلة في مفهوم الموضع ،هذا المفهوم العربي المتفرّد الذي يقدّم فكرة عن طبيعة العلم النظري الذي يقوم على الاعتقاد بأنّ العالم منظم أو قابل لأن يكون مرتّبا وفقا للإجراءات الذهنية التي يجريها عليه الناظر حتى يتلافى الخوض في معارج الواقع الشائك ومسالكه المتشعّبة،وقد توصّلت هذه الدراسة إلى نتائج تتلخّص في أنّ ما انتهى إليه النحاة العرب القدامى من نتائج علمية دقيقة باستخدامهم لهذا المفهوم الرياضي يعدّ عملا رفيعا يمكن أن يسهم في تطوير النظرية اللسانية الحديثة،وأهم هذه النتائج نعرضها على النحو التّالي:

أولا: وضّحت في هذه الدراسة طريقة استدلال النحاة العرب بالقياس على الموضع وهو منهج رياضي دقيق كان الخليل وتلاميذه يجرونه،فكانوا يحملون القطع مفردات وجملا متجانسة بعضها على بعض فتظهر المواضع التي تختص بها كل وحدة،ومجموع هذه المواضع المرتّبة تكون مثالا أو حدّا،ويفعلون ذلك بالنسبة لكل مستوى من مستويات اللغة،انطلاقا من المستوى الافرادي إلى ما فوقه في مستوى اللفظة- وهو مستوى لغوي يأتي متوسطا بين الكلمة وبين الجملة – وفي المستوى الأعلى وأعني به المستوى التركيبي أو مستوى الجملة،وعليه فمثال المفردة،أي وزنها أو صيغتها هو مجموعة المواضع البنوية التي تبنى عليها الكلمة،ويتكوّن من ثلاثة مواضع أصلية هي موضع الفاء وموضع العين وموضع اللام،ويمكن أن يزاد على هذه المواضع الأصول مواضع زائدة يعبّر عنها بلفظها في الميزان لأنّها ثابتة والأخرى متغيّرة،بينما كان المثال في مستوى اللفظة هو مجموع الكلم الأصلّية والزائدة مع مراعاة دخول هذه الزوائد وعدم دخولها كل في موضعه،وهو مثال اللفظة الاسمية أو الفعلية،فلكل جزء من أجزاء اللفظة موضعه الخاص الذي لا يمكن أن يكون لغيره ،وهناك موضع أيضا في المستوى الأعلى وأعني المستوى التركيبي ويتعيّن أيضا في حدّ الجملة أي مثالها أو نمطها الذي يتكون من موضعين أو ثلاثة مواضع أصلية هي موضع العامل وموضع المعمول الأول وموضع المعمول الثاني،ويمكن أن يزاد على هذه النواة أو البنية الأساسية مواضع زيادة،وهي المواضع التي تحتلها مختلف المفاعيل ما عدا المفعول به والحال والتمييز وغيرها من المخصّصات ، والموضع بهذا الاعتبار- أي باعتباره مكانا في المثال أو الحدّ –هو مكان اعتباري تقديري فهو موضع في البنية وليس هو موقع الوحدة في مدرج الكلام،والدّليل على ذلك هو إمكانية فراغه ممّا يدخل فيه كموضع الضمير المستتر،ثمّ عدم تغيّره مع تغير

ترتيب الكلام الملفوظ،وذلك كموضع المفعول،فـ"رأيت زيدًا" و "زيدًا رأيت" لزيد فيهما موضع واحد مع أنّ رتبتهما مختلفة،وخلصنا بذلك إلى أنّ الموضع وفي كلّ المستويات (المفردة – اللفظة – الجملة) هو عبارة عن موقع اعتباري تدخل فيه عنصر من مجموعة من العناصر تختصّ به في الأصل، وبعبارة أخرى هو المكان أو الحيّز الذي يمكن أن يشغله عنصر معيّن ويمكن أن ينعدم هذا العنصر تماما في ظاهر اللفظ ويبقى مع ذلك موضعه ثابتا في التقدير.

ثانيا: تكشف هذه الدراسة أيضا أنّ الموضع عند النحاة العرب قد يعني مكانا في مدرج الكلام يتحدّد بما يأتي قبله أو بعده من قرائن لفظيّة ويربط العناصر التي تقع في نفس الموضع بحكم واحد ،وبيّنت بالكثير من الأمثلة كيف وظّف نحاة العربية – لاسيما المتأخّرين منهم – هذا المفهوم للاستدلال على أحكام كثيرة ، كاستدلالهم على جنس العنصر اللغوي وكذا في تحديدهم للعوامل والمعمولات.

ثالثا: انتهى البحث أيضا إلى أنّ تجريد النحاة للبنى المجرّدة أي الأنماط أو المثل هو الذي مكّنهم من اكتشاف وتفسير مختلف التحويلات التي تجري داخل المواضع البنوية للكلام – سواء الأصلية أو الزائدة – وفي جميع المستويات،كالإعلال والإبدال والقلب المكاني والاستبدال في الموضع في المستوى الافرادي ،والحذف والتقديم والتأخير والاستبدال في الموضع في المستوى التركيبي،وهو الأمر الذي أحوجهم إلى تقدير الكلام،كي يردّوا للموضع ما كان يستحقّه في أصل الوضع أو القياس،وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على إدراك نحاة العربية القدامى العميق للحدّ الفاصل بين أصل الوضع والاستعمال،فمحتوى الموضع في أصل الوضع ليس هو دائما ما يخرج إلى الاستعمال لأنّ قوانين الوضع غير قوانين الاستعمال.

رابعا: كما تكشف الدراسة أيضا على أنّ النظرة العربية هي نظرة دينامية يهتمّ فيها أصحابها بما يجري من الأحداث في حدوث الكلام ولا تهتمّ بذوات الوحدات في نفسها، ولذلك فهم لا يكتفون بتقطيع الكلام بل يتجاوزون ذلك إلى كيفية إدراج عناصره في سياق متسلسل.

خامسا: توصّل البحث أيضا إلى أنّ مفهوم التوزيع عند أتباع المدرسة التوزيعية الأمريكية قريب من مفهوم الموضع عند النحاة العرب باعتباره مكانا في مدرج الكلام (أو السياق) يتحدّد بقرائن قبليّة وبعدية، وبيّنت بأمثلة توضيحيّة كيف أنّ استخدام التوزيعية لهذا المفهوم في تحليلهم للغة واستدلالهم على صنف الكلم يشبه كثيرا طريقة النحاة العرب في تصنيف أقسام الكلم، مع أنّ المفهومين يختلفان حتى في هذه الجزئية في بعض الأحيان،وذلك عندما لا يكون الموضع موضع صنف واحد من الكلم دائما بل يصح القول به تقديرا ، وبعبارة أخرى عندما يجوز أن يظهر صنف من الكلم بعد قرينة غير الصنف الذي كان ينبغي أن يكون في الأصل، ولذا فالموضع ههنا أيضا هو مكان اعتباري تقديري حتى وان

تحدّد بقرائن لفظيّة سياقيّة كما في الموضع الذي يلي إن ، إذ قد يليها اسم في ظاهر اللفظ ،وهو الأمر الذي لا سبيل إلى وجوده في اللسانيات التوزيعيّة، وفي غير ذلك يختلف عنه تماما،وهو الموضع في الحدّ والمثال.

سادسا: خلص هذا البحث كذلك إلى أمثلة من الكيفيات التي ينبغي أن تدرس بها المقولات النحوية التي جاء بها العلماء القدامى ،والتي تتطلب فهما عميقا لما جاءت به اللسانيات الحديثة بجميع مذاهبها،وفهما أعمق كذلك لفكر النحاة العرب،وهو السّبيل الوحيد الذي يضمن موضوعيّة التحليل ودقّة النتائج التي تستلزم ألاّ يسقط الباحث المبادئ الحديثة على فطر القدامى،لأنّ الإسقاط هو إسقاط رأي أو وجهة نظر على نظام فكري أو نظرية علمية لا تمتّ بسبب لما أسقط عليها.

وأيّا كانت نتائج هذه الدّراسة ايجابية أم سلبيّة ،فإنّ الهدف منها هو نبش هذا التراث النّحوي من أجل درسه في ضوء المعرفة النّحوية الحديثة لفهمه بعمق والإضافة إليه في الوقت نفسه لما هو أنفع في حركة العلم الدّائبة.وبعد : فإنّ البحث في النّظر عموما – والنّظر النّحوي خصوصا – من الإشكالات الشاقّة التي تحتاج إلى بحوث متعدّدة بسبب ما في الموضوع من مواضع عسيرة التّحرير،وغوامض صعبة التّفسير،فما عجز البحث عن إدراكه من ذلك فحظّه منه معرفة إشكاله،فإنّ معرفة الإشكال علم في نفسه ومع هذا فإنّني أرجو أن يكون هذا البحث قد حقّق بعض أهدافه،وقدّم تصوّرا لمفهوم الموضع في النحو العربي ،ودوره في وصف الظاهرة النّحوية وتقعيدها في العربيّة، وأن يكون قد أسهم في توضيحه جانبا من الأصول والأدوات المنهجيّة التي قامت عليها نظرية النحو العربي في إطار كلّي عام تتّضح معه صورة المنهج الذي اعتمده النحاة العرب،وتبرز فيه مادة الموضوع من خلال ضوابط عامّة وأسس محدّدة.

قائمة المراجع

1. بطرس البستاني: محيط المحيط،قاموس مطوّل للغة العربية ،مكتبة لبنان،بيروت،1987م.
2. ابن منظور: لسان العرب،مؤسسة التاريخ العربي،دار إحياء التراث العربي،بيروت،لبنان،ط3،1993م.
3. سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر: الكتاب،تحقيق عبد السلام محمد هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975م.
4. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة،تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم،مطبعة الباني الحلبي بالقاهرة،1964م.
5. ابن السراج محمد بن سهل: -الأصول في النحو،تحقيق عبد السلام الفتلي،مؤسسة الرسالة،ط1،1985م.
6. تمام حسان: الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو،فقه اللغة،البلاغة،دار الثقافة،الدار البيضاء،المغرب،1991م.
7. عبد الرحمن الحاج صالح: مدخل الى علم اللسان(1): تحليل ونقد لأهمّ مفاهيمه ومناهجه،مجلة اللسانيات،المجلد الأول،الجزء الأول،1971م.
8. تمام حسان: الخلاصة النحوية،عالم الكتب،القاهرة،ط1،2000م.
9. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،وحدة الرغاية،الجزائر،2007م.
10. الاستراباذي رضي الدين بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي تحقيق:محمد نور الحسن ومحمد الزقزاق ومحمد محي الدين عبد الحميد،دار إحياء التراث العربي،بيروت،لبنان،ط1،2005م.
11. عبد الرحمن الحاج صالح: النظرية الخليلية الحديثة،مجلة اللغة والأدب الصادرة عن معهد اللغة العربية وادابها بجامعة الجزائر،العدد10،1996م.
12. ابن جني أبو الفتح عثمان: المنصف شرح تصريف المازني،تحقيق لجنة من الأستاذين:إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين،دار إحياء التراث القديم،ط1،1954م.

13.عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،ط١،1993م.
14.حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي:الاستقراء،التحليل،التفسير،دار الشروق،ط١،2001م.
15.مخلوف بن لعلام: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه،رسالة دكتوراه،اشراف: د/سعدي الزبير،الجزائر،2004م.
16.ممدوح عبد الرحمن: العربية والفكر النحوي دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية،دار المعرفة الجامعية،1999م.
17.ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف،تأليف محمد محي الدين عبد الحميد،دار الفكر،بيروت،د.ت.
18.لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها،دار البشير،عمّان،الأردن،ط١،1994م.
19.الصبّان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،المكتبة التجارية الكبرى بمصر،1931م.
20.عبد الرحمن الحاج صالح: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية،مجلة اللسانيات،العدد4،1993م.
21.السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر في النحو،تحقيق عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة،سوريا،ط١،1985م.
22.ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص،تحقيق عبد الحكيم بن محمد،المكتبة التوفيقية،د.ت.
23.محمد العبيدي شعبان عوض: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه،منشورات جامعة فار يونس،بنغازي،ليبيا،ط١،1999م.
24.المبرد محمد بن يزيد: المقتضب،تحقيق حسن محمد،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط١،1999م.
25.ابن يعيش موفق الدين علي بن يعيش : شرح المفصل،مكتبة المتنبي بالقاهرة،عالم الكتب،بيروت،لبنان،د.ت.
26.عبد الرحمن الحاج صالح: تعليم اللغة العربية في التعليم الأساسي وامكانية استفادته في البحوث العلمية الحديثة،مقال غير منشور.

27.حسن خميس الملخ: من الكائن بالقوة الى الكائن بالفعل في نظرية النحو العربي،التسمية نموذجا،مجلة دراسات،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،الجامعة الأردنية،العدد1،المجلد29،2002م
28.مخلوف بن لعلام: الأصول المقدرة غير المستعملة في النحو العربي،مجلة المبرز،العدد22،2005م.
29.توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،دار محمد علي،تونس،ط1،2003م.
30.ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات:أسرار العربية،تحقيق فخر الدين قدارة،دار الجيل،بيروت،ط1، 1995م.
31.الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه،دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب،المملكة المغربية،وزارة الأوقات والشؤون الإسلامية،1999م.
32.الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في علم العربية،دار الجيل،بيروت،لبنان،د.ت.
33.الاستراباذي رضي الدين بن الحسن: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب،شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم،عالم الكتب،ط1،2000م.
34.خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات،دار القصبة للنشر،الجزائر،2000م.
35. Abd El Rahmane Hadj Saleh : linguistique Arabe et linguistique générale : Essai de méthodologie et d'épistémologie du ilm al-arabiyya,thése de doctorat sorbone, Paris,1979.
36.ابن جني أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب،دراسة و تحقيق حسن هنداوي،دار القلم،دمشق،ط2،1993 م.
37.عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق كاظم بحر المرجان،منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية،سلسلة كتب التراث،1982م.
38.عبد القاهر الجرجاني: الجمل،تحقيق علي حيدر،دمشق،1972م.
39.ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل،تأليف محمد محي الدين عبد الحميد،د.ت.
40.ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،قدّم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط2،2004م.
41.القرآن الكريم،برواية حفص عن عاصم.
42.ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تحقيق بركات يوسف هبود،شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم،بيروت،لبنان،ط1،1999م.
43.الزجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو،تحقيق مازن المبارك،دار النفائس،ط5،1986م.

44.ابن مالك محمد بن عبد الله: ألفية ابن مالك في النحو والصرف،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،د.ت.
45.السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،شرح وتعليق عبد العال سالم مكرم،عالم الكتب،بيروت،لبنان،2001م.
46.ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري: قطر الندى وبل الصدى،تأليف بركات يوسف هبود ،إشراف مكتب البحوث والدراسات،دار الفكر،بيروت،لبنان،2001م.
47.ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري:أوضح المسالك على ألفية ابن مالك،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط1،1997م.
48.عبد الرحمن الحاج صالح:مدخل الى علم اللسان الحديث (2)،نشأته وأطواره،مجلة اللسانيات،المجلد الأول،الجزء الثاني،1972م
49.ابن عصفور أبو الحسن علي الحضرمي الاشبيلي: شرح جمل الزجاجي،قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار،إشراف: إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط1،1998م.
50.ابن مالك محمد بن عبد الله: شرح التسهيل،تحقيق عبد الرحمن السيد،محمد بدوي المحتون،هجر للطباعة والنشر،ط1،1990م.
51.نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،لبنان،د.ت.
52.عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه،مجلة المبرز،العدد2،1993م
53.محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية،دار غريب للطباعة،القاهرة،2003م
54.ممدوح عبد الرحمن: من أصول التحويل،دار المعرفة الجامعية،1999م.
55.منى الياس: القياس في النحو،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط1،1985م.
56.هيام كريدية: مكانه البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث،مجلة الفكر العربي،العددان 8 – 9 ،1979م.
57.مخلوف بن لعلام: نظرية العامل نشأتها ومسالكها في التحليل الاعرابي،رسالة ماجستير،اشراف د/سعدي الزبير،الجزائر،1997م.
58.عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،قرأة وعلق عليه محمود محمد شاكر،مطبعة المدني،دار المدني بجدّة،ط3،1992م.
59.العكبري أبو البقاء: اللباب في علل البناء والإعراب،تحقيق غازي مختار طليمات دار الفكر المعاصر ودار الفكر السورية،ط1،1995م.

60.ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك،تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد،دار الجيل،بيروت،لبنان،1998م.
61.محمود السعران: علم اللغة،مقدمة للقارئ العربي،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،د.ت.
62.سليم بابا عمر وباني عمر: اللسانيات العامة الميسرة،1-علم التراكيب،الجزائر،1990م.
63.يوسف غازي: مدخل الى الألسنية،منشورات العالم العربي الجامعية،دمشق،سوريا،ط1،1985م.
64.محمود جاد الرب: علم اللغة نشأته وتطوره،دار المعارف،ط1،1985م.
65.مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث،منشورات دلاس،دمشق،سوريا،ط1،1998م.
66. Gerges Mounin : la linguistique du xx^{e} siècle,presses universitaires de France,2ème edition,1975.
67.الطيب دبّه: مبادئ في اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية،دار القصبة للنشر،الجزائر،2001م.
68.ميلكا افيتش: اتجاهات البحث اللساني،ترجمة سعيد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد،المجلس الأعلى للثقافة،ط2،2000م.
69.خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق،عالم المعرفة،جدّة،ط1،1984م.
70.عبد الرحمن الحاج صالح: مدخل الى علم اللسان الحديث(3)،القرن التاسع عشر: عصر الدراسات المقارنة والتاريخية،مجلة اللسانيات،المجلد الثاني،الجزء الأول،1972م.
71. Jean Dubois et autres : dictionnaire de linguistique et des sciences du langage,larousse,1994.
72.ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية،بيروت،1984م.
73.شفيقة العلوي: دور اللسانيات في تحليل التراكيب اللغوية "النحو التحويلي أنموذجا"،مجلة المبرز،عدد خاص بالملتقى الوطني حول دور اللسانيات في العلوم الانسانية،بوزريعة،فيفري2002م.
74.مازن الوعر: النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية،محاولة لسيرها وتطبيقها على النحو العربي،مجلة اللسانيات،معهد العلوم اللسانية والصوتية،العدد6،1982م.
75.عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،1979م.
76.شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،ط1،2004م.
77.Roland Eluerd : pour aborder la linguistique,4ème edition,1984.

78.مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا العربية،دار الافاق،الأبيار،الجزائر-،د.ت.
79.Claude Germain et Raymond lebanc : Introduction à la linguitique
80.ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1،1980م.
81.صالح بلعيد: نظرية النظم،دار هومة،الجزائر،2002م.
82.محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة،سلسلة أهل الحكمة،دار الحكمة،الجزائر،2001م.
83.حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1995م.
84.حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة ،دار المعرفة الجامعية،2000م.
85.مصطفى حركات: الصوتيات و الفنولوجيا ،دار الافاق،الأبيار،الجزائر،د.ت.
86. Gerges Mounin : la linguistique,achevé d'imprimer en juillet 1991,en france.
87.أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي،تحقيق حسن الشاذلي،دار التأليف مصر،ط1،1969م.
88.ابن فارس أبو الحسن الكوفي: الصاحبيُّ في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها،تحقيق عمر فاروق،مكتبة المعارف،بيروت،ط1،1993م.
89.وفاء محمد كامل : البنوية في اللسانيات،مجلة عالم الفكر،الكويت،المجلد26،العدد2،1997م.
90.أحمد مومن: اللسانيات: النشأة والتطور،ديوان المطبوعات الجامعية،2002م.
91.عبد الرحمن الحاج صالح: التحليل العلمي للنصوص بين علم الأسلوب وعلم الدلالة والبلاغة العربية،مجلة المبرز،العدد6،1995م.
92.أحمد حساني: مباحث في اللسانيات،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999م.
93.نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة،عالم المعرفة،الكويت،1978م.
94.أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات،دار الفكر دمشق ودار الفكر المعاصر بيروت،لبنان،ط1،1996م.
95. Marie Noelle Gary – prieur,les termes clés de la linguistique,edition de seuil ,1999.
96.محمود أحمد نحلة: النحو العربي أعلام ونصوص،دار المعرفة الجامعية،2002م.
97.أحمد حساني: النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي،أعمال ندوة تيسير النحو،منشورات المجلس الأعلى للغة العربية،الجزائر،2001م.

98.ميخائيل كارتر: التراث النحوي العربي الاسلامي: نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات،تعريب محمد رشاد الحمزاوي في كتابه:من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا،دار الغرب الاسلامي،ط1،1986م.

99.فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة،تقديم تمام حسان،الناشر مكتبة الخانجي القاهرة،1977م.

100. عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية،الدار العربية للكتاب،ليبيا،تونس،1981م.

101. خليل أحمد عمايرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،ط1،2004م.

102. رابح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الاسنادية والوظيفة وتيسير تعلّمها في المرحلة الثانوية من خلال القران الكريم والمنهاج الوزاري،رسالة دكتوراه،اشراف : د/سعودي الزبير،جامعة الجزائر،2005م

103. عبد الرحمن بودرع: الأساس المعرفي للغويات العربية بحث في بعض المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي في اتجاه وضع أساس ابستمولوجي للغويات العربية ،منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بنطوان،المغرب،2000م.

104. عبد الرحمن الحاج صالح: الكراسة الجديد للحاج صالح،العدد2007،04م.

105. البشير هروم: الترتيب الأساسي للجملة في العربية،مجلة الفكر العربي المعاصر،تصدر عن مركز الانماء القومي ببيروت،باريس،1996 – 1997م.

106. ممدوح عبد الرحمن: لسان عربي ونظام نحوي،دار المعرفة الجامعية،1999م.

107. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها،عالم الكتب،القاهرة،ط3،1998م.